تاريخ

إيلان بابيه

أكبر سجن على الأرض

سردية جديدة لتاريخ الأراضي المحتلّة

حائز على جائزة «كتاب فلسطين» للعام 2017

نوفل

إيلان بابيه

أكبر سجن على الأرض

سردية جديدة لتاريخ الأراضي المحتلة

نقله من الإنجليزية أدونيس سالم

نوفل

صدرت عام 2020 عن نوفل، دمغة الناشر هاشيت أنطوان

بناية أنطوان، الشارع 402، المكلّس، لبنان
ص. ب. 0656-11، رياض الصلح، 2050 1107 بيروت، لبنان
info@hachette-antoine.com
www.hachette-antoine.com
facebook.com/HachetteAntoine
instagram.com/HachetteAntoine
twitter.com/NaufalBooks

صورة الغلاف: © Mohamad Itani / Trevillion Images
تصميم الداخل: ماري تريز مرعب
تحرير ومتابعة نشر: سابين طاوقجيان
طباعة: بيبلوس برينتينغ ش.م.ل.

رقم الإيداع (النسخة الورقية): 978-614-469-059-8
رقم الإيداع (النسخة الإلكترونية): 978-614-469-060-4

Original Title:
The Biggest Prison on Earth

إلى أطفال فلسطين الذين ذاقوا القتل والجرح والتعنيف لأنّهم يعيشون في أكبر سجن على الأرض.

الفهرس

تمهيد

تلّة، وسجنان، وثلاث وكالات

الجامعة على التلّة

جفعات رام، أي بالعربية تلّة مجلس الضبّاط هي منطقة تمتدّ مُترامية فوق هضبة في أقصى الطرف الغربي من مدينة القدس بموقعها الحاليّ، وقد استقرّ فيها العديد من الوزارات، والكنيست، وأحد حرمي الجامعة العبرية، بالإضافة إلى بنك إسرائيل. يشعر الإسرائيليون المسنّون، الذين يجمع بينهم أصل إثني واحد، وخلفية اجتماعية واقتصادية واحدة، بحنين جامح إزاء تلك التلّة ذات المناظر الريفية الخلّابة. وقد وصفها عاموس عوز باقتضاب شديد في رواية «حنة وميخائيل»، الصادرة عام 1968، وهي أولى رواياته وأشهرها على الإطلاق. إنّها تلّة «يرعى فيها العشب قطيع صغير من الخراف قرب مكتب رئيس الوزراء»[1]. ولكن اليوم، لا خراف فيها. ولا أثر للمراعي القديمة. لقد حلّ محلّها نظام متطوّر من الطرق السريعة، والبوّابات الحديدية، والجسور المعلّقة، وبستان ورد لا بأس به.

[1] Amos Oz، *My Michael*، تل أبيب: Am Oved، 1976، ص 186 (بالعبرية).

عندما نُشرت رواية عوز للمرّة الأولى، يغلب الظنّ أنه ما من خراف كانت ترعى قرب مكتب رئيس الوزراء. إلّا أن أغنامًا كانت ترعى العشب فعلًا على تلك التلّة عندما كانت جفعات رام مجرّد قرية فلسطينية ريفية تُعرف بتلّة الشيخ بدر. وما زال عدد ضئيل من بيوت تلك القرية قائمًا قرب الفنادق الأميركية العصرية، التي ينزل فيها اليوم أعضاء الكنيست الإسرائيليون الذين لا يعيشون في القدس. شيئًا فشيئًا، توسّعت المدينة حتّى ابتلعت القرية، قبل أن ينال منها التطهير العرقي على أيدي القوّات الإسرائيلية في 1948. كانت جفعات رام جزءًا معروفًا جدًّا من المدينة، فهي تُطلّ على أحد المعالم الأكثر شهرةً في القدس، ألا وهو وادي الصليب. يُروى أن الشجرة التي أُخذت منها خشبة صليب المسيح كانت في هذا الوادي، ولعلّ ذلك يفسّر سبب بناء الرهبان الأرثوذكس اليونانيين لدير مثير للانطباع، دير الصليب المقدّس، الذي لا يزال قائمًا إلى اليوم، رغم أنه محاط بأحياء يهودية وبطرق دائرية جديدة.

إلى الغرب من الدير، يقع أحد الحرمين الرئيسيين للجامعة العبرية في القدس، وقد بُنيَ على أرض صودرت من قرية الشيخ بدر ذاتها، وباعها للجامعة حارس أملاك الغائبين[2] الإسرائيلي (تلك الأملاك التي كان يُزعَم الاحتفاظ بها إلى حين اتّخاذ قرار مستقبلي بشأنها، لكنها في الواقع كانت تُباع إلى أي فرد يهودي أو مؤسّسة يهودية على استعداد لدفع الثمن البخس الذي حُدّد لها). حتّى العام 1948، كانت الجامعة العبرية قائمة على جبل المشارف، الذي أصبح «أرضًا محظورة»، أشبه بجزيرة في الجزء الأردني من المدينة، لا يمكن الوصول إليها. وبعد حرب يونيو 1967، نُقل العديد من أقسام الجامعة من جفعات رام إلى الحرم القديم

---

[2] عيّن هذا المسؤول الحكومي سنة 1950 للإشراف على الحفاظ على الأراضي والعقارات الفلسطينية وبيعها بعد تهجير الفلسطينيين سنة 1948.

على جبل المشارف، الذي تمّ توسيعه حينذاك بشكل ملحوظ على أراض فلسطينية مُصادَرة.

إلى الشمال من الحرم الجامعي الجديد، وفي الوقت نفسه تقريبًا، شُيِّد مقرّ جديد للحكومة الإسرائيلية. كانت أبنية الحرم الجامعي متواضعة المظهر، ومحاطةً بمروج العشب الجميلة والحدائق الخضراء، إلّا أن سحر تلك الهضبة وصفاءها لم يلهما المهندسين الذين صمّموا مقرّ حكومة الدولة اليهودية؛ فقد تجاهلوا طبيعة المكان الريفية وإرثه التوراتي، واختاروا كتلًا إسمنتية ضخمة فنشروها في أرجاء التلّة المقدسية، مشوّهين الجمال الطبيعي.

وفي صيف 1963، التحقت مجموعة طلّاب غير عاديين بدورة دراسية مدّتها شهر واحد في هذا الحرم الجامعي، وكانوا كلّهم تقريبًا ذوي خلفية حقوقية. فبعضهم أعضاء في الإدارة العسكرية التي كانت تسيطر على المناطق حيث يعيش فلسطينيّو 1948 (أو عرب إسرائيل كما جرت تسميتهم آنذاك)، في ظلّ حكم صارم سلبهم معظم حقوقهم الأساسية. والبعض الآخر ضبّاط في قسم العدل في الجيش الإسرائيلي أو مسؤولون في وزارة الداخلية، وكان بينهم محام أو اثنان من القطاع الخاص.

تولّى قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية دعوة هذه المجموعة. تضمّنت الدورة الدراسية محاضرات عن الحكم العسكري عمومًا، والوضع السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونقاشات حول العِبر المستخلصة من الحكم العسكري الإسرائيلي في سيناء وغزة سنة 1956 وداخل إسرائيل منذ سنة 1948. وشمل المنهج الدراسي أيضًا مقدّمة قصيرة عن الإسلام، واختُتِمت الدورة بمحاضرة عن التطهير العرقي في القدس سنة 1948. وبطبيعة الحال، لم يستعمل المُحاضِر تعبير «التطهير العرقي» تحديدًا، بل تحدّث عن عملية ييفوسي التي نُفّذت في أبريل 1948، والتي أدّت إلى تدمير كامل لأعداد كبيرة من

القرى الفلسطينية وطرد سكّانها. تلا المحاضرة «مأدبة طعام احتفالية، وكان الجميع في مزاج جيّد»[3]، بحسب وصف أحد المشاركين في الدورة.

كان وجود تلك المجموعة من الطلاب في جفعات رام في العام 1963 يشكّل جزءًا من الاستراتيجية العسكرية الشاملة التي أطلقها رئيس الأركان العامة الإسرائيلي، وقد طرحها على الجيش في الأوّل من مايو 1963، وهي تهدف إلى إعـداده للسيطرة على الضفة الغربية لتصبح منطقة عسكرية محتلّة.

بالطبع، لم تكن الضفة الغربية محتلّةً آنذاك؛ لكن اللافت هو أنّ الجيش الإسرائيلي كان قد أعدّ، وقبل أربع سنوات من احتلاله الضفة، لبنية تحتية قضائية وإدارية للتحكّم بحياة مليون فلسطيني.

لقد بدأ النقاش في إسرائيل حول كيفية إدارة المناطق العربية المُحتلّة خلال حملة سيناء، عندما حاولت الدولة اليهودية، بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، الإطاحة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر في أكتوبر 1956. ففي سياق تلك الحملة، جرى احتلال قطاع غزة لبضعة أشهر، وساد شعور لدى الخبراء الاستراتيجيين والقادة العسكريين بأنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غير مهيّأ لمثل هذه المهمّة. أما العبرة المستخلصة فكانت ضرورة اعتماد مقاربة أكثر منهجية. وفي العام 1963، سنحت فرصة لوضع استراتيجية أكثر تنظيمًا. ففي تلك السنة، دفع حال عدم الاستقرار المتفاقم في الأردن قادة الأركان إلى التحضير الجدّي لاحتمال سقوط المملكة الهاشمية، ما قد يقود إلى نشوب حرب محتملة مع

---

[3] قدّم أحد المشاركين وصفًا لذلك في مقالة أكاديمية: Inbar، "The Military Attorney General and the Occupied Territories"، ص 147-149. والمقالة عبارة عن صفحات من يوميات إنبار خلال تلك الأيام.

إسرائيل. وبالتالي، شرعوا بالتفكير بجدّية أكبر في احتلال الضفة الغربية.[4] بيد أنهم كانوا يحتاجون إلى وضع خطّة مناسبة لذلك.

في الفصل الأوّل من هذا الكتاب، سنرى كيف أن هذه الخطّة تقع ضمن سياق تاريخي أوسع يُظهر بحث النخبة الإسرائيلية العسكرية والسياسية، منذ سنة 1948، وبشكل حثيث منذ سنة 1956، عن اللحظة التاريخية المناسبة لاحتلال الضفة الغربية.

سُمّيت الخطّة «شاكهام»، وتم بموجبها تقسيم الضفة الغربية إلى ثماني مناطق، لتسهيل فرض حكم عسكري منظّم. وكان ميشائيل شاكهام يشغل آنذاك منصب الحاكم العسكري العام للأراضي الفلسطينية داخل إسرائيل، كما كان أيضًا أحد مؤسّسي الوحدة 101 بالتعاون مع أرييل شارون، وهي وحدة كوماندوس سيئة السمعة، قامت بعمليّات انتقامية عنيفة ووحشية استهدفت المقاتلين والمزارعين الفلسطينيين الذين حاولوا التسلّل إلى فلسطين. وحملت تلك الخطّة الاسم الرسمي التالي: «تنظيم الحكم العسكري في المناطق المحتلّة»[5].

وقفت ثلاث مجموعات وراء الخطّة: أعضاء في قسم العدل في الجيش الإسرائيلي، وأكاديميون في الجامعة العبرية، ومسؤولون في وزارة الداخلية. وكان معظم هؤلاء المسؤولين منخرطين في وظائف متنوّعة في الإدارة العسكرية التي فُرضت على الفلسطينيين سنة 1948، والتي كانت لا تزال قائمة في سنة 1963.

نصّت الخطّة على تعيين مستشار قانوني للحاكم العام المستقبلي للأراضي المحتلّة، وعلى إنشاء أربع محاكم عسكرية. وتضمّنت ملاحقها ترجمة عربية للقانون الأردني، ولأنظمة الانتداب التي كانت سائدة سنة 1945. ورغم أن هذه الأنظمة كانت مطبّقةً فعليًا داخل إسرائيل،

---

[4] Gazit، *The Carrot and the Stick*، 1985، ص 21.

[5] Inbar، "The Military Attorney General and the Occupied Territories".

إلّا أن الإسرائيليين، ولسبب ما، لم يكونوا يمتلكون ترجمتها العربية. ولعلّ مردّ ذلك إلى أن تلك التدابير الشديدة القسوة، والتي سنأتي على ذكرها لاحقًا، كانت مبدئيًا تُطبّق وبحسب القانون الإسرائيلي على اليهود وغير اليهود على حدّ سواء. أمّا في الضفة الغربية، فقد كانت تُفرَض على الفلسطينيين وحدهم. بالفعل، كان المستوطنون اليهود يُعفون من الخضوع لتلك الأنظمة لدى وصولهم إلى الضفة.

كان تسفي إنبار عضوًا بارزًا في فريق المدّعي العام العسكري، فقد شغل منصب المدّعي العام للقيادة الجنوبية. وقد كشف للمرّة الأولى في مذكّراته عن تفاصيل تلك الخطّة، شارحًا كيف توجّب نقل كلّ تعبير فيها من واقع حقبة الانتداب، عندما وضعت الحكومة البريطانية تلك الأنظمة سنة 1945، إلى واقع الاحتلال القادم للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1963. وبالتالي، باتت تعابير مثل «المفوّض السامي» و«حكومة صاحب الجلالة» لا تنطبق على الواقع الجديد، فاستُبدل الأوّل بـ«الحاكم العسكري العام» والثاني بـ«جيش الدفاع الإسرائيلي»[6].

وقد أوحت أجزاء أخرى من الخطّة بأن توافق احتلال كهذا مع أحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف كان أيضًا مبعث قلق خلال تلك المشاورات. فمصدر القلق الأكبر للمخطّطين، الذي شكّل نذير شؤم بالنسبة إلى الفلسطينيين، كان أن اتفاقية جنيف تحظّر الإعدام. وكما سيُظهر هذا الكتاب لاحقًا، فإن إسرائيل قرّرت بعد عام واحد على بدء الاحتلال أنّ اتفاقية جنيف لا تنطبق عليه. فلم يطبّق الإسرائيليون عقوبة الإعدام، لكنّهم لجأوا إلى وسائل أخرى للقتل مساوية لها في الوحشية.

من جهة أخرى، تمّت دراسة القانون الأردني أيضًا لتحديد أي من القوانين الهاشمية يتوجّب إلغاؤها فورًا كي لا تتعارض مع الاستراتيجية

---

[6] المرجع السابق.

الإسرائيلية وأهدافها. وحسبما جاء في مذكّرات إنبار، «يستحيل علينا الاحتفاظ بأي قانون يُمكن أن يتناقض مع القوانين الإسرائيلية أو يُبطِل شرعيتها». ولكن على صعد أخرى، كان أسلوب الحكم الأردني في تلك الفترة يتناسب تمامًا والمفاهيم الإسرائيلية للسيطرة. كان القانون شاملًا كما أراده الإسرائيليون، إلى حدّ أنه اشتمل على لائحة بالكتب الممنوعة في الضفة الغربية، وخاصّة كتب الأطفال. وقد تضمّنت اللائحة الأردنية كتاب «مذكّرات آن فرانك»، فيما تضمّنت اللائحة الإسرائيلية كتاب «بنية الثورات العلمية» للكاتب توماس كون، ربّما لاحتواء العنوان على كلمة «ثورات»[7].

واقترحت خطّة شاكهام أيضًا أسماء الأشخاص الواجب تعيينهم في مناصب رفيعة المستوى في إدارة الاحتلال الآتي. وبالفعل، تم تعيين بعض هؤلاء سنة 1967، على غرار حاييم هرتزوغ، والعقل المدبّر للخطّة الكولونيل ميشائيل شاكهام نفسه. في سنة 1963، أنهى هرتزوغ خدمته العسكرية برتبة جنرال، وعُيّن فورًا ليكون حاكمًا عامًّا مستقبليًّا للضفة الغربية. ويدلّ تعيين ضابط في مثل هذا المستوى الرفيع على أهمّية الاستعدادات العسكرية والقانونية في إسرائيل سنة 1963.

عَيّن هرتزوغ مدير أحد المصارف، ويدعى ديفيد شوحام، ليكون وزير المالية المستقبلي في الأراضي المحتلّة، بلقب رسمي هو ضابط ركن الشؤون المالية. وأيضًا عَيّن ميمي دي شاليط ليكون وزيرًا للسياحة، بلقب ضابط ركن الشؤون السياحية[8].

---

[7] سوف يُذكر لاحقا في الكتاب المزيد عن الرقابة بعد الاحتلال. المصدر الرئيس لهذه المعلومات هو تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة «بتسليم»، بعنوان: "Banned Books and Authors"، أكتوبر 1989، http://www.btselem.org/sites/default/files2/banned_books_and_authors.pdf.

[8] Gazit، *The Carrot and the Stick*، 1985، ص 22-24.

من أهمّ النتائج التي ترتّبت عن تلك الاستعدادات وضع ملف عن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، أشرف عليه مدير الكلية العسكرية الوطنية، الواقعة قرب تل أبيب، وقائد وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة الوسطى خلال حرب 1967، عوزي ناركيس. وقد رفض ناركيس آنذاك الطلبات التي تلقّاها من شاكهام ورفاقه لإعداد خطّة أكثر تفصيلًا حول كيفية حكم الضفة الغربية (ففي 1963 لم يتوقّع أن يكون تنفيذ هذا السيناريو وشيكًا). غير أنّ شاكهام تلقّى جوابًا أكثر تشجيعًا من الاستخبارات العسكرية التي شرعت في إعداد ملفّات عن الشخصيّات والمنشآت والمؤسّسات في الضفة الغربية (وبالطبع في قطاع غزة)، وقد بلغت التحضيرات ذروتها سنة 1963 بتطبيق ميداني يحاكي أولى أيّام الاحتلال[9].

وبعد مرور عام واحد، دعا شاكهام إلى الجامعة العبرية مجموعةً أخرى من الأشخاص المُحتمل توظيفهم في إدارة الاحتلال مستقبلًا. أما الكتاب المعتمد خلال هذه الدورة الدراسية الجديدة فكان دليلًا خاصًا موجّهًا إلى «الطلّاب»، أصدرته الجامعة بالتعاون مع الجيش، حمل عنوان: «الحكم العسكري في الأراضي المحتلّة»[10]. تضمّن الدليل المفصّل تعليمات محدّدة عن كيفية التعامل مع البلديّات والمجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن طريقة إدارة النظام التربوي. ويلخّص شلومو غازيت، الذي أصبح الضابط العسكري المنسّق لأنشطة الحكومة في الأراضي المحتلّة، الدليل قائلًا إنه يشرح «كيفية تطهير الضفة الغربية وقطاع غزة من العناصر المعادية وتشجيع المتعاونين ومعاقبة أولئك الذين يقاومون الاحتلال». باختصار، كان الهدف «تشجيع نشوء قيادة محلية جديدة ومتعاونة مع الاحتلال (إلّا إذا كانت القيادة الفعلية

---

9 Gazit، *The Carrot and the Stick*، 1985، ص 23.

10 صادر عن كلّية العلوم السياسية في الجامعة العبرية، 1963.

على الأرض تتصرّف على نحو يُرضي الإسرائيليين؛ فعندئذ يمكن بالطبع الإبقاء عليها)»[11].

في غضون ثلاث سنوات، أصبح الفريق جاهزًا لاحتمال حدوث احتلال عسكري، وقد تحوّل واقعًا في يونيو 1967. تمّ نقل الدورات الدراسية المختلفة إلى «بيت الجندي» في القدس. أمّا محتوى الدورات وهدفها الرئيسي فبقيا ثابتين: الاستعداد لليوم الذي يبدأ فيه تطبيق الحكم العسكري على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أطلق فريق المدّعي العام العسكري على الخطّة اسمًا رمزيًّا، ألا وهو «غرانيت»، وقد تمّ دمجها بخطّة شاكهام، وأصبحت أكثر قابلية للتطبيق بحلول مايو 1967. آنذاك، كان قد عُيّن الحكّام والقضاة العسكريين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبحت خطّة شاكهام قابلة للتنفيذ بالكامل، حتّى أنّها تضمّنت الاستعدادات الضرورية لإرساء نظام أطلق عليه الجيش اسم «سوريا». وكانت خطّة غرانيت أكثر المخطّطات تنظيمًا وتفصيلًا بين كل الاستعدادات الإسرائيلية التي سبقت حرب 1967 والخاصة بكيفية إدارة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي مايو 1967، تسلّم كلّ من الحكّام العسكريين والمستشارين القانونيين والسياسيين الموضوعين في الانتظار صندوقًا يحتوي على ما يلي: تعليمات حول كيفية إدارة منطقة عربية محتلّة؛ ونصّ كلّ من اتفاقية جنيف واتفاقيات لاهاي؛ ونصّ الترجمة العربية لقوانين الطوارئ؛ ونسخة من كتاب «احتلال أرض العدو: قراءة تحليلية لقانون وممارسات الاحتلال العسكري»، من تأليف جيرهارد فان غلان؛ بالإضافة إلى مجموعة من تقارير القانون الدولي حول الحكم الإداري نشرها عام 1929 إلياهو لوترباخت وسي جاي غرينوود وإيه جي أوبنهايمر.

---

[11] Gazit، *The Carrot and the Stick*، 1985، ص 26.

لكنّ المرجع الأهمّ كان كتاب فان غلان؛ ولو جرى الاعتماد عليه لوضع السياسات المستقبلية الخاصة بالأراضي المحتلّة، لاختلف تاريخ هذه المناطق بالكامل عمّا آلت إليه الأمور. فهذا الكتاب يُحدّد أن الاحتلال لا يمكنه تغيير الوضع القانوني لمنطقة ما، وأنه قائم بشكل مؤقّت فقط، وأن المُحتلّ يمكنه استخدام الموجودات على اختلافها (كالأراضي والمنازل... إلخ.) ولكنّه لا يحقّ له تملّكها أو بيعها أو شرائها.

أذكر المراجع التي كانت موجودة في الصندوق بهذا التفصيل لأنها إمّا أُعدّت قبل احتلال ألمانيا سنة 1945، أو استندت على دروس مستقاة من ذلك الاحتلال. إذا قمنا اليوم باستعادة الأحداث، يمكن القول إنه برغم التحضيرات الدقيقة والمفصّلة، فقد تمّ اختيار طريقة أسهل عندما حان وقت التنفيذ، وجرى توسيع نطاق الحكم العسكري المفروض أصلًا على مجموعة فلسطينية واحدة (الأقلية داخل إسرائيل) ليشمل مجموعةً فلسطينيةً ثانية (سكّان الضفة الغربية وقطاع غزة). وكانت الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل قد وُضعت تحت الحكم العسكري بين عامي 1948 و1966 (وكان ميشائيل شاكهام نفسه آخر حاكم عام في إطار هذا النظام). وبالتالي، كان ثمّة نظامٌ جاهزٌ يمكن إعادة فرضه على الأراضي المحتلّة. أمّا أساس النظامين المفروضين، القديم والجديد، فكان واحدًا: قانون الطوارئ الذي فرضه الانتداب البريطاني. ولقد أعطى التفسير الإسرائيلي لهذا القانون – في 1948 كما في 1967 – الحاكم العسكري سلطةً مطلقةً على كلّ أوجه حياة الناس في منطقته. وحسب وصف الكولونيل إيليميليش آفنر، أوّل حاكم عسكري سنة 1948، أصبح هؤلاء الحكّام «ملوكًا ذوي سلطة مطلقة» في إقطاعيّاتهم الصغيرة[12].

[12] Pappe، *The Forgotten Palestinians*، 2001، ص 52.

واللافت أنّه عندما فُرضت تلك الأنظمة لأوّل مرّة سنة 1948، ومن ثمّ سنة 1967، لم يذكر أحدٌ أنه عندما أدخلها الانتداب البريطاني حيّز التنفيذ للمرّة الأولى، شجبها جميع القادة الصهاينة واعتبروها تشريعات نازية. كما وصفوها بأنها أنظمة «لا مثيل لها في أيّ بلد متنوّر وبأنّ ألمانيا النازية ذاتها لم تفرض مثل هذه الأنظمة، وأنّ الممارسات التي كانت سائدة في معتقل مجدانك وغيره من المعسكرات هي خرق واضح للقانون المكتوب»[13].

وكانت أسوأ الأنظمة، وما زالت، الفقرة 109 التي تسمح للحاكم بطرد السكان، والفقرة 110 التي تعطيه الحقّ باستدعاء أيّ مواطن إلى قسم الشرطة في أيّ وقت يشاء، بالإضافة إلى فقرة شائنة أخرى، وهي الفقرة 111 التي تجيز الاعتقال الإداري – أي الاعتقال لمدّة غير محدودة من دون إبداء السبب أو المحاكمة. وستصبح هذه الممارسة بعد احتلال سنة 1967 أمرًا مألوفًا أكثر من قمع الفلسطينيين بداخل إسرائيل. ومن الممارسات الناتجة عن التفسير الإسرائيلي لعدّة أنظمة، ألا وهي حقّ الحكّام في اللجوء إلى تدابير احترازية كان أكثرها شيوعًا إعلان قرى فلسطينية بأكملها «مناطق عسكرية مغلقة» كلما وردت معلومات مسبقة إلى جهاز الأمن العام الإسرائيلي، المعروف بالعبرية بالشين بيت أو الشاباك، عن اجتماع مزمَع أو عن تظاهرة مُحتملة. ولقد فُرض هذا الإجراء لأوّل مرّة في إسرائيل سنة 1949 عندما تظاهر الفلسطينيون ضدّ مصادرة الأراضي، وقد ظلّ موضع تطبيق باستمرار لإسكات أصوات الاحتجاج في الضفة الغربية حتّى يومنا هذا، وفي قطاع غزة حتّى سنة 2005.

[13] انظر *Hapraklit* (The Advocate)، فبراير 1946، ص 58 (بالعبرية).

أصبح قانون الطوارئ الذي فرضه الانتداب يشكّل أساس البنية القانونية للمحاكم العسكرية؛ تلك المؤسّسات التي سيمثل أمامها مئات آلاف الفلسطينيين ويُعتقلون بلا محاكمة، ويُرسَلون لمعاناة شتّى أنواع التعذيب والإساءات. ونادرًا ما كانوا يخرجون منها سالمين. فالقضاة كانوا كلّهم ضبّاطًا في الجيش، بدون أن يكون امتلاكهم خلفية قانونية شرطًا لتعيينهم في هذا المنصب. وكانت المحاكم تتألّف إما من قاضٍ واحد أو اثنين أو ثلاثة. وللمحاكم المؤلّفة من قضاة ثلاثة الحقّ بإصدار أحكام الإعدام، أو إنزال عقوبة الحبس المؤبّد. ومن بين المؤسسات القضائية الشكلية التي تمّ التفكير فيها خلال سنة 1963، محكمة استئناف عسكرية خاصّة، بدأت عملها سنة 1967، للنظر في قرارات المحاكم الدنيا للتظاهر أمام العالم بوجود نظام قضائي يتيح حقّ الاستئناف.

وُزّعت الصناديق بسرعة في مايو 1967، وأُعطيت إلى هيئة جديدة عُرفت باسم «الوحدة الخاصّة» أُلحقت بالقوّات المحتلّة بعد شهر واحد، وضمّت خرّيجي الدورة الدراسية في جفعات رام، الذين تسلّموا مقاليد الإدارة القضائية العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. على سبيل المثال، أُلحق تسفي إنبار بالقوّات التي احتلّت قطاع غزة، وأنشأ ورفاقه خلال يومين الحكم العسكري والنظام القضائي في القطاع. لقد سهّلت سنوات التحضير الأربع عملية الاستيلاء السريعة على الأراضي وإنشاء نظام ظلّ قائمًا، وإن بشكل غير رسميّ، للسنوات الخمسين التالية.

إنّ ما فكّر فيه ونفّذه هؤلاء، ومن ثمّ حافظت عليه لاحقًا أجيال من البيروقراطيين الإسرائيليين، كان إقامة السجن الأكبر والأضخم على الإطلاق ضمّ مليون ونصف فلسطيني – وهو عدد سوف يرتفع ليناهز الأربعة ملايين فلسطيني – لا يزالون حتى اليوم، بطريقة أو بأخرى، مُحتجزين بين جدران هذا السجن، الحقيقية أو الوهمية. يروي هذا

الكتاب كيف تبلورت فكرة هذا السجن فأصبح واقعًا، ويحاول إلقاء الضوء على تفاصيل الحياة داخله: كيف كانت وما زالت حتّى تاريخه.

الحكومة على التلّة

يتألّف المجمّع الحكومي الذي شُيّد مطلع خمسينيات القرن المنصرم، وانتهت أعمال البناء قُبيل حرب 1967، من ثلاثة مبانٍ. ترتفع تلك المباني بأشكالها المُكعّبة الضخمة فوق قمّة جفعات رام، وتضمّ اليوم الكنيست والمحكمة العليا في إسرائيل وبنك إسرائيل.

كان المكتب الفعلي لرئيس الوزراء، ولا يزال، في الطابق الثالث من المبنى الأقرب إلى مباني الجامعة. ويضمّ الطابق ذاته قاعة اجتماعات الحكومة، وفي وسطها طاولة مستطيلة خشبية كبيرة، تظهر أحيانًا على شاشات التلفزة في التقارير الإخبارية عن الحكومة الإسرائيلية. ومنذ ستينيات القرن المنصرم وحتّى يومنا هذا، تستخدم الحكومة قاعة اجتماعات ثانية في الطابق الثاني من مبنى البرلمان الإسرائيلي، أي الكنيست، حيث يجلس الوزراء حول طاولة بيضوية مألوفة هي الأخرى في تاريخ الدولة اليهودية على شاشة التلفزيون.

كانت حكومة إسرائيل الثالثة عشرة تجتمع يوميًا تقريبًا حول هاتين الطاولتين إثر انتهاء حرب 1967 للبحث المكثّف في مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، ومستقبل الشعب الفلسطيني فيهما. وبعد نحو ثلاثة أشهر من المداولات، اختتم المجتمعون نقاشاتهم بسلسة قرارات حَكمت جميعها، بشكل أو بآخر، على سكّان الضفة الغربية وقطاع غزة بالسجن المؤبّد داخل السجن الأكبر والأضخم في التاريخ المعاصر. فالفلسطينيون الذين يعيشون في تينك المنطقتين كانوا مسجونين بسبب جرائم لم يرتكبوها قطّ، وبسبب مخالفات لم يأتوها أو يعترفوا

بها أو يحدّدوها قطّ. وفي الوقت الذي يُكتَبُ فيه هذا الكتاب، ثمّة جيلٌ ثالثٌ من هؤلاء السجناء يبدأون حياتهم داخل ذلك السجن الكبير.

لقد مثّلت تلك الحكومة بالذات، والتي اتّخذت أقسى القرارات وأشدّها وحشيةً، أوسع توافق صهيوني ممكن؛ إذ وجد كلّ تيّار أو وجهة نظر إيديولوجية مكانًا له حول الطاولتين المذكورتين. فقد جلس الاشتراكيون من حزب العمّال الموحّد (المابام) إلى جانب مناحيم بيغن المؤيّد للصهيونية التصحيحية، وتشاركوا النصر والسلطة مع سائر الكتل والمجموعات التي تشكّل حركة العمل الصهيونية. وانضمّ إليهم أعضاء من الأحزاب السياسية الأكثر علمانية وليبرالية، كما من الأحزاب الدينية الأشدّ تطرّفًا. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يسبق أن حدث قبل تسلّم هذه الحكومة زمام السلطة، ولا بعده، أن تولّت مثل هذه الشراكة التوافقية قيادة دولة إسرائيل واتّخاذ القرارات الحاسمة.

وخلافًا للمعتقد السائد حول تاريخ الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يضطلع أيّ طرف بدور محوري، سواء في الماضي أم في الحاضر، في تقرير مصير هذه الأراضي والشعب الذي يسكنها، باستثناء حكومة إسرائيل. إن القرارات التي اتّخذها هؤلاء الوزراء في النصف الثاني من يونيو 1967 وفي شهري يوليو وأغسطس التاليين، شكّلت حجر الأساس في السياسة الإسرائيلية المطبّقة في الأراضي المحتلّة حتّى يومنا هذا. ولم يحدث أن خرجت أيّ من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن الالتزام التام بهذه السياسة، أو رغبت في ذلك بأيّ شكل من الأشكال.

حدّدت القرارات المتّخذة خلال تلك الفترة القصيرة الممتدّة بين يونيو وأغسطس 1967 بوضوح، المبادئ التي سوف تلتزم بها كلّ الحكومات الإسرائيلية اللاحقة التزامًا كاملًا، والتي لم تحِدْ عنها حتّى في ظلّ أحلك الظروف التي وقعت، سواء الانتفاضة الأولى أو الانتفاضة الثانية، أو عملية أوسلو للسلام، أو قمّة كامب ديفيد عام 2000.

ولعلّ من أسباب تَناسُب تلك القرارات مع كلّ الفترات هو التركيبة الاستثنائية لحكومة 1967. فكما ذكرنا آنفًا، عكست هذه الحكومة أوسع توافق صهيوني ممكن وهو ما لم يحدث من قبل أو من بعد قطّ. أمّا التفسير الآخر الممكن فهو الشعور بنشوة النصر في أعقاب انهزام ثلاثة جيوش عربية هزيمة نكراء ساحقة على يد جيش الدفاع الإسرائيلي، والحرب الخاطفة الناجحة التي أدّت إلى الاحتلال العسكري لمناطق شاسعة من أراضٍ ودول عربية. لقد أحاطت هالة تكاد تكون إلهية بصانعي القرار في تلك الحقبة، وشجّعتهم على اتّخاذ قرارات صارمة ذات عواقب تاريخية، عجزت الحكومات اللاحقة عن تغييرها أو إبطالها.

تميل كلّ هذه التَفسيرات المنطقية إلى اعتبار السياسات المتَّبَعة آنذاك نتيجة مباشرة للظروف الخاصّة والاستثنائية لما حدث في يونيو 1967. إلّا أنّ الفصل الأوّل من هذا الكتاب سيسعى إلى إظهار أن هذه القرارات أتت نتيجة لا مفرّ منها للإيديولوجيا والتاريخ الصهيونيين (بغضّ النظر عن تعريف هذه الإيديولوجيا أو التشديد على أطيافها ومعانيها المستترة). لقد سهّلت الظروف الخاصّة تذكير السياسيين بإرثهم الإيديولوجي، وأعادت ربطهم مرّة أخرى، كما سنة 1948، بالنزعة الصهيونية إلى تهويد كلّ ما يمكن تهويده من أرض فلسطين التاريخية. لقد وضعت الاجتماعات المتكرّرة التي عقدت في جفعات رام والكنيست مبادئ تكييف أحداث يونيو 1967 الدراماتيكية مع الرؤية الإيديولوجية. ولأن تلك القرارات عكست التفسير الصهيوني المتوافَق عليه حول حقيقة فلسطين ماضيًا وحاضرًا كدولة لليهود فقط، لم تُفلِح التطوّرات اللاحقة في نسف صحّتها بالنسبة إلى الزعماء الإسرائيليين في ما بعد. فكانت الطريقة الوحيدة للطعن في أيّ قرار متّخذ آنذاك في وضع الصهيونية نفسها موضع السؤال.

ثمّة ركنان أساسيّان من الإيديولوجيا الصهيونية ظلّ الساسة الإسرائيليون يلتزمون بهما التزامًا تامًا سنة 1967، تمامًا كما التزم بهما أسلافهم. كان صراع البقاء بالنسبة إلى الدولة اليهودية يعتمد من جهة على قدرتها على التحكّم بمعظم أراضي فلسطين التاريخية، ومن جهة أخرى، على قدرتها على تقليص عدد الفلسطينيين الذين يعيشون فيها بشكل كبير. أمّا الواقعية السياسية بالمفهوم الصهيوني فكان معناها التكيّف مع عدم القدرة على تحقيق هذين الهدفين بالكامل. في بعض الأحيان، حاول فيها قادة، على غرار ديفيد بن غوريون، قياس هذين الهدفين بشكل ملموس (ونقصد تحديد مساحة الأرض الفلسطينية المطلوبة وعدد الفلسطينيين الذين يُمكن القبول بهم داخل دولة يهودية). ولكنّ النتيجة التي كانوا يتوصّلون إليها في معظم الأحيان هي ضمّ مساحة أكبر من الأرض، والقبول بعدد أقلّ من الفلسطينيين. عندما وضع الانتداب البريطاني إثر الحرب العالمية الأولى تحديدًا واضحًا لفلسطين ككيان جيوسياسي، فإن السيطرة على معظم الأراضي كانت تعني الاستيلاء على معظم أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب (أي إسرائيل اليوم بالإضافة إلى الأراضي المحتلّة).

وفي ما يتعلّق بالسكان، أوجد التوافق رغبة في دولة يهودية ذات نقاء عرقي. ومرّة أخرى، جرت بعض المحاولات لتحديد ما يُمكن أن يشكّل أقلّية فلسطينية مقبولة داخل دولة يهودية، لكنّ الرغبة غير المعلنة (والمعلنة أحيانًا) كانت ألّا تضمّ ما كانت تُعتبر أرض إسرائيل القديمة سوى اليهود.

أتاحت سنة 1948 الفرصة التاريخية لتحقيق كلا الهدفين: السيطرة على معظم الأراضي والتخلّص من غالبية السكّان المحليين. وقد اجتمعت ظروف عدّة فسمحت للحركة الصهيونية بالقيام بحملة تطهير عرقي ضدّ الفلسطينيين في تلك السنة: القرار البريطاني القاضي بالانسحاب

من فلسطين بعد ثلاثين سنة من الانتداب؛ وتأثير الهولوكوست على الرأي العام الغربي؛ وحال الفوضى العارمة في العالم العربي وفلسطين؛ وأخيرًا، ظهور قيادة صهيونية حازمة. نتيجةً لذلك، تمّ طرد نصف السكان الأصليين، وتدمير نصف القرى والبلدات الفلسطينية، وتحويل ثمانين بالمئة من أرض فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب إلى دولة إسرائيل اليهودية.

عمليّة سلب الأراضي تلك شهد عليها عن كثب ممثلون عن المجتمع الدولي، ومن بينهم وفود من الصليب الأحمر الدولي، ومراسلون للصحافة الغربية، وموظفون تابعون للأمم المتّحدة. غير أن العالم الغربي لم يكن مهتمًّا بالإصغاء إلى التقارير المُدينة للإسرائيليين؛ واختارت النُخَب السياسية تجاهلها. كانت الرسالة واضحة من أوروبّا وأميركا ومفادها: مهما يحدث في فلسطين هو الفصل الأخير والحتمي من فصول الحرب العالمية الثانية. كان يجب الإقدام على خطوة ما تسمح لأوروبا بالتكفير عن الجرائم المرتكبة على أرضها ضدّ الشعب اليهودي – وبالتالي، ثمّة حاجة إلى عملية ضخمة لتجريد الفلسطينيين من أراضيهم لتمكين الغرب من الانتقال إلى مرحلة السلام والمصالحة بعد الحرب. طبعًا، لم يكن للوضع في فلسطين أيّ علاقة بحركة الشعوب في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أو بإبادة يهود أوروبا؛ فما حدث لم يكن حصيلة الحرب في أوروبا، بل نتيجةً للاستعمار الصهيوني على أرضها الذي ابتدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر. ما حدث كان الفصل الأخير من مشروع إنشاء دولة يهودية استيطانية حديثة، في وقت بدا أنّ المجتمع الدولي يعتبر الاستعمار أمرًا مرفوضًا، ومثالًا على إيديولوجية مؤسفة من الماضي.

ولكن ذلك لم ينطبق على فلسطين. فرسالة العالم المتنوّر كانت واضحة ولا لبس فيها: إنّ سلب الفلسطينيين ممتلكاتهم على يد الإسرائيليين والاستيلاء على معظم أرض فلسطين، كانا شرعيين

ومقبولين. وكان نحو نصف الوزراء الحاضرين في اجتماعات سنة 1967 من قدامى المحاربين الذين شاركوا في التطهير العرقي في فلسطين سنة 1948. وبعضهم كان ينتمي إلى المجموعة الصغيرة التي أخذت القرار بطرد مليون فلسطيني تقريبًا، وتدمير قراهم ومدنهم، ومنعهم من العودة إلى وطنهم إلى الأبد. كما كان بعضهم الآخر جنرالات أو ضبّاطًا في الآلة العسكرية التي ارتكبت الجريمة. كان الجميع مدركًا تمامًا لامبالاة الدول سنة 1948، عندما سيطرت الحركة الصهيونية على 78 بالمئة من فلسطين. ولهذا كانوا مقتنعين، شأنهم شأن زملائهم، بأن المجتمع الدولي سيسمح لهم مرّة جديدة بالقيام بخطوات أحادية الجانب، بعدما احتلّ الجيش الإسرائيلي الـ22 بالمئة المتبقّية من الأرض. ففي العام 1948، بقيت جرائمهم بدون أيّ محاسبة، وما من سبب لتوقُّع أي توبيخ أو عقبات جدّية في وجه سياسة مماثلة للتطهير العرقي في يونيو 1967.

إلّا أنّه كان ثمّة فرق كبير بين 1948 و1967. ففي سنة 1948 اتُّخذت القرارات حول مصير الفلسطينيين قبل الحرب، أمّا في سنة 1967، فقد تمّ اتخاذها بعد الحرب. لذا، كان هناك متّسع من الوقت سنة 1967 للتفكير مليًا في عواقب أيّ طرد جماعي قد يحدث من دون أن تكون الحرب مشتعلة. كانت الحكومة عازمة، بكامل أعضائها تقريبًا، على تقرير مصير الأراضي بشكل أحادي الطرف، لكنها كانت منقسمة حول احتمال، أو حكمة، حدوث تطهير عرقي آخر واسع النطاق، بعد وقف القتال بشكل رسمي. وكانت الحجج المضادة واضحة: إن حدوث تطهير عرقي بعد الحرب قد يكون كفيلًا بإيقاظ ضمير غربي كان نائمًا حتى حينه[14]. علاوةً

[14] في كتابي «التطهير العرقي في فلسطين»، توسّعت في شرح معاني التطهير العرقي على الصعيدين القانوني والأكاديمي. ويظهر فحوى النقاش الإجماع العالمي على كون التطهير العرقي سياسة تهدف إلى تقليص حجم مجموعة معينة من الناس على أساس الهوية. وتتراوح أساليب تقليص حجم تلك المجموعة من الطرد إلى الترهيب، وهو في أي حال جريمة بموجب القانون الدولي، سواء جرى فرضها على الشعب ككل أم على أجزاء منه.

على ذلك، كان من المشكوك به أيضًا توفّر الإرادة والاستعداد الذهني لدى الجيش للقيام بمثل هذه الخطوة، إذ لم يكن واضحًا ما إذا كان يملك الوسائل الكافية لخوض هذه المغامرة. من جهة أخرى، كانت حكومة 1967 أكبر من تلك التي خطّطت للتطهير العرقي في 1948. فالحكومة الثالثة عشرة ضمّت عددًا من الوزراء أصحاب الضمير الذين كانوا ليعترضوا على خطّة شاملة كهذه، لأسباب أخلاقية.

على الرغم من قرار الامتناع عن الطرد الجماعي، فلم يعترض إلّا عددٌ قليلٌ جدًّا من وزراء هذه الحكومة والحكومات التالية على أعمال الطرد التدريجي وسلب الأراضي التي أدّت إلى تقليص عدد السكان الفلسطينيين بشكل كبير في الأراضي المحتلّة (كما لم يعترضوا على المضايقات التي دفعت إلى الهجرة من فلسطين). فبمقدار ما يقلّ عدد الفلسطينيين، يصبح من الأسهل ضبطهم ضمن جدران السجن الضخم الذي تم بنائه.

إذن، جرى استبعاد فكرة التطهير العرقي على نطاق واسع، إلّا أن الشعور السائد في قاعات اجتماعات الحكومة كان أن المجتمع الدولي لن يحرّك ساكنًا ضدّ توسُّع إسرائيل على الأرض – ليس من باب تأييد السياسة التوسّعية في حدّ ذاتها، بل تعبيرًا عن غياب الإرادة لمواجهة ذلك. ولكن كان ثمّة تحذير أساسي واحد: لا يمكن أن يكون ضمّ الأراضي قانونيًّا، بل فقط أمرًا واقعًا، لسببين: الأوّل، هو أنّ القانون الدولي يعتبر

أما الوسائل المحددة التي استخدمت بعد حرب 1967 فيمكن وصفها بالتطهير العرقي «التدريجي»، إذ اشتمل على سلسلة من الأفعال والسياسات يتناولها الفصل السادس، كانت تهدف جميعها إلى تقليص عدد الشعب الفلسطيني. وقد فصّلت في تمهيد هذا الكتاب أسباب اتخاذ النخبة السياسية الإسرائيلية قرار الامتناع عن طرد السكان بشكل جماعي، على نطاق مماثل لما حدث سنة 1948. والجدير إضافته هو أنه لو تقرّر عكس ذلك، لقاوم الشعب الفلسطيني هذه المحاولة تمامًا. كما أن الأردن كان سيتدخّل أو يردّ بشكل يجعل من المستحيل على قادة إسرائيل الاستمرار في تنفيذ قراراتهم. وفي تلك الحالة، كانت مصر على الأرجح ستتدخّل أيضًا.

الضفة الغربية وقطاع غزة أراضٍ محتلّة، حيث أنّ الأراضي التي احتلّتها إسرائيل عام 1948 هي التي اعترفت بها الأمم المتحدة كجزء من دولة إسرائيل. والثاني، إذا كان طرد السكان غير ممكنًا، فإن دمجهم في الدولة اليهودية كمواطنين متساوين في الحقوق غير ممكن أيضًا، نظرًا إلى عددهم والنموّ الطبيعي المحتمل، ما يمكن أن يعرّض للخطر الأكثرية اليهودية الواضحة في إسرائيل.

لطالما كان، في الماضي كما اليوم، ثمّة إجماعٌ إسرائيلي ورغبةٌ جامحةٌ في الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأبد. وفي الوقت ذاته، ثمّة إقرار، في الماضي كما اليوم، بأمرين: من جهة، عدم الرغبة في ضم تلك الأراضي رسميًا، ومن جهة أخرى، عدم القدرة على طرد السكان منها بشكل جماعي. ومع ذلك، بدا الاحتفاظ بهذه الأراضي مأهولةً بسكّانها، أمرًا حيويًا بقدر الحاجة إلى الحفاظ على أكثرية يهودية واضحة في دولة يهودية مهما كان شكلها.

أصبحت محاضر تلك الاجتماعات الحكومية الآن في متناول الرأي العام. وهي تكشف استحالة وتعارض هاتين القوّتين الدافعتين: الشهية لتملّك أراض جديدة، والتردّد بين طرد سكّانها وبين دمجهم بالكامل. وتكشف المحاضِر أيضًا حالًا من الرضا والاعتداد بالنفس بعد الاكتشاف المبكر لمخرج ممّا بدا مأزقًا محتومًا وطريقًا مسدودًا من الناحية النظرية. كان الوزراء آنذاك مقتنعين، شأنهم شأن كلّ الوزراء في الحكومات التالية، بأنهم وجدوا المعادلة التي تُمكّن إسرائيل من الاحتفاظ بالأراضي التي ترغب فيها، من دون ضمّ السكّان الذين تُنكِر وجودهم، وتحافظ في الوقت نفسه على الحصانة من الإدانة والشجب الدوليين.

وفي الواقع، لم يكتشف الوزراء شيئًا جديدًا. فهم منذ سنة 1948، يواجهون ورطة مماثلة، عندما توجّبَ عليهم وعلى أسلافهم أن يقرّروا كيفية التعامل مع الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل. ففرضوا عليها

حكمًا عسكريًّا لم يُرفَع إلّا بعد ثماني عشرة سنة، ليحلّ مكانه نظامٌ جديدٌ من التفتيش والسيطرة والإكراه. ومع مرور الزمن، تراجعت هذه الإجراءات لكنّها أصبحت أكثر تورية وتعقيدًا. أمّا الآن، فقد تزايد عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لذا، حتّى لو بدت الجنسية الممنوحة بشكل محدود للأقلّية الفلسطينية في إسرائيل متماشية مع هدف المحافظة على أغلبية يهودية حاسمة في الدولة، فإن الأمر لن يبقى كذلك في حال تمّ منح جنسية مشابهة لسكّان الضفة والقطاع. من هنا، برزت الحاجة إلى الاحتفاظ بالأراضي، من دون طرد السكان منها، ومن دون منحهم الجنسية في الوقت عينه. تلك هي المعايير أو الفرضيات الثلاثة التي لم تتغيّر حتّى يومنا هذا، وهي تبقى الثالوث غير المقدّس لتعاليم التوافق الصهيوني.

وعندما تُترجم مثل هذه الأهداف الثلاثة في سياسات فعلية، لا ينتج عنها على الأرض إلّا واقع همجي ووحشي. فما من صيغة مقبولة أو منطقية لسياسة تهدف إلى تعليق مصير شعب وإبقائه في المجهول، وحرمانه المواطنة لفترات طويلة. ثمّة شيء واحدٌ فقط استحدثه الإنسان وينتج عنه سلب الناسَ، مؤقّتًا أو لفترة طويلة، حقوقهم الإنسانية والمدنية الأساسية، ألا وهو السجن الحديث. فالسجون والإصلاحيّات هي مؤسّساتٌ حديثة تفرض الواقع نفسه، سواء أكان ذلك عمل سلطة دكتاتوريّة ظالمة، أو نتيجة لإجراءات قضائية طويلة معتمدة في الديمقراطيّات.

رسميًّا، كان بعض سكّان الضفة الغربية يحمل الجنسية الأردنية؛ لكن هذه «الجنسية» باتت تحت الاحتلال مجرّدةً من أيّ قيمة ضمن الضفة الغربية المحتلّة. وبالتالي، أصبح حاملوها من الناحية الفعلية واعتبارًا من يونيو 1967، سكانًا عديمي الجنسية. إضافةً إلى ذلك، تراجع عدد حاملي هذه الجنسية عقب أحداث سبتمبر 1970 (أي الحرب

الداخلية بين منظّمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية) وفكّ الارتباط بين الأردن والضفة الغربية سنة 1988.

ويُشبه السجن الحديث سجن البانوبتيكون الذي وضع فكرته أساسًا جيريمي بنثام، وهو أوّل فيلسوف حديث يبرّر منطق الحبس ضمن نظام عقوبات قسري جديد. صُمّم سجن البانوبتيكون، الذي اشتهر في مطلع القرن التاسع عشر، بشكل يسمح للحرّاس رؤية السجناء وليس العكس. كان المبنى على شكل دائرة، وزنازين السجناء مصفوفة حول محيطها الخارجيّ، وفي وسطها برج مراقبة ضخم ومستدير. وكان يمكن للحرّاس في أي وقت من الأوقات، مراقبة أيّ زنزانة، ورصد أي شغب محتمل، في حين تحول ستائر موضوعة بشكل مدروس دون رؤية السجناء للحرّاس، بحيث لا يعلمون ما إذا كانوا مراقَبين أو متى تتم مراقبتهم. كان بنثام يعتقد بأن «عين» البانوبتيكون الدائمة المراقبة سوف تجبر السجناء على التصرّف بطريقة أخلاقية، وبأنّهم سيشعرون بالذنب لما اقترفوه من أفعال مشينة وكأنّهم تحت عين الله التي ترى كلّ شيء.

إذا استبدلنا السلوك الأخلاقي بالتعاون مع الاحتلال، وغيّرنا شكل البانوبتيكون الدائريّ إلى أشكال هندسية متعدّدة للسجن، فسنرى أن القرار الإسرائيلي سنة 1967 إنّما هدف إلى عزل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في بانوبتيكون حديث. وسوف يجد القرّاء المُلِمّون بتحليل الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو للنموذج البانوبتيكوني ما يساعدهم جزئيًا على فهم بنية الحكم التي أقامتها إسرائيل بدءًا من سنة 1967. وعلى غرار بنثام، شدّد فوكو على طبيعة السجن البانوبتيكوني كنظام للسيطرة لا يحتاج إلى حواجز ملموسة، وحيث لا يستطيع السجناء رؤية حرّاسهم. ولكن كما سنرى، وكما يُدرك ربّما معظم القرّاء، ينطبق هذا الوصف على عنصر واحد فقط من مصفوفة القوّة التي احتجزت الشعب الفلسطيني داخل السجن الإسرائيلي الضخم في القرن العشرين.

أما العناصر الأخرى فكانت تجبر «السجناء» عمدًا على أن ينظروا إلى الحرّاس، ويدركوا بأكثر شكل حسّي ممكن الحواجز والجدران والأسلاك الشائكة المحيطة بهم.

في سنة 1967، حوّل تأرجح الجهات الإسرائيلية الرسمية بين طموحاتها المستحيلة، القومية منها والاستعمارية، مليون ونصف شخص إلى مجرّد سجناء في هذا السجن الضخم. بيد أنه لم يكن سجنًا يضمّ بضعة سجناء، اعتقلوا ظلمًا أم عدلًا، بل هو سجنٌ جرى فرضه على مجتمع بأكمله. سجنٌ كان ولا يزال عبارة عن نظام خبيث تمّ إرساؤه لأحقر الدوافع وأكثر. وفي حين سعى بعض مهندسيه صادقين إلى إيجاد أكثر نموذج إنساني ممكن، ربّما لأنّهم كانوا يدركون أنه عقاب جماعي يُفرض على شعب بسبب جريمة لم يَرتكبها، إلّا أن البعض الآخر لم يُكلِّف نفسه عناء البحث عن صيغة ألطف أو أكثر إنسانية. لكنّ كلا الفريقين كان موجودًا فقدّمَت الحكومة نموذجَي السجن الضخم كليهما إلى سكّان الضفة والقطاع: الأوّل كان سجنًا بانوبتيكونيًّا مفتوحًا، فيما كان الثاني سجنًا مشدّد الحراسة. وهكذا، إن لم يقبل الفلسطينيون الخيار الأوّل، وقعوا على الخيار الثاني.

لقد سمح «السجن المفتوح» بحيّز بسيط من الاستقلالية تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة؛ فيما سلب «السجن المشدّد الحراسة» كامل استقلالية الفلسطينيين، وأخضعهم لسياسة قاسية من العقوبات والقيود، وفي أسوأ الحالات، للإعدام. في الواقع، كان السجن المفتوح على قدر من القسوة والوحشية يكفي ليطلق شرارة المقاومة عند الفلسطينيين المحاصرين، ففُرض نموذج السجن المشدّد الحراسة كردّ على تلك المقاومة. تم اختبار النموذج الأقلّ قسوةً مرّتين بين 1967 و1987، ومن 1993 إلى 2000، فانطلقت المقاومة في 1987 واستمرّت حتّى 1993، ومن 2000 حتّى 2009 (وهي مستمرّة في

قطاع غزة حتّى اليوم). علاوةً على ذلك، تحوّل السجن المفتوح هذا إلى خطّة إسرائيل للسلام التي تبنّتها الولايات المتّحدة الأمريكية والدول الأوروبية. وشكّلت قاعدة الجهود الدبلوماسية و«عملية السلام». في كلّ من إسرائيل والغرب، كان لا بدّ من عملية تجميل لفظية واسعة النطاق تنميق الكلام من خلال حذف ما هو مسيء منه، ومن وجود وسائل إعلام ومؤسسات أكاديمية متعاونة جدًا لتثبيت صوابية خيار السجن المفتوح، على الصعيدين الأخلاقي والسياسيّ، كأفضل حل «للنزاع»، وكرؤية مثالية لحياة طبيعية وسليمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمّ استخدام تعابير على غرار «الحكم الذاتي» و«تقرير المصير» وأخيرًا «الاستقلال» إلى حدّ الإفراط، لوصف أفضل صيغة من نموذج السجن المفتوح يمكن للإسرائيليين توفيرها للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن عملية التجميل اللفظية لم تَفلح في إضفاء البريق على حقيقة الوضع القائم، ولم تنجح المغالاة في استخدام كلمتي السلام والاستقلال في إسكات أصحاب الضمائر الحية في كل المجتمعات المعنية، لا في الأراضي المحتلّة، ولا في إسرائيل، ولا في دول العالم. ففي عصر الانترنت، والصحافة المستقلّة، والمجتمع المدني الناشط، والمنظّمات غير الحكومية الناشطة، كان من الصعب مواصلة مهزلة السلام والمصالحة على أرض سّكانها مسجونون داخل أكبر سجن بشري شهده التاريخ الحديث. أهدي هذا الكتاب إلى أولئك الذين حاولوا بلا كلل تنبيه البشر الشرفاء إلى أهمّية عدم الاكتفاء بالوقوف جانبًا والتفرّج فيما يُعامَل ملايين البشر بطريقة وحشية ومُذلّة – لمُجَرّد أنّهم ليسوا يهودًا. لقد قدّم هؤلاء الأشخاص النزهاء والمستقيمون أوصافًا وتحليلات تصدّت لتغطية وسائل الإعلام الغربية المؤثّرة، تلك التغطية اللامبالية والمشوَّهة في معظم الأحيان للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1967.

إنهم يواصلون، إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وإن لم يفلحوا إلّا قليلًا حتّى اليوم، طرح الأسئلة حول الحصانة المطلقة التي يمنحها الغرب لدولة إسرائيل لتستمرّ في سياساتها الإجرامية بحقّ الفلسطينيين.

البيروقراطية على التلّة

تطلّبت إدارة كلّ من السجن المفتوح والسجن المشدّد الحراسة جهازًا بشريًا ضخمًا. ويمثّل الآلاف من الجنود والضباط والمسؤولين والقضاة والأطبّاء والمهندسين ورجال الشرطة وجباة الضرائب والمستشارين الأكاديميين والسياسيين الوجه الإنساني الأهمّ لرمز اللاإنسانية هذا.

ترأست الهرم البيروقراطي لجنةٌ مؤلّفةٌ من المدراء العامّين في الوزارات. تشكّلت هذه اللجنة في 15 يونيو 1967، ووضعت خلال الأشهر التالية البنية التحتية الاقتصادية والقانونية والإدارية للسيطرة على الأراضي المحتلّة. وجُمعت محاضِر جلساتها في مجلّدين ضخمين يضمّان آلاف الصفحات التي سجّلت كلّ المداولات بأدقّ التفاصيل. لقد استعانت هذه المجموعة من المسؤولين الحكوميين بأبرز الأكاديميين في ذلك الوقت وبقدامى موظّفي نظام السيطرة السابق على الأراضي الفلسطينية داخل إسرائيل. يتناول هذا الكتاب هؤلاء المسؤولين والأكاديميين والموظفين بقدر ما يتناول النظام الذي بنوه في يونيو 1967 والذي ما زال سائدًا حتّى اليوم. لكنّ جيلًا ثانيًا قد ظهر، وبات ثالث على وشك الظهور. وعندما نتجاوز الفجوة بين الأجيال، يفقد أيّ حديث عن المفهوم المؤقت أو حتّى النهائي للأمور معناه. لقد أصبح الوضع القائم كائنًا حيًّا تصعب كثيرًا محاربته أو تفكيكه، وهذا ما يُفسِّر الإحباط المبرّر في السنوات الأخيرة، والذي تجسّد في العمليّات الانتحارية أو القصف بالصواريخ، والتي لا يمكنها أبدًا إقناع الإسرائيليين بتفكيك هذا النظام القبيح المتوحّش.

إنّ التركيز على البيروقراطية أمر ضروري لتجنّب الوقوع في فخّ الشيطنة؛ لذلك فإن هذا الكتاب لا يهدف إلى شيطنة المجتمع الإسرائيلي ككلّ، مع أن الكثيرين فيه يؤيّدون السجن الضخم وكثيرين غيرهم يغضّون الطرف عنه. يُميّز هذا الكتاب قدر الإمكان بين النظام وبين الأفراد الذين يعملون فيه، ويُحدِّد السياسيين والأكاديميين الذين وضعوا سنة 1967 آلية التطويق والحبس، بالإضافة إلى آلاف المسؤولين والضباط والجنود والشرطيين الذين تولّوا إدارتها. ويجب القول إن بعض ممن تظهر أسماءهم في هذا الكتاب، هم مذنبون بقدر ما هم مذنبون كل أولئك الأشخاص في العالم، الذين اكتفوا بالتفرُّج الصامت عبر التاريخ على جرائم تُرتكب بالنيابة عنهم وباسمهم وأمام أعينهم. ولا يزال الإسرائيليون الذين يؤيّدون سياسة القمع أو لا يعترضون عليها، يُحيّون في العالم الغربي كأبطال للسلام والإنسانية، ويُمنَحون سيلًا لا ينضب من الجوائز والمكافآت التي لا يستحقّونها. برغم ذلك، يجب الاعتراف بوجود عدد قليل جدًّا من الأشخاص الأشرار فعلًا في التاريخ الإنساني الحديث، ولكن عدد الأنظمة الشرّيرة غير قليل أبدًا. ونظام السجن الضخم في فلسطين هو واحدٌ منها.

الأشرار في هذا الكتاب هم أوّلًا الإسرائيليون الذين نسجوا التفاصيل الدقيقة لهذا النظام، وأولئك الذين رسّخوه طيلة تلك السنوات، وأولئك الذين «طـوّروه»، وبنوع خاص، طـوّروا قدرته على الإسـاءة والإذلال والتدمير. لقد كانوا ولا يزالون خدمًا في بيروقراطية الشر. كلّهم يلتحقون بالنظام أبرياء في البداية، لكنّ قلّة قليلة منهم فقط تصمد في وجه علّة وجوده وأسلوب عمله. وبما أنهم سجّانون في أكبر سجن على وجه الأرض، فهم يواصلون الاعتداء على حياة الفلسطينيين وحرّياتهم، وإذلالهم وتحطيمهم. وفقط عندما يُصرف آخرهم من الخدمة، سنعلم أنّ السجن الفلسطيني الضخم قد تمّت إزالته إلى الأبد.

مقدّمة

إعادة قراءة سردية أحداث الاحتلال

في نهاية اليوم السادس من حرب يونيو 1967، توسّعت دولة إسرائيل لتبلغ ثلاثة أضعاف مساحتها الأساسية، وأضافت مليون فلسطيني إلى الثلاثمئة ألف الموجودين أساسًا في الدولة منذ 1948. ويناهز هذا العدد تقريبًا عدد الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل من أرضهم سنة 1948. وعلى مرّ السنين، أصبح المليون مليونين فثلاثة ملايين، وما انفكّ العدد يرتفع إلى أن بلغ في مطلع القرن الحادي والعشرين خمسة ملايين تقريبًا، بمن فيهم الفلسطينيون المقيمون في إسرائيل. وخلال أكثر من خمسين سنة من الاستعمار، أقام إلى جانبهم نصف مليون مستوطن يهودي على مساحات شاسعة من الأراضي المحتلّة. وفيما أكتبُ هذه السطور، لا يزال المستوطنون يتدفّقون ليقضموا المساحة المحدودة المخصّصة للفلسطينيين.

ناقشت الحكومة الإسرائيلية مصير هؤلاء الفلسطينيين والأرض التي كانوا يعيشون عليها في يونيو 1967. ونصّ القرار النهائي الذي تمّ التوصّل إليه قبل نهاية الشهر ذاته على استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة عمليًا من أيّ مفاوضات سلام مستقبلية ممكنة. كان الهدف اتّخاذ

قرار أحادي الطرف بشأن الأراضي المحتلّة، والسعي إلى تأييد دولي لهذه السياسة الجديدة، أيًّا كانت. ويُشكِّل هذا القرار نقطة الارتكاز التي تتمحور حولها سردية هذا الكتاب.

الواقع أنّ نقّاد قرار الحكومة الإسرائيلية، وحتّى أشدّهم قسوة، استخدموا كلمة «احتلال» لوصف الاستراتيجية والواقع الذي خلّفه القرار. فالتدابير القانونية والعسكرية التي تم توصيفها في تمهيد هذا الكتاب تبيِّن أنّ إسرائيل الرسمية كانت تتحضّر للتحكّم بحياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع تمامًا كما كانت تتحكّم بحياة الفلسطينيين داخل إسرائيل. كان هؤلاء الفلسطينيون يعيشون بشكل أساسي في مناطق خصّصتها الأمم المتّحدة سنة 1947 للدولة الفلسطينية، لكنّ إسرائيل ضمّتها إلى أراضيها من دون أيّ مساءلة أو شجب من المجتمع الدولي. يشكّل الأفراد الذين شاركوا في تلك التحضيرات في بداية ستينيات القرن المنصرم، وطبيعة الخطوات التمهيدية المرافقة لها، خير دليل على المشاكل المقترنة باستخدام مصطلح «احتلال» للكلام عن تاريخ الضفة الغربية وقطاع غزة في ظلّ الحكم الإسرائيلي منذ 1967 وحتّى يومنا هذا.

لا يستسيغ هذا الكتاب استخدام مصطلح «احتلال»، ولهذا التحفّظ سببان محدّدان، مع أنني أُقرّ بأنه مصطلح شائع جدًّا للدلالة على واقع الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة (سواء استخدمه المعترَضون على الوجود الإسرائيلي فيهما أم من عدد من أهم السياسيين الإسرائيليين والغربيين الذين لم يضعوا حدًّا لهذا الواقع أم لم يرغبوا إطلاقًا في ذلك).

التحفّظ الأوّل هو أنّ استخدام هذا المصطلح يوحي بوجود فصل وهمي بين إسرائيل والأراضي المحتلّة، ممّا يُشرعِن بطريقة غير مباشرة الوجود الإسرائيلي في كلّ المناطق الأخرى على ما كان يُعرف بأرض

فلسطين الخاضعة للانتداب، كما ويؤسِّس للانقسام غير المقبول بين إسرائيل «الديمقراطية» والأراضي المحتلّة «غير الديمقراطية».

أمّا التحفّظ الثاني فيتعلّق بالتداعيات السياسية والقانونية التي غالبًا ما تقترن بمصطلح «الاحتلال»، فالاحتلال يُنظر إليه عادةً على أنّه تدبير مؤقّت لتأمين أرض في أعقاب نزاع مسلّح أو حرب. وتكون لهذا الاحتلال بداية ونهاية، وهو يخضع لأحكام وقواعد دولية تنبع من الطابع المؤقّت لأي احتلال مفترض.

لكنّ الواقع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة يختلف من ناحيتين جوهريّتين، أولاهما، والتي تنبثق من هذا الكتاب، هي أنّ هذا «الاحتلال» ليس مؤقّتًا؛ فالسلطات التي تتشبّث بالأراضي المحتلّة وتلك التي تؤيِّد «المحتلّ»، تتقبّل أنّ واقع «الاحتلال» سيدوم لسنوات طويلة قادمة. مع العام 1987، كان هذا الاحتلال قد دخل التاريخ على أنّه أطول احتلال عسكري قائم، ولا يبدو أن هذا الرقم القياسي سوف ينقطع في المستقبل المنظور.

أمّا ناحية الاختلاف الثانية عن حالات الاحتلال العسكري المعروفة، فتكمن في أنّ المُحتلّ يمارس سيطرة كاملة على الضفة والقطاع. فهذا النوع من السيطرة المطلقة يمكن ملاحظته في الأيّام الأولى من أيّ احتلال عسكري، لكنه لا يدوم طويلًا، إلّا إذا كان الاحتلال جزءًا من عملية ممنهجة للإقصاء أو الإبادة الجماعية. لذلك، فإنّ الحدّ الذي وصلت إليه ممارسات السيطرة الكاملة على ما صار يُعرَف بالأراضي المحتلّة يدفعنا إلى البحث عن مصطلح لغوي أفضل.

في الواقع، يثير التحليل الذي يعرضه هذا الكتاب شكوكًا ليس فقط حول إمكانية انطباق المعاني والتفسيرات القانونية الدولية لمصطلح «الاحتلال» على الواقع الميداني، بل كذلك، وعلى ضوء ما جرى حتى

اليوم، حول أنّ تلك المعاني والتفسيرات سمحت لدولة إسرائيل التملّص من أيّ شجب أو إدانة دوليين جدّيين.

في السنوات الأخيرة، استعان الأكاديميون بمفهوم الاستعمار الاستيطاني لدراسة حالة إسرائيل وفلسطين. يُعرّف الاستعمار الاستيطاني بأنّه حركة انتقال الأوروبّيين إلى مناطق أخرى من العالم بهدف بناء حياة جديدة ودائمة لهم. وغالبًا ما كانت تلك الحركة تأتي نتيجةً للاضطهاد، كما حصل بالفعل مع المستوطنين اليهود في فلسطين. ولطالما استتبعت الهجرة إلى وطن جديد تصادمًا مع السكان الأصليين، ما أدّى في كثير من الأحيان إلى إبادة هؤلاء السكّان، أو في أحيان أخرى نادرة، إلى انهيار المشروع الاستعماري الاستيطاني، كما حصل في الجزائر وجنوب أفريقيا وزيمبابوي.

لكنّ فلسطين حالة استثنائية، فنحن لا نعرف بعد كيف ستكون النهاية. فهل يستمرّ تطبيق منطق الاستعمار الاستيطاني، الذي عرّف عنه الراحل باتريك وولف بأسلوبه اللامع بأنه «منطق إزالة السكان المحليين»، في فلسطين من خلال التطهير العرقي والاستعمار؟ أم سيُفسَح المجال أمام تقدُّم منطق الحقوق الانسانية والمدنية؟ وحده الوقت كفيل بالإجابة عن هذا السؤال. ما نستطيع قوله، بالاستناد مجدّدًا إلى باتريك وولف، هو أن الاستعمار الاستيطاني هو بُنية وليس حدثًا: بنية تشريد واستبدال، أو إن أعدنا صياغة كلمات إدوارد سعيد، استبدال الغياب بالحضور. أبصرت هذه البنية النور سنة 1882، ووصلَت إلى ذروة معيّنة في 1948، واستمرّت بقوّة في 1967، ولا تزال قائمة حتّى اليوم[1]. والسجن الضخم هو إحدى الطرق العديدة التي اعتمدتها دولة إسرائيل الاستيطانية لإبقاء المشروع قائمًا. لقد أُنشئ

---

[1] انظر Wolfe، "Settler Colonialism and the Elimination of the Native"، ص 387-409، وSaid، "Zionism from the Standpoint of Its Victims"، ص 7.

ذلك السجن الضخم في غضون أيّام قليلة، وأصبحَ واقعًا راسخًا لم نرَ مثيلًا له في التاريخ المعاصر. فالسجون بُنى دائمة، بعيدة عن أنظار المجتمع الدولي، تعمل وكأنّها عالم مستقلّ بذاته.

أُنشئ السجن الضخم في يونيو 1967، لا للإبقاء على الاحتلال بل كاستجابة عملية للشروط الإيديولوجية المسبقة للصهيونية: أي الحاجة إلى السيطرة على أوسع مساحة ممكنة من فلسطين التاريخية، وخلق أكثرية يهودية مُطلقة فيها، بل وحصرية إذا أمكن. أدّت هذه الدوافع إلى تطهير عرقي في فلسطين سنة 1948، وشكّلت أساسًا للسياسة التي صيغت في يونيو 1967، تمامًا كما لا تزال تحرّك الأفعال الإسرائيلية حتى اليوم.

شكّل السجن الضخم النتيجة المنطقية والحتمية للتاريخ والإيديولوجية الصهيونيين. وعليه، يقدّم الفصل الأوّل من هذا الكتاب خلفية السياسة التي سادت سنة 1967، كنتيجة للاستراتيجيات التي تبنّتها الصهيونية منذ سنة 1882، ولا سيّما في سنة 1948. هذا الفصل هو في جوهره، بمثابة مسح للفترة الممتدّة من 1948 إلى 1967، التي شكّلت تمهيدًا لا يمكن فصله عن السياق العامّ لحرب 1967، كما للسياسة المنتهجة في أعقابها. إنّها قصّة رغبة دائمة لاحتلال الضفة الغربية، وعلى نحو أقلّ قطاع غزة، رغبة لم تتحقّق بسبب غياب الفرص الملائمة وليس من باب المماطلة الاستراتيجية.

تصف الفصول الأربعة الأولى طريقة تنفيذ القرارات المتّخذة سنة 1967، بدأ ذلك بترسيم الحدود الجغرافية والديموغرافية للسجن الضخم، تلته صياغة واضحة للبنية التحتية القانونية الهادفة إلى تنظيم الإدارة البيروقراطية للأراضي المحتلّة. في مرحلة أولى، حدّدت الحكومة الإسرائيلية مواقع استيطانية لليهود ضمن أسافين دقّتها في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ اتّخذت قرارًا واضحًا بشأن النظام القضائي الذي

سوف يُعتَمَد لإدارة شؤون السكّان في الأراضي المحتلّة، لكنها تركت مسألة تحديد وضعهم القانوني في مهبّ الريح (وهي لا تزال كذلك حتّى يومنا هذا).

بعد استعراض مراحل ترسيم الحدود الجغرافية والديموغرافية للسجن الضخم، يتفحّص الكتاب عن كثب، وبالتسلسل الزمني نموذجين اثنين «قدّمتهما» إسرائيل للفلسطينيين. النموذج الأوّل، أي السجن المفتوح، ظلّ قائمًا ما بين 1967 واندلاع الانتفاضة الأولى في 1987، واتّسم بقدر من القمع كان كافيًا لإطلاق حركة مقاومة شديدة من السكّان المحليين، لقيت في ما بعد تأييدًا ودعمًا من منظّمة التحرير الفلسطينية في تونس.

أتى الردّ الإسرائيلي عنيفًا، وفرض بين 1987 و1993 النموذج الأكثر قمعًا، أي السجن المشدّد الحراسة. أدّى الضغط الدولي إلى محاولة جديدة لاستحداث سجن مفتوح، جرى تقديمه للعالم الخارجي على أنّه «عملية سلام» أطلقتها ورعتها الولايات المتحدة الأمريكية.

استندت هذه العملية إلى مسرحية نقاش داخليّ لدى سلطة الاحتلال، بين معسكر «السلام» الراغب في إنهاء الاحتلال ومعسكر «الوطنيين» الساعي إلى البقاء عليه. نظريًّا إذًا، كان يمكن المضي قدمًا في عملية سلام بسبب وجود عدد كبير من الإسرائيليين الراغبين في وضع حدّ للاحتلال. ما جرى كان مسرحية، لا بسبب عدم وجود إسرائيليين راغبين في إنهاء الاحتلال، بل لأنّ هؤلاء كانوا ضئيلي العدد وهامشيين. ففي 1967، وبعدها في تسعينيات القرن العشرين، واصلت النُخبة السياسية والعسكرية الالتزام بالمبادئ ذاتها التي دفعتها إلى احتلال الأراضي الفلسطينية أساسًا.

الواقع أنّ نتيجة مثل هذا التباين بين الحوار لإحلال السلام من جهة، وغياب أيّ تغيير في واقع الاحتلال من جهة أخرى كانت أسوأ بكثير.

فعلى الأرض سمحت المساعي الديبلوماسية لإسرائيل بتشديد قبضتها على الأراضي المحتلّة وسكّانها، بمنأى عن أي ضغط أو شجب دوليين.

يتطلّب النموذج الفكري الذي يقترحه هذا الكتاب استحداث قاموس جديد ومصطلحات جديدة. ويتجلّى هذا تحديدًا في مقاربتي الشخصية للجهود الديبلوماسية، التي اختَرتُ أن أستعرضها كجزء من المساعي الإسرائيلية لترسيخ نموذج السجن المفتوح من جهة، ورفضي للتصوّر السائد بأن هذا النموذج كان ولا يزال جهدًا صادقًا للتوصّل إلى مصالحة وتفاهم مع الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

من منظار السجن الضخم، تبدو النقاشات الداخلية الإسرائيلية حول الأراضي الفلسطينية حافلة بالأوهام والنفاق. فالقرارات الاستراتيجية الرئيسية حول مصير الأراضي المحتلّة اتُّخِذت بعد حرب 1967 مباشرةً، ما جعل معظم النقاشات السياسية المزعومة التي دارت بعد ذلك، بين «معسكر السلام» و«معسكر الحرب» في إسرائيل عديمة الأهمية في أفضل وصف لها، وكاذبة في أسوأ وصف. وإن كان هذا التقييم صحيحًا، فمعناه أنّ عملية السلام المتمحورة كلّيًا حول هذا «النقاش» كانت محكومة بالفشل منذ لحظة إطلاقها.

تنتهي السردية التاريخية لهذا الكتاب بإعادة فرض السجن المشدّد الحراسة الثاني على الضفة الغربية وقطاع غزة في القرن الحالي. ويعتقد بعض المراقبين أن نسخةً جديدةً من السجن المفتوح اعتُمدت في 2006، لكن فقط في الضفة الغربية، في حين أصبح قطاع غزة، في السنة ذاتها، نسخةً أكثر تطرّفًا من السجن المشدّد الحراسة. وسيتمّ التطرّق في القسم الأخير من الكتاب إلى هذين الافتراضين.

هذا الكتاب ليس تاريخًا شاملًا للضفة الغربية وقطاع غزة منذ 1967 (برغم الحاجة إلى تأليف كتاب حول هذا الموضوع). بل يتوقّف عند لحظات حاسمة، باتت اليوم معروفةً جدًّا، من تاريخ المنطقة.

لكن بعكس السردية المألوفة لهذه الأحداث، يتطرّق الكتاب إلى تلك الأحـداث بصفتها تعديلات على نموذج السجن الضخم قامت بها السلطات الإسرائيلية على وقع تطوّر الأحداث. ويبدو أنّ أيًّا من الأحداث التي وقعت منذ يونيو 1967 وحتّى يومنا هذا لم ينجح في الحدّ من تصميم السلطات الإسرائيلية على إبقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية المشدّدة، وحبس سّكان المنطقتين داخل سجن ضخم، وتجاهل أيّ ضغط دولي للحد من سياستها الإجرامية. إلّا أنّ نموذج السجن هذا يشوبه خلل، لأنّ السلطات الإسرائيلية التي تُبقي الفلسطينيين في الأسر، لا تمانع إن رحلوا عن هذا السجن إلى غير رجعة. أمّا من كان مصرًّا على البقاء في أرضه أو لم يرغب في الانضمام إلى ملايين اللاجئين المشرّدين في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، فخياره الوحيد هو السجن الضخم.

الكتاب هو تاريخ لقوى الاحتلال أكثر منه تاريخًا للشعب الخاضع للاحتلال، فهو يسعى لتفسير الآلية التي تمّ استحداثها لحكم ملايين الفلسطينيين، وليس لاستعادة مراحل حياتهم. صحيح أنّ الفلسطينيين يظهرون في الكتاب، لكنّه في الواقع سرد لما تعرّضوا له من قمع، أكثر منه سردًا لتطلّعاتهم، ونسيجهم الاجتماعي، ونتاجهم الثقافي، ولجوانب أخرى من حياتهم تستحقّ فعلًا أن يذكرها التاريخ الذي آمل أن يُكتَب ذات يوم. لأنّ مقاومتهم وصمودهم يستحقّان التأريخ وتسليط الضوء عليهما للأجيال القادمة.

لا شكّ في أنّ المنظار الذي يجب النظر إلى الكتاب من خلاله، وأعني هنا منظار السجن الضخم، يعني أنّ المواضيع والقضايا المألوفة ستُعالَج هنا بطريقة مختلفة عن طريقة تحليلها في بعض أفضل الكتب الموضوعة عن الاحتلال حتّى اليوم. فمثلًا يُنظَر في هذا الكتاب إلى المستوطنين اليهود ومستوطناتهم على أنّهم وسيلة لتضييق الفسحة

التي يعيش فيها الفلسطينيون وتقليص أعدادهم في الأراضي المحتلّة، أكثر منهم استجابة لرغبة إيديولوجية صهيونية في التوسّع نحو باقي أرض فلسطين.

لم أتطرّق إلى الجانب الاقتصادي مطوّلًا، على الرغم من أهميته البالغة في هذا التاريخ. ويبدو الاقتصاد هنا كسلسلة من الاعتبارات التي تؤثر في صانعي القرارات، سواء عند اختبار نموذج السجن المفتوح أو عند فرض نموذج السجن المشدد الحراسة. وفي هذا السياق، سأتطرّق إلى استخدام الإسرائيليين للدعم المالي الأميركي والغربي عمومًا، والذي لولاه لما تمكّنت إسرائيل من مواصلة سيطرتها. وثمّة أمر يدعو أكثر إلى التشاؤم، وهو أنّ كبار البيروقراطيين رأوا في أموال الدعم التي انهالت على الأراضي الفلسطينية من الحكومات المعنية والمجتمعات المدنية على أنّها وسيلة حيوية لخفض التكلفة التي يتكبّدها الإسرائيليون للإشراف على «المقيمين» (وهي التسمية التي تطلقها الدولة اليهودية على سكّان الضفة الغربية وقطاع غزة).

وكذلك، ما من فصل مستقل في هذا الكتاب مخصّص للسلطة الفلسطينية، وهو موضوع عالجه بعضٌ من الكتب الحديثة الصدور بشكل شامل. بل يتم التطرّق إليها من وجهة نظر صانعي القرار والبيروقراطيين الإسرائيليين على مرّ السنين. فهم يرون أنّ السلطة الفلسطينية تشكّل مكوّنًا حيويًا لا يمكن فصله عن نموذج السجن المفتوح المُقترح في التسعينيات، نموذج لا تزال النخبة البراغماتية الإسرائيلية تأمل بإحيائه في الضفة الغربية، أقلّه في المستقبل القريب.

يصف هذا الكتاب، منذ صفحته الأولى وحتّى صفحته الأخيرة، حركةً تاريخيةً بدأت بطرق كثيرة في أواخر القرن التاسع عشر واستمرّت في 1948، وهي الآن في مرحلتها الثالثة التي بدأت في 1967. وحده الزمن كفيل بإخبارنا إن كانت هذه المرحلة هي الأخيرة، إذ إن مقاومة

الفلسطينيين وصمودهم، والتأييد العالمي الذي يلقونه من المجتمعات المدنية، كلّها أمور منعت حصول ذلك حتّى الآن. وبالتالي، هذا الكتاب بمثابة سجلّ للمشروع الصهيوني والإسرائيلي حتّى يومنا هذا، مع تركيز خاصّ على المرحلة التي بدأت مع الاجتماعات الحكومية في العام 1967.

الفصل الأوّل

الحرب: خيار كان ممكنًا تجنّبه

1948 والفرصة الضائعة

في عصر أحد الأيام، وتحديدًا في العاشر من مارس 1948، اتّخذ قادة الجالية اليهودية في فلسطين، بالاشتراك مع قادتهم العسكريين، القرار باحتلال نسبة 78 بالمئة من البلاد. كانت فلسطين خاضعة لحكم الانتداب البريطاني منذ 1917، وضمّت في ذلك الحين مليون فلسطيني أقاموا على هذه المساحة التي شكّلت نسبة 78 بالمئة من البلاد (أي ما يوازي حجم إسرائيل اليوم من دون الأراضي المحتلّة). قرّرت القيادة طرد معظم السكّان الفلسطينيين. ومساء ذلك اليوم، تلقّت القوّات العسكرية الموجودة على الأرض أوامر بالاستعداد لعملية طرد ممنهج للفلسطينيين من مناطق واسعة من البلاد. كانت الأوامر تحدّد تفاصيل دقيقة عن آلية هذا الطرد: الترهيب الواسع النطاق، وفرض الحصار على القرى، وقصف الأحياء السكنية، وإشعال الحرائق في البيوت والحقول، والترحيل القسري، وأخيرًا، زرع عبوات «تي.أن.تي» بين الأنقاض لمنع السكّان المطرودين من العودة. وتسلّمَت كلّ وحدة عسكرية لائحة بالقرى والأحياء التي يتوجّب هدمها وطرد سكّانها. تمّ إدراج الخطّة والوسائل

المعدّة لتنفيذها في رزمة من الوثائق حملت اسم الخطّة دالت، أو الخطّة «د»، التي تلت الخطط «أ» و«ب» و«ج» التي أعدّتها القيادة الصهيونية بدءًا من سنة 1937 في أوّل مقاربة لفكرة التطهير العرقي في فلسطين[1].

كان هذا القرار التاريخي، الذي اتّخذه قادة المجتمع اليهودي، نتيجة محتّمة للزخم الإيديولوجي الصهيوني الداعي لجعل فلسطين موطنًا حصريًّا لليهود. لقد ظهرت الصهيونية كحركة ساعية إلى إيجاد ملاذ آمن بعيدًا عن معاداة السامية الأوروبية، وباحثة عن أرض تستطيع عليها أن تعيد تعريف اليهودية على أنّها قومية. وبما أنّ الخيار وقع على بلد مأهول، أصبح المشروع استعماريًا استيطانيًا، وبما أنّ الآباء المؤسّسين لهذه الحركة رغبوا في تأسيس دولة ديمقراطية، فقد انشغلوا بمسألة التوازن الديموغرافي، ما أدّى إلى اتّخاذ قرار بهذا الشأن في مارس 1948. وفي مشاريع استعمارية استيطانية أخرى، كما في القارّتين الأميركيّتين وأستراليا مثلًا، تسبّبت مخاوف ديموغرافية مماثلة بإبادة السكان الأصليين. أما في فلسطين، فقد أطلقت عملية تطهير عرقي لا متناهية.

اليوم، يبدو أن القيادة الصهيونية آنذاك اعتبرت مارس 1948 الشهر الأنسب لتنفيذ استراتيجيّتها لتهويد فلسطين. وقد أدّت تطوّرات عديدة إلى مفترق الطرق التاريخي «المثالي» هذا. التطوّر الأوّل كان اتّخاذ بريطانيا قرار إنهاء انتدابها على فلسطين، وترك مهمّة تقرير مصيرها لمنظّمة الأمم المتّحدة. أمّا الثاني فتمثّل في مجموعة الدول المؤيّدة للصهيونية في الأمم المتّحدة، التي عكست ميزان القوى الدولي. وكانت النخب السياسية الغربية معادية للمجتمع الفلسطيني، وتحديدًا لزعيمه الحاج أمين الحسيني، الذي رأوا فيه حليفًا للنازيين في

---

[1] وصفت كل هذه الأمور في كتابي *The Ethnic Cleansing of Palestine*، 2006.

الحرب العالمية الثانية. أمّا الأهم فهو أنّها كانت تتمنّى أن تدفن فصل الإبادة التي مارسها النازيون بحقّ اليهود، عن طريق السماح للحركة الصهيونية بسلب الأراضي في فلسطين. ونتيجة لذلك، رفضت الأمم المتّحدة تلقائيًا طلب القيادة الفلسطينية الشروع بعملية ديمقراطية لتقرير مستقبل البلاد (وكان الفلسطينيون آنذاك يشكّلون 66 بالمئة من مُجمل عدد السكان). وبدلًا من ذلك، تبنّت حلًّا صهيونيًا قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية. لقي قرار التقسيم رفضًا من الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، التي هدّدت بإسقاط ذلك المُخطّط بالقوّة، في حين أعلن الفلسطينيون الإضراب وكتبوا عرائض وشنّوا هجمات عشوائية لمدّة أسبوع تقريبًا على مستوطنات ومواكب يهودية.[2]

بعد انقضاء ستّة أشهر، أصبحت الـ78 بالمئة المطلوبة من الأراضي الفلسطينية تُدعى إسرائيل، وقد بُنيت على أنقاض مئات القرى المُدمّرة والمدن المهدّمة والأراضي الزراعية المُصادَرة. وقد تمّت مصادرة الأراضي والعقارات غداة انتهاء العدوان، تطبيقًا لتشريع خاصّ أصدرته الدولة للاستيلاء، أوّلًا، على أملاك الفلسطينيين الذين طُرِدوا، وثانيًا، على أملاك الفلسطينيين الذين سُمِح لهم بالبقاء (مع أنّه عُرض على هؤلاء في بعض الحالات تعويض مادّي أو أرض بديلة، وفي حالات أخرى، سُمح لهم بشراء الأرض التي كانت في الأساس ملكهم بسعر أغلى بكثير). أمّا الـ22 بالمئة المتبقّية، فاشتملت على الضفة الغربية وقطاع غزة. آنذاك، لم تكن الضفة الغربية محتلّة، بفضل تفاهم غير معلن مع المملكة الأردنية الهاشمية، التي ضمّت المنطقة إلى أراضيها مقابل الاكتفاء بتدخّل أردني محدود في حرب 1948.[3]

---

[2] المرجع السابق.

[3] الاتفاقية مع الأردن مفصّلة في كتاب Shlaim، *Collusion Across the Jordan*، 1987.

وهكذا، لم يأتِ استثناء الضفة الغربية من دولة إسرائيل المستقبلية كنتيجة لهزيمة عسكرية، بل بالأحرى كثمرة قرار سياسيّ استراتيجي. فالقيادة الصهيونية لم تتبنّ يومًا القرار بشكل رسمي كجزء من سياستها، لأنّ الضفة الغربية، أو يهودا والسامرة كما يُشار إليها في المصطلحات الصهيونية، شكّلَت دومًا جزءًا من «إيريتس إسرائيل» (أرض إسرائيل)، شأنها شأن الجليل أو النَقَب. عندما فُضح أمر التفاهم مع الأردنيين، اعتبره ضبّاط وسياسيون إسرائيليون كثيرون خطأً جسيمًا بحقّ الوطن. وسرعان ما أتى ردّهم عبر خطاب «الفرصة الضائعة» أمام الرأي العام الإسرائيلي، فتبنّته الأحزاب ووسائل الإعلام الرئيسية في ما بعد، وهو ما أدّى دورًا حاسمًا في حشد التأييد اللاحق لاحتلال الضفة الغربية سنة 1967. ويرى أولئك الذين طرحوا الفكرة أنّ ما جرى تفويته كان فرصة تاريخية لاحتلال الضفة خلال حرب 1948.

بدافع الضرورة الملحّة، بدأ عدد كبير من الجنرالات يبحثون عن ذريعة لإجبار حكومتهم على التراجع عن التزامها مع الأردنيين. فقرعوا طبول الحرب بصورة متكرّرة، متّهمين المملكة الأردنية الهاشمية بانتهاك اتفاقية الهدنة المبرمة في 1949، التي رسّمت الحدود النهائية بين الدولتين. لم تكن هذه المهمّة سهلة لأنّ الأردنيين التزموا بشروط الهدنة الأساسية بحذافيرها. وسوف يمرّ ثمانية عشر عامًا آخر قبل أن تسنح فرصة ذهبية جديدة مماثلة لتلك التي توفّرت في 1948، لإفساح المجال أمام تأسيس دولة إسرائيل الكبرى المنشودة.

كانت لقطاع غزة قصّة مختلفة، أقلّه حتّى 1967. فمن جوانب كثيرة، كان حزم المصريين هو الذي منع احتلاله من قبل الإسرائيليين بين 1948 و1956، وقد أُخضع القطاع، الذي يُشكِّل نحو 2 بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، لحكم عسكري في أعقاب حرب 1948، حكمٌ

أكّدت الحكومة المصرية للجامعة العربية وللفلسطينيين أنّه سينتهي حالما يتم تحرير فلسطين بشكل كامل.

لطالما اعتبر قادة الأحزاب الرئيسية في إسرائيل أنّ قطاع غزة، شأنه شأن الضفة الغربية، هو جزء من إسرائيل القديمة. وبالتالي، ومن وجهة النظر العاطفية التي اعتمدها مناصرو إسرائيل الكبرى، كان من الضروري أن تستولي الدولة اليهودية على كلتا المنطقتين لتزدهر وتتطوّر. وقد سعى بعض السياسيين للاستيلاء على هاتين المنطقتين لدواع استراتيجية، وعمدوا إلى تشبيه خطوط هدنة 1949 بـ«حدود معسكر أوشفيتز»، كما وصفها بكلّ خشونة أبا إيبان، الذي كان وزير خارجية إسرائيل خلال سنوات تأسيسها الأولى.[4] هذا الوصف الذي يعكس حال الذعر كان منذرًا بالخطر، نظرًا إلى كونه صادرًا عن شخص مثّل المعسكر الليبرالي والمعتدل في إسرائيل الصهيونية (وهو شخص حاول حين دنت ساعة الحقيقة سنة 1967 أن يمنع العدوان الإسرائيلي من الحدوث، كما سنرى). بيد أنّ معظم الإسرائيليين شعروا بأن شكل خريطة إسرائيل، بالممرّ الضيّق بين الشمال والجنوب، في محيط منطقة تل أبيب الكبرى، يهدّد وجود إسرائيل باستمرار. وقد حذّر الخبراء الاستراتيجيون الإسرائيليون من أنّ أيّ جيش عربي قادم من الضفة الغربية سيتمكّن بسهولة من شطر الدولة إلى قسمين.

بالتالي، تركّز جهد الداعين إلى التوسّع على الضفة الغربية. وكان المعسكر التوسّعي داخل النخبة العسكرية والسياسية الإسرائيلية يضمّ مجموعة من أبرز السياسيين والجنرالات. وفي مقدّمتهم ديفيد بن غوريون؛ أي الرجل نفسه الذي هندس أولى المؤامرات مع الأردن، قبل أن يعيد النظر لاحقًا في صوابها. تولّى بن غوريون منصب رئيس

---

4 ردّد إيبان هذه الملاحظة عدة مرات؛ وكانت أوّلها في الصحيفة الألمانية «دير شبيغل» في 5 نوفمبر 1969.

وزراء إسرائيل خلال ولايتين، حتّى سنة 1963، باستثناء سنتين حلّ فيهما مكانه موشيه شاريت. في مطلع خمسينيات القرن العشرين، فكّر بن غوريون للمرة الأولى جدّيًا في ضمّ الضفة الغربية بالقوّة إلى الدولة اليهودية. وفي ثلاث مناسبات مختلفة، فكرت حكومته في دمج الضفة الغربية بإسرائيل، وفي المرّات الثلاث، ردعها الخوف من رد فعل بريطاني عنيف، كان ليؤدّي إلى مواجهة عسكرية مفتوحة مع الحليف والحامي الرئيسي للأردن.[5]

في بداية خمسينيات القرن العشرين، كانت الذريعة انتهاك الأردن المزعوم لاتفاقية الهدنة. لاحقًا، قبيل انتهاء ذلك العقد، طُرِحَت أسباب أخرى.[6] وقامت الحجّة الرئيسية لتأييد غزو الضفة الغربية على ضعف الأسرة الهاشمية الحاكمة إثر اغتيال مؤسّسها، الملك عبد اللّه، في يوليو 1951. وتمّ ابتداع تهديد جديد: الراديكالية العربية. مركز ذلك الخطر القاهرة، حيث تسلّم الضبّاط الأحرار السلطة سنة 1952 واتّبَعوا سياسة قومية عربية فاعلة تحضّ على استبدال الأنظمة الملكية والجمهورية العربية التقليدية المؤيّدة للغرب بأنظمة مشابهة لنظامهم. من الواضح اليوم أنّ تلك الذريعة كانت أهمّ بكثير من ذريعة انتهاكات الهدنة. فكان اللوبي الإسرائيلي، المؤيّد لضمّ الضفة الغربية، يستخدم هذا التطوّر الإقليمي الجديد بلا هوادة كتبرير لاحتلال محتمل للضفة الغربية. وفي كلّ مرّة بدا فيها سقوط السلالة الهاشمية وشيكًا، كانت تلك المجموعة، وهي غالبًا بقيادة رئيس الحكومة، تبادر إلى البحث في

---

5 ناقشت ذلك في كتاب *The Making of the Arab-Israeli Conflict 1947-1951*، 1992، ص 180-191.

6 ناقشت ذلك بالتفصيل في "The Junior Partner: Israel's Role in the 1948 Crisis" ص 245-274.

خطط، إمّا لتقاسم الأردن مع المملكة الهاشمية الشقيقة في العراق، أو لانتزاع الضفة الغربية من أي نسخة مستقبلية «راديكالية» من الأردن.

في الواقع، أبدت الحكومة والجيش في إسرائيل عمومًا اهتمامًا كبيرًا بالشؤون السياسية في الأردن بعد وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة في مصر سنة 1954، وتولّي قادة راديكاليون مثله مقاليد الحكم في دول أخرى من العالم العربي. أدّى ظهور هذا المدّ الجديد من القومية العربية، والتي وجدت لها فروعًا في الأردن، إلى تدخّل إسرائيل بشكل أكثر نشاطًا، اتّسم مرّات بالعدائية، في سياسات الدول المجاورة. بيد أن سياسات القادة الذين اعتُبِروا ناطقين باسم القومية العربية وتوجّهاتهم العامّة آنذاك لم تُبَرِّر يومًا سلوك إسرائيل العدائي هذا. ففي مطلع الخمسينيات، كان عبد الناصر، الزعيم المكرّس لهذه الحركة التغيرية، مستعدًّا لبحث إمكانية إبرام السلام مع إسرائيل. لكنّ حقيقة كون فرص السلام حقيقيةً أم لا، فقد كانت تعتمد جزئيًا على السياسة الداخلية الإسرائيلية، وبشكل أخصّ على نتائج المنافسة بين بن غوريون وموشيه شاريت، زعيمَي حزب ماباي الحاكم الذي كان يمثّل حركة الصهيونية الاشتراكية.[7]

خلال رئاسة شاريت للحكومة الإسرائيلية (من 1953 إلى 1955)، بدت فرص كتابة التاريخ بشكل مختلف أكثر واقعية، فعلى عكس بن غوريون، كان شاريت مصمِّمًا على إرساء حوار فعلي مع عبد الناصر. لكن لسوء الحظ، جاء المسعى المصري الأكثر جدّية لإحلال السلام قبل تعيين شاريت رئيسًا للوزراء، وهو لا يزال وزيرًا للخارجية. وفي منتصف مايو 1953، راسل عبد الناصر عبد الرحمن صادق، الملحق الصحافي لدى السفارة المصرية في باريس، مبديًا استعداده للتوصّل إلى اتفاقية

[7] انظر Shlaim، "Conflicting Approaches to Israel's Relations with the Arabs"، ص 180-201.

مع الدولة اليهودية. وكان صادق قد أجرى محادثات سرية مع نظيره في السفارة الإسرائيلية على امتداد السنتين السابقتين. رسالة عبد الناصر إلى صادق، كانت في الواقع موجّهة إلى الحكومة الإسرائيلية. وقد طلب فيها من إسرائيل أن تتفهّم موقفه في المنطقة عمومًا، لا سيّما داخل مصر. وقد شدّد على التزامه بمفاوضات السلام بين الدولتين، لكنّه طلب أن يُمنَح بعض الوقت. وكخطوة أولى، أبدى استعداده للامتناع عن إعلان أيّ مواقف عدائية، وطلب من الحكومة الإسرائيلية ممارسة نفوذها في واشنطن لمصلحة مصر، وتحديدًا لإقناع العاصمة الأميركية بتأييد مطالبة مصر بانسحاب بريطانيا بالكامل من بلاده. وفيما أظهر شاريت من موقعه كوزير للخارجية، استعداده لاستخدام هذه القناة الجديدة، لم يُبدِ رئيس الوزراء بن غوريون، كعادته في منعطفات تاريخية مشابهة، أيّ حماسة، فلم تُسفِر تلك المبادرة عن أيّ نتيجة.[8]

يبدو أنّ بن غوريون قد كوّن خلال تلك الأشهر بالذات موقفه المتصلّب حيال «الراديكالية» العربية التي بات يعتبرها نوعًا من الشيوعية المقنّعة أو إن توخّينا مزيدًا من الدقّة، نسخةً شيوعيةً معاديةً لإسرائيل وللغرب. لقد خشي بن غوريون التوجُّه الإيديولوجي لتلك الراديكالية. لكنّ أكثر ما أثار قلقه هو الدعم العسكري الذي كان من الممكن أن يُقدِّمه الاتّحاد السوفيتي للأنظمة «الراديكالية». وفي بداية 1953، أيّد بن غوريون توجيه ضربة استباقية لتلك الأنظمة،[9] إذ كان يعتبرها أكثر التزامًا بالنضال المسلّح ضدّ إسرائيل من الأنظمة التقليدية

---

[8] انظر Khaled Diab، "Israel's Part in Egypt's Revolution"، *Haaretz* (بالإنكليزية)، 23 يوليو 2012.

[9] Caplan، "'*Oom-Shmoom*' Revisited: Israeli Attitudes Towards the UN and the Great Powers، 1948-1960"، ص 167-199.

«العاجزة»، وكان يعتقد أنها ستقدّم أداءً أفضل على أرض المعركة إلّا في حال وجّهت إليها إسرائيل ضربة استباقية تلحق بها الهزيمة.

تولّى شاريت رئاسة الحكومة الإسرائيلية بشكل مفاجئ في ديسمبر 1953، وسرعان ما استأنف المفاوضات مع عبد الناصر. تطوّرت المحادثات من وعود مبهمة لتغوص في تفاصيل حقيقية. طالبت مصر بجزءٍ من النَقَب مقابل السلام، وطلبت من إسرائيل الاعتراف بمسؤوليتها في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. لكنّ عملية السلام توقّفت في تلك المرحلة. ففي فبراير 1955، قصف الجيش الإسرائيلي قاعدة عسكرية مصرية في غزة، بعدما نجح جنرالات الجيش في إقناع شاريت بأن هذه الضربة ستكون مجرّد ردّ انتقامي محدود لمنع تسلّل الفدائيين الفلسطينيين المستمر من قطاع غزة الخاضع للسيطرة المصرية. ولكنه تبيّن أنّها كانت فقط تهدف للنيل فقط من هيبة عبد الناصر، وليس للحدّ من عمليّات تسلّل الفدائيين الفلسطينيين. فلم يكن مفاجئًا أن يتخلّى عبد الناصر عن نواياه السلمية ويعتمد سياسة أكثر عدائيةً حيال الدولة اليهودية.[10]

فيما كان شاريت رئيسًا للوزراء، شكّل بن غوريون حكومةً «بديلةً» من مكان أسماه «منفاي الاختياري»، وهو كيبوتز شديه بوكر الواقع في جنوب البلاد. ومن تلك البقعة الصحراوية، روّج لسياسة إسرائيلية فاعلة هدفها الرئيسي احتواء التقارب في العلاقات المصرية الأميركية، باعتباره التطوّر الأكثر أذيةً. فقد كان واثقًا من أنّ علاقة كهذه ستُضعِف قدرة إسرائيل على التأثير في السياسة الأميركية.[11]

---

[10] المرجع السابق.

[11] تناولت هذه المسألة بتوسع أكبر من المنظور الأميركي في "Clusters of History"، ص 1-28.

كانت سيطرة شاريت على السياسات العسكرية في إسرائيل ضعيفة، حتّى قبل أن يُطيح به بن غوريون سنة 1955. وكان موشيه دايان صاحب معظم القرارات المهمّة في هذا المجال، وبقي دوره محوريًّا في صنع السياسات الإسرائيلية في الستينيات، وهو من حثّ الدولة على خوض حرب 1967. ووردت في مذكّرات شاريت الشخصية فقرة تعود إلى مايو 1955، اقتبس فيها كلامًا لموشيه ديان قال فيه:

«لسنا بحاجة إلى معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة، لأنّها ستعرقل مساعينا ليس إلّا. لسنا نواجه خطر تفوق عسكري عربي علينا في السنوات الثماني أو العشر القادمة. فحتّى لو تلقّوا دعمًا عسكريًّا ضخمًا من الغرب، سنبقى متفوّقين عليهم عسكريًّا، لأنّ قدرتنا على استيعاب الأسلحة الجديدة تفوق قدرتهم إلى حدّ لا متناه. المعاهدة الأمنية ستقيّد أيدينا وتحرمنا حرّية التصرّف التي سنحتاج إليها في السنوات القادمة. إنّ العمليّات الانتقامية التي سنُمنَع عنها إن التزمنا بمعاهدة أمنية هي عصب حياتنا... وهي تخوّلنا الإبقاء على مستويات تأهّب عالية بين أبناء شعبنا وصفوف الجيش. من دون هذه العمليّات، لن نعود شعبًا محاربًا، ومن دون السلوكيّات التي تُحَتِّمُها حياة شعب محارب، سيكون مصيرنا الهلاك. علينا أن نصرخ أن النَقَب في خطر لإقناع شبابنا بالذهاب إليها».[12]

في تعليق على الرسالة المتضمّنة في كلام ديان، صرّحت ليفيا روكاش، ابنة أحد أهمّ أركان الحركة الصهيونية في أولى مراحلها في فلسطين، مع أنّها تحوّلت تدريجيًّا إلى مناهضة للصهيونية (مستندةً جزئيًّا إلى معرفتها الوثيقة بالشخصيّات المعنية):

---

[12] Sharett، *Personal Diary*، 1978، يومية مؤرخة في 26 مايو 1955، ص 1021.

«هذه الدولة لا التزامات دولية لها، ولا مشاكل اقتصادية. ومسألة السلام غير موجودة بالنسبة إليها... وبالتالي، عليها أن تحسب خطواتها بكثير من التشدّد، وأن تعيش معتمدة على سيفها فقط. ولا بدّ لها من أن تعتبر السيف كأداة رئيسية، إن لم تكن الوحيدة، لرفع معنويّاتها والبقاء متأهّبة باستمرار. وللوصول إلى هذه الغاية، من شأنها - بل عليها - اختلاق الأخطار، واعتماد منهجية قائمة على الاستفزاز والانتقام... وأهمّ من ذلك، دعونا نأمل باندلاع حرب جديدة مع الدول العربية، لنتخلّص أخيرًا من مشاكلنا ونستحوذ على مساحة خاصّة بنا».[13]

في مطلق الأحوال، كان بن غوريون المسؤول الرئيسي عن صنع السياسات في الخمسينيات. وعندما عاد إلى السلطة، ترجم أفكاره العدائية إلى أفعال، فتواطأ مع بريطانيا وفرنسا، وقاد إسرائيل في أكتوبر 1956 إلى حرب ضدّ مصر، هي حملة السويس. ومع أنّ الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي أرغماه على الانسحاب من سيناء، لم يتخلّ عن سياسته العدوانية هذه.

خلال حملة السويس، لاحت في الأفق مجدّدًا، ولوقت قصير، فرصة احتلال الضفة الغربية. وخلال المفاوضات الثلاثية التي جمعت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا استعدادًا لهذه العملية المشتركة، ناقش رئيس الوزراء الإسرائيلي مع نظيره الفرنسي، غي موليه، بجدّية، احتمال ضمّ الضفة الغربية، ضمن الإطار العام لهجوم 1956 ضدّ مصر و«الراديكالية» العربية. بيد أن مضمون الحوار تسرّب إلى الأميركيين الذين بادروا إلى تحذير بن غوريون بوضوح من مغبّة الإقدام على فعل كهذا.[14]

---

13 Rokach، *Israel's Sacred Terrorism*، 1986.

14 انظر Pappe، "The Junior Partner".

غير أنّ بن غوريون لم يتخلّ عن الفكرة. ومع انتهاء حملة السويس، تدهور الوضع السياسي في الأردن، وبدا الملك حسين الشاب ضعيفًا جدًا، ما حثّ الحكومة العراقية الهاشمية آنذاك على إرسال قوات لمساعدته. اعتقد بن غوريون أنّها قد تكون الفرصة التي كان ينتظرها، فأمر جيشه بالاستعداد لاحتلال الضفة الغربية. وكان واثقًا من أنّ العراقيين لن يتمكّنوا من دعم الملك حسين، وفي تلك الحال يدخل جيشه إلى الضفة الغربية. إلّا أنّ الملك حسين نجح في البقاء.[15]

في تلك المرحلة، كان الجمهور الإسرائيلي مدركًا جيّدًا لحالة الاستنفار الكبير في صفوف الجيش ولاحتمال شن عمليّة عسكرية. وبالتالي، قيل للصحافة إنّه تمّ تجنّب عملية من هذا النوع لأنّ الولايات المتّحدة أرسلت أسطولها السادس إلى شرق المتوسّط لردع إسرائيل عن القيام بأيّ عدوان. واعتبر المعلّقون الصحافيون في إسرائيل (وكذلك في الولايات المتّحدة) أنّ الجهود الأميركية لردع إسرائيل هي «أجرأ خطوة أميركية منذ حرب كوريا». أمّا الصحافة الإسرائيلية، فألقت اللوم على جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأميركي آنذاك، الذي تدخّل شخصيًّا لإرسال الأسطول، بحسب ما نُقِل. لكن في الواقع، تشير وثائق أميركية إلى أنّ الأسطول أُرسِل للتصدّي لتطوّرات مناهضة للأميركيين في سوريا، وليس لكبح السياسات التوسّعية الإسرائيلية. ومع ذلك، اختارت واشنطن أن تردع إسرائيل بوسائل أخرى أقلّ دراماتيكية، ونجحت. وسط الظروف القائمة، كان التناقض واضحًا بين هدفَي الاستيلاء على مزيد من الأراضي والاحتفاظ بودّ الولايات المتّحدة. وسنرى لاحقًا أنّ التوفيق بين هذين الهدفين مكّن إسرائيل من احتلال الأراضي وضمّها سنة 1967.[16] وهنا، من الجدير الملاحظة أن الولايات المتحدة، على الرغم من عدم اعترافها

---

[15] المرجع السابق.

[16] المرجع السابق.

بضمّ الأردن للضفة الغربية، كانت ملتزمة حيال فرنسا وبريطانيا بموجب إعلان ثلاثي صادر في 1950، قضى بالحفاظ على الوضع الراهن للأراضي الفلسطينية التاريخية.

على الرغم من الانزعاج الأميركي المبدئي من سياسة إسرائيل العدوانية، لم يتراجع بن غوريون عند حدّه. ففي أعقاب حملة السويس مباشرةً، قاد حكومة بلاده إلى تبنّي أحد أكثر المواقف الإسرائيلية قسوةً وتصلُّبًا حيال العالم العربي عمومًا، والدول المجاورة لإسرائيل خصوصًا. وانعكس هذا التصلّب في الموقف أيضًا على الداخل الإسرائيلي، مع فرض حكم عسكريّ أكثر قمعًا على الأقلية الفلسطينية المقيمة داخل إسرائيل. وبحلول 1958، كانت عشر سنوات قد مرّت على فرض الحكم العسكري المنظّم على هؤلاء الفلسطينيين، أي ما يكفي من الوقت لإرساء نظام سيطرة واضح، جرى نقله بعد تسع سنوات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

بموازاة ذلك، سعى بن غوريون جاهدًا لتنسيق كامل للعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، مع تركيز خاص على تمكين مجموعة الضغط المؤيّدة للصهيونية في واشنطن «أيباك»، وكانت آنذاك حديثة المنشأ، لتساعد على تحقيق هذا الهدف. وكذلك، أرسل جنوده للتسوّق في أنحاء العالم، وتزويد جيش الدفاع الإسرائيلي بأحدث الأسلحة وأكثرها تطوّرًا على وجه الأرض.[17]

ركّز بن غوريون اهتمامه على حدود إسرائيل الجنوبية والشمالية بالتوازي. وكان يُنظَر إلى بروز حزب البعث وتسلّمه السلطة في سوريا تمامًا كما يُنظر إلى صعود الناصرية في مصر. وبقيت الاضطرابات السياسية في سوريا، التي أدّت إلى تأسيس الجمهورية العربية

[17] انظر Pappe، "Clusters of History"، ص 1-28.

المتّحدة مطلع 1958، تُعتبر باستمرار سببًا محتملًا لشنّ هجوم عسكري ضدّ سوريا.

ذريعة إسرائيل لمهاجمة سوريا كانت الاحتكاكات والمناوشات الدائمة بين الجيشين الإسرائيلي والسوري في ما يُعرف بالمنطقة العازلة، وهي مساحة أرض لم تكن تعود إلى أيّ من الطرفين بموجب اتّفاقية الهدنة الموقّعة بينهما في صيف 1949. ومنذ توقيعها، وقعت اشتباكات في المنطقة المذكورة بسبب السياسة الاستفزازية التي اتّبعتها إسرائيل. فكانت هذه الأخيرة تُشجّع مزارعيها على زرع الأرض في المنطقة، لتردّ سوريا حتمًا بإطلاق نار سرعان ما كان يتفاقم إلى قصف مدفعي متبادل وإلى غارات جوّية أحيانًا من الطرفين.[18]

في 1957، كانت هذه الحدود لا تزال تشهد عدم استقرار كبيرًا، تخلّلته انتهاكات تارةً إسرائيلية وطورًا سورية للهدنة الهشّة بين الطرفين. كانت الصحافة الإسرائيلية تكنّ لسوريا عداءً سافرًا، وصوّرت دمشق كمعقل معاداة لإسرائيل لا يمكن إلّا توقّع الأسوأ منه. إلّا أنّ قلّة من الأصوات أشارت صراحةً إلى أنّ الكثير من الاشتباكات الحدودية كان نتيجة للاستفزازات الإسرائيلية. وكان مارتن بوبر وإرنست سيمون من بين نقّاد قليلين ضمن حزب بن غوريون، اعترضوا على تصرّفات رئيس مجلس الوزراء صراحةً، واتّهموه بالعمل ضدّ مصلحة السلام في الشرق الأوسط.

كان ديفيد بن غوريون يأمل أن تكون فرنسا حليفة إسرائيل الرئيسية في أيّ هجوم على سوريا. وفي حديث مع الجنرال موريس شال، نائب رئيس أركان القوّات الجوية الفرنسية، اعتبر بن غوريون أنّ «سوريا هي مشكلة للعالم أجمع وليس فقط لإسرائيل». وقال إنّ الخطر السوري من

[18] انظر Stenberg، "Creating a State of Belligerency"، 2009.

الجسامة بحيث أنّ على فرنسا السعي الفوري لإدخال إسرائيل رسميًا إلى حلف شمال الأطلسي، أو أقلّه لتشجيع الحلف على قبولها كحليفة مميّزة له. بالطبع، لم تستطع فرنسا أن تقوم بذلك، لكنّها قدّمت لإسرائيل كمّيات كبيرة من الأسلحة. حتّى أنّها زوّدتها ببنية تحتية نووية في 1957. ومع حصولها على هذا الدعم الفرنسي، أصبحت إسرائيل ذات قدرة عسكرية تمكّنها من التوسّع، ورفع مستويات الثقة لدى نخبتها السياسية، التي باتت قادرة على رفض المساومة.[19]

قلق معظم السياسيين الفرنسيين من الدور السوريّ المعادي لفرنسا في حرب التحرير الجزائرية دفعهم إلى القبول بضرورة هذا التحالف. فمنحت فرنسا إسرائيل قرضًا بقيمة ثلاثين مليون دولار، استُخدم معظمه لشراء الأسلحة. لكنّ هذا التحالف القوي مع فرنسا لم يحدّ يومًا من عزيمة بن غوريون على السعي إلى تحالف أقوى مع الولايات المتحدة. وهو أعلن في خطاب ألقاه أمام أعضاء حزبه في الكنيست قائلًا:

> «الفرنسيون اليوم هم الأكثر شعبيةً في إسرائيل. لكنّ هذا لا يكفي. فنحن بحاجة إلى الأميركيين. أمّا بريطانيا، فلا يمكننا الاعتماد عليها، لأنّه لا تأثير سياسيًا لليهود فيها، والأمر ليس كذلك في الولايات المتّحدة. فمثلًا حزب العمّال البريطاني هو مجرّد غوييم (غير اليهود)».[20]

بأكثر من طريقة، شكّل نجاح إسرائيل في تمتين تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، الذي لم يتحقّق إلّا في 1966 و1967، شرطًا مسبقًا ضروريًا لتحقيق حلم توسيع دولة إسرائيل. لقد كانت إسرائيل بحاجة إلى القوّة الأميركية، ليس لاحتلال المزيد من أراضي فلسطين، بل للمحافظة على هذا الاحتلال.

---

[19] انظر Pappe، "The Junior Partner".

[20] المرجع السابق.

صحّ ذلك بشكل خاصّ في الضفة الغربية، التي لطالما اعتَبَرتها الولايات المتحدة أرضًا أردنية (على الرغم من عدم الاعتراف رسميًّا بضمّها). وما كانت أي إدارة أميركية، ولا حتّى الأكثر توقًا للحرب، لتدعم احتلالًا إسرائيليًّا للضفة الغربية، مع أنّ جميع الإدارات أيّدت ذلك الاحتلال فعليًّا بعد حصوله.

التدرّب على خيار إسرائيل الكبرى

كانت الوحدة بين سوريا ومصر في فبراير، والحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان في مايو، وأخيرًا الثورة في بغداد في يوليو 1958، كلّها أحداثًا لفتت انتباه إسرائيل إلى حدودها الشرقية. لكن بالرغم من تقلّب الوضع وهشاشته في هذه البلدان، لم يطرح صانعو السياسات الإسرائيليون احتمال توجيه عملية عسكرية ضدّ أيّ منها، سيّما في سوريا أو لبنان أو العراق.

أمّا الأردن فكان وضعه مختلفًا تمامًا. فبنظر مجموعة هامّة من السياسيين والجنرالات الإسرائيليين، كان هذا البلد يضمّ جزءًا لا يتجزّأ من الوطن اليهودي. فإذا انتقلت الراديكالية من البلدان العربية الأخرى إلى الأردن وسقط حكم السلالة الهاشمية، سيوفّر ذلك ذريعة وتَبريرًا لاحتلال الضفة الغربية.

بالتالي، وعلى الرغم من غياب أيّ نية في 1958 لغزو سوريا «الراديكالية» أو لبنان الذي قد يصبح «راديكاليًّا»، كان الحافز قويًّا لاحتلال الضفة الغربية في حال أصبح الأردن راديكاليًّا، أو أيضًا – وهي مسألة بالغة الأهمّية لفهم قرار إسرائيل في يونيو 1967 – في حال بدا وكأنّ الأردن على وشك أن يصبح راديكاليًا. في 1958، كانت المشكلة على صلة بالتوقيت والإمكانيّات، وليس بالنيّة والإرادة. وكما يتذكّر القرّاء

فإنّ الأردن لم يكن راديكاليًا، والسلالة الهاشمية حافظت على موقعها في الحكم. لذا، عندما ناقش السياسيون والجنرالات الإسرائيليون خيار الاحتلال، إنّما فعلوا ذلك قبل استيلاء «الراديكاليين» على الحكم. في 1958، لم يكن أحد يرغب في خوض حرب ضدّ المملكة الأردنية الهاشمية، الحليف المنهك، ولكن القيّم بسبب قدرته على أداء دور إيجابيّ، برغم الحاجة الملحّة والرغبة في انتزاع الضفة الغربية منه.[21]

مع ذلك، مرّ وقت قبل أن يقتنع صانعو السياسات الإسرائيليون بأنهم فوّتوا فرصة الاستيلاء على الضفة الغربية. لقد كان جهاز الاستخبارات وقسم الأبحاث في وزارة الخارجية في إسرائيل يراقبان عن كثب مسألة انتشار «الراديكالية» على الساحة السياسية في المملكة الهاشمية، وكان صانعو القرار يتلقون تقارير شهرية انطوت جميعها على توصيات خبراء، شدّدوا على ضرورة الحفاظ على تحالف الأمر الواقع مع الأردنيين. وتمثّلت مشكلة صانعي السياسات الإسرائيليين بأنّهم أدركوا، برغم إصرارهم على احتلال الضفة الغربية قُبَيل سقوط النظام الهاشمي، أنّ الغرب يفضّل التدخّل لإنقاذ ذلك النظام، وأنّه لن يسمح لإسرائيل بالقيام بخطوة مستقلّة؛ وهذا بالضبط ما حصل في 1958.[22]

في خطوة قد لا تخطر اليوم بالبال، تعاون الأميركيون بشكل وثيق مع الأمين العام للأمم المتّحدة، داغ همرشولد، لكبح طموحات إسرائيل التوَسُّعية. وكان همرشولد واثقًا من أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي يتوق لتحقيق هدف وحيد في تلك الفترة العصيبة، سنة 1958، عندما كان الغرب يخشى ما أسماه قادة الغرب «اتّجاه العالم العربي إلى الراديكالية»: ضمّ الضفة الغربية إلى إسرائيل. وبالتالي، لا عجب أن

[21] المرجع السابق.
[22] المرجع السابق.

تكون علاقة إسرائيل مع الأمم المتّحدة قد تدهورت في 1958 ووصلت إلى قاع غير مسبوق.[23]

من غير الواضح إن كان همرشولد قد أدرك حالة بن غوريون الذهنية الغريبة في تلك الأزمة العصيبة؛ ففي خضمّ ما يحصل، كان الرجل الذي اعتَبر قرار عدم احتلال الضفة الغربية في 1948 خطأً قاتلًا، وهيّأ جيشه للاستيلاء عليها في أبريل 1957، قد بدأ يشكّك في صواب هذه السياسة في 1958. وتكشف مذكّراته عن قلق متزايد من الآثار الديموغرافية لضمّ الضفة الغربية ما لم يُطرَد منها الفلسطينيون. وهو كتب في إحدى مداخلاته، «للأسف، لن يهرب الفلسطينيون هذه المرّة، ما يعني أنّه كان يخشى ألّا تنجح إسرائيل في هذه المرّة في إرغام الفلسطينيين على النزوح. وشاركه في مخاوفه قادة الاستخبارات العسكرية، الذين اعترضوا على احتلال الضفة الغربية لهذه الأسباب تحديدًا.[24]

في 1968، أي بعد مرور عشر سنوات، أوصى بن غوريون بالانسحاب الأحادي الفوري من الضفة الغربية (باستثناء القدس) للحفاظ على المكاسب الديموغرافية المحقّقة في 1948، وتحديدًا التطهير العرقي لفلسطين. لكنّه طبعًا كان أصبح خارج دائرة صنع القرارات منذ 1963. وفي 1958، تُرجِم تردّد بن غوريون بتوجيهه أوامر عسكرية إلى الجيش الإسرائيلي الذي كان متأهّبًا ومستعدًّا للتصرّف، تقضي بالقيام بعمل عسكري محدود جدًّا في الضفة الغربية. فآنذاك، لم يسمح بن غوريون إلّا باحتلال المناطق العربية المجاورة التي تصل جبل المشارف بالقدس الغربية، وهو أمر خيّب كثيرًا آمال قادة الجيش وبعض وزراء الحكومة، وأوصوا بالاستيلاء على المنطقة برمّتها، ولكن عبثًا.[25]

---

23 المرجع السابق.

24 انظر Segev، *1967*، 2005، ص 202.

25 انظر Pappe، "The Junior Partner".

كان هؤلاء الجنرالات والسياسيون مدعومين من الصحافة الإسرائيلية القومية المتطرّفة والعدوانية. أي بكلام آخر، ونظرًا إلى التقارب الكبير بين وسائل الإعلام ودوائر السلطة الضيّقة، فإنّ آراء الصحافيين كانت تتناسب تمامًا مع السلوك الشوفيني الذي سعى هؤلاء السياسيون لتشجيعه. وناقش الصحافيون وكبار المسؤولين الحكوميين علنًا وبحماسة إمكانية تأسيس دولة إسرائيل الكبرى في 1958. وقد ارتأت الصحافة أنّ السبب الرئيسي للخوض في هذا الخيار هو أنّ الرأي العالمي كان سيتقبّل توسّعًا من هذا النوع، بعيدًا عن أيّ تبرير آخر لاستعادة «قلب الوطن اليهودي»، كانت فكرة الاستعادة هذه راسخة بعمق في المناهج والنصوص التعليمية المدرسية في النظام التربوي الإسرائيلي. وكذلك، وكما أشار توم سيغيف، كانت في ألعاب الأطفال التي تضمّنت خرائط لإسرائيل ممتدّة على كامل مساحة الضفة الغربية، وتفترض وقوعها في قبضة الاحتلال.[26]

لكنّ مساعي الإسرائيليين لاستغلال أزمة 1958 باءت بالفشل. وشعروا بالخيبة، تمامًا كما حصل مجدّدًا بعد عدد كبير من السنوات، خلال حرب الخليج سنة 1991، وذلك بسبب دور التبعية الذي عيّنه لهم الغرب. كانت القوى الغربية مستعدّة لتجييش كامل إمكانيّاتها، وحتّى أكثرها وحشية وفتكًا، لاحتواء جمال عبد الناصر، والضباط العراقيين في بغداد، وحزب البعث في سوريا، والقوى المؤيّدة لعبد الناصر في لبنان. وكانت تنظر إلى جميع هؤلاء، عن غير حقّ، على أنّهم عملاء للاتّحاد السوفييتي ومصدر خطر كبير يهدّد فرص سيطرة أميركية إمبريالية قوية على الشرق الأوسط وموارده الطبيعية الوافرة. لكنّ قادة ذلك المعسكر،

[26] Segev، *1967*، 2005، ص 196-197.

أي الإدارة الأميركية، لم يمنحوا الإسرائيليين ثقتهم، ورفضوا أن يكون لهؤلاء دور مهمّ في هذا المجهود.

وهكذا، كانت إسرائيل «شريكًا مبتدئًا» على الأرض، يتعذّر عليها السير في سياستها الخاصّة. وبالتالي، اعتُمد حلّ غربي للتصدّي لخطر الراديكالية العربية، يقضي بعدم المسّ بالمملكة الهاشمية مهما كان الثمن. ولم تلقَ حلول إسرائيل أيّ ترحيب غربي، فكان عليها انتظار الفرصة المناسبة لتتصرّف.

التدرّب على حرب 1967

بعد انتهاء أزمة 1958، يبدو أنّ الرغبة في شنّ عمل عسكري ضدّ أيّ دولة عربية «راديكالية» تبدّدت. من المنصِف القول إنّ القادة السياسيين الإسرائيليين ارتضوا معظم الوقت بالحفاظ على حال المراوحة، وهو ما يفعله معظم السياسيين في ظروف مشابهة. إلّا أنّ الجنرالات وشخصيّات بارزة أخرى لم يتوقّفوا يومًا عن البحث عن الفرص والتفكير بذرائع جديدة للتصرّف، وكان بينهم شخص اعتُبر الأنشط في بذل جهود هدّامة مدروسة، هو إيغال ألون.

في 1959، رسم ألون في سيرته الذاتية، «ستارة من الرمال»، طريقًا واضحًا للمضي قدمًا.[27] وألون الذي يُعدّ بطلًا من أبطال حرب 1948 وأحد أهم منفذي التطهير العرقي بحق الفلسطينيين ذكر في كتابه مجموعة من الاحتمالات يشكّل كلّ منها ذريعة حرب بالنسبة إلى إسرائيل. وكان أحدها سقوط المملكة الأردنية الهاشمية الذي في حال حصل، بحسب أقوال ألون، يُرتّب على إسرائيل احتلال الضفة الغربية وربّما أجزاء من الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكانت سيناريوهات حرب أخرى ستنتج

[27] Alon، *A Curtain of Sand*، 1960، ص 344-348.

عن أعمال عدوانية عربية، مثل إغلاق مضيق تيران، أو تحويل روافد نهر الأردن في الدول العربية بطريقة تُهدِّد مخزون إسرائيل المائي الثمين جدًّا.

كان ألون بالغ الدقّة في حديثه عمّا هو مطلوبٌ لانهيار المملكة الهاشمية، كما أوضح أن حاجة إسرائيل إلى التصرّف ينبغي أن تتجاوز أي اعتبار لتحالفات سابقة مع الملك عبد الله أو مع حفيده الملك حسين. وعلى غرار قادة اسرائيليين آخرين، زعم ألون أن استيلاء راديكاليين على الحكم في الأردن يشكّل خطرًا جسيمًا على الأمن الإسرائيلي، ويهدّد حتّى كيان الدولة. إلّا أنّه لم يشرح السبب، مسلّمًا بأنّ متتبّعيه الإسرائيليين سيستوعبون فورًا أنّه من البديهي أن تكون الأنظمة الراديكالية مسكونة بهاجس الرغبة في محو دولة إسرائيل من الوجود.

لكنّ الأمور لم تتوقّف عند هذا الحد، فألون كان يملك أسبابًا أخرى لوصف التغيُّرات الداخلية في الأردن بأنها سيناريو يشكّل ذريعة للحرب. كان ألون من قادة حزب العمل الإسرائيلي أهدوت هافودا وهو حزب سياسي مزج بين الاشتراكية والقومية الرومنسية، اعتبر المنتسبون إليه أنّ حدود 1948 الإسرائيلية مرفوضة. وفي قلوبهم، صعبت عليهم مسامحة القادة السياسيين الإسرائيليين الذين شاركوا في التطهير العرقي عام 1948، لأنّهم سمحوا للأردن بضمّ الضفة الغربية، وتقاعسوا عن استغلال نتيجة حرب 1948 واحتلال ما اعتبروه قلب الوطن اليهودي، وخاصّةً مدن الخليل ونابلس ومجمل القدس بطبيعة الحال. وعندما كان ألون جنرالًا شابًّا في 1948، طالب إسرائيل باحتلال قطاع غزة وجزء من سيناء، لكنّ بن غوريون لم يأذن له آنذاك باستكمال هذه المخطّطات.

على الرغم من فشل ألون وأعضاء آخرين من النخبة السياسية والعسكرية في الاستيلاء على الضفة الغربية سنة 1958، لم يتخلّوا عن نيّتهم باحتلالها. وقد انضمّ إليهم بعد سنتين قادة آخرون، في محاولة

جديدة لسلب الأراضي بالقوّة العسكرية، في طرح تمّ تقديمه مجدّدًا على أنّه جزء من خطّة إسرائيلية لهزم الراديكالية العربية والقومية الفلسطينية. وكبداية، تسلّلت إسرائيل بطريقة استفزازية إلى المنطقة العازلة على الحدود السورية-الإسرائيلية، ما تسبّب بتصعيد خطير على تلك الجبهة. تلت ذلك سلسلة من الأحداث، منها دخول القوّات المصرية إلى شبه جزيرة سيناء، والاستعدادات الإسرائيلية لتوجيه ضربة استباقية أطلق عليها الاسم الرمزي «عملية البقرة الحلوب»، وانتهت بأن قرّر القادة المصريون سحب قوّاتهم من سيناء. ولو قُدِّر لهذه العملية العسكرية الاستمرار، لانتهت باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. بهذا المعنى تبيّن أنّ تلك الأحداث شكّلت نوعًا من التمرين الواسع النطاق لحرب 1967.[28]

يهمّ التنبيه إلى أنّ خطّة العمل نفسها أوصلت إلى حرب 1967: تصعيد عسكري على الحدود السورية بسبب استفزاز إسرائيلي، نتجت عنه شائعات حول هجوم وشيك على دمشق، رافقها هلع عام في سوريا. كانت كلّ السيناريوهات التي تلت ذلك مألوفة: عبد الناصر يسارع إلى إرسال جيشه إلى سيناء، ويأمر منظّمة الأمم المتّحدة بتجميع وحداتها في مواقع متعدّدة، بدلًا من نشرها على طول خطوط الهدنة، فتردّ إسرائيل بدعوة جنود الاحتياط استعدادًا لشنّ هجوم على مصر. لاستكمال هذه الخطّة، كان لا بدّ من انتظار سنة 1967. إذ لم يحصل أيّ هجوم إسرائيلي وأيّ ردّ أردني انتقامي رمزي في 1958. بعكس ما حصل في 1967، لم يكن من داعٍ آنذاك لكي يثبت العاهل الأردني ذو الوضع الداخلي المتقلقل أنّه ليس بيدقًا مطيعًا تتحكّم به قوى الغرب تمامًا. وبالتالي، لم يتورّط الأردن أبدًا في أزمة 1960.

---

[28] انظر التفاصيل في Bar-Joseph، "Rotem: The Forgotten Crisis on the Road to the 1967 War"، ص 547-566.

تمثّل الفارق بين أزمتي 1958 و1967 في وجود أمين عام حكيم للأمم المتحدة في 1958، سمح لعبد الناصر بالاضطلاع بدوره الوطني والقومي العربي، وبإظهار التزامه بالدفاع عن مصر وسوريا. فلم يسجّل أيّ اعتراض على استبدال وحدات الأمم المتّحدة بقوّات مصرية، بل انتظر بصبر رحيل القوّات المصرية بعد شهرين. أمّا في 1967، فقد أمر أمين عام الأمم المتّحدة الأقلّ حنكة من سابقه بكثير بسحب كامل قوّات الأمم المتّحدة، ما منح إسرائيل الفرصة الذهبية لتحقيق أحلامها التوسّعية.

تسلسل الأحداث الذي تلا عملية «البقرة الحلوب»، ليبلغ ذروته بنشوب حرب يونيو 1967 استمرّ من خلال جولة أخرى من الاشتباكات العسكرية الخطيرة بين إسرائيل وسوريا في 1964 و1965. كان موضوع الخلاف آنذاك السيطرة على روافد نهر الأردن، وقد تصدّت سوريا، بدعم من الجامعة العربية المخضرمة ومن مؤتمر القمّة العربية الحديث المنشأ، لمحاولات إسرائيلية لمصادرة مياه تلك الروافد لاستهلاكها الخاصّ. وفي 1964، بادر الإسرائيليون إلى تحويل مصادر المياه إلى خزّان ضخم جديد داخل الأراضي الإسرائيلية. وقد توالت الحوادث الصغيرة بين الحين والآخر، التي تتطوّر إلى مواجهات فعلية كاملة. وتمثّل مصدر ثان للاحتكاكات ببدء عمليّات الفدائيين الفلسطينيين انطلاقًا من الأراضي السورية، وقد توسّع نطاق تلك العمليّات إلى الحدود الإسرائيلية-الأردنية في 1965 ونتجت عنها سلسلة أعمال إسرائيلية «انتقامية» جاءت على شكل غارات شهرية على القرى ومراكز الشرطة في الضفة الغربية.[29]

[29] انظر Mustafa، "The Arab-Israeli Conflict Over Water Resources"، ص 123-133.

في أغسطس 1965، استنفرت القوات الجوّية الإسرائيلية للمرّة الأولى لتنفيذ عمْلية «موكد» (البؤرة)، والقاضية بشنّ هجوم استباقي يدمّر القوّات الجوية العربية استعدادًا للحرب. كانت تلك الخطّة تشتمل على خيارين، أوّلهما شنّ عملية محدودة تستهدف القوّات الجوّية السورية فقط، والثاني عملية موسّعة غايتها تدمير عدد من أسلحة الجوّ العربية، ومن بينها القوّات الجوّية الأردنية. انتهت تلك الأزمة في ظرف يومين، ولكنّ الخطّة الموسّعة اعتُمدت في الخامس من يونيو 1967. وقد اتُّخِذ القرار باستهداف القوّات الجوّية الأردنية لأنّ احتلال الضفة الغربية كان هدفًا رئيسيًّا في حال اندلاع الحرب.[30]

تلاشى الميل نحو ردود الفعل العسكرية العنيفة خلال فترة قصيرة في 1966، بسبب الضعف الذي أصاب علاقة إسرائيل بفرنسا من جهة، والتحذيرات المبطّنة التي وجّهها الاتّحاد السوفييتي إلى الدولة العبرية من مغبّة التعرّض لنظام البعث في دمشق من جهة ثانية. لكنّ هذه المخاوف سرعان ما تبدّدَت مع ظهور إدارة أميركّية جديدة برئاسة ليندون بي جونسون، أثبتت أنها أخلص حليف تمنّت إسرائيل أن تحصل عليه يومًا. فخلال عامه الأوّل في الرئاسة، قدّم جونسون لإسرائيل مساعدات مدنية بقيمة اثنين وخمسين مليون دولار، فضلًا عن طائرات «سكاي هوك» ودبّابات «باتون»، وكانت من أحدث الأسلحة وأكثرها فتكًا في الترسانة العسكرية الأميركية في ذلك الحين، وتلا ذلك مزيد من الدعم.[31] وتُعزى الإنجازات العسكرية الإسرائيلية في حرب 1967 جزئيًّا إلى تفوُّق الأسلحة الأميركية، بما في ذلك تكنولوجيا المقاتلات المتقدّمة

---

30 Abudi and Lachish، "The Moked Operation"، في .Shmuelevitz (ed.)، *The Theatre of War - Decisive Battles In Erez Israel*، 2007.

31 Lenczowski، *American Presidents and the Middle East*، 1990، ص 105-115.

التي أدّت دورًا محوريًا عندما شنّت إسرائيل هجومها المفاجئ على الجيوش العربية في الساعات الأولى من أوّل يوم قتال.[32]

بعد تزويد الجيش الإسرائيلي بأحدث الأسلحة وتلقّيه الدعم من حليف قويّ، صعّد وتيرة عمليّاته ضدّ المنظّمات الفلسطينية التي كان أعضاؤها يتسلّلون بين الحين والآخر من الضفة الغربية إلى الدولة اليهودية. وفي نوفمبر 1966، أغار الجيش الإسرائيلي على عدد من المدن والقرى الفلسطينية وقتل عشرات المواطنين، وجرح مئات الآخرين، مخلّفًا دمارًا في عدد كبير من البيوت والأبنية السكنية. وفي تكرار لما حدث في 1936 وبعد ذلك في 1948، كان السلاح الرئيسي المستعمَل ضدّ الشعب الفلسطيني هو العقاب الجماعي، سواء أكان خلال فترات الحرب أو في مراحل الهدوء النسبي. أمّا السبب الرسمي الذي عزت إليه إسرائيل تلك الممارسات فقد كان الردّ على عمليّات تسلّل فدائيّي حركة فتح (الفصيل الفلسطيني الرئيسي الذي أسّس منظّمة التحرير الفلسطينية وأدارها). لكن لا بدّ من الاعتراف بالقسوة الشديدة والمتعمّدة التي مارسها قادة وجنرالات سبق أن نفّذوا التطهير العرقي في 1948. فقد استهدفوا مواطنين أبرياء في الضفة الغربية لا شأن لهم بحركة فتح، في ما اعتُبِر تمهيدًا مثيرًا للقلق لما سيتطوّر لاحقًا إلى عقاب جماعي روتيني تقوم به جهات رسمية بعد 1967.[33]

بلغت الحملات التي قامت بها إسرائيل للاقتصاص من الفلسطينيين ذروتها في الثالث عشر من نوفمبر 1966، بهجومها على قرية السموع التي يقطنها خمسة آلاف نسمة، ما أدّى إلى تدمير معظم بيوتها. وعلى الرغم من محاولة أردنية جريئة نسبيًا للدفاع عن القرية، سقط خلالها أكثر من عشرة جنود من الجيش العربي، شعر سكّان القرية بأنّهم

---

[32] Oren، *Six Days of War*، 2003، ص 171.

[33] Morris، *Israel's Border Wars, 1948-1956*، 1997.

مكشوفون أمام سطوة الجيش الإسرائيلي، وسرعان ما عرفوا إلى أيّ مدى كانوا محقّين.

وهكذا، كانت الخطط والطموحات والدوافع، أقلّه لاحتلال الضفة الغربية، راسخة قبل حرب يونيو 1967 بوقت طويل. لكنّ هذه الدوافع التوسّعية كان ينقصها جدول زمني محدّد، ظلّ مرهونًا بظروف لم تكن النُخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية قادرة على توقعها. وعندما سنحت الفرصة، إثر تصعيد على حدود إسرائيل الشمالية، يعود سببه الأساسي إلى ممارسات الجيش الإسرائيلي العدوانية على تلك الجبهة، سرعان ما تُرجمت الطموحات إلى سياسة فعلية على أرض الواقع.

كما ذكرنا في تمهيد هذا الكتاب، فبحلول 1966، كانت جميع فِرَق الاختصاصيين قد بدأت استعداداتها منذ 1963، لفرض حكم إداري وقانوني وعسكري على الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتماد نموذج الحكم المفروض على المناطق العربية داخل إسرائيل. كان الجيش على أتمّ الاستعداد، وكذلك كان إطار العمل الضروري لفرض الاحتلال.

مرّة أخرى، كانت الحدود السورية مكان انطلاق الشرارة الأولى لحرب 1967. وبينما كان الجيش الأردني مقيّدًا نسبيًّا في ردّه على العمليّات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بقي الجيش السوري يردّ على كلّ استفزاز إسرائيلي بتصعيد مستمرّ لوتيرة قصفه وغاراته الجوّية. وقد أثبتت القوّات الجوّية الإسرائيلية تحديدًا تفوّقها الكبير من حيث نوعية طائراتها وقدرة طيّاريها. وفيما بدت كلّ حادثة أكثر خطورة من سابقتها، يبدو معقولًا أن يكون أعضاء القيادة السورية، ولا سيّما مستشاروهم السوفييت، قد بدأوا يدركون أنّ عملية عسكرية ضخمة، وحتّى حربًا، تلوح في الأفق القريب. فتحالفت سوريا مع مصر أوّلًا، ومن ثمّ مع العراق والأردن، متأمّلةً بذلك ردع أيّ هجوم إسرائيلي. وتلت ذلك سلسلة من معاهدات الدفاع المشتركة بين الدول العربية، ناهيك عن سلسلة من

الخطوات الجريئة لعبد الناصر، خطوات قد يصفها البعض اليوم بأنّها كانت غير مسؤولة. ونختتم فصلنا هذا بسرد تسلسل الأحداث الذي بات اليوم معروفًا.

التصعيد النهائي: أسطورة الضربة الاستباقية

كانت الحدود الشرقية لدولة إسرائيل أبعد ما يكون عن الهدوء أواخر 1966 ومطلع 1967. وبقيت أسباب التوتّر هي هي كما في السابق، أي مسألة السيطرة على المنطقة العازلة بين إسرائيل وسوريا، والتي ظلّت معلّقة، والمحاولات الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن وروافده إلى شبكاتها المائية الخاصّة. كما أنّ النشاط الفدائي المتواصل لحركة فتح والمنظّمات الفلسطينية الأخرى، استدعى مزيدًا من العمليّات الانتقامية والهجمات الإسرائيلية.

بدأت رياح حرب جديدة تهبّ في أولى أيّام 1967، خفيفة في البدء، ومن ثمّ عاصفة، مصدرها مراكز القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل. وتُبيِّن نقاشات حكومية داخلية كُشف عنها لاحقًا للعلن أنّ لغة القادة الإسرائيليين كانت تميل إلى تصوير الوضع القائم على أنّه مختلف تمامًا عن كلّ ما سبق، مع أنّ الواقع الميداني عكس وتيرة من التعاقب بين التصعيد والتهدئة، أكثر انتظامًا ممّا كانت عليه الأمور منذ 1948. لكن مؤيّدي الحرب وضمّ الأرض طرحوا تفسيرًا جديدًا للواقع، والأهم أنّهم طالبوا بحلّ غير مسبوق للمشاكل التي كانت قائمة بوضوح منذ تأسيس دولة إسرائيل.

التلميحات الأولى إلى هذا المزاج الجديد ظهرت في أحد أولى الاجتماعات الحكومية في 1967، خلال جلسة انعقدت في مكتب رئيس الوزراء على تلّة الشيخ بدر في السابع عشر من يناير. وفي تلك الجلسة

ذكر رئيس الوزراء ليفي إشكول لأعضاء الحكومة أن ارتفاع مستوى التوتُّر على الحدود الإسرائيلية-الأردنية غير مقبول. وعلى مدى الأسابيع القليلة التالية، استُخدمت لغةٌ مشابهةٌ لوصف الوضع على الحدود السورية، أُلحِقت بتصعيد ميداني فعليّ. وبعد سنوات عديدة، اعترف موشيه ديان في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز بأن سياسة إسرائيل في تلك الفترة كانت استفزازية ومورست خصّيصًا لتهدئة المستوطنين اليهود قرب الحدود السورية. وشرح ديان كيف دأب المستوطنون على مطالبة إسرائيل باحتلال مرتفعات الجولان منذ 1949، وقال إنّ «عددًا كبيرًا من الاشتباكات المسلّحة مع السوريين افتعلته إسرائيل بتحريض من سكّان الكيبوتس». وعند استرجاعه لمجرى الأمور، لم يعلّل ديان مخاوف المستوطنين الأساسية برغبة في الحصول على حماية أكبر من القصف السوري، بل بطمعهم بمزيد من الأراضي الزراعية. وصرّح قائلًا، «إنّ المستوطنين لم يحاولوا حتّى إخفاء طمعهم بالأراضي».[34]

وأدّى ذلك كلّه إلى انتهاج القوّات الجوّية الإسرائيلية سياسة أكثر عدوانيةً. وكان للطيّارين الإسرائيليين دور مع توسيع نطاق المناورات والتدريبات الروتينية خلف حدود إسرائيل وداخل المجال الجوّي السوري، في إطار سياسة هدفها زيادة حدّة التوتر، بحسب ما ذكر بعض الطيّارين بعد سنوات. وبلغت الاشتباكات بين القوّات الجوّية للبلدين ذروتها مع إسقاط ستّ طائرات سورية في السابع من أبريل 1967، في ذكرى تأسيس حزب البعث في سوريا، ليكون الهدف من هذه الأفعال «إذلال النظام السوري».[35]

في مصر، كان جمال عبد الناصر مقتنعًا بأن إسرائيل عازمة على إسقاط النظام البعثي في سوريا، فهدّدها بالإقدام على عمل عسكري.

---

[34] *The New York Times*، 11 مايو 1997.

[35] انظر *Maariv*، 2 يونيو 1972.

وبعد أسابيع قليلة، في التاسع عشر من مايو، استدعت إسرائيل جنود الاحتياط، فردّ عبد الناصر بعد ثلاثة أيّام بإغلاق مضيق تيران، ما منع وصول السفن إلى ميناء إيلات الإسرائيلي الثانوي في الجنوب. وقد رأى معظم وزراء الحكومة الإسرائيلية في ذلك ذريعة حرب، بيد أنّه تمّ التوافق على منح الولايات المتّحدة الأميركية فرصةً لرفع الحصار بوسائل أخرى. كان ذلك القرار مناقضًا لتقييم الجيش لخطوات عبد الناصر. وفي الحادي والعشرين من مايو 1967، قام إسحق رابين، رئيس الأركان العامّة آنذاك، بإبلاغ الحكومة بأنه يعتبر كلّ ما حصل «خطوة دعائية لا يمكن وصفها بالعدوانية، طالما أنّ المصريين لم يحرّكوا دبّاباتهم باتّجاه شبه الجزيرة».[36] وخلال ذلك الاجتماع، حلّل رابين الموقف بشكل صائب، أو أقلّه هذا ما يتبيّن اليوم، وتوقّع الخطوة التالية بدقّة. ظلّ رابين على قناعته بأن نية عبد الناصر لا تتعدّى مجرّد إطلاق المواقف، ولكنّه «سيتورّط في أحداث خارجة عن سيطرته». وهو شرح، أن إسرائيل ستستغلّ الوضع بشكل أفضل ممّا فعلَت في 1960:

«نحن الآن جاهزون لضربه إن أردنا... لا وجود لاستعدادات للحرب في أيّ من العراق أو الأردن. ولا أعتقد أنهم يهيّئون لهجوم. فالجبهة الشمالية هادئة ولا تطوراتٌ دراماتيكية فيها. ولدينا من الجنود والمدرّعات ما تملكه سوريّا ومصر معًا».

في الواقع، وحتّى يوم الهجوم الإسرائيلي في الخامس من يونيو 1967، واظب رابين على القول إنّ القوّات المصرية في سيناء غير كافية لشنّ هجوم على إسرائيل. وفي كتاب «المثلّث المشؤوم» لنعوم تشومسكي، يورد المؤلّف عددًا من الاقتباسات التي تُظهر أنّ الجنرالات والسياسيين

[36] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 8164/4-A، 21 مايو 1967.

الإسرائيليين أقرّوا لاحقًا بأنهم كانوا الطرف المعتدي في حرب 1967. وكان من بين هؤلاء إسحق رابين، الذي لم يتأخّر في التصريح لصحيفة لو موند الفرنسية في الثامن والعشرين من فبراير 1968، قائلًا: «لا أعتقد أن عبد الناصر أراد الحرب. فالفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء لم تكونا كافيتين لشنّ حرب هجومية. لقد كان يعرف ذلك، ونحن أيضًا».[37]

إنّها نقطة حاسمة في علم التأريخ؛ فالرواية الشائعة لتلك الأحداث، التي روّج لها وزير الخارجية الإسرائيلي وردّدها المؤرّخون الإسرائيليون الأحدث عهدًا والأكثر حياديةً، أوردت أن إسرائيل خاضت حربًا دفاعية لاستباق هجوم عربي شامل. لم يكن هذا ما قرأته في الوثائق التي سُمح بنشرها مؤخّرًا، إذ لم يصدر عن أيّ مسؤول قيادي في إسرائيل آنذاك أيّ اتّهام بوجود نوايا عدوانية حقيقية، سواء لدى المصريين أم لدى السوريين، ولا من الأردنيين بالتأكيد.

لكنّ الرواية الأكثر تداولًا تشير إلى أنّ إغلاق عبد الناصر لمضيق تيران، ودخول القوّات المصرية إلى سيناء، والخطاب العدائي في العالم العربي، كلُّها براهين تؤكّد أنّ العالم العربي كان موشكًا على خوض حرب، ما يجعل هجوم إسرائيل وسيلة دفاع عن النفس. بيد أنّ هذا التصوير لحرب 1967 هو سرد مغلوط للأحداث التاريخية. ويمكن القول إنّ جميع هذه الأفعال المعهودة في السياسة القومية العربية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية، باستثناء حرب 1973، كانت ردود فعل على خطاب إسرائيل ونشاطاتها العسكرية العدوانية، التي يمكن النظر إليها كاستعدادات للهجوم على سوريا في أيّ لحظة. لكنّ ما اختلف عن الماضي هو عنف الهجوم الإسرائيلي ومدى تصعيده في الشرق

---

[37] *Le Monde*، 28 فبراير 1968.

والشمال، وليس أن يكون عبد الناصر قد كرّر خطوته التي قام بها في 1960، والتي أرادها أن تشكّل رادعًا، أكثر منها هجومًا.

كذلك وردت فكرة تكرار عبد الناصر للسيناريو الذي اعتمده في 1960 في كلام وزير الخارجية أبا إيبان خلال اجتماع حكومي في أعقاب المبادرات المصرية. فقد تطرّق إلى حادثة 1960، ولاحظ أنّ الفرق الوحيد يكمن في الردّ الأحمق الصادر عن الأمين العام للأمم المتّحدة يو ثانت. فهذا الأخير رفض الاقتناع بأنّ عبد الناصر يريد فقط إظهار التزامه بالقضية الفلسطينية، لا أن يترجم التزامه هذا إلى أفعال. وشرح إيبان للحكومة أن دوافع عبد الناصر في 1960 كانت الحاجة إلى حفظ ماء الوجه (يُظهر محضر ذلك الاجتماع الحكومي إشارته إيبان إلى سنة 1962؛ ولعلّه أخطأ في تحديد السنة، أو كان مجرّد خطأ مطبعي). وفي تلك المناسبة، كان عبد الناصر قد طلب من الأمين العام السابق للأمم المتّحدة، داغ همرشولد، تجميع قوّات الأمم المتّحدة في أماكن متعدّدة، بدلًا من نشرها على طول الحدود مع إسرائيل. فوافقت الأمم المتّحدة على هذا الطلب في 1960، وأرسل عبد الناصر قوّات إلى شبه الجزيرة ثمّ أمر بسحبها بعد شهر. وقال إيبان إنّ عبد الناصر لو تُرِكَ ليُقرّر بنفسه، لكان سيتصرّف بالمثل، لكنّه علّق قائلًا: «لقد أخطأ يو ثانت عندما قال لعبد الناصر إنّ الأمم المتّحدة لن تجمّع جنودها، وإنّها إمّا أن تبقى أو ترحل». وأضاف أنّ سمعة عبد الناصر كانت على المحكّ، وأنّ «فراغًا» غير متوقّع ظهر فجأةً ولم يعرف أحد كيف يتعامل معه.[38] طلب يو ثانت من إيبان أن يمنح عبد الناصر بعض الوقت لينهي هذه المسألة، بدلًا من لجوئه إلى ما سمّاه تهويلًا إسرائيليًا بالحرب. وقد

---

[38] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 8164/4-A، 21 مايو 1967.

اشتكى يو ثانت لإيبان قائلًا: «إنّ سفاراتكم حول العالم تخلق الانطباع بهجوم إسرائيلي وشيك».[39]

على ما يبدو، اعتبر إيبان أنّ المسألة ليست ذات أهمّية، وأنّ هجومًا على السفن الإسرائيلية فقط هو ما يسمح لإسرائيل باستخدام المادّة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة، أي حقّ الدفاع عن النفس، وهو ما عبّر عنه الموقف الأميركي الرسمي. وكذلك، قلّل من شأن الذعر السائد في أوساط الجاليات اليهودية حول العالم، لا سيّما في الولايات المتّحدة. وحذّر من أنّ ردّة الفعل غير المبرّرة من يهود العالم هذه قد تزعزع قوة إسرائيل الردعية أكثر من أفعال عبد الناصر. واستغرب إيبان قائلًا: «يصوّروننا كخراف بين الذئاب، لكنّنا نعلم أن القوّات المصرية المتمركزة في سيناء ليست عديدة». إلى ذلك، أعرب عن قلقه إزاء مستويات الذعر في الولايات المتّحدة، التي فاقت ما هي عليه في إسرائيل، وتساءل: «ألا يمكننا السيطرة على الوضع؟»[40]

أكّد رابين صحّة تحليل إيبان على أكثر من صعيد. فكما ذكرنا سابقًا، شدّد رابين أيضًا على أن عبد الناصر لم يتوقّع أن تَجْبَن الأمم المتّحدة، «وهو شعر بالذعر عندما أدرك عدم وجود قوّات للمنظّمة الدولية في شرم الشيخ، فأرسل إليها مظليين» (أي بعبارة أخرى، كان عبد الناصر قلقًا من أن تقوم إسرائيل بخطوة استباقية مشابهة).[41]

في الحادي والعشرين من مايو 1967، أشارت تحاليل تلك الفترة إلى أنّ تجنّب الحرب كان ممكنًا، وإلى أنّه مرهون فقط بالحكومة الإسرائيلية. فهل كانت الظروف القائمة هي الأنسب لخوض الحرب بهدف توسيع الدولة؟ هذا كان السؤال الرئيسي الذي طرحه صنّاع القرار على أنفسهم.

---

[39] المرجع السابق.

[40] المرجع السابق.

[41] المرجع السابق.

من غير الواضح ما إذا كان وزراء أمثال إيبان مطّلعين بما يكفي على مستوى استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب، وهو حذّر الحكومة من أنّ المصريين والروس باتوا على قناعة تامّة بأن إسرائيل تستعدّ لمهاجمة سوريا في الشمال، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي سبق أن حشد قوّات كبيرة جدًّا في المنطقة – لكن محاضر الجلسات الحكومية لا تتضمّن أيّ رد على ذلك الكلام.

ثمّة إشارة إلى أنّ الواقع على الأرض كان مختلفًا، وإلى أنّ الجيش كان يستعدّ جدّيًا للحرب وينتظر فقط موافقة السياسيين ليشنّها، وهي إشارة قدّمها إسرائيل جاليلي، القائد السابق لميليشيا الهاغاناه اليهودية التي تحوّلت لاحقًا إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، ووزير الإعلام (البروباغندا) في إسرائيل. وفي اجتماع انعقد في الحادي والعشرين من مايو، عبّر جاليلي عن شعوره بالرضا، فبرأيه أنّ الشعب الإسرائيلي الذي يُقدّم إليه تقييم سليم وواضح لخطورة الأزمة، كان على ثقة بأنّ الجيش على أتمّ استعداد لمواجهة هذه الأزمة. ووجّه جاليلي انتقادًا علنيًا إلى إشكول لأنّه، من جهة، أوحى بأنّ خطوات عبد الناصر هي محض دعائية، ومن جهة أخرى، لأنّه قال إنّ سياسة مصر تشكّل خطرًا جدّيًا على إسرائيل. وقال إنّ جاليلي أراد في آن واحد إبقاء الشعب الإسرائيلي يقظًا وغارقًا في الظلام.[42]

بعد قراءة الصحف ونصوص نشرات الأخبار عبر الراديو في تلك المرحلة، وبحسب ما أتذكّره من سنوات مراهقتي في مدينة حيفا، يبدو لي أنّ جاليلي تعمّد تشويه صورة المزاج الشعبي أمام الحكومة. كان الرجل مسؤولًا عن نقل المعلومات إلى الصحافة والجمهور، وبالحكم على الطريقة التي تُرجِمت بها هذه المعلومات عبر الراديو وفي عناوين

[42] المرجع السابق.

الصحف، يتّضح أنّه نجح في خلق حالة ذعر في أوساط الرأي العام بفعل السيناريو الكارثي الذي رسمه. كانت تلك استعادة للبروباغندا التي بثّها القادة في الداخل الإسرائيلي عام 1948. ولاحقًا أقدم هؤلاء في 1967 على استحضار ذكرى المحرقة النازية، وتنبّأوا بحصول كارثة، مع أنّهم كانوا يعلمون تمامًا أن ميزان القوى يميل لصالحهم وأن عددًا كبيرًا من الخيارات غير العسكرية كان متاحًا أمامهم لإنهاء الأزمة.

عُقدت الاجتماعات الحاسمة في الأيّام الأخيرة من مايو. آنذاك، كان التدخّل الأميركي لا يزال ممكنًا، ولو أنّ هذا التدخّل مُنحَ الوقت الكافي، لما سمح بتطوّر الوضع إلى حرب، كما كان الإسرائيليون يأملون، بل كان سيقود إلى جهودٍ ديبلوماسيةٍ منسّقةٍ لنزع فتيل الأزمة. وكانت الحكومة، التي اجتمعت في الثامن والعشرين من مايو، قد سمعت من إيبان أن الرئيس الأميركي جونسون وعد «بأن تسعى الولايات لفتح مضيق تيران بالتعاون مع أطراف أخرى». وورد في تقييمه أن الأميركيين أرادوا منع حصول عملية عسكرية إسرائيلية، لكنّهم يخشون أن يستغرق بناء فريق عمل لأداء هذه المهمّة وقتًا طويلًا. وأشار جونسون إلى أن الاتّحاد السوفييتي كان يُظهر تحفّظًا، كما أردف بتعليق جرى محوه من الأرشيف الإسرائيلي بعد ثلاثين سنة. وبالتالي، لا نعرف تحديدًا ما قاله لهم ولا يريدوننا أن نعرفه. إلّا أنّ ما اطّلعنا عليه من مداولات الحكومة في التاسع والعشرين من مايو، يسمح لنا بتخمين ما قاله: فهو إمّا دعا لضبط النفس أو حذّر من قيام إسرائيل بعملية عسكرية.[43]

يتبيّن من وثائق وكالة المخابرات المركزية الأميركية التي سُمح مؤخّرًا بنشرها، والتي تعود إلى تلك المرحلة، أن الولايات المتّحدة كانت

---

[43] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 8164/4-A، 28-29 مايو 1967. كما يوجد تقرير كامل عن هذه الاجتماعات في كتاب Segev، *1967*، الصادر عام 2005، الصفحتين 308-309 وفيه أيضًا بعض من هذه الاقتباسات (يفضل قراءة النسخة العبرية إذا أمكن).

قد اقتنعت، بحلول أواخر مايو 1967، بأنّ إسرائيل قادرة، إذا ما شنّت حربًا، على إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية بسهولة. وفي مذكّرة بعنوان «من سيربح؟»، قال مدير وكالة المخابرات المركزية آنذاك، ريتشارد هيلمز، للرّئيس جونسون إن إسرائيل «تستطيع الدفاع عن نفسها بمواجهة هجمات عربية متزامنة على جميع الجبهات... أو الصمود على ثلاث جبهات، أيًّا تكن تلك الجبهات، وشنّ هجوم واسع ناجح على جبهة رابعة».[44]

كذلك، لم تكن وكالة المخابرات المركزية مقتنعة بصحّة مزاعم إسرائيل بأنّ السياسة السوفييتيّة عدائية:

«لا يزال الهدف السوفييتي هو تجنُّب أيّ تدخّل عسكري وتشويه صورة الولايات المتّحدة بين العرب، عبر إظهار انحيازها إلى إسرائيل... والأرجح أنّ موسكو عاجزة عن مساعدة العرب علنًا، وقد لا تقوم بذلك خشية نشوب مواجهة بينها وبين الولايات المتّحدة».

كانت تلك شهادة جريئة من هيلمز. ففي تلك المرحلة، كان الموساد يصرُّ في محادثاته مع المسؤولين الأميركيين على التفوُّق الكبير للآلة الحربية العربية المدعومة من السوفييت على القوّات العسكرية الإسرائيلية. وقد أظهر بحثٌ حديث الصدور أن الإسرائيليين كان لهم رجلٌ موثوقٌ داخل وكالة المخابرات المركزية، هو جيمس أنغلتون، رئيس وحدة مكافحة التجسّس. وعلى مدى سنوات، بقي هذا الأخير

[44] Freshwater (اسم مستعار)، "Policy and Intelligence: The Arab-Israeli War"، ص 3 و8؛ Charles Smith، "The United States and the 1967 War"، ص 188؛ CIA Office of Current Intelligence (OCI)، "Overall Arab and Israeli Military Capabilities"، 23 مايو 1967، وزارة الخارجية، *Foreign Relations of the United States 1964-1968*، المجلّد XIX، *The Arab Israeli Crisis and War*، 1967، Washington DC: Government Printing Office، 2003، الوثيقة رقم 44.

يتلقّى المعلومات من الإسرائيليين ويرفع التقييمات إلى رؤسائه زاعمًا أنّها من تحليله الخاصّ، من دون أن يكشف عن مصدرها. وكتب ديفيد إس روبيج: «لعلّ هذا الترتيب الاستثنائي قد منح تل أبيب انطباعًا بأن واشنطن تُعطي تحليلاتها أهمّية كبيرة جدًّا، ما يدفع بالقادة الأميركيين إلى الإصغاء إلى أحكامها حول القضايا العربية الإسرائيلية، وتفضيلها على أحكام أجهزتهم الاستخباراتية الخاصّة».[45]

كان هيلمز مقتنعًا بأن الإسرائيليين يلجأون إلى الألاعيب، وأفاد في هذا الصدد: «لا نعتقد أن التقدير الإسرائيلي... كان جدّيًا ومن النوع الذي يصلح أن يُقدّم لكبار المسؤولين بل لعلّه كان مناورة أُريد بها التأثير في الولايات المتّحدة... لتقديم المساعدات العسكرية... والقيام بالمزيد من الالتزامات العلنية تجاه إسرائيل... والموافقة على المبادرات العسكرية الإسرائيلية... وفرض مزيد من الضغوط على الرئيس المصري عبد الناصر».[46]

يبدو لنا اليوم أن وكالة المخابرات المركزية كانت مُحقّة تمامًا في تكهّناتها بنتائج الحرب. فبعد الاطّلاع على هذه التقييمات، رفض الرئيس جونسون شحن مزيد من المساعدات العسكرية الخاصّة إلى إسرائيل، حتّى أنّه امتنع عن دعمها علنًا. وهو تذكّر لاحقًا أنّه قال لوزير الخارجية إيبان صراحة: «يُجمع عناصر الاستخبارات لدينا على قدرتكم على تلقين الجمهورية العربية المتّحدة (أي مصر وسوريا) درسًا قاسيًا جدًّا في حال قامت بمهاجمتكم».[47]

ضلّل الموساد شخصًا آخر هو رئيس حكومة إسرائيل ليفي إشكول. ففي الاجتماعات النهائية التي سبقت الحرب، عبّر هذا الأخير عن

---

[45] Robage، "CIA Analysis of the 1967 Arab-Israeli War".

[46] المرجع السابق.

[47] المرجع السابق.

مخاوف ألقت ظلالًا على تماهيه مع روح الحرب الإسرائيلية، وصوّرته على أنّه رجل خجول يشكّل خطرًا على أمن إسرائيل. أثار تردّد إشكول آنـذاك غضب الجنرالات الإسرائيليين والناطق الرسمي باسمهم في الحكومة، موشيه ديان. فقد كان يعتبر في العلن وفي المجالس الخاصّة أنّ الحرب هي في الأساس عملية محدّدة الأهداف في الشمال للحدّ من تسلّل عناصر حركة فتح. لكن، يبدو أنّه ومع انتهاء الاجتماع المنعقد في التاسع والعشرين من مايو، كان قد تقبّل فكرة أن الجيش الإسرائيلي سيخوض حربًا «في غضون أسبوعين». وهـو حـاول إقـناع الحكومة بالانتظار هذه الفترة، لأنّ الاستعدادات العسكرية كانت باهظة التكلفة، كما اعتبر أن إسرائيل تحتاج إلى مزيد من المساعدات العسكرية الأجنبية قبل الإقـدام على عمل من هـذا القبيل.[48] لا نعرف إن كان إشكول مقتنعًا فعلًا بذلك، أم أنه حاول فقط أن يكسب بعض الوقت. لكنّ ذلك ليس مهمًّا، لأنّ قادة الجيش كانوا عازمين على عدم الانتظار لأكثر من أسبوع قبل أن يشنّوا هجومًا على جميع الجبهات. وكان إلياهو ساسون، وزير الشرطة (وكانت هذه الوزارة في الماضي مكتبًا للإشراف على شؤون الأقلية الفلسطينية في إسرائيل) وأحد مستشاري بن غوريون حول الشؤون العربية في 1948، إلى جانب كونه عضوًا في الزمرة التي وضعت برنامج التطهير العرقي في تلك الفترة، قد طلب من الجيش عدم الانتظار لأسبوعين، لأن ذلك قد يُعطي عبد الناصر «وقتًا كافيًا لتعزيز مكانته». وأضاف أنّ إسرائيل سبق أن حشدت قوّةً ضخمةً، لكنّ ذلك لم يمنع استمرار أعمال التخريب في الشمال، وبرّر بالقول إنّ الرأي العام الإسرائيلي يطلب أفعالًا.[49]

---

[48] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 29 مايو 1967.

[49] المرجع السابق.

اتُّخذ القرار بتضليل الولايات المتّحدة، عن طريق الإعلان أن الحكومة الإسرائيلية مستعدّة للانتظار لمدّة ثلاثة أسابيع.[50] وكانت مصادر أخرى قد قامت بتحليل الموقف الأميركي في تلك الفترة – وهو ليس موضوع نقاشنا هذا. لكن ما يهمُّني في هذا السياق هو كيفية توصّل صنّاع السياسات الإسرائيليين إلى قرارهم، بالنظر إلى أنّ وكالة المخابرات المركزية ومخابرات الجيش الأميركي أحاطتهم علمًا بأنّها تعتبر السياسة المصرية غير عدائية في جوهرها. لكن ثمّة أمر لم تدرِ به الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وهو أنّ وكالة المخابرات المركزية كانت قد اطّلعت، في الأوّل من يونيو، على قرار الحكومة الإسرائيلية بخوض الحرب؛ وكان هيلمز قد توقّع أن تندلع الحرب في أولى أيّام يونيو.[51]

من اللافت أن يكون وزير العدل الإسرائيلي ياكوف شابيرا قد ردّ على الأخبار القادمة عن واشنطن، بالقول: «علينا أن نطالب الأميركيين بضمان وضع حدّ للإرهاب، وفتح مضيق تيران، وجلاء القوّات المصرية عن سيناء». لقد كان هذا الموقف مثيرًا للاهتمام لاحتوائه على قائمة موسّعة نسبيًّا من التوقُّعات والمطالب الموجّهة إلى الأميركيين. من التفسيرات المحتملة لكلام شابيرا، المعروف بفطنته السياسية، أنّه كان يريد فرض مهمّة مستحيلة على الولايات المتّحدة، وبالتالي التأكّد من فشل مساعيها، أو لعلّه كان ساذجًا بما فيه الكفاية ليعتقد أن ذلك الخيار لا يزال مُتاحًا بنظر موشيه ديان والوزراء الآخرين التوّاقين للحرب.[52]

إلّا أنّ أيّ رغبة في الانتظار كانت غائبة في مطلق الأحوال. وكان موشيه ديان الذي يُواصل الضغط للمبادرة إلى القيام بعملية عسكرية عاجلة، يلقى الدعم من منافسه اللدود على الزعامة، إيغال ألون. وكان

---

[50] Robage، "CIA Analysis of the 1967 Arab-Israeli War".

[51] المرجع السابق.

[52] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 29 مايو 1967.

هذان المحاربان المخضرمان، اللذان شاركا في التطهير العرقي سنة 1948، قد قرّرا منذ مطلع مايو أنّها فرصة تاريخية للتوَسُّع، تمامًا كما اعتبرا أنّ مارس 1948 هو الوقت الأنسب للشُّروع في تطهير عرقي في فلسطين. وكي يضمن ألون عدم تبنّي وزراء أمثال شابيرا الخيار الأميركي بجدّية، صرّح قائلًا في ذلك الاجتماع:

«لقد خسرنا هيبتنا. وخسر جيش الدفاع الإسرائيلي هيبته في أعين العالم العربي. كنّا مخطئين في عدم سحق القوّات المصرية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، إذ كان العالم متأكّدًا من أنّنا موشكون على شنّ هجوم صباح اليوم (في 29 مايو 1967)، وكان ذلك ليكون مبرّرًا. والآن، علينا أن نجد طريقةً لإعتاق الولايات المتّحدة من التزامها بالتصرّف باسمنا».[53]

استطرد ألون في الكلام خلال ذلك الاجتماع، مقتبسًا من التلمود عبارة «إذا جاء أحد ليقتلك فانهض واقتله أوّلًا»، مصرًّا على أنّ الحرب كان يجب أن تبدأ في اليوم السابق. وأيّده في ذلك وزيران من حزب العمّال الموحّد، هما وزير الزراعة الاشتراكي حاييم غيفاتي، ورابين، كما يظهر في محضر الاجتماع.

كان اسم وزير المالية، بنحاس سابير، محفورًا في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية كأحد الحمائم؛ فقد ناشد دائمًا بوجوب توخّي الحذر، وفضّل الوسائل السلمية على العسكرية لحلّ المشاكل المطروحة على الأجندة الوطنية. وفي بداية اجتماع التاسع والعشرين من مايو، بدا أنّ سابير لم يحِد عن هذا الرأي، لكنّه سرعان ما غيّر موقفه بعد الاستماع إلى ملاحظات ألون، ليتبنّى سياسة أكثر عدوانية. ومنذ ذلك الحين، راح

---

[53] المرجع السابق.

يشدّد على الموقف عينه: «علينا أن نستغلّ حماسة العالم اليهودي للحصول على الوسائل وجمع الأموال».[54]

كان رابين أوّل من ردّد تأكيد ألون على أنّ الجيش لا يستطيع الانتظار لمدّة أسبوعين أو ثلاثة، وقال إنّ شنّ هجوم لاحقًا قد يكون أمرًا أصعب (من دون أن يُحدِّد طبيعة الصعوبة). واكتفى بالتأكيد للوزراء أن سلاح الجوّ الإسرائيلي يملك القدرة الكافية لضرب القوّات الجوّية والبرية العربية معًا. وأيّده في كلامه وزير النقل، موشيه كرمل، وهو محاربٌ قديم آخر من 1948، كان قد أشرف على عمليّات التطهير العرقي في الشمال. شعر إيبان بالعزلة داخل الاجتماع الحكومي، فطالب بحقّ الإدلاء بالتصريح التالي: «لا أحد يذهب إلى الحرب من أجل الهيبة. لا أحد يخلّف أيتامًا وأرامل بسبب الهيبة».[55] لكنّ الهيبة، ولا سيّما بما تنطوي عليه من قوّة ردعية، كانت جلّ ما أراده رابين وديان، في حين سعى ألون وكرمل للاستيلاء على مزيد من الأراضي.

لخّص رئيس الاستخبارات العسكرية، أهارون ياريف، التقارير والتحليلات التي تناولت الموقف الأميركي بطريقة تتناسب مع مزاج زملائه الضباط والوزراء التوّاقين للقتال. وشرح قائلًا: «لن تقوم الولايات المتّحدة بأيّ عمل عسكري. وبناءً عليه، الطريق مفتوح لشنّ هجوم إسرائيلي شامل».[56] وفي خطوة هدفها استباق القلق بشأن ردّ فعل غاضب محتمل من واشنطن، أضاف ياريف أن اليهود الأميركيين سوف يضمنون «أن يُظهر الأميركيون حماسة حيال احتمال اندلاع حرب». وبعد ثلاثة

---

54 المرجع السابق.

55 يذكر Segev في كتابه *1967*، أن ذلك قيل في اجتماع الثامن والعشرين من يونيو، لكني أعتقد أنه قيل في اليوم التالي بحسب محاضر أرشيف دولة إسرائيل. فالاجتماع بدأ في الصباح وانتهى في أولى ساعات صباح اليوم التالي.

56 المرجع السابق.

أيّام، أرسل ياريف تقريرًا استخباراتيًّا كاملًا يؤكّد أنّ الإدارة الأميركية ستكون في الواقع سعيدةً جدًّا في حال حصول هجوم إسرائيلي خاطف.[57]

في بداية يونيو 1967، انتقل مركز صناعة القرار من القدس إلى تل أبيب. وفي مخبأ محصّن تحت الأرض، يُعرَف باسم «بور» (حفرة) ويقع في قلب سارونا، المستعمرة الألمانية التي بنتها مجموعة من الهيكليين البروتستانت الألمان في القرن التاسع عشر واستولت عليها الدولة اليهودية في 1948، اتُّخذ بعض أهمّ القرارات حول الحرب. وفي ذلك المخبأ، كان أركان الجيش ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية ينضمّون إلى الوزراء. وظلّ المكان مركزًا لجميع القرارات العسكرية المتّخذة لاحقًا ضدّ الفلسطينيين، بما في ذلك استخدام القوّات الجوية لإنزال عقاب جماعيّ بالناس في الضفة الغربية في 2002، وفي قطاع غزة في 2009 و2014.

بداخل ذلك القبو، حدثت ثورة غضب قادة الجيش الشهيرة في وجه ليفي إشكول في الثاني من يونيو 1967، لتقاعسه عن القيام بعمل عسكري، والانتظار حتّى الخامس من يونيو، علمًا بأنّ القرار الفعلي ببدء الحرب اتُّخذ في الرابع من يونيو في اجتماع للقيادة في المقرّ الرئيسي في تل أبيب.

لاحظ آمي غلوسكا، وهو كولونيل في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية آنذاك، أصبح لاحقًا مستشارًا عسكريًّا للرّئيسين الإسرائيليين الخامس والسادس، أنه حتّى في ذروة الأزمة، كان من الممكن أن تتّبع إسرائيل سياسة مختلفة كلّيًا. كان الردع أكثر الخيارات منطقيةً، «كونه يتناسب كلّيًا مع الطريقة التي تبلورت فيها الأزمة»، بحسب ما قال. بيد أن السياسيين والجنرالات فضّلوا سياسةً عدوانية تضمن لهم احتلال

---

[57] Gluska، *Eshkol*، 2004، ص 137-142.

مساحات شاسعة من أراضي الدول العربية المجاورة وبخاصّة الضفة الغربية وقطاع غزة.[58]

كلّ ما سبق تدعمه مذكّرات أوري أفنيري، وكان آنذاك رئيس تحرير المجلّة الأسبوعية المعارضة «هاعولام هازيه» (التي جمعت بشكل غريب بين النقد الجدّي لدولة إسرائيل، وبين صور عُري توسّطت كلّ إصدار). وبفضل دوره البطولي في حرب 1948، احتفظ بعلاقات شخصية قويّة مع بعض كبار القادة العسكريين. يتذكّر أفنيري اجتماعًا له مع ديفيد اليعازر، قائد المنطقة الشمالية، زعم أنّ هذا الأخير قال له خلاله إنّه يصلّي كلّ يوم كي يحشد عبد الناصر في سيناء قوّات كافية لتبرير نشوب الحرب. كما تذكّر أفنيري أنّه وفي حين كان عدد كبير من الصحافيين في محيطه يخشون كارثة محتّمة، وحتّى محرقة ثانية، أقنعته لقاءاته العديدة مع الجنرالات بغياب أيّ خطر من هذا النوع، وبأنّ ما يجري يعكس فقط رغبة شاملة في شنّ الحرب.[59]

بدا أنّ بين الجنرالات إجماعًا على الحاجة إلى شنّ الحرب، في حين بدت على بعض السياسيين علامات تردّد حول الموضوع، ولا سيّما وزير الخارجية، أبا إيبان. وبعد أسابيع قليلة من انتهاء الحرب، ذكرت صحيفة واشنطن بوست أنّ نقاشات محتدمة جرت قبل بداية الحرب، بين موشيه ديان وهو أحد الصقور، وأبا إيبان المتردّد. وبدا أن هذا الأخير كان وحتّى الثالث من يونيو 1967 مقتنعًا بإمكانية إيجاد وسائل سلمية لحلّ الأزمة.[60] وقد كتب ديفيد بن غوريون في يوميّاته في الرابع من

---

58 المرجع السابق.

59 انظر شهادته في موقع غوش شالوم الإلكتروني، 6 يوليو 2008.

60 *Haaretz*، 18 يونيو 1967.

يونيو، بُعَيد تلقّيه التقارير من رابين، أن إيبان تساءل: «لِمَ العجلة؟ أنا لا أفهم. أليس علينا أن نستشير الأميركيين أوّلًا؟».[61]

خلال الحرب، لم تنعقد جميع الاجتماعات الحكومية في مقرّ رئاسة الحكومة، بل عُقد بعضها في مبنى الكنيست القريب، عندما قصف الجيش الأردني القدس الغربية في أولى أيّام الحرب، والبعض الآخر في المخبأ الواقع تحت الأرض في تل أبيب. ونظرًا لسرعة تقدُّم الهجوم الإسرائيلي، لم تَدعُ الحاجة إلى اتّخاذ عدد كبير من القرارات، وشكّلت قلّة فقط من القرارات الاستراتيجية موضوع نقاش بين الحكومة والجيش. بيد أن قرارين اثنين محدّدين كانا على صلة وثيقة بموضوعنا، الأوّل هو قرار احتلال الضفة الغربية، والثاني، وهو أقلّ شهرةً، قرار احتلال قطاع غزة.

يُلقي كبار المؤرّخين الذين تجاهلوا الدافع الإيديولوجي لقرار احتلال الضفة الغربية، باللوم على الملك حسين لارتكابه خطأً مميتًا. ففي العاشرة تقريبًا من صباح اليوم الأوّل من الحرب، أمر الملك جيشه بقصف القدس ومناطق مهمّة أخرى في شمال الضفة الغربية، بمحاذاة الحدود. وفي معظم كتب التاريخ الإسرائيلية، يرد ذلك على أنّه السبب الرئيسي لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية.

من اللافت حقًّا أن يكون قرار إسرائيل بشنّ ضربة استباقية ضدّ مصر وسوريا قد لقي قبولًا واسعًا، كتفسير منطقي لتسلسل الأحداث التاريخي. ولكن عندما استبق الملك حسين ما اعتبره وجنرالاته هجومًا إسرائيليًا وشيكًا، نُظر إلى ذلك على أنّه خطأ تاريخي مميت أدّى إلى احتلال الضفة الغربية. وعلى ما يبدو، بذل الجنرالات الأردنيون قصارى جهودهم للاستعداد لهجوم إسرائيلي محتمل. والواقع أنّ استعداداتهم

---

[61] أرشيف بن غوريون، يوميات بن غوريون.

الدفاعية لحرب محتملة كانت أفضل من استعدادات الجيوش العربية الأخرى. وكان الفريق عبد المنعم رياض، الذي عُيِّن قائدًا عسكريًّا أعلى للقوّات الأردنية والمصرية في الضفة الغربية، قلقًا من أن يُقدِم جيش الدفاع الإسرائيلي على عملية عسكرية إسرائيلية، وليس على حرب، تُمَكّن إسرائيل من احتلال جزء من الضفة الغربية. كما شعر بالقلق أيضًا من أنّ الفلسطينيين لن يسامحوا الأردنيين على هزيمة كهذه أبدًا، وسينتقمون من المملكة الهاشمية.[62]

نستنتج من المعلومات الشحيحة حول خطط الحرب العربية أنّ الجيش الأردني انتشر وفق استراتيجية تسمح له بأن يكون مرئيًّا من الشعب الفلسطيني بأكبر قدر ممكن. أمّا في الواقع، فالخطّة البديلة كانت تقضي بتسهيل انسحابه السريع عند الضرورة وتركيز جهوده على حماية الضفة الشرقية من سلسلة جبال الضفة الغربية القريبة من نهر الأردن. وهذا يعني التخلّي عن القدس، بحسب ما أشار رئيس الأركان الأردني حابس المجالي. لكنّ الملك حسين وحده هو مَن سمح باستراتيجية كهذه، مع أنّها لم تُجدِ في النهاية نفعًا. فمع تطوّر الأحداث، توقّف الجيش الإسرائيلي عند نهر الأردن، هدفه الرئيسي منذ الأساس، ولأنّ العمليات الحربية المختلفة اضطرته إلى التوقّف.[63]

لم يدرك الملك حسين أنّ الهجوم الإسرائيلي أصبح وشيكًا إلّا في الرابع من يونيو. وكانت الأردن ملتزمة، بموجب اتفاقيتها مع مصر، بالرد على إسرائيل حين هاجمت مصر في اليوم التالي. وهذا الالتزام، الذي قام به ملك لطالما وُسِم بالعمالة للغرب، قابله إنذار إسرائيلي شهير لكي يمتنع الأردن عن أيّ عمل عسكري. لكنّ أمثولات الماضي، وتحديدًا

---

[62] Mutawi، *Jordan in the 1967 War*، 2002، ص 181.

[63] المرجع السابق، ص 154-156.

حالة فلسطين في 1948، كانت توضح أنّ وعود إسرائيل بمنح الحصانة خلال الحروب عديمة القيمة تمامًا.

كان الملك حسين يبحث عن تسوية ذهبية. وبضغط من القادة المصريين، ردّ جيشه بعد ساعتين بقصف القدس الغربية. فردّ الإسرائيليون بدورهم بقصف أعنف وبتدمير سلاح الجوّ الأردني – بموجب الخطط المرسومة في سياق عملية «موكد» (الضربة الاستباقية الهادفة إلى تدمير جميع القوّات الجوّية العربية).

يصف المؤرّخون الإسرائيليون فترة الساعتين الفاصلتين بين القصف الأردني الأوّلي للقدس الغربية والبدء باحتلال الضفة الغربية، بأنها كانت بالغة الأهمية، وبأنّها مرحلة تغيّر خلالها الهجوم الأردني على إسرائيل بشكل دراماتيكيّ. الواقع أنّ ذلك غير صحيح. فالوقت لم يكن متوفّرًا لإحداث أيّ تغيير أو تعديل أو تحسين في الخطط الأردنية. لكنّها كانت حربًا حقيقية.

مع ذلك، وفي الخامس من يونيو، بقي إشكول ورابين يماطلان، لأسباب تكتيكية، في الحسم بين قرار احتلال الضفة الغربية أو عدمه. والواقع أنّه عندما تلقّى رابين خبر تدمير القوّات الجوّية الأردنية، تساءل بصوت عالٍ: «لماذا نحتاج إلى احتلال أراض جديدة الآن؟» لكنّ آراءه لم تلقَ آذانًا صاغية. وقد وافقه الرأي ليفي إشكول لبعض الوقت، لأنّه لم يكن مقتنعًا بنفاد الخيارات التي تسمح بعدم إقحام الأردن في الحرب. إلّا أنّ هذين الرجلين لم يكونا من أصحاب القرار، بعكس موشيه ديان وعوزي ناركيس، الجنرال الذي قاد الجبهة الوسطى. ترك هذان الأخيران على عاتق المؤرّخين السؤال حول مدى مرونة الوضع، حتّى في تلك المرحلة. فلطالما أرادا استغلال كلّ فرصة متاحة لتأسيس إسرائيل الكبرى، وفي النهاية، نجحا في تحقيق ذلك خلال يومين. لا يعني ذلك أن الأمر كان سهلًا، أو أنّه حصل بحدّ أدنى من التكاليف بالنسبة إلى الجيش والسكّان

المدنيين في القدس. يعود السبب الأساسي لتلك التكاليف الباهظة إلى استبسال الجيش العربي في الدفاع. ولكن بالإجمال، كان الثمن بخسًا، بخسًا جدًا وفقًا لحسابات الجنرالات التي اتّسمت بالتهكّم.[64]

كما ورد سابقًا، لم يشكّل النجاح الإسرائيلي مفاجأة للولايات المتّحدة. وفي قلب الإدارة الأميركية، كان البعض، كالسفير الأميركي في الأمم المتّحدة آرثر غولدبيرغ، يعملون عن كثب مع الحكومة الإسرائيلية لمنحها مزيدًا من الوقت، كي تستكمل احتلال الضفة الغربية قبل أن تتمكّن الأمم المتّحدة من التدخّل.[65]

لخدمة أهداف هذا الكتاب، لا بدّ من إضافة تعليق عن طبيعة نظرية «الرد» الإسرائيلية، التي سبق أن طرحها بشكل مقنع كلّ من توم سيغيف ونورمان فنكلشتين: إن أراد الإسرائيليون ترويض الملك حسين أو حتّى معاقبته بشدّة، فما الداعي لاحتلال كامل الضفة الغربية؟ يقول فنكلشتين في هذا الصدد: «كان من الممكن هزم الأردن من دون احتلال الضفة الغربية. يكفي تدمير قوّاته الجوّية وشلّ قدرة جيشه».[66] وكما سبق وذكرنا، فقد شارك رابين هذا الرأي في الخامس من يونيو.

شكّل قرار احتلال قطاع غزة موضوع نقاش على مستوى الحكومة، وعادت الأصوات القليلة عينها التي سبق أن تردّدت في تأييد حرب شاملة للتعبير عن عدم اقتناعها بالحكمة من احتلال القطاع. ومن جديد سحق الجنرالات الذين يقاتلون على الأرض جميع الشكوك، وقادوا الحكومة إلى التصويت تأييدًا للاحتلال.

---

[64] الاجتماع الحكومي في 5 يونيو 1967، مذكور أيضًا في تلخيص منشور بالعبرية في أرشيف دولة إسرائيل الموجود على الموقع التالي: http://www.archives.gov.il/NR/rdonlyres/F45223CB-F8FC-4878-9FE9-D399BE70DD04/0/RabinEbook18.pdf.

[65] Louis and Shlaim في "Britain: The Ghost of Suez and Resolution 242" ،Louis (eds)، *The 1967 Arab-Israeli War*، 2012، ص 240.

[66] مقابلة مع Jerome McDonnell، WBEZ 91.5، 6 يونيو 2007.

كان إسرائيل تـال، قائد الفرقة 84 التي هيّأتها كلّ التدريبات لاحتلال قطاع غزة، المحرِّض الرئيسي على قرار غزو القطاع. وهو حذّر قائلًا إنّ تردُّد الجيش الإسرائيلي «سيتسبب بفوضى في المستوطنات اليهودية (المحاذية للقطاع)» وأيّده في ذلك جميع الجنرالات الآخرون.[67] وكان صاحب الصوت الأقوى بين هؤلاء ريهافام تزيفي، مؤسّس حزب موليدت في ما بعد، الحزب الذي صادق على ترحيل الفلسطينيين إلى خارج الأراضي المحتلّة، وكان مؤيدوه من أكثر المستوطنين عنفًا في الأراضـي المحتلّة. وقد صرّح تزيفي قائلًا: «من المؤسف التخلّي عن العنوان الكبير: قطاع غزة لنا». أمّا التحذير الوحيد حول هذا الموضوع، فصدر عن موشيه ديـان، الذي أعرب عن قلقه من عدد لاجئي 1948 الكبير المقيمين في المكان. لكنّه في النهاية تغلّب، شأنه شأن الآخرين، على قلقه هذا عبر تبنّي سياسة السجن الضخم.[68]

في ظرف ثلاثة أيّام، وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية المحكمة. ويوضّح السياق التاريخي في هذا الفصل كيف أنّ الآراء الدولية الحازمة منعت إسرائيل من احتلال الضفة الغربية في 1958، وكيف أنّ أمين عـام الأمـم المتّحدة المتبصّر آنـذاك لم يسمح لسياسة الهاوية التي تبنّاها عبد الناصر في 1960 بالانزلاق نحو حرب فعلية.

يتبيّن أيضًا أنّ عددًا كبيرًا من الخيارات كان متوفّرًا أمام المجتمع الدولي عند نشوب الأزمة الجديدة في مايو 1967. لكنّه تمّ تجاهلها بفعل قرار جريء اتّخذته إسرائيل بتضليل إدارة أميركية متعاطفة معها سلفًا. والحال أنّ واشنطن لم تكن ترغب في احتواء إسرائيل، وكان أمين عام الأمم المتّحدة غير مستعدّ، أو ربما غير قادر على فهم دوره المحتمل

[67] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 28 مايو 1967.

[68] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 21 مايو 1967.

في منطقة كثيرة التقلّبات، حيث كان مبدأ حافّة الهاوية في السياسات الإقليمية وسيلة لتجنُّب العنف لا لتوليده. أمّا التحوّل في الموقف الأميركي، الذي كان في السابق أكثر حزمًا تجاه أي عدوان إسرائيلي غير مسبوق، فيُعزى في جزء منه إلى تعاظم نفوذ منظّمة أيباك التي قد تأسّست قبل عشر سنوات.

يدّعي مايكل أورين أن نفوذ أيباك لم يصبح ملموسًا إلّا في أواسط سبعينيّات القرن العشرين[69]. لكنّ إدارة جونسون كانت مدركة بوجودها حتّى قبل ذلك. وكان مؤسّس أيباك، أيزايا «سي» كينين، يفتخر في 1973 بأنّ منظّمته تؤمّن مساعدات سنوية ضخمة لإسرائيل بقيمة مليار دولار أميركي تقريبًا. وقد ذُكر ذلك أثناء التحقيق الذي أجراه الكونغرس حول الأسلوب الذي دمّرت به أيباك المستقبل السياسي للسيناتور جي ويليام فولبرايت المعارض للفكرة الجوهرية التي تقوم عليها منظّمة أيباك.[70] وصحيح أيضًا أن نفوذ أيباك لم يكن وحده المسؤول عن إعادة توجيه السياسة الأميركية، إذ إنّ تزويد الجيشين المصري والسوري بعتاد عسكري سوفييتي ثقيل قد حوّل إسرائيل إلى حليف للولايات المتّحدة خلال الحرب الباردة. وتكفّل النصر الكبير الذي حقّقته في حرب 1967 بترسيخ تلك الصورة في واشنطن.

ثمّة فرق مهمّ آخر تمثّل بغياب بن غوريون الذي اختلفت آراؤه، والذي ربّما كان سيتمكّن من احتواء مناورات موشيه دايان وإيغال ألون الهادفة إلى شنّ الحرب. وكلاهما كان لاعبًا ثانويًّا في أزمتي 1958 و1960.

وكذلك، كان الجيش الإسرائيلي في 1967 يملك تجهيزات أفضل وقدرة أكبر لإنجاز المهمّة، وقد أرسل مئات الطائرات وأكثر من ألف

---

69 انظر Chomsky وPappe، *Gaza in Crisis*، 2010، ص 19-56.

70 Oren، *Power, Faith and Fantasy*، 2007، ص 536.

دبّابة وحوالي ربع مليون جندي إلى ساحة المعركة، ما شكّل قوّة غير مسبوقة في تاريخ المنطقة منذ 1945. وأخيرًا، كان التزام القيادة الإسرائيلية الإيديولوجي في 1967 بتأسيس دولة إسرائيل الكبرى، يفوق بأشواط التزام جميع الحكومات السابقة. ففي 1960، كانت الحكومة التي ترأسها حزب ماباي محدودة في أفقها الإيديولوجي، وضعيفة جدًّا من الناحية السياسية ما منعها من خوض غمار عملية تحويل جذرية للواقع الجيوسياسي في فلسطين التاريخية.

بالنظر إلى المشهد التاريخي العام، يمكن اعتبار المحطّات الرئيسية المذكورة في هذا الفصل – 1948، و1957، و1958، و1967 – مراحل من مشروع استعماري متواصل هدفه تهويد فلسطين وسلبها هويّتها العربية. وفي 1967، لم تكن إسرائيل تواجه أيّ أخطار وجودية. كما أنّ مناورات عبد الناصر لم تختلف أبدًا، لا في طبيعتها ولا في نطاقها، عن أيّ من خطواته السابقة. إلى ذلك، لو اتّبعت سياسة إسرائيلية أقلّ عدوانيةً واستفزازية على الحدود السورية لنجحت في تهدئة الوضع على تلك الجبهة. وحتّى يومنا هذا، لا يزال من المفاجئ أن يعتبر مؤرّخون معروفون بحسّهم النقدي وإلمامهم حرب 1967 الإسرائيلية أنّها حرب دفاع عن النفس لم تترك لإسرائيل أيّ خيار آخر. مع أنّ هذه الحرب لم تكن سوى استمرار للتطهير العرقي وتجريد الفلسطينيين من كامل ممتلكاتهم، الذي كان بدأ في 1948. وعلى غرار ما حصل في 1948، خاضت إسرائيل حرب 1967 على جبهتين: جبهة أولى ضدّ الدول العربية المجاورة التي اكتشفت من جديد الفارق الكبير بين الحرب الحقيقية وخطابات الحرب وهُزِمَت مجدّدًا على أرض المعركة، وجبهة ثانية هي الـ20 بالمئة من أرض فلسطين التاريخية التي امتنعت إسرائيل عن احتلالها في 1948. إلّا أنّها عادت لتحتلّها في 1967، في ما كان من وجهة نظرها، تصحيحًا لخطأ تاريخي.

الفصل الثاني

ابتداع السجن الكبير

وصفت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة بأنّه إنكار لحقّ تقرير المصير، وبالتالي، «تهديد جدّي ومتزايد للسلم والأمن الدوليين».

جون كويغلي، «فلسطين وإسرائيل: تحدٍّ للعدل»

في 11 يونيو 1967، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية للمرّة الأولى لمناقشة الواقع الجيوسياسي الجديد الذي فرضته الحرب. بعد ثلاثة أيّام من القتال، سيطرت إسرائيل على كامل أراضي فلسطين التاريخية، وفرضت حكمها على أكثر من مليون فلسطيني في الضفة الغربية، و450 ألف آخرين في قطاع غزة، كان 315 ألف منهم من اللاجئين (في تقرير آخر قُدِّم للحكومة الإسرائيلية في يونيو، قُدِّر عدد اللاجئين في غزة بحوالى 400 ألف لاجئ).[1]

[1] وردت هذه الأرقام في اجتماعات مختلفة عقدتها الحكومة الإسرائيلية. انظر على وجه التحديد إلى الاجتماعات التي عُقدت في 11 و12 و18 و19 يونيو، أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية. اجتماعات الحكومة في تلك الأيام معروضة بكاملها تقريبًا على الموقع التالي: http://www.archives.gov.il/publication. النصوص الكاملة موجودة في الأرشيف، الملفات تحت رقم 7-A/8164 (يمكن إيجاد اجتماعات الشهر كلّه فيها).

قبل ثلاثة أيّام، كان الوزراء لا يزالون محتجزين في مخبأ الكنيست، وعندما خرجوا منه في 8 يونيو، أعلن رئيس الحكومة، ليفي إشكول، أن القدس الجديدة الموحّدة الشطرين ستكون العاصمة الأبدية لإسرائيل. وقُبيل نهاية الشهر ذاته، أي في 23 يونيو، أعلن إشكول في الكنيست عن بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، وأكّد أنه لن يُسمح مطلقًا بأيّ وجود عسكري فيهما، سواء كان فلسطينيًا أم عربيًا. ووعد أيضًا بأن تعمل إسرائيل على استعادة السكّان حياتهم الطبيعية في تلك الأراضي.[2]

وخلال الأسبوع التالي، أُنيطت بكبار الوزراء في الحكومة دون غيرهم، والذين اجتمعوا بصفتهم أعضاء «اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع»، محاولة التوافق على سياسة حول الأراضي المحتلّة حديثًا؛ لكنهم وصلوا إلى طريق مسدود. نتيجةً لذلك، تسلّمت المهمّة الحكومة الإسرائيلية الثالثة عشرة بنصابها الكامل في نهاية الأسبوع عينه. المفاجئ أنّ هذا العدد الكبير من الوزراء نجح وبسرعة فائقة، في تقرير استراتيجية شكّلت منذ ذلك الحين حجر الأساس لسياسة إسرائيل.

قرارات أربعة حاسمة

كان على الحكومة الإسرائيلية الإجابة في الأسبوع الأوّل الذي تلا الاحتلال عن أربعة أسئلة جوهرية تتعلّق بمستقبل الـ20 بالمئة المتبقّية من الأراضي الفلسطينية، التي أصبحت خاضعةً لها، بعد أن فشِلَت في احتلالها سنة 1948. السؤال الأوّل كان: ما مصير هذه الأراضي؟ هل تحتفظ إسرائيل بها أم تختار البقاء فيها لفترة زمنية مؤقّتة، بانتظار إبرام

[2] انظر *Haaretz*، 23 يونيو 1967.

اتّفاقيّة سياسية مع الأردن، الدولة ذات السيادة على الضفة الغربية قبل الاحتلال، ومع مصر، الدولة التي كانت تحكم قطاع غزة قبل احتلاله؟

بما أنّ قرار الاحتفاظ بالأراضي كان الردّ على السؤال الأوّل، فقد نوقش مقترنًا بالسؤال الثاني: ما هو مصير السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ ولمّا كان القرار تجَنُّب الطرد الجماعي، فقد ناقش صانعو القرار السياسي مختلف الطرق الممكنة لحكم السكّان من دون طردهم، أو منحهم الجنسية. وقد جرى التمييز في وقت مبكر بين المناطق التي ستقع تحت الحكم الإسرائيلي المباشر، وتلك التي ستوضع تحت المراقبة غير المباشرة. وبالتالي، كان الحلّ المطروح تقسيم فلسطين مرّة ثانية، وهو التكتيك المفضّل دائمًا لدى الحركة الصهيونية في كلّ ما يخصّ فلسطين. وهكذا، جرى تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مساحة «يهودية» وأخرى «فلسطينية».

مع مرور السنين، مارست إسرائيل الضغوط، وانتهجت سياسة دفعت سكّان الضفة والقطاع إلى الرحيل، كما يبيّنه هذا الكتاب وغيره من الكتب. وعليه، عندما ذكرتُ أنّ القرار الثاني قضى بتجنُّب التطهير العرقي، فإن ما عنيتُه على وجه التحديد هو أن القرار كان تشريع عملية طرد جماعي على غرار ما حدث سنة 1948. فحتّى عندما اتّضح أنّ ثمّة وسائل لتقليص عدد السكان، وأنّ هذه الوسائل قد طُبّقت عمدًا، كان من الواضح أن عددًا كبيرًا من الفلسطينيين سيبقى تحت الحكم الإسرائيلي.

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكما سنرى في الفصول التالية، فعقاب الفلسطيني قد يكون إمّا بعدم السماح له بالرحيل، أو بطرده، على حدّ سواء. وكان القرار يختلف بحسب رغبة «المساجين»: فإن كانوا يريدون الرحيل، يُمنَعون من ذلك، وإن كانوا يريدون البقاء، يُهدَّدون بالطرد. ليست هذه المنهجية بجديدة، بل هي استعادة للممارسات القديمة: اقتراح سياسة الجزرة والعصا، أي المكافأة والعقاب، على كلّ

الذين يقبلون أو يرفضون ما يفرضه عليهم الحكم الإسرائيلي. وليست هذه اللغة المستعارة من عالم الزراعة من بنات أفكاري، فعبارة «العصا والجزرة» هي ما وصف به صانعو القرار السياسي في إسرائيل خياراتهم منذ سنة 1976.[3] وكان المطلب الرئيسي المفروض على السكان أن يقبلوا بأن لا رأي لهم على الإطلاق بتقرير مستقبلهم، وأنهم في حال رفضوا هذه الظروف الجديدة، سيجدون أنفسهم داخل سجن مشدّد الحراسة. أمّا إذا قرّروا التعاون، فيمكنهم الاستمتاع بالعيش في سجن مفتوح يديرونه بأنفسهم. سنرى في سياق الكتاب أن هذه السياسة كانت تنفّذ في يونيو 1967.

كان السؤال الثالث يتعلق بكيفية تسويق هذه الفكرة السخية، التي تقضي بإنشاء سجن مفتوح بحكم ذاتي، على أنّها اقتراحٌ للسلام، في ظلّ إخفاء السعي الأحادي الطرف لتثبيت الوقائع على الأرض. هذا السؤال طرحه مرارًا وتكرارًا وزير الخارجية، أبا إيبان، فيما بدا أن الوزراء الآخرين لم يشاركوه القدر عينه من القلق.

وفي النهاية، يأتي السؤال الأخير والمتعلق بالاستهلاك المحليّ: كيف يمكن تسويق هذا الواقع الجديد للشعب اليهودي، هو الذي لم يكن، أقلّه في تلك المرحلة، مقتنعًا بجدوى الاحتلال كاستراتيجية طويلة الأمد؟

فلنلقِ الآن نظرة على كيفية معالجة الحكومة الإسرائيلية لهذه المسائل الأربع في شهري يونيو ويوليو 1967.

---

[3] «العصا والجزرة» هو عنوان كتاب شلومو غازيت باللغة العبرية.

تقرير مستقبل الأراضي والقدس

بدأ هذا النقاش بنقطة انطلاق توافقية؛ إذ صادقت كلّ من اللجنة الوزارية المصغّرة والحكومة الموسّعة على تصريح رئيس اللجنة الوزارية، رئيس الوزراء إشكول، بأن حدود إسرائيل الأمنية يجب أن تكون عند نهر الأردن. وبعد مرور أسبوع واحد، أي في 18 يونيو، أُثير الموضوع مُجدّدًا من قِبَل إيغال آلون، الذي صرّح بأن غور الأردن بضفافه الغربية، لا نهر الأردن فقط، يجب أن يكون دائمًا جزءًا من إسرائيل. أي بعبارة أخرى، وتمامًا كما لحظه إلياهو ساسون في الاجتماع نفسه، إن غور الأردن ومنطقة القدس كانا مستثنيين من أيّ مفاوضات محتملة مع الأردنيين.[4]

يصعب على من يزور نهر الأردن اليوم أن يتخيّل كيف يمكن لهذا النهر الصغير أن يشكّل عائقًا طبيعيًا حتّى أمام عدد بسيط من الكشّافة، فكم بالحري أمام جيش حديث. حتّى في تلك الأيّام، كان من السخف اعتبار أن ذلك الجدول المائي الضيق جدًا يشكّل في الواقع حدودًا طبيعيةً. ومع ذلك، باتت هذه الفكرة ركنًا رئيسيًا في المنطق الإسرائيلي للاستراتيجية التي وضعها الإسرائيليون لأنفسهم وللآخرين، بهدف تبرير ضرورة احتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية.

وحده الوزير الليبرالي موشيه كول، نبّه من أن الإصرار على الاحتفاظ بنهر الأردن كحدود مستقبلية لإسرائيل سيؤدّي إلى دولة ثنائية القومية على كامل أراضي فلسطين التاريخية. بيد أن رئيس الوزراء لم يكن قلقًا بهذا الشأن، بل كان همُّه الرئيسي ما سيقوله وزير الخارجية أبا إيبان، الذي كان في الأمم المتّحدة آنذاك، لدول العالم حول نوايا إسرائيل في حال تبنّيها هذه الاستراتيجية. كيف يُمكن اعتبار الدولة اليهودية دولة ملتزمة بإحلال السلام في حين تقرّر في الواقع ومن جهة واحدة وضع

---

[4] انظر المحاضر بتاريخ 11 و18 يونيو 1967، أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية.

الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرتها إلى الأبد؟ ومنذ ذلك الحين، ما انفكّت الديبلوماسية الإسرائيلية تواصل جهودها لإيجاد مخرج من هذه المسألة.[5]

خلال اجتماعات 11 و18 يونيو، جرت نقاشات منفصلة حول ما إذا كان قطاع غزة يشكّل حالة مختلفة عن الضفة الغربية. فالقطاع كان يقترن دائمًا بالضفة الغربية كلّما جرى الحديث عن مصير الأراضي المحتلّة في تلك الفترة. فالافتراض كان، وإن لم يعبّر عنه صراحة، إنّ كلّ ما يُقرّر لإحدى المنطقتين ينطبق تلقائيًا على الأخرى. وبالفعل، كان كلّ ما يُقرّر للضفة الغربية يُطبّق على قطاع غزة، إلى أن صدر قرار أريئيل شارون في 2005، القاضي بفكّ الارتباط من جانب واحد مع قطاع غزة. وبرغم أن الحديث عن القطاع لم يحمل ومنذ البداية الصبغة الدينية والحماسة، إلّا أنّ غزة ظلّت تُعتبر، وبحسب قول أحد الوزراء، إلياهو ساسون، «أرضًا محرّرة». كان الوزير من دون حقيبة، مناحيم بيغن، هو من طرح علنًا وجوب إبقاء القطاع تحت نوع من السيطرة المصرية. أجابه إشكول، «إن القطاع أصبح ضمن مسؤوليّتنا الآن».[6]

وعندما اجتمعت الحكومة بكامل أعضائها مجدّدًا في 18 يونيو، استمرّت في عقد اجتماعات يومية، تمامًا كما كانت تفعل أيّام الحرب. وفي اليوم التالي من أسبوع الاجتماعات المكثّفة ذاك، أي في 19 يونيو، قرّر قادة إسرائيل السياسيين مجتمعين، من دون تسجيل أيّ اعتراض، استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة من أيّ مفاوضات مستقبلية. وكما اتّضح في الأسبوع السابق، كان الأمر يتطلّب استخدام لغة مزدوجة:

---

[5] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 18 يونيو 1967.

[6] المرجع السابق.

واحدة للاستهلاك المحلّي والعالميّ، أي لغة السلام، وأخرى تُخاطب بها إدارة الاحتلال، أي لغة الضمّ والسيطرة.[7]

أوضح رئيس الوزراء إشكول بنفسه هذا الموقف، إذ شرح للوزراء سبب تعليقاته التي أدلى بها في هذا الصدد خلال مؤتمر صحفي عُقِد عشية الاجتماع، وتحدّث فيه عن استعداد إسرائيل للانسحاب من أراض مقابل السلام: «لم أعنِ بكلامي الضفة الغربية وقطاع غزة»، قالها إشكول مطمئنًا وزراءه.[8]

وكان موشيه ديان في تلك الأيّام صانع القرار السياسي الأوّل في إسرائيل على أكثر من صعيد، ولعلّه كان أيضًا أكثر السياسيين شفافيةً إذ كان يتكلّم بلغة واحدة داخل الحكومة وخارجها. وفي حديث له سنة 1969، كشف ديان سرّ اللعبة قائلًا:

> **«لقد وصل آباؤنا إلى الحدود المُعترف بها في قرار تقسيم فلسطين (الصادر عن الأمم المتّحدة) سنة 1947 [56 بالمئة من الأرض]. ووصل جيلنا إلى حدود سنة 1949 (78 بالمئة من الأرض). واليوم، تمكّن جيل حرب الستّة أيّام (في 1967) من الوصول إلى السويس والأردن ومرتفعات الجولان. وهذه ليست النهاية».[9]**

وفي خلفية اجتماعات يونيو تلك، ثمّة بعض التطوّرات السياسية المحلّية التي عزّزت الإجماع على اعتبار احتلال 1967 فرصة تاريخية لتوسيع حدود الدولة اليهودية. ففي الشهر عينه، أطلق أحدوت هعفودا، وهو حزب صغير ضمن ائتلاف حركة العمل بقيادة إيغال آلون، المناصر

---

7 أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 19 يونيو 1967. ذكر Bavli في *Dreams and Missed Opportunities*، 2002، ص 35، أنّ هذا القرار اتّخذ في 19 يونيو.

8 أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 19 يونيو 1967.

9 *The Times*، 25 يونيو 1969.

لفكرة إسرائيل الكبرى، مفاوضاته مع الحزب الحاكم الماباي، التي أدّت إلى تشكيل حزب العمل الجديد كما نعرفه اليوم جيدًا.

لم يجرِ أبدًا اتّخاذ قرار نهائي بشأن مصير الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلّة. وبدلًا من ذلك، أدّت النقاشات إلى ترك الحُكم الذاتي كخيار رئيسي متاح. ففكرة طرد السكان استُبعِدَت في بداية النقاشات. أمّا ضمّ قسم من الضفة الغربية إلى الأردن، برغم أنه كان خيارًا جدّيًا، إلّا أنّه استحال غير قابل للتطبيق عندما أعلن الملك حسين في 1988، بعينين دامعتين، عن فكّ الارتباط بين الأردن والضفة الغربية. ولكي نكون منصفين بحقّه، لم يحصل قطّ أن عُرضت الضفة الغربية عليه كاملةً. لستُ متأكّدًا تمامًا من شطب خيار الطرد نهائيًا من قائمة الخيارات المتاحة، ولكن يبدو أنّ الاستراتيجيين الإسرائيليين بذلوا قصارى جهودهم لأجل وضع نظام يسمح بقدر معيّن من الحكم الذاتي.

إذًا، كانت إسرائيل على وشك ابتلاع مناطق في فلسطين التاريخية، كانت قد فشلت في السيطرة عليها سنة 1948. وكان السؤال الحتمي التالي يتعلّق بمصير سكّان تلك المناطق.

تقرير مصير الشعب

في 18 يونيو، بدأ الوزراء مناقشة مستقبل الشعب الفلسطيني وليس فقط مصير الأراضي المحتلّة. أدرك رئيس الوزراء منذ البداية أنّ أيّ نوع من ضم الأراضي سيشكّل، من وجهة نظر صهيونية، لا سيّما الصهيونية الاشتراكية أو الليبرالية، خطرًا حقيقيًا على طبيعة إسرائيل وهويّتها اليهوديّتين. لذلك راح يفكّر في تجميع كلّ الفلسطينيين في مكان واحد يكون عبارة عن «كانتون بحكم ذاتي». بالإضافة إلى ذلك، أراد الحصول على ضمانات من مستشاريه ومن الخبراء بأنّ المشكلة ليست ضخمة

جدًّا، كما طلب إجراء إحصاء سكّاني لتحديد عدد الفلسطينيين الذين باتوا تحت السيطرة الإسرائيلية.[10]

وكان جميع الوزراء مدركين تمامًا لأهمّية التداخل بين الجغرافيا والديموغرافيا. لذا، كانت فكرة نقل السكان مطروحة أيضًا في الأيّام الأولى من الاحتلال:

«لا يُمكننا طرد الفلسطينيين، وعددهم سبعين ألفًا، من القدس، ولكن، علينا أن نفهم أننا نزيد عدد السكّان العرب في إسرائيل بشكل خطير. لدينا أيضًا مئتا ألف لاجئ. وفي قطاع غزة أربعمئة ألف آخرون. علينا أن نتفاوض مع الأردن بشأن نقلهم إليه».[11]

إشارة إلى أنّ الوزير إلياهو ساسون، الذي تقدّم بهذا الاقتراح، كان مقتنعًا بأنّ هذا الحلّ مربح للطرفين:

«يا لها من إضافة قيّمة للأردن، فهؤلاء سيشكّلون مصدرًا للعيش، وستضخّ الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) بفضلهم المزيد من المال في البلد. لقد أخبرنا ديان أنّ الوجهاء الأردنيين... على استعداد لمناقشة هذا الاحتمال. يُمكننا تطبيق هذا الحلّ فقط إذا رغب الأردن به، أمّا إذا رفض فعلينا أن نحلّ المشكلة بأنفسنا».[12]

وأضاف ساسون، «إذا احتاج الأمر، يُمكن إقناع الأردنيين من خلال تقديم بعض الأجزاء من الضفة الغربية لهم»؛ فطالما يبقى نهر الأردن هو الحدود الفاصلة مع إسرائيل، يكون هذا الحلّ هو الأمثل. وكما تبيّن في

---

[10] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، اجتماع مجلس الوزراء، 18 يونيو 1967.

[11] المرجع السابق.

[12] المرجع السابق.

ما بعد، لم يشارك الأردنيون في هذه الخطّة. أما اللافت في الموضوع، فهو أن مناحيم بيغن كان الوحيد الذي اعترض على مجرّد فكرة نقل الشعب الفلسطينيّ.[13]

غير أن بيغن اقتنع بسرعة نسبيًا بالحلّ العبقري الذي سُمّي «الضمّ غير المعلن للأراضي». وسوف يلتزم بهذه الصيغة حتّى بعد انتهاء عهده كرئيس للوزراء عن حزب الليكود سنة 1977، برغم التزامه العلني بضمّ الأراضي عندما كان زعيمًا للمعارضة. وهكذا، اعترف مناصرو بيغن المُخلصون من معسكر اليمين الإسرائيلي، الذين كانوا يأملون بضمّ – يرونه مشروعًا – للأراضي التي اعتبروها «قلب الوطن القديم»، أنّ الضمّ فكرة رائعة عند التطبيق، ولكن ليس نظريًّا.

وسار آخرون ممن كانت لديهم تحفُّظات، في الركب عينه. فهؤلاء، وإن شكّكوا في الحكمة من ضمّ الأراضي، إلّا أنهم أُعجبوا بفكرة التكتّم وفي الوقت عينه دمج الضفة الغربية، أقلّه عبر عملية قضم بطيئة. تلك كانت الطريقة المثلى لحلّ المشكلة، باعتقاد وزير التربية والتعليم زلمان أران من حزب الماباي، وهو أحد أشرس معارضي عملية الضَم المباشر. ثمّة تصريحاتٌ علنيةٌ له يُطالب فيها الحكومة بتجنّب أيّ خطوة قد تعكس نية إسرائيل بالبقاء في الأراضي المحتلّة إلى الأبد. وعندما اطمأنّ إلى أنّ أيّ إعلان رسمي بهذا الصدد لن يصدر، وأنه سيتم قضم الأراضي رويدًا رويدًا، قَبِل بتلك الصيغة باعتبارها غامضة بما يكفي لترضيه هو أيضًا. بأيّ حال، ظلّ أران متأرجحًا في مواقفه، إذ طالب ولسبب غامض ما، بما دعاها عملية ضمّ مشروعة لقطاع غزة.[14]

كان بنحاس سابير، وزير المالية، أكثر ثباتًا في رفضه لأيّ خطوة تهدف إلى ضمّ الأراضي، لكنه لم يتكلّف أبدًا عناء شرح ما قد يكون

---

[13] المرجع السابق.

[14] المرجع السابق.

الحلّ لتلك المشكلة. وظلّ سابير حتّى نهاية حياته قلقًا بشأن الواقع الديموغرافي الذي خلّفه على الأرض احتلال «مؤقّت» أبدي. ودأب على مرّ السنين يقول إنّ الخيارين الوحيدين القابلان للتطبيق هما إمّا الانفصال التام عن الأراضي المحتلّة أو استيعابها كُلّيًّا. عمليًّا، حاول سابير منع انخراط العمّال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، لكنّ عدم تقديمه بديلًا عنهم جعل مصير آراءه التجاهل. لم يكن لسابير ما يكفي من النفوذ ليتغلّب على ديان، الذي أراد السماح للفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل بصفتهم مياومين، لتأمين مصدر عيشهم. وفي النهاية، لم يكتف سابير بتأييد دخول العمّال الفلسطينيين إلى إسرائيل فحسب، بل أيّد أيضًا إساءة استخدام هذا «المكسَب»، عن طريق منعهم من العمل في إسرائيل، كلّما قرّرت الحكومات المختلفة إنزال عقاب جماعي بالسكّان الفلسطينيين المحليين.[15]

لعلّ المرء كان ليتوقّع أن يشارك أكثر الوزراء اليساريين تشدّدًا من حزب المابام الاشتراكي الصهيوني أران في هواجسه. ولكن، يبدو أنهم لم يتبنّوا فكرة وزير العدل الجديدة حول الضمّ غير المعلن للأراضي فحسب، بل ذهبوا بعيدًا في تخيُّلِها أيضًا. وكان ممثّلهم الرئيسي في الحكومة، وزير الإسكان موردخاي بنتوف، ينظر إلى القضية بكاملها على أنّها «حرب نفسية»، وشرح أنّ أفضل طريقة للمضي قدمًا في تطبيق السياسات المتّفق عليها هو الإعلان عن عدم وجود نيّة في انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلّة قبل التوصّل إلى إبرام معاهدة سلام. والأمر المحيّر في مقاربته هو أنّه ربط، بشكل صريح ومباشر، بين الحديث عن السلام والحرب النفسية. ومنذ ذلك الحين، بات طرح «معاهدة السلام» الغامض كشرط مسبق للانسحاب، المنطق الإسرائيلي

[15] المرجع السابق.

الأساسي وعذرًا لتعزيز الاحتلال ورفض أيّ تسوية جديدة مع أيّ طرف كان يُمثّل الفلسطينيين.

وقتذاك، في 18 يونيو 1967، اتفق جميع الوزراء مع بنتوف على أنّ تلك كانت أفضل عبارة دعائية يُمكن تبنّيها. ومن جهة أخرى، أكّد لهم وزير النقل، موشيه كرمل، ألّا أفق للسلام في المستقبل القريب على أيّ حال، باستثناء سلام مُحتمل معْ سوريا. وأضاف أنّ هذا الاحتمال حتّى يبقى مشكوكًا فيه.[16]

وبطريقة ما، كان ثمّة نوعان مختلفان من النقاش عند الحديث عن مصير الشعب الفلسطيني: الأوّل، يعني سكّان الضفة الغربية، والثاني يعني سكّان قطاع غزة. ما بدا منافيًا للمنطق أنّ الحديث حول غزة كان أكثر صراحة – إذ تحدّث الوزراء بارتياح عن ضرورة طرد الناس من القطاع – ومع ذلك لم يُتّخذ الكثير من الخطوات في هذا الاتّجاه. أمّا النقاش حول الضفة الغربية، فكان أكثر حذرًا، لكنّ عددًا أكبر بكثير من سكّانها اقتُلعوا من أراضيهم. فمنذ البداية، تمّ تصوير غزة على أنها بؤرة فلسطينية معادية بشكل استثنائيّ، ربّما لأنها كانت الجبهة الأولى التي انطلق منها الفدائيون الفلسطينيون لشنّ حرب تحرير ضدّ إسرائيل في مطلع خمسينيات القرن المنصرم.

ارتبط النقاش حول غزة ارتباطًا وثيقًا بالنقاش حول مصير مخيّمات اللاجئين فيها. كان القرار الأوّل يقضي بالسماح للأونروا بأن تستمرّ بالعمل باعتبارها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن إدارة تلك المخيّمات. ورأى رئيس الحكومة إشكول في هذا التدبير فرصةً لمكسب جانبي تحقّقه الدولة، وبالتالي، اقترح أن تكون إسرائيل الطرف الوحيد الذي يزوّد قطاع غزة بالمنتجات الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. لكن

---

[16] المرجع السابق.

تمّ تأجيل اتخاذ مثل هذا القرار، ومن ثمّ نسيانه لاحقًا، وبقيت مسؤولية الأونروا على ما كانت عليه قبل الاحتلال.[17]

كشف الاجتماع الحكومي التالي حول غزة في 18 يونيو، عن تطوُّر مقلق أكثر، سلّط الضوء على الخوف الإسرائيلي السابق واللاحق من غزة، والعداء تجاهها. بشكل عام، لم تُتّخذ في ذلك الاجتماع قرارات كثيرة، بل اقتصرت مداولاته على تكهّنات حول كيفية التعامل مع شعب يعتبر عدائيًا وغير مرغوب به. المقلق أنّ كلّ الأفكار المطروحة في ذلك النقاش التقت حول قاسم مشترك واحد وهو الرغبة في تقليص عدد اللاجئين في غزة إلى الحدّ الأدنى. وأتت الاقتراحات الثلاثة الرئيسية على النحو التالي: دفعهم إلى داخل مصر، أو توطينهم في الضفة الغربية، أو في الأردن. واقترح إشكول نقلهم إلى العراق. أمّا الوزير الاشتراكي في حزب المابام بنتوف، فقد اقترح إعادة توطينهم في غور الأردن، فاعترض مناحيم بيغن متسائلًا: «هل من الحكمة أن يفصل بيننا وبين نهر الأردن حزام سكاني عربي؟»[18]

وتراوحت مواقف الوزراء بين إعادة توطين اللاجئين بالقوّة أو محاولة حملهم على الرحيل. وفهمنا منذ ذلك الحين أن مصطلح «الترحيل الإرادي» ليس سوى مجرّد تسمية أخرى للتطهير العرقي، وبالتالي، لن نستغرب إن علمنا أن موشيه كرمل، وهو إحدى الشخصيّات البارزة في عمليّات 1948، هو مَن أدار هذا الحديث. واقترح: «علينا المبادرة لحلّ مسألة اللاجئين من خلال تشجيعهم على الهجرة من فلسطين، وإعادة توطينهم في سيناء؛ لذا، يتوجّب علينا الاحتفاظ بسيناء في

---

[17] المرجع السابق.
[18] المرجع السابق.

الوقت الحاضر، وعلينا جمع الأموال من اليهود ودول العالم لتحقيق هذا الهدف».[19]

أُعجِب عدد غير قليل من الوزراء بالفكرة؛ حتّى أن رئيس الوزراء تحمّس لها لفترة وجيزة، أطلق خلالها العنان لمخيّلته لرسم مشروع جديد للترحيل وإعادة الإسكان. يُذكر أن إشكول كان خبير إسرائيل الأوّل بالمياه، فاسترسل بطبيعة الحال في شرح البنية التحتية المائية الضرورية لمشروع كهذا. ولسبب ما، اعتقد إشكول أن بإمكان اللاجئين أن يستخرجوا الماء من الصحراء، على غرار النبي موسى. وعلّق قائلًا إن الأمر قد يكون ممكنًا برأيه «خصوصًا إن وجدوا الماء، كما حصل مؤخّرًا في الصحراء الكبرى». كما ذكّر إشكول وزراءه بخطّة العريش الصهيونية في مطلع القرن العشرين، والتي شكّلت إحدى المحاولات الأولى لثيودور هرتزل، مؤسّس الحركة الصهيونية، لإقناع الحكومة البريطانية في مصر بدعم الاستعمار الصهيوني لفلسطين. قضت الفكرة آنذاك بإنشاء غزة يهودية بدلًا من غزة فلسطينية، ترويها مياه عذبة تُنقل عبر قناة ممتدّة من النيل إلى غزة. بيد أن اللورد كرومر، المندوب السامي في مصر آنذاك، رفض الخطّة، لذا لم يتم تنفيذها.[20]

سرعان ما فقد الحديث الذي استرسل به إشكول زخمه ورؤيته وتفاؤله. لا شكّ أن إسرائيل تحتاج إلى الأرض، قال شبه مُحبط. وتساءل: ماذا لو تبيّن أن إعادة التوطين غير قابلة للتنفيذ؟ ما العمل حينها؟ إسرائيل تحتاج إلى الأرض، لكن القلب ينقبض (استخدم بالعبرية عبارة مار باليف التي تعني الشعور بالقلق الشديد وعدم الارتياح) لأن هذه الأراضي المرغوب بها يجب أن تضمّ 400 ألف فلسطيني. لم يبلغ إشكول ما بلغه وزير المالية، بنحاس سابير، الذي وصف قطاع غزة بأنّه

---

19 المرجع السابق.

20 انظر Pappe، *A History of Modern Palestine*، 2006، ص 51.

«وكر للأفاعي»، وهو تشبيهٌ استخدمه سابير للمرّة الأولى سنة 1956، عندما احتلّت إسرائيل القطاع للمرّة الأولى. إلّا أن رئيس الحكومة لم يكن بعيدًا هو الآخر عن هذا النوع من الكلام العنصري؛ فبالنظر إلى معدّل الولادات الفلسطينية المرتفع، سيكون من الصعب السيطرة عليها.[21]

خلال هذه النقاشات، كان سابير يحاول بين الفينة والأخرى، البحث في احتمالات نقل السكان الفلسطينيين، مقترحًا عرض الفكرة على المجتمع الدولي على أنها تبادل للسكان. وقد وافقه الرأي مناحيم بيغن الذي قال: «تمامًا كما بين اليونان وتركيا، إذ لم ينتج عن ذلك أي ضرر، فنحن لا نقوم به في السرّ، نقول إنّ هذه الأرض هي أرضنا وقد طردناهم منها».[22]

قضت السياسة الفعلية، التي تقرّرت إثر المشاورات التي عُقدت في صيف 1967، بتقسيم الضفة الغربية (وقطاع غزة بدرجة ثانية، كما سنرى) إلى منطقتين رئيسيّتين: «منطقة فلسطينية» و«منطقة يهودية». تجدر الإشارة إلى أن الضفة الغربية تمتدّ على طول 124 كيلومترًا، وعرض 30 كيلومترًا؛ وقد لعب العاملان الطوبوغرافي والديموغرافي دورًا حاسمًا في القرارات الإسرائيلية على الأرض. في الواقع، كانت أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكّان، أي «المناطق الفلسطينية»، تقع على السلسلة الجبلية التي تخترق الضفة الغربية في وسطها، حيث المدن الرئيسية كالخليل وجنين ونابلس والقدس. فالمناطق الجبلية الفلسطينية كانت الجزء الوحيد من الضفة الغربية الذي طرح مشكلة بالنسبة إلى الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين. فالقسم المتبقّي من أراضي الضفة الغربية، كان يعتبر، بطريقة أو بأخرى، كجزء لا يتجزّأ من الدولة اليهودية الموسّعة المستقبلية. أمّا أولئك الذين شاء سوء حظّهم أن يكونوا في

---

[21] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، اجتماع مجلس الوزراء، 18 يونيو 1967.

[22] المرجع السابق.

المناطق «الأكثر إشكالية» سنة 1967، فقد كان عليهم انتظار أن تقرّر إسرائيل مصيرهم.

اعتمدت السياسات الاستعمارية والتهويدية التي انتهجتها إسرائيل منذ 1967، على هذه الخريطة المتخيّلة للضفة الغربية، باعتبارها منطقة مقَسّمَة بين مساحات مضمومة وأخرى «مأهولة». وبالتالي، كان التوجّه منذ 1967، ومن خلال سياسة الأمر الواقع، إلى تحديد المناطق التي ستُضمّ مباشرةً إلى إسرائيل، وتلك التي ستشكّل جيوبًا فلسطينية. في تلك المرحلة، اعتُبرت مناطق غور الأردن والقدس الكبرى والخليل وغوش عتصيون جزءًا من الدولة اليهودية المستقبلية الكبرى، وتمّ تطويرها على هذا الأساس، وهو ما لا يزال ساريًا حتّى اليوم. وبعد عشر سنوات، بلغ عدد المستوطنات اليهودية التي استقرّت في تلك المناطق اثنتين وثلاثين، وهي لا تشمل ما يُعرف بأحياء القدس الشرقية، التي ما زال يشار إليها كمستوطنات، حتّى من قِبَل وزارة الخارجية الأميركية.

شكّل توطين اليهود الطريقة الرئيسية لإعادة تحديد ما هو «لنا» وما هو «لهم»، وقد طُبّق ذلك للمرّة الأولى في منطقة القدس الكبرى. إن دلّ استمرار هذه العملية في منطقة القدس الكبرى حتّى تاريخ كتابة هذه السطور على شيء، فعلى الثبات الفلسطيني في مواجهة سياسة منهجية ومصمَّمة على تهويد حياتهم وبيئتهم بشتّى الوسائل. هذا المجهود الاستيطاني في منطقة القدس الكبرى كان يتألّف من حلقات ثلاث، كلّ منها مساحة فلسطينية يستهدفها الاستيطان اليهودي. الحلقة الداخلية هي بلدة القدس القديمة، والحلقة الوسطى هي الضواحي الفلسطينية قبل 1967 من جهة الشرق، والحلقة الخارجية هي القدس الغربية.

تركّز اهتمام الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين بداية على الحلقة الداخلية في 1967، وكان الهدف المحدّد تقليص عدد الفلسطينيين داخل البلدة القديمة. ففي أولى أيّام الاحتلال، اكتست جدران البلدة

القديمة بملصقات تدعو جميع الفلسطينيين الراغبين في الانتقال إلى الأردن إلى تسجيل أسمائهم في محكمة المدينة. وهناك أُعطي جميع الذين أبـدوا رغبةً في معرفة المزيد عن الموضوع مهلة خمسة أيّام للانتقال طوعًا. ما لم يعرفه هؤلاء الفلسطينيون آنذاك هو أنّ بعضهم سيتمّ طردهم بالقوّة من منازلهم، حتّى وإن قرّروا البقاء. وكانوا أوّل من يعلم بأنّ بعض أجزاء الضفة الغربية قُدِّر لها أن تكون يهودية صِرفةً، رغم استمرار وجود الفلسطينيين فيها.[23]

وسواء تعلّق الأمر بالأراضي أم بالديموغرافيا، كانت اللغة المستخدمة في تلك الاجتماعات مفعمة بنشوة تحقيق الأهداف الدينية، ومع ذلك، أتت النتيجة عملية جدًّا. فالتوازن بين قرار البقاء في الأراضي، وحاجة إسرائيل إلى الظهور أمام الرأي العام كدولة مُحبّة للسلام سرعان ما وُضع موضع الاختبار في قضية القدس.

تسويق الواقع الجديد: التعامي الأميركي

كان الوزراء يدركون وجود توافق واسع حول القدس، لذا، وُضعت قضيتها على رأس جـدول الأعمال. ولـم يُسمَع أي صوت معارض وسط فيض التغنّي بالقدس الجديدة، المُحرّرة والمُوَحّدة، وعاصمة إسرائيل الأبدية. لكنّ المشكلة التي حتّمت الإسراع في النقاش هي أنّ المجتمع الدولي لم يشارك الإسرائيليين الحماسة الدينية عينها حيال القدس. وكان ثمّة تخوّف لدى حكومة تل أبيب من أن تعرض بعض الحكومات والهيئات والمرجعيات المسيحية الإشراف على المدينة ريثما يتمّ التوصّل إلى حلّ لوضعها، وهو التطوّر قد يمنع إسرائيل من ضمِّها. اللافت أنّ الضغط باتّجاه لاتّخاذ خطوات من جانب واحد بشأن القدس صدر عن الوزراء الذين

[23] المرجع السابق.

يُعتبرون «حمائم»، أقلّه في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية؛ وبنوع خاص أولئك الداعين إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين. كان ذلك الموقف يعكس حجم التوافق حول مستقبل المدينة بين جانبَي الطيف السياسي في إسرائيل. بقي هذا الإجماع المتغيّر الثابت في مستقبل المدينة، وهو يفسّر لماذا، وبصرف النظر عن التغيُّرات السياسية في الحكومات التي تعاقبت لسنوات، بقيت المدينة موحّدة، لا بل واصلت توسّعها إلى أن باتت تغطّي ثلث مساحة الضفة الغربية في نهاية القرن العشرين.

احتاجت الحكومة الإسرائيلية إلى وقت أطول ممّا كان مزمعًا لحسم مسألة ضَم القدس، الذي كان بالنسبة إليها أمرًا مشروعًا. والحال أن وزير الداخلية، حاييم موشيه شابيرا، الذي فهم سريعًا أنّه بعد الاحتلال سيترتّب على الحكومة اعتماد لغة مزدوجة لمخاطبة المجتمع الدولي، اقترح تجنّب إصدار مواقف رسمية متسرّعة، واستعجال إرساء وقائع على الأرض، بصمت. لكن معظم الوزراء كانوا على قناعة راسخة بعدم الحاجة لاعتماد لغة مزدوجة في مسألة القدس، وشدّدوا على ضرورة الإعلان منذ البداية أنّ تلك المسألة ستبقى دائمًا خارج إطار أيّ مفاوضات مستقبلية. وعليه، طُلب إلى الكنيست في أولى أيّام الاحتلال، إقرار قانون يُكرّس حقّ إسرائيل غير القابل للإنكار في أن تكون إلى الأبد صاحبة السيادة الوحيدة على المدينة المقدّسة.[24]

وحده حاييم موشيه شابيرا ظلّ مصرًّا على توخّي الحذر. فهو لم يرَ أيّ منطق في اجتذاب انتباه لا ضرورة له إلى عملية ضمّ القدس وتهويدها، والمزمع تنفيذها توًّا. كما لم يفهم تحديدًا سبب العجلة في تشريع هذه العملية. ذلك أن شابيرا (ينبغي عدم الخلط بينه وبين ياكوف شمشون شابيرا، وزير العدل) لم يرَ فرقًا بين المشروع القادم وبين الطريقة التي

[24] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 19 يونيو 1967.

اعتمدتها إسرائيل لضمّ وتهويد المناطق الفلسطينية التي شملتها الدولة العبرية بموجب قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتّحدة عام 1947. كان شابيرا سياسيًا مخضرمًا، وقد أشرف سنة 1948 على الاستيلاء على عشرات المدن ومئات القرى الفلسطينية وإجلاء سكّانها بالقوّة خلال التطهير العرقي في فلسطين. وقد أعلن في ذلك الاجتماع: «لقد ضممتُ يافا إلى تل أبيب من دون الحاجة إلى أيّ قانون».[25]

سوف نرى لاحقًا أن هذه المداولات القانونية، والتي استمرّت حتّى نهاية الشهر، لم تُبطّئ بأيّ شكل من الأشكال عملية ضمّ الجزء الفلسطيني من المدينة والذي احتُلّ سنة 1967. فقد بدأ استخدام مطار القدس قبل للرّحلات الداخلية؛ جرى تغيير أسماء الشوارع الفلسطينية، إمّا بعَبْرَنَة الأسماء العربية، أو بإطلاق أسماء شخصيّات صهيونية معروفة أو غير معروفة عليها. لم تكن هذه الممارسة بجديدة، إذ سبقتها موجة مماثلة من تغيير أسماء الشوارع في فلسطين عقب التطهير العرقي سنة 1948. وآنذاك، أي في 1967، اختفت خريطة الشوارع القديمة التي كانت تحمل أسماءً فلسطينية ومسلمة وعالمية بين ليلة وضحاها، وأعيدت كتابة التاريخ على عجل بمساعدة السفير المحلّي الأفضل للصهيونية: الدليل السياحي المطبوع. بعد الاحتلال مباشرةً، بدأت وكالات السفر الإسرائيلية بالتعدّي على مصالح الوكالات المنافسة لها في البلدة القديمة. ساهم الجميع في ترسيخ هذا الواقع، ولم يُسمع ولا حتّى اعتراض واحد من الرأي العام حول تحويل القدس إلى عاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى مدينة يهودية بشكل أساسي.[26]

---

[25] المرجع السابق.

[26] انظر مقالة Bowman وHarrison الممتازة حول هذا الموضوع: "The Politics of Tour Guiding" في Harrison (ed.), *Tourism and the Less Developed Countries*، 1992، ص 121-134.

حتّى أولئك الذين شكّكوا بادئ الأمر (وكان ثمّة من شكّك) في الحكمة من الاحتفاظ بالأراضي المحتلّة، طالبوا أن تبقى القدس تحت السيطرة الإسرائيلية. وكان من بين الأصوات المؤيّدة غير المتوقّعة مؤسّس دولة إسرائيل وزعيمها الأوّل، ديفيد بن غوريون، الذي كان حينذاك بعيدًا عن الساحة، لا يملك أيّ تأثير سياسي. فقال: «علينا الاحتفاظ بالقدس، وتأسيس دولة فلسطينية مستقلّة تحت وصاية الأمم المتّحدة، تجمعها بإسرائيل علاقات اقتصادية متينة».[27]

على الرغم من هذه الثقة، كان لا بدّ من توخّي الحذر بشأن القدس بما أن الموقف الأميركي من المدينة لم يكن قد اتضح بعد. فالولايات المتّحدة لم تكن قد تقبّلت بعد الطريقة التي أبطلت بها إسرائيل وضع القدس كمنطقة دولية بعد 1948، لذلك افتتحت سفارة لها في تل أبيب. لقد كانت تلك أيّامًا عصيبةً بالفعل في تاريخ العلاقات الثنائية بين الدولتين – على خلفية الهجوم الجوّي الإسرائيلي غير المبرّر على سفينة التجسّس والاستطلاع التابعة للبحرية الأميركية، «يو أس أس ليبرتي».

ليس السياق هنا مناسبًا للغوص في الحديث عن حادثة سفينة «ليبرتي»، وبالتالي، سيتمّ التطرّق إليها فقط من باب التخوّف الإسرائيلي من الرد الأميركي على السياسة الأحادية الجانب في القدس. فالمعلوم أن سفينة «ليبرتي» كانت ترفع العلم الأميركي، وقد طُلي عليها اسمها ورقمها بوضوح تام باللون الأبيض، عندما دمّرتها الزوارق الحربية الإسرائيلية بصواريخ الطوربيدو في 8 يونيو 1967.[28] واعتبر جورج لنزوفسكي أنّه «كان واضحًا أن إسرائيل لم تكن تريد أن تعرف الحكومة

---

[27] ذُكرت الملاحظة في اجتماع مجلس الوزراء.

[28] برقية ديبلوماسية من وزير الخارجية الأميركية راسك، إلى السفير الإسرائيلي. وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المؤرخ. الحكومة الأميركية. تم الاطّلاع عليها في 9 نوفمبر 2015.

الأميركية الكثير عن استعداداتها لمهاجمة سوريا»، حين بدا واضحًا أن سوريا كانت على وشك القبول بوقف إطلاق النار.[29] واعتقد باحث آخر أن الهدف الإسرائيلي كان القضاء على كلّ طاقم السفينة كي لا يُكتشف هذا المخطّط أبدًا.[30]

استخلصت الحكومة الإسرائيلية من هذه الحادثة ضرورة اعتماد الحذر عندما تقرّر تضليل الأميركيين أكثر، وهذه المرّة حول القدس. لكن القلق بهذا الشأن لم يدم طويلًا، لأنّه حتّى في ذلك الوقت، كان الوزراء مقتنعين جدًّا بقدرتهم على توجيه السياسة الأميركية نحو الدعم غير المشروط لدولة إسرائيل في سياساتها الاحتلالية. تجدر الإشارة إلى أنّ الأمور لم تكن دائمًا بهذا الوضوح؛ فقبل بضع سنوات فقط، أي في 1964، لم يكن واضحًا أبدًا بأنّ إسرائيل هي طفلة أميركا المدلّلة في المنطقة. لكنّ الوضع تبدّل غداة اغتيال الرئيس كينيدي، وتسلّم الرئيس جونسون سدّة الحكم بعده. هكذا، وفجأة، بدأت حقبة جديدة لا تزال مستمرّة حتّى يومنا هذا، تُعامَل فيها إسرائيل على أنّها عضو في مجموعة مميّزة من الدول التي لا تتدخّل الولايات المتّحدة في سياساتها، بل تحتجّ عليها قليلًا فقط عندما تتمادى في أفعالها بنظر باقي دول العالم.[31] أو، بتعبير أكثر ديبلوماسية، وفقًا لما توقّعه الدبلوماسي الإسرائيلي اللامع، أبا إيبان، تطوّرت في واشنطن سياسة عدم انتقاد. حتّى أنّه توقّع أنّ الولايات المتّحدة سوف تؤيّد على المدى البعيد، أو على الأقلّ لن تعترض، على القرارات التي ستتّخذها إسرائيل من جانب واحد حول

---

29 Lenczowski، *American Presidents and the Middle East*، 1990، ص 105.

30 LBJ، National Security File، Box 104/107، Middle East Crisis: Jerusalem to the Secretary of State، 8 يونيو 1967؛ باربور إلى وزارة الخارجية، 8 يونيو 1967؛ مذكرة مشتركة مع السفارة، 8 يونيو 1967.

31 هذه الفترة المبكرة نوقشت بالتفصيل في Chomsky وPappe، *Gaza in Crisis*، 2010، ص 19-56.

الأراضي المحتلّة عمومًا، وحول القدس خصوصًا.[32] واليوم وبعد انقضاء خمس وأربعين سنة، يدهشنا كم كانت توقّعات أبا إيبان دقيقة.

كانت السياسة الأميركية تجاه القدس عبر السنين تسير في ثلاثة اتجاهات: لا سفارة أميركيّة في القدس في الماضي أو في الوقت الحاليّ؛ وجود لقنصلية أميركية منفصلة في القدس الشرقية؛ التزامٌ مستمرٌ من قبل أعضاء مجلس الشيوخ والمرشّحين الرئاسيين الأميركيين بنقل السفارة الأميركية يومًا ما من تل أبيب إلى القدس. بالنسبة إلى كلّ الأطراف المعنية، كانت تلك المواقف الثلاثة المتناقضة تشوّش وعلى نحو ملائم تمامًا حقيقة الموقف الأميركي المبدئي من قضية القدس. لكنّ إدراكنا لهذه الحقيقة لم يأت إلّا الآن، وبعد انقضاء السنين. ويبقى السؤال: لماذا شعر أبا إيبان في 1967 بذلك القدر من الثقة في حين كانت الإدارة الأميركية واضحة تمامًا في معارضتها لتلك السياسات، أوّلًا، عند الإعلان عنها في 19 يونيو 1967، وثانيًا، عند البدء بتطبيقها على الأرض في 28 من الشهر ذاته؟

في 19 يونيو، قال الرئيس جونسون أنه «من الواجب برأينا الاعتراف بشكل ملائم بالمصالح الخاصّة للأديان السماوية الثلاثة في الأماكن المقدّسة في القدس». وبناءً على هذا المبدأ، اعتبر جونسون أنه، وقبل اتّخاذ أيّ خطوة من جانب واحد حول وضع القدس، «سيكون هناك مشاورات مناسبة مع القادة الروحيين وغيرهم من الأطراف المعنية»[33].

وفي 28 يونيو، أصدرت الخارجية الأميركية بيانًا أكثر وضوحًا جاء فيه: «لم تعترف الولايات المتّحدة أبدًا بأيّ خطوات أحادية الجانب صدرت عن أيّ من دول المنطقة تتعلّق بالوضع الدولي لمدينة القدس».

---

[32] توقّع ورد في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 19 يونيو 1967.

[33] هذه الاقتباسات موجودة في تقرير خاص عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة صدر عن The Foundation for Middle East Peace، فبراير 1994.

وفي 14 يوليو، أبلغ السفير الأميركي لدى الأمم المتّحدة، آرثر غولدبرغ، الجمعية العامّة الموقف التالي:

«في ما يخصّ الإجراءات المحدّدة التي اتّخذتها حكومة إسرائيل في 28 يونيو، أودّ أن أوضّح أنّ الولايات المتّحدة لا تقبل أو تعترف بهذه الإجراءات على أنّها تغيّر وضع القدس. فحكومتي لا تعترف بأنّ الإجراءات الإدارية التي اتّخذتها حكومة إسرائيل في 28 يونيو نهائية، ونحن نُعرب عن أسفنا الشديد لاتّخاذ تلك الإجراءات. كما نصرّ على أنّه لا يمكن اعتبار الإجراءات المتّخذة أكثر من إجراءات مؤقّتة ومرحلية، لا تحدّد بأي شكل من الأشكال وضع مدينة القدس النهائي والدائم».[34]

ثمّة تفسير ممكن لبعد نظر أبا إيبان وقدراته على توقّع ما ستألو إليه الأمور، أو على الأقلّ لموقفه الواثق، وهو الدور المحوري الذي اضطلع به في تأسيس منظّمة «أيباك» (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) خلال خمسينيات القرن المنصرم، عندما أقلقه، وهو يشغل منصب مبعوث إسرائيل لدى الأمم المتّحدة آنذاك، تحوّل إدارة الرئيس أيزنهاور إلى العداء لإسرائيل. ففي سنة 1960، تمكّن ما أصبح يُعرف باللوبي الإسرائيلي أن يتباهى بتحقيق أوّل انتصار كبير له، أي القضاء سياسيًا على السناتور القوي جايمس ويليام فولبرايت، الذي أراد فضح عدم شرعية أنشطة منظمة «أيباك»، فدفع غاليًا ثمن جهوده تلك بأن انتهى مستقبله السياسي إلى الأبد.[35] كما كان سفير الولايات المتّحدة لدى إسرائيل، وولورث بربور، واحدًا من عدّة سفراء في تل أبيب تجاهلتهم الحكومات الإسرائيلية بشكل تام. فراحت واشنطن ترسل سفراء أميركيين معروفين

---

[34] المرجع السابق.

[35] انظر Chomsky وPappe، *Gaza in Crisis*، 2010، ص 19-56.

بتأييدهم إسرائيل، غير أنّهم لم يلعبوا إلّا أدوارًا هامشية فقط في رسم العلاقة الثنائية بين البلدين.

وثمّة ملاحظة لافتة صدرت عن إيبان خلال الاجتماع تدلّ إلى ازدواجية الخطاب الذي حرصت إسرائيل على توجيهه لكلّ من الإدارة والشعب الأميركي. فمن جهة، كان يُطلب إلى الشعب الأميركي مساندة «داوود» يهودي ضعيف، يعيش في خطر وجودي دائم متمثّل في احتمال حصول هولوكوست وشيك، ومن جهة أخرى، يُعمل على إقناع الإدارة الأميركية بأنّ إسرائيل هي قوّة عسكرية لا تقهر، ورصيد قيّم في الحرب الباردة التي تخوضها الولايات المتّحدة آنذاك، ولاحقًا في «الحرب على الإرهاب» في القرن الواحد والعشرين. فقد ندّد إيبان بالتظاهرة التي وصفها بـ«غير الحكيمة»، والتي ضمّت 40 ألف يهودي جابوا شوارع واشنطن وهم «يبكون على إسرائيل الضعيفة» بعدما «هزمنا سبعة جيوش عربية، وأغرقنا سفينة حربية أميركية. وتابع قائلًا أن التظاهرة أغضبت الرئيس جونسون كثيرًا».[36]

وكان لتلك النجاحات الصغيرة أن عزّزت النزعة إلى قضم المزيد من الأراضي، وشجّعت إسرائيل على اختبار تسامح أميركا مع سياسة لا يُمكن الدفاع عنها على الساحة الدولية. ولمّا تبيّن أنّ شيئًا لن يمنع إسرائيل من إقامة القدس الكبرى، ولا حتّى الأميركيين أنفسهم، اقترح بعض الوزراء شمل بيت لحم بالمناطق المضمومة حديثًا، لكن غالبية الوزراء رفضوا هذه الفكرة.[37]

كانت المخاوف بشأن القدس هي نفسها المخاوف بشأن مصير الأراضي المحتلّة عمومًا. فصانعو القرار السياسي في إسرائيل كانوا متردّدين حول وجوب إطلاع الأميركيين على القرارات الاستراتيجية التي

---

[36] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 19 يونيو 1967.

[37] المرجع السابق.

اتّخذتها الحكومة سنة 1967. فقرّروا عدم الالتزام بمثل هذه الشفافية، برغم إدراكهم أنّ واشنطن سوف تلاحظ، عاجلًا أم آجلًا، التطوّرات الميدانية. وعليه، برزت معضلة جديدة: كيف تقدّم إسرائيل إلى الولايات المتّحدة هذا التحوّل بشكل يضمن عدم إثارة مخاوفها؟

في 19 يونيو، تباحثت الحكومة الإسرائيلية في مدى استعدادها لإطلاع الولايات المتّحدة على قراراتها الداخلية. وتمّ التوصّل خلال جلسة بعد الظهر إلى خطّة العمل التالية: من جهة، تعمل الحكومة على تحويل الانتباه عمّا يجري في المناطق الفلسطينية، في حين تُظهِرُ من جهة ثانية التزامًا جدّيًّا بمحاولة التوصّل إلى اتّفاق سلام مع مصر وسوريا. وبلغت ثقة بعض الوزراء الإسرائيليين أنّهم اقترحوا الإعلان مجاهرةً أن الضفة الغربية وقطاع غزة هي مناطق غير قابلة للتفاوض. غير أنّه تمّ التخلّي عن هذه الفكرة في نهاية المطاف. وفي 20 يونيو، ساد الأجواء بعض القلق قُبيل خطاب الرئيس جونسون، الذي قدّم فيه خطّة سلام أميركية غامضة نوعًا ما، تتضمّن خمس نقاط، لا يتعارض أيّ منها مع السياسة الإسرائيلية في القدس أو مسألة اللاجئين. وتمحورت تلك الخطّة حول أولوية السلام قبل أيّ انسحاب، أو أيّ تسوية أخرى، أي تحديدًا، حول النهج الذي أرادت إسرائيل من الولايات المتّحدة اتّباعه.

أظهرت الوثائق الأميركية أن واشنطن لم تنخدع بهذه السهولة آنذاك، وأنّها أدركت منذ 1967 أنّ ما يُقال لها يتناقض مع ما يجري ميدانيًّا. في 25 يونيو 1967، طلب الرئيس من الحكومة الإسرائيلية الامتناع عن ضمّ مدينة القدس رسميًّا. وشكّل ذلك الطلب أوّل استخدام لمعادلة سوف يتمّ اللجوء إليها مرارًا في ما بعد. وسيُصار إلى تحسينها مع الوقت حيث أنّها ما زالت تُستخدَم حتّى اليوم: طلبٌ أميركي حازم بالامتناع عن ضَم الأراضي أو بناء المستوطنات، يليه وعد إسرائيلي قاطع

بتبنّي الطلب، في حين تستمرّ عمليات الضم أو الاستيطان المخطط لها وكأنّ شيئًا لم يكن.

تمّت صياغة التكتيك للتعاطي مع الطلب الأميركي الصريح بعدم ضمّ القدس الشرقية، وجرى تطبيقه بنجاح في اليوم التالي، أي في 26 يونيو. فسّر رئيس الوزراء إشكول تلك الرسالة الأميركية – وقد أقرّ بنبرتها الغاضبة – على أنّها تحذير من أن تقود مثل هذه الخطوة الإسرائيلية الأحادية الجانب، إلى بروز كتلة معادية لإسرائيل داخل الأمم المتّحدة، تطالب بانسحاب إسرائيلي من جانب واحد. لكنّه أضاف أن الغضب الأميركي سببه توقيت القرار وليس مضمونه. وعلى ضوء هذه التطمينات، استكملت الحكومة مخطّطها لضمّ القدس.

يجدر بنا التوقّف قليلًا عند الطريقة التي جرت فيها الأمور. لم يكن الالتفاف على الاعتراضات الأميركية بالسهولة التي توقّعتها الحكومة. لا شكّ بأن اللوبي المؤيّد للصهيونية في واشنطن كان فاعلًا، إلّا أن التحدّيات كانت هائلة في ما يتعلّق بمسألة القدس. وفي هذا السياق، أشارت السفارة الإسرائيلية لدى واشنطن، وهي معلومة أكّدتها وثائق أميركية كُشِف عنها لاحقًا، إلى عدم ارتياح أميركي متزايد في واشنطن حول التصاريح الإسرائيلية عن ضمّ القدس الشرقية. لذا، عندما اجتمعت الحكومة في 25 يونيو، طلب إشكول أوّلًا مناقشة السياسات حول القدس على ضوء المخاوف الأميركية. وفي كلام يعكس كالعادة براغماتية حزب العمل، شدّد على الحاجة إلى العمل من دون تصريحات علنية أمام المجتمع الدولي. وقال: «علينا أن نمضي قدمًا في ضمّ [القدس الشرقية] من دون تغيير القانون». إلى ذلك، أبدى إشكول انزعاجه من تسليط الصحافة المكتوبة، برغم التزامها الدائم بالخطّ الرسمي، الضوء على رغبة الوزراء في ضمّ القدس وتوحيدها، ما تسبّب بالإحراج لإسرائيل

في واشنطن. وأضاف قائلًا: «علينا الاجتماع برؤساء التحرير، رغم تذمّر [غيرشوم شوكن، رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»] ولكن لا بأس».[38]

برزت حاجة ماسّة إلى الاجتماع برؤساء التحرير بسبب تزامن الرغبة في ضمّ القدس مع الرغبة في تهدئة المخاوف الأميركية، ما ترتّب عنه ضرورة ترك مسافة زمنية بين القرار وتنفيذه. وعليه، صدر القرار النهائي «بتوحيد» جزأي المدينة في 26 يونيو 1967. وبما أن ردّ الفعل الأميركي المحتمل لم يكن واضحًا بعد، تقرّر تأخير الإعلان الرسمي عنه إلى حين تلقّي التوضيح المطلوب من واشنطن. وفي مواجهة تلهُّف الصحف الإسرائيلية لتغطية قرار بهذه الأهمّية التاريخية، حذّر وزير الإعلام، إسرائيل جاليلي، قائلًا إن من شأن خطوة كهذه «أن تجذب اهتمامًا دوليًا غير ضروري». وكان وزير السياحة الليبرالي، موشيه كول، هو من اقترح مرّة أخرى ضرورة «اللقاء مع رؤساء تحرير الصحف لثنيهم عن نشر القرار». ولمّا كان الحكماء يتشابهون في طريقة التفكير، أجابه وزير العدل، شابيرا، أنّه قد أجرى ذلك اللقاء، وأن «الجميع – إلّا واحدًا – أبدوا تعاطفهم الشديد». وتابع شابيرا كلامه مطالبًا بتشديد الضغط على رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» العنيد لإرغامه على الالتزام بالموقف الحكومي الرسمي.

لم يتردد إشكول في اللجوء إلى حيلة مألوفة، استخدمتها الحكومات الإسرائيلية في الماضي، وستواصل استخدامها في السنوات اللاحقة، لإخفاء قرارات معيّنة عن وسائل الإعلام الإسرائيلية. وقال: «أستطيع الإعلان أنّه اجتماع «للّجنة الوزارية لشؤون الدفاع»، وبالتالي، سيكون سرّيًا ومغلقًا أمام الجمهور ووسائل الإعلام».

---

[38] نشرت صحيفة *Haaretz* اقتباسات وافية من هذا الاجتماع في 2 نوفمبر 2003.

وضع أسس مهزلة السلام

بعد تدجين الصحافة، وهو ما يسهل فعله اليوم حتى، تفرّغت الحكومة الإسرائيلية للتركيز على أفضل الطرق لإدارة التفاعل بين السياسات الفعلية على الأرض، وكيفية تسويقها داخل الولايات المتّحدة الأميركية. ففي اجتماع عُقد في 27 يونيو، كان تقدير أبا إيبان أنّ الأميركيين يفضّلون تأخير أي إعلان عن القانون المزمع لتوحيد القدس. وذكّر الوزراء بأن الأمم المتّحدة ما زالت تناقش مسودّة قرار سوفييتي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود 4 يونيو 1967. وأضاف: «قد لا يكون نشر هذا القانون مفيدًا». بيد أن الوزراء الآخرين كانوا أفضل فهمًا من إيبان لطبيعة الأمور مع واشنطن. فقالوا إنّه في الواقع، لم يكن ثمّة ما يدعو للقلق، وقد يكون الأمر مصدر إزعاج، لكنّه ليس بالمشكلة الكبرى. وعلى الرغم من احتجاجات وزير الخارجية، أعطى الوزراء الضوء الأخضر للكنيست للسير بمشروع القانون الذي سيوحّد جزأي القدس، فيجعلها مدينة إسرائيلية واحدة، وعاصمة إسرائيل الرسمية. وكان التنازل الوحيد الذي تمكّن إيبان من انتزاعه من زملائه الوزراء هو الوعد بالطلب من أعضاء الكنيست خفض حدّة النقاش حول القدس، لكنّ أحدًا لم يبال بشرح معنى ذلك.

لم يكن إيبان راضيًا. وفي اليوم التالي، أخبر الحكومة الإسرائيلية أن الأميركيين غاضبون جدًّا، بمن فيهم الرئيس جونسون ووزير الخارجية دين راسك. إلى ذلك، كان إيبان قلقًا، ربّما من دون سبب وجيه كما سيتبيّن لاحقًا، من أن تكون الأمم المتّحدة ما زالت قادرة على ممارسة ضغوطات على إسرائيل، وخاصّة في ظلّ بروز محاولة أخرى تمثّلت بمبادرة يوغوسلافية-هندية، لإصدار قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب غير المشروط إلى حدود 4 يونيو. ورأى أنّ من شأن مناقشة القانون

في الكنيست أن تُعرقل بشكل خطير مساعي التصدّي لتلك المبادرة. سيتّضح لاحقًا أن الكنيست كان أكثر أهمّيةً من الأمم المتّحدة في تقرير مصير الأراضي الفلسطينية.

لم يكن أحد قلقًا حيال الوضع، ولا حتّى رئيس الوزراء إشكول، الذي وصف الأمر بأنه «سوء تفاهم بسيط ناجم عن التوقيت والمعلومات الأوّلية». وفي واقع الأمر، إن كان من اضطراب لا يزال يهيمن على العلاقات الأميركية-الإسرائيلية فهو يتعلّق بقضية سفينة ليبرتي المذكورة أعلاه. بدا واضحًا أن الإدارة الأميركية لم تقتنع بالرواية الإسرائيلية حول مجريات الحادثة، وشكّلت لجنة تحقيق استنتجت أن سلاح الجوّ الإسرائيلي عرف بوضوح هوية السفينة الأميركية، ولكنّه لم يتوانَ عن مهاجمتها. من جهة ثانية، أظهر اجتماع 26 يونيو الحكومي، عدم قلق الفاتيكان بشأن القدس، فبحسب إيبان، أبلغ البابا بولس السادس إسرائيل أنّه لم يعد مصرًّا على تدويل القدس، موضحًا أنّه يريد فقط المشاركة في إدارة الأماكن المقدّسة الخاصّة بالمسيحيين فقط، الأمر الذي كان الإسرائيليون قد اقترحوه بأنفسهم سنة 1952.

وخلال ذينك اليومين في يونيو 1967، جرى اعتماد سياسة الازدواجية بين ما تعلنه إسرائيل الرسمية، وما تفعله ميدانيًّا. لم يطبّق كلّ الوزراء هذه السياسة بالطريقة ذاتها، إلّا أنّ توافقًا ساد داخل الحكومة حول إمكانية تجاهل الأميركيين والعالم الغربي ككلّ. وقد ظهر وزير الدفاع موشيه ديان كأكثر الوزراء تعجرفًا، ولم يبدُ معنيًا لا من قريب ولا من بعيد بتجميل وتسويق سياسة، يتعذّر على الغرب أن يقبل بها كما هي. وقال:

«الأمر الأهمّ بالنسبة لي هو قرارنا الداخلي وليس ما ننوي إعلانه للخارج... علينا أن نتصرّف حسب مبادئنا: نهر الأردن هو حدودنا، والمليون وربع

المليون نسمة في الضفة الغربية لن يُصبحوا مواطنين إسرائيليين، والقدس ستبقى موحّدة... يجب أن يخضع السكان (الفلسطينيين) لحكم عسكري حتّى إشعار آخر. بعد ذلك، يمكنهم أن يديروا حياتهم بموجب حكم ذاتي. وإن لم ينجح ذلك، فأنا أفضّل أن يكونوا مواطنين أردنيين لا مواطنين إسرائيليين. بإمكانهم أيضًا أن يديروا حياتهم تحت الحكم العسكري طالما يبقى نهر الأردن حدودنا، وهذا ليس بخيار سيّئ».

أصبح الأمر فيما بعد أكثر من مجرّد «خيار ليس بسيّئ» – إذ تحوّل إلى السياسة الوحيدة التي فُرضت على مدى الخمسين سنة المقبلة، كما تُرجم إلى واقع قاسٍ على الأرض. ووفق المنظور نفسه، لخّص ديان الجدل حول اللاجئين وكيفية تسويق إسرائيل لموقفها من هذه القضيّة، فقال في ختام اجتماع عُقد بعد ظهر 19 يونيو 1967: «لدينا مشكلة، ثمّة 800 ألف لاجئ اليوم تحت مسؤوليّتنا، بعد سنوات من مطالبة العالم الدول العربية بإيجاد حلّ لهذه المشكلة.» لكنه أكّد على أنّ ذلك لا يعني أنّ على إسرائيل المبادرة إلى أيّ سياسة بنّاءة. وتابع ديان بالقول: «فالمسألة ليست مطروحة حاليًا، والأفضل ألّا نطرحها. سوف نتطرّق إليها لاحقًا... الحمد للّه على أنّ الأونروا لا تزال تهتمّ بهم». وضع موقف ديان الحاسم هذا حدًّا لمحاولات إلياهو ساسون في تلك الاجتماعات لإقناع الحكومة الإسرائيلية بإعداد خطّة إسرائيلية شاملة لإعادة توطين جميع اللاجئين في دول عربية مختلفة.

كان من السهل أيضًا التغلّب على اعتراضات إيغال آلون على موقف ديان، النابعة من عداء شخصي أكثر منه اختلاف إيديولوجي في الرأي. وفي أحد الاجتماعات، سأل آلون: «بمَ تجيب لو سألتك الولايات المتّحدة عمّا تنوي فعله باللاجئين؟» فأجابه ديان: «سأقول إننا سنعالج الموضوع في الوقت المناسب». بدت الكلمات الأخيرة حول هذه المسألة أقرب

إلى محادثة بين رجلين عجوزين غاضبين منها إلى نقاش جدّي مسؤول. فقد قال إشكول: «أتمنّى أن تأخذهم الـدول العربية والعالم كلّه». وكانت الكلمة الأخيرة لديان الذي قال بأسلوبه اللامبالي المعتاد: «هذه المشكلة تتخطّى مسألة اتفاقية السلام مع الدول العربية. فحتّى بعد إبرام اتفاقية السلام سنبقى نواجه هذه المشكلة»، متوقّعًا أنّ السياسة إسرائيلية على مرّ العقود ستستثني مشكلة اللاجئين عبر العقود عن جدول أيّ مفاوضات للسلام.

وسوف تؤسّس كلمات ديان للموقف الإسرائيلي المستقبلي من هذه المسألة: على الحكومة الإسرائيلية ألّا تبادر إلى فتح أيّ نقاش حول قضيّة اللاجئين، كي تدخل المشكلة طيّ النسيان. وأضاف ديان: «لا داعي لإيقاظ الكلاب النائمة». وفي خطاب موجّه إلى الداخل فقط، ذكّر ديان زملاءه الوزراء أنّ إسرائيل ليست مسؤولة عن ملفّ اللاجئين. لم يكن ديان يقصد المسؤولية التاريخية فحسب، بل أيضًا مسؤولية الاهتمام باللاجئين الفلسطينيين وقتذاك. فبحسب وصفه، تلك المهمة تقع ضمن سلطة الأونروا، ولا يجدر بالوزراء الإسرائيليين الاعتراض على ذلك. وأضاف ديان قائلًا: «لقد أسدت إلينا مصر خدمة كبيرة بإدارتها مخيّمات اللاجئين بالتعاون مع الأونـروا خلال السنوات التسع عشرة الأخيرة. وعلى الأمور أن تبقى بين أيدي الأونروا». ووافق ديان على رأي ساسون بأن واقع اللجوء في مخيّمات الأمم المتّحدة يمكن أن يستمرّ لفترة طويلة جـدًّا، لـذا، لا حاجة للكلام عن إعـادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي.

وهكذا، تُركت مسألة ابتكار الصيغة والمقاربة الملائمتين لترويج هذه السياسة الجديدة للوزراء الأكثر «حساسية»، من الليبراليين الصهاينة أو اليساريين الاشتراكيين. ومع الوقت، أدّت هذه التعميمات اللغوية التي تخفي الحقيقة إلى تحصين إسرائيل من العقاب على أي من

انتهاكاتها للقانون الدولي أو لحقوق الإنسان. آنذاك، وقعت هذه المهمّة بغالبها على عاتق كلّ من وزير التربية، زلمان آران، من حزب الماباي الحاكم، ووزير السياحة، موشيه كول، من الحزب الليبرالي. ويُنقل عن كول قوله في أحد الاجتماعات: «علينا أن نقول شيئًا، من دون أن نعنيه بالضرورة». ما قصده كول هو إعلان إسرائيل عن رغبتها بإحقاق السلام من دون أن تعني ذلك فعلًا.

من جهة أخرى، رغب كول وآران أيضًا في الإسهام في الترويج للوجه الأبرز في الديبلوماسية الإسرائيلية، أبا إيبان. وعليه تمّت صياغة معادلة خاصّة به تقضي بأن يلمّح بشكل غامض، عندما يكون في الأمم المتّحدة، إلى الأردن بصفته المحاور الرئيسي مع إسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن مشكلة إيبان الرئيسية آنذاك هي أنّه غداة حرب 1967 (ولعلّ الحال لم تعد كذلك اليوم) كانت الولايات المتّحدة تولي أهمّيةً كبرى للأمم المتّحدة، وكان الاقتراح الحقيقي الوحيد المطروح على طاولة الأمم المتّحدة هو دعوة سوفياتية لانسحاب إسرائيلي غير مشروط. تطلّب الأمر بعض الوقت، لكن الحكومة الإسرائيلية نجحت في النهاية في دفع الأميركيين نحو تبنّي المعادلة المفضّلة لديها: لن يكون الانسحاب ممكنًا إلّا بعد التوصّل إلى اتّفاقية سلام شاملة. وسوف تتحوّل هذه الفكرة إلى الموقف الإسرائيلي والأميركي الرسمي لسنوات طوال، ما قوّض أيّ فرصة حقيقية لإحقاق السلام والمصالحة، وسمح للإسرائيليين بمواصلة سياساتهم المتّبعة بذريعة أنّه في غياب السلام فهم ملتزمون بأمنهم؛ ما يعني مستوطنات وحكمًا عسكريًّا وسيطرة.

يعرض الوزراء الإسرائيليون وجهات نظر مختلفة حول هذه المسألة، أي ما هي أفضل الطرق لتستطيع إسرائيل أن تسوّق أمام العالم أجمع فكرة إقامة سجن ضخم، من جانب واحد، يكون مفتوحًا أو مغلقًا إذا دعت الحاجة، لسكّان الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع أن جميع الوزراء

ردّدوا القول ذاته، إلّا أنّ أقوال بعضهم تستحقّ أن نعيد قراءتها نظرًا للدور الهام الذي سيضطلعون به لاحقًا في ما يُسمّى عملية السلام. أحد تلك الأصوات كان يوسف بورغ، وهو وزير شاب ينتمي إلى الحزب الديني القومي، مفدال. أصبح بورغ في ما بعد وزيرًا للداخلية في عدّة حكومات ولفترات طويلة، كما رأس في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم ومطلع تسعينياته المفاوضات الإسرائيلية–المصرية حول إعطاء الحكم الذاتي للفلسطينيين والتي لم تفض إلى أية نتيجة. ويبدو أنه صاحب المفهوم السحري، الذي ظهر في 1967، حول الحاجة إلى الاحتفاظ بالأراضي المحتلّة إلى حين إرساء السلام. وسوف يتبنّى الرئيسان المصري أنور السادات، والأميركي جيمي كارتر، هذا المبدأ كأساس لإرساء حل سلمي دائم، ويتناقشان فيه لمدّة خمس سنوات من دون جدوى، إلى أن تلاشى كليًّا. كانت تلك الفترة واحدة من جولات عديدة من النقاش الديبلوماسي البعيد كلّ البعد عن واقع الفلسطينيين أو عن أسلوب حياتهم تحت الاحتلال منذ سنة 1967. في يونيو 1967، ربط بورغ بشكل واضح، على غرار ديان، بين فكرة عدم إحلال السلام، أو بحسب عبارته، «لن يكون هناك أبدًا شريك للسلام»، وبين تبرير السياسات الإسرائيلية الأحادية الجانب على الأرض. ومع الوقت، أصبحت عبارة «لا يوجد شريك للسلام» شعارًا رائجًا سيستخدمه الساسة الإسرائيليون لتبرير أفعالهم العدوانية ضدّ السكّان العرب. وقد لخّص بورغ الصهيوني المخضرم الأمر عندما قال: «سوف نحكم سيطرتنا على الأراضي لمدّة طويلة جدًّا، فيما ندّعي أمام الخارج أنّنا نريد إحقاق السلام».

خلال اجتماعات يونيو تلك، أضيفت بعض اللمسات الأخيرة، وبرزت بعض الأفكار المبدعة حول الطرق الفضلى للتنقّل الحذر بين تسويق السياسات بطريقة محدّدة، وتنفيذها على أرض الواقع بطريقة معاكسة تمامًا. اقترح إشكول، على سبيل المثال، عدم الإفراط في استخدام

مصطلح «الضمّ»، حتّى عند مناقشة مستقبل القدس، وطرح كبديل له كلمة عبرية وهي «هاشلالا» آملًا أن تُترجم بمصطلح «الدمج». كما تساءل أمام الوزراء الآخرين عن إمكانية استخدام الحكومة مصطلح «الضمّ» في ما يتعلّق بقطاع غزة، متكهّنًا بأنّ أحدًا لن يعترض على ذلك طالما أنّ القطاع يضمّ عددًا كبيرًا من السكّان الفلسطينيين.

تُعدّ المحاضر الحكومية نصوصًا جافّة بأفضل الأحوال، ونادرًا ما يُمكن استشفاف النبرة المستخدمة عند الكلام، أو الشعور بحقيقة الأجواء السائدة داخل قاعة الاجتماعات. ولكن في هذه الحالة، لا يستطيع أحد ألّا يلاحظ في محاضر تلك الاجتماعات النبرة الفوقية في ما خصّ علاقة إسرائيل بباقي دول العالم. فالرجال الجالسون حول الطاولات البيضاوية والمستطيلة شعروا بالقوّة: لم يخشوا أيّ مقاومة من الفلسطينيين، ولم يكترثوا قيد أنملة بالعالم العربي، وكانوا واثقين من قدرتهم على التلاعب ببقية دول العالم، وبنوع خاصّ بالولايات المتّحدة الأميركية.

ولكن، في أواخر يونيو 1967، ارتفعت بين الحين والآخر أصوات دول أخرى، موجّهة انتقادات أكثر صراحة لإسرائيل، ومطالبةً إيّاها بالردّ على تساؤلات من شأنها أن تحرج الحكومة. نتيجةً لذلك، طلبت وزارة الخارجية الإسرائيلية من الجيش استشارتها قبل اتّخاذ قرارات مهمّة ميدانيًا. قدّم الجيش تلك الضمانات، ولكن الالتزام بها يبقى موضع شكّ. وهكذا، استمرّ التوتّر قائمًا بين ما سمّاه ديان «قراراتنا الداخلية»، وبين المسعى الديبلوماسي الحثيث في الأمم المتّحدة الرامي إلى صياغة معادلة سلام. إلى جانب الولايات المتّحدة الأميركية والاتّحاد السوفييتي، كانت بريطانيا وفرنسا القوّتين المحرّكتين الرئيسيّتين في كواليس الأمم المتّحدة. في الأيّام الأخيرة من يونيو، برزت إشارات مقلقة إلى أن بريطانيا قد تتبنّى موقفًا حازمًا يلاقي الدعوة السوفيتية إلى «وضع حدّ فوري لسّياسات الضم والتوسّع» الإسرائيلية. بيد أن تنامي اللوبي

المؤيّد للصهيونية داخل المملكة المتّحدة أدّى إلى ممارسة الضغوط الكافية على رئيس الوزراء البريطاني، هارولد ويلسون، الذي أجبر بدوره وزارة الخارجية على إعادة تقييم موقفها الأساسي.

وفي بعض الأحيان، كان إرضاء الصحافة الإسرائيلية أصعب من إرضاء بعض حكومات الغرب. فبرغم أن الصحافة كانت بشكل عام موالية جدًّا للحكومة، إلّا أنّها كانت بين الحين والآخر تقارب الأفعال الإسرائيلية من منظور أكثر إنسانية، فكان لا بدّ من إعادتها إلى الحظيرة. وقد اشتكى الوزراء من نشر الصحافة، بشكل غير ضروري، صور اللاجئين الفلسطينيين الجدد بعد حرب يونيو، أو صور أولى البيوت الفلسطينية التي تمّ هدمها إمّا ردًّا على نيران القنّاصة، أو كجزء من الخطّة المبكّرة لإرساء وضع جديد في عدّة مدن داخل الضفة الغربية. وحذّر إشكول قائلًا: «هذا قد يشوّه صورتنا أمام دول العالم».

إلى ذلك، بحثت الاجتماعات الحكومية بالمشتبه بهم الآخرين بتشويه صورة إسرائيل، ومن بينهم ديبلوماسيون أجانب في إسرائيل وفي دول عربية مجاورة. وتمّ التركيز بشكل خاص على السفير الإيطالي لدى عمّان، الذي كان يرسل إلى وزارة الخارجية الإيطالية تقارير دورية مفادها أنّ الإسرائيليين يقومون بطرد السكّان، وأن بعض السكّان يضطرّ إلى المغادرة بسبب النقص في الطعام وفرص العمل في الضفة الغربية، وأن مشكلة لاجئين جديدة مقلقة تلوح في الأفق. كما اتّهم الجيش الإسرائيلي بارتكاب أعمال نهب واسعة النطاق، الأمر الذي أكّده بعض الجنود الإسرائيليين لاحقًا في مقابلات وأحاديث شفهية. كذلك أطلق السفير الإيطالي دعوة أوروبية لتشكيل لجنة دولية للتحقيق في أوضاع المناطق المحتلّة، الأمر الذي جابهته إسرائيل بالرفض فورًا.

حتّى الأميركيون أنفسهم أعربوا عن تخوّفهم من سياسة الطرد الإسرائيلية. لا نعلم بالضبط كيف صاغوا هذا القلق بالحرف الواحد، لأنّ

الرقابة تولّت حذف الكثير من النقاشات الحكومية حول هذه المسألة. ومع ذلك، اطّلعنا على تعليقات وزير العدل ياكوف شمشون على الرسالة الأميركية، ويبدو أنّها عكست كثيرًا من الندم، فقد قال: «كان بإمكاننا تأجيل الطرد أسبوعين أو ثلاثة، خاصّة في القدس الشرقية»، ما يدلّ إلى أن اللهجة الأميركية كانت شديدة. لكنّ القضية بِكلّ نبّهت الوزراء إلى أنّ سياساتهم المطبّقة على الأرض هي الأخرى قد تكون تحت المراقبة، لا فقط تصاريحهم وبياناتهم.

تولّى موشيه ديان وضع أسس التعامل المستقبلي مع الصحافيين الأجانب أثناء قيام الجيش الإسرائيلي بعمليّات لا يرغب في إطلاع العالم عليها. وفي تلك الفترة الأولى كان يعبّر عن رأيه بلا مواربة: «همّنا الرئيسي هو عدم السماح لأيّ صحفي بدخول الضفة الغربية، ويجب إبقاؤها منطقة عسكرية مغلقة». كان ديان يتمنّى أن يبقى ذلك الوضع القائم أطول فترة ممكنة، برغم أنه يدرك تمامًا أنها لا يمكن أن تدوم إلّا لفترات محدّدة (وهذه «الفترات المحدّدة» قد تكون طويلة جدًّا، كما حدث خلال عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية في قطاع غزة في 2008-2009، عندما طالت الفترة سنتين). وتمّت صياغة هذه السياسة خلال الاجتماع بمساعدة المدير العام لوزارة الخارجية الذي اقترح إصدار رخص تغطية صحفية بدل فرض منع شامل. فكان ردّ ديان: «أوه، وآنذاك ستنشر الجرائد قصص رعب مخفية».

وهكذا، جرى تطويع الصحافة وسط لامبالاة العالم وانخداع الأميركيين طوعًا. فالوزراء الإسرائيليون في واقع الأمر لم يكونوا يكترثون للإدانة أو التأييد الأميركي للأفعال الإسرائيلية. فقد كانت إدانات تُسمع من وقت لآخر، لكنها لم تُغيِّر قيد أنملة من عزم الإسرائيليين على متابعة جهودهم لإرساء واقع جديد على الأرض. وكانت إحدى القضايا الأساسية الحظر الذي فرضته إدارة ترومان في 1948 على بيع الأسلحة والذي

استمرّ حتّى مطلع عهد إدارة جونسون، قبل أن يُلغى تمامًا. فالسنوات التي بُذلت خلالها الجهود لتأسيس لوبي مؤيّد لإسرائيل في أميركا بدأت أخيرًا تعطي ثمارها. وكان إغراق المدمّرة الحربية الإسرائيلية «إيلات» الحدث الذي احتاج إليه اللوبي لإعادة تصويب السياسة الأميركية. ففي مطلع أكتوبر 1967، بدأ اللوبي بممارسة الضغوط على المستشار الجديد لشؤون الأمن القومي، والت روستو، الذي بدا أنه شديد التأثّر بها، وسرعان ما رُفع الحظر المفروض. وبعد حوالي سنة، وصلت أوّل شحنة من الطائرات الأميركية الأحدث طرازًا. وأصبحت إسرائيل طفلة أميركا المدلّلة التي تستطيع الاستمرار في فعل ما تشاء في فلسطين.[39]

كان العالم آنذاك، كما هو اليوم، منقسمًا إلى مجموعتين من المراقبين، وإلى مدرستين في أسلوب التعامل. وقد قبِلَت النخب السياسية في الغرب، وفي معظم أنحاء العالم، النموذجين اللذين قدّمتهما إسرائيل في جمعها بين الحكم الذاتي والسجن كشرّ لا بدّ منه للحفاظ على أمنها القومي، على الأقلّ إلى حين التوصّل إلى حلّ سلمي نهائي يضمن نوعًا من الاستقلال الفلسطيني في بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن حيث المبدأ، شرعن هذا الموقف بنية السيطرة التي وضعتها إسرائيل طالما يرى الإسرائيليون ذلك ضروريًّا. ولكنّ شرائح المجتمع المدني العالمي التي تتحرّك وفقًا لما يمليه عليها ضميرها، نظرت إلى السياسة الإسرائيلية بشكل مختلف تمامًا، إذ رأت فيها برنامجًا استعماريًّا طويل الأمد. في بادئ الأمر، لم تتبنّ هذه النظرة إلّا أقلية ضئيلة. أمّا في القرن الحالي، فقد تزايد عدد الذين اقتنعوا بها. توصّل بعضهم إلى هذه القناعة بتأثير سياسة معيّنة انتهجها الإسرائيليون، في حين عبّر معظمهم عن آرائه بعد زيارة الأراضي المحتلّة.

---

[39] Spiegel، *The Other Arab-Israeli Conflict*، 1985، ص 160، وHershberg، "Ethnic Interest Groups and Foreign Policy"، 1973، ص 27-28.

وبينما كانت النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل تصوغ توجيهات واضحة للتحكّم بمصير الأراضي التي احتلّها الجيش الإسرائيلي خلال بضعة أيّام في 1967، وفي ظلّ معارضة داخلية شبه معدومة، كان الجمهور الإسرائيلي يناقش خارج قاعات الاجتماعات الحكومية، مصير الأراضي المحتلّة على نحو أكثر حدّة وأقلّ توافقًا. لكن هذا النقاش لم يُحدِث أيّ تأثير لا آنذاك، ولا في مراحل لاحقة، على تطبيق السياسة الإسرائيلية.

تمثيلية الجدل العامّ

احتدم الجدل حول مستقبل الأراضي المحتلّة على الساحة العامة، وقد انطلق بأشكال عديدة منذ اللحظة التي تحرّكت فيها القوّات الإسرائيلية باتّجاه الأراضي الفلسطينية. ففي 7 يونيو، نُشِرت الرسالة الأولى لإلياكيم هاتزني، والذي سيصبح من أشهر المستوطنين لاحقًا، وفيها يحذّر من انسحاب القوّات الإسرائيلية ويدعو إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة.[40] ولعلّ أولئك الذين حذوا حذوه تعمّدوا نشر مقالاتهم وآرائهم قرب إعلانات الوفيات الخاصة بالجنود الإسرائيليين الذين قُتلوا خلال الحرب. وستصبح مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلّة أو ضمّها محور الساحة السياسية الإسرائيلية بطريقة جديدة. فمن جهة اليمين، اصطفّ جميع الداعين إلى ضمّ الأراضي، ومن جهة اليسار، الذين ينادون بالانسحاب منها مقابل السلام. وبحسب أحد الباحثين، كان ذلك جدلًا بين «المخلّصين» الذين كانوا يؤمنون بأن أرض الوطن القديم أصبحت أخيرًا تحت السيطرة اليهودية الكاملة، و«الأوصياء» الذين كانوا يؤمنون بإمكانية

---

[40] *Haaretz*.

مقايضة الأراضي بسلام ثنائي مع الأردن أو مع الفلسطينيين. كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي أوّل من أعلن عن وجهة النظر الأخيرة هذه، فطالب بانسحاب غير مشروط منذ اليوم الأوّل للاحتلال. وشكّل الأعضاء غير الشيوعيين اللوبي الخاصّ بهم بقيادة هيئة جديدة سُمّيَت الاتّحاد الإسرائيلي الفلسطيني، وضمّت شخصيّات مرموقة ومؤثّرة على غرار عاموس إيلون، وأوري أفنيري، وأبيي ناثان، ودان بن أموس، وأوري زوهار (كان الأخيران أشهر بوهيميين في «دولة تل أبيب»). كانت وسائلهم محدودة ولذلك اكتفوا بنشر دعوات قليلة ومتقطّعة للانسحاب الفوري. وعلى أقصى هوامش المجتمع الإسرائيلي، وقفت مجموعات معادية للصهيونية على غرار حزب ماتزبن، أملت عبثًا في إحياء نقاش أكثر عمقًا حول جوهر الصهيونية ونتائج حرب 1948.[41]

وفي حين اعتمد السياسيّون هذا الخطاب العامّ الجديد، وحدّدوا موقفهم بناءً عليه، إلّا أنّهم لم يختلفوا عمليًا كثيرًا حول الاستراتيجية التي يفصّلها هذا الكتاب، واقتصرت خلافاتهم حول التكتيكات التي ينبغي اعتمادها.

أمّا المسألة التي توحّدت حولها السياسة والشارع فهي مسألة القدس. وقد نقل الإعلام رغبة الرأي العام في تحييد القدس عن أيّ مفاوضات مستقبلية، تمامًا كما كان السياسيون قد وعدوا. وهذا ما يفسّر ردّ فعل الإعلام المهلّل على قرار إعادة تسمية الشوارع والأزقّة واللافتات في بلدة القدس القديمة وعبْرَنة معظمها.[42]

تعتمد ذاكرة اليسار الصهيوني الجماعية، التي تنعكس أيضًا في الخطاب الأكاديمي حول تلك المرحلة، على نظام سياسي وجوّ شعبي كانا يؤيّدان أساسًا فكرة الانسحاب؛ ولولا الاستيلاء الدنيء على العملية

---

[41] انظر مثلًا *Haaretz* و*Maariv*، 21 و26 يونيو 1967.

[42] *Haaretz*، 7 يونيو 1967.

السياسية من جانب حركة المستوطنين لاحقًا، لتمكّنت إسرائيل من مقايضة الأراضي بالسلام.[43] وشكّلت هذه الفكرة أساس تفكير اليسار إلى حين اختفائه كقوّة فاعلة عن مسرح السياسة الإسرائيلية سنة 2000. ومن جهته، اتّهم اليمين الإسرائيلي التصلّب العربي بأنه السبب الأساسي لفشل تلك المبادرة السلمية. ولكن، من المهم أن نفهم أنه وحتّى لو كان المزاج الشعبي الإسرائيلي مؤيّدًا للانسحاب، الأمر الذي لم أجد دليلًا مقنعًا عليه، فقد بقي بدون تأثير على النقاشات الحكومية آنذاك. تناقش الوزراء مستقبل الأراضي المحتلّة وهم يظنّون أنّ الرأي العام راض ويريد منهم تعزيز المكاسب العسكرية لمصلحة إسرائيل على المدى البعيد. ولم يكن هناك ضغط من أيّ نوع للانسحاب أو لخوض مفاوضات سلام جدّية مع الدول العربية، ناهيك عن الفلسطينيين.

لقد تصرّف المجتمع الدولي، والأهمّ الإدارة الأميركية بقيادة الرئيس جونسون ولاحقًا الرئيس ريتشارد نيكسون، كأنّ جدلًا كهذا هو قائم فعلًا في حين لم يقدِّم مطلقًا، لا داخليًا ولا خارجيًا، أي تفسير حول إخفاق هذا الجدل في إنتاج جهد إسرائيلي جدّي لإحقاق السلام. لم تظهر فكرة الانسحاب الإسرائيلي الشامل إلّا في الوثائق الأميركية، سواء أكانت مبادرات حكومية رسمية على غرار مبادرتي روجرز، أو دعمًا لمبادرة الأمم المتّحدة (مهمّة غونار يارينغ). كان موضوع الانسحاب الإسرائيلي يُذكر في بعض الأحيان من قِبَل بعض الأفراد في الولايات المتّحدة الأميركية الذين شاؤوا تجربة حظّهم في التوسّط للسلام، كما في حالة السناتور فولبرايت للسلام، في السنوات الثلاث التي تلت حرب 1967، عندما دعا إلى انسحاب إسرائيلي كامل (وكما أشرنا سابقًا، تعرضت مكانة فولبرايت ومستقبله السياسي إلى أذى بالغ بعد استهدافه من

[43] تناول هذه الفكرة كلّ من Zertal وEldar في *Lords of the Land*، 2009.

قِبَل الأيباك). وقد اتّسمت الرُدود الإسرائيلية على جميع هذه المبادرات بالسلبية، وسط لامبالاة أميركية.[44]

إذًا، لم تكن هناك توقّعات محلية لاتخاذ أي قرارات دراماتيكية خلال الشهرين الأوّلين من الاحتلال، ولكن كان ثمّة سعي دوليّ، خاصّةً في الأمم المتّحدة، يطالب بردّ فعل من قبل الحكومة. نجح السياسيون الإسرائيليون في التملّص من تلك الخطوات بخلق الانطباع أنهم يناقشون بشكل جدّي خيارات السلام والانسحاب، وفي الوقت ذاته، باتخاذ سلسلة من القرارات الهادفة إلى عزل الضفة الغربية وقطاع غزة ليكونا سجنين كبيرين في المستقبل، تتحكّم بهما إسرائيل.

إلّا أنّ ثمّة شريحة داخل المجتمع الإسرائيلي تأثّرت بعمق بالواقع الجديد الذي أوجدته إسرائيل، فكان عليها أن تتحرّك: السكّان الفلسطينيون بداخل إسرائيل. وكان ردّ فعلهم الأول المطالبة بلمّ الشمل مع الأقارب، وإعادة ربط الأوصال مع أجزاء من الوطن حُرِموا منها لمدّة تسع عشرة سنة. في البداية، حاول جهاز الأمن الإسرائيلي، وبخاصّة جهاز الأمن الداخلي، الشاباك، تقويض محاولات لمّ الشمل هذه، فجرى اعتقال فلسطينيّي إسرائيل الأوائل الذين توجّهوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تمّ إطلاق سراحهم لاحقًا في مطلع الشهر التالي، وسُمِح لهم بالدخول. ولكن، تمامًا كما في سائر الأمور الحياتية، لم يكن للأقلّية الفلسطينية في إسرائيل أيّ تأثير يُذكر على السياسات الإسرائيلية بشكل عام، وعلى تلك المتعلّقة بالأراضي المحتلّة بشكل خاص.[45]

ومع ذلك، عكس الجدل العام سياسة بديلة معقولة بدلًا من السياسة التي كانت الحكومة تتبنّاها في تلك الفترة وفي الفترات

---

44 عن Fullbright ومنظمة AIPAC انظر Pappe، "Clusters of History"، ص 4-27.

45 لقراءة المزيد من التحليل حول هذه القضيّة انظر Pappe، *The Forgotten Palestinians*، 2011، ص 94-100.

اللاحقة. ولعلّ ذلك كان سبب إطلاق بعض البيروقراطيين حوارًا ربّما كان ليمهّد سبيلًا إلى تاريخ مختلف. وهكذا اجتمعوا، بمعرفة ديان إن لم يكن بمباركته، بمجموعة من الفلسطينيين كانوا يحاولون رفع قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى الأمم المتّحدة منذ ربيع 1949، عندما حاولوا عبثًا طرح خطّة سلام جديدة لفلسطين. شكّل هؤلاء لجنة برئاسة المحامي الفلسطيني عزيز شحادة، ومجموعة من الشخصيّات المعروفة، اقترحت أن يقيم الإسرائيليون حكومة فلسطينية وكيانًا مستقلًا تحت الحكم الإسرائيلي، من شأنها أن تتولّى لاحقًا التفاوض حول تسوية نهائية مع إسرائيل. كانوا يأملون في أن تستند هذه التسوية النهائية إلى القرار 181، أي قرار التقسيم الصادر في نوفمبر 1947، والقرار 194 الصادر في ديسمبر 1948، الذي دعا إلى عودة اللاجئين.[46]

في حين نظر بعض المسؤولين إلى هذا الاقتراح بجدّية، لم تكترث به الحكومة مطلقًا. وبالتالي، لا يسعنا سوى التكهّن بمجريات الأمور لو حظيت تلك المبادرة بوزن سياسي أقوى. وقد اعتبر عدد لا بأس به من الفلسطينيين الذين علموا بهذه المبادرة أنّها تعاون مع الاحتلال، فيما اعتقدت غالبية صنّاع القرار السياسي الإسرائيليين أنّه بصرف النظر عن طبيعة المفاوضات الضرورية لتثبيت الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب على الأرض، ثمّة شريك واحد مؤهّل للتفاوض مع إسرائيل في تلك الفترة، أي المملكة الأردنية الهاشمية، لا أي هيئة فلسطينية.

ومن باب المصادفة أنّ منظّمة التحرير الفلسطينية عارضت هذه المبادرة كلّيًا، ما ساهم أيضًا في إفشالها. واللافت أنها وضعت أساسًا لموقف أقلّية في الضفة الغربية، قد يتطوّر ليصبح خيارًا شاملًا أكثر في المستقبل. إنّ أفضل تعبير عن جوهر هذا الموقف جاء على لسان رئيس

---

[46] انظر Pappe، "Moshe Sharett, David Ben-Gurion and the 'Palestinian Option'"، ص 77-95.

جامعة القدس الحالي والشخصية المعروفة سري نسيبة.[47] ففي العديد من المناسبات، خلال السنوات الخمس والأربعين الفائتة، ردّد أنّه في حال أصرّت إسرائيل على عدم السماح بتحقيق الاستقلال الفلسطيني فعليًّا، فيجب على الفلسطينيين أنفسهم المطالبة بضمّهم بشكل كامل إلى الدولة اليهودية، ومنحهم حقوقهم المدنية الكاملة. ولكن، سبق وذكرنا أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة لم يكن لهم أيّ تأثير في مصيرهم؛ وأفضل ما كانوا يستطيعون القيام به هو المقاومة، أو أقلّه الثبات والصمود، بحسب تعبير رجا ابن عزيز شحادة، في أرض تطمع فيها إسرائيل وتريدها خالية من الفلسطينيين.[48]

لم تكن حياة سكّان الأراضي المحتلّة بشكل عام تهمّ الشعب اليهودي الإسرائيلي كثيرًا، إلى أن اندلعت الانتفاضة الأولى سنة 1987، ولفتت الأنظار إليها. ففي يونيو 1967، كان بإمكان الحكومة الإسرائيلية التوافقية الاعتماد على أوسع تأييد ممكن لأيّ قرار تتخذه. واستمرّ جوّ الارتياح هذا سائدًا لمدّة شهر كامل، بل امتدّ بشكل أو بآخر حتّى أكتوبر 1973، عندما كاد الجيش الإسرائيلي يُهزم بمواجهة القوّات المصرية والسورية. وعبّر وصف صحيفة «هآرتس» للنصر الذي تحقّق سنة 1967 إثر الحرب القصيرة، بدقّة شديدة عن مشاعر الكثير من اليهود الإسرائيليين، حين أشارت إليه على أنّه «حدث ضخم، يوازي في الأهمّية تأسيس دولة إسرائيل سنة 1948». وقد ساهمت الصحيفة عينها في هذه الشرعنة المقرونة بالابتهاج لاحتلال شعب آخر وأرضه. ففي محاولة لرفع عدد المشتركين لديها، ذكّرت قرّاءها بأنّها كانت تحثّ الحكومة

---

47 انظر "Palestinians Revive Idea of One-State Solution"، *Toronto Star*، 15 سبتمبر 2008.

48 Shehadeh، *The Third Way*، 1982.

منذ منتصف مايو على شنّ الحرب، لا بل أنّها أيّدت فكرة احتلال مرتفعات الجولان.[49]

وفي نهاية يونيو، تمّ التوافق على الخطوط العريضة للسياسة الخاصة بهذا الواقع الجديد، من خلال جدل حُسم فيه مصير الأراضي المحتلّة، ووضع السكان فيها، ومسألة طردهم، ومستقبل القدس. ما لم تناقشه الحكومة، أو على الأقلّ ما لم يُكتب في المحاضر، كان آلية العمل الفعلية للتحكّم بحياة الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة. تُرك للجيش أن يتولّى إدارة شؤونهم، بعد أن تحوّلوا فجأة إلى شعب بلا دولة، محرومين من أيّ وضع قانوني معترف به دوليًا، يكفل حماية حقوقهم المدنية والإنسانية الأساسية. وهذا الوضع ما زال قائمًا في نواح شتّى حتّى يومنا هذا. وهكذا، تسلّم قائد القيادة المركزية الجنرال عوزي ناركيس السيطرة على الضفة الغربية في 16 يونيو، فعيّن حاييم هرتزوغ، الإيرلندي الأصل والذي أصبح لاحقًا رئيسًا لدولة إسرائيل، «حاكمًا عسكريًا على القدس الشرقية ويهودا والسامرة»، بعد أن كان الناطق الرئيسي باسم الحكومة الثالثة عشرة عبر الإذاعة، متحكّمًا بمنسوب القلق الشعبي عشية الحرب، فيرفعه تارة ويخفضه طورًا، بحسب مشيئة الحكومة. كذلك عُيّن حكّام عامّون في جميع بلدات الضفة الغربية وقطاع غزة، وباشرت بيروقراطية الاحتلال العمل الروتيني اليومي لإقامة سجن فلسطين الضخم.

تركّز تنفيذ جميع هذه المخطّطات والممارسات في منطقة القدس الكبرى خلال الشهر الأوّل من الاحتلال. وتمّ، على أثر نجاحها، التوسّع بها لتشمل أجزاء أخرى من الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[49] *Haaretz*، 8 يونيو 1967. كان موقف الصحيفة العام منذ 27 مايو 1967 يدعو إلى ضرورة أن تشنّ إسرائيل هجومًا على مصر، ومن ثمّ دعم فكرة الحرب الشاملة.

الفصل الثالث

القدس الكبرى مشروعًا تجريبيًّا

كان إنشاء مجال فلسطيني محاصر وسط عدد من المناطق التي استوطنها اليهود، نتيجةً لجهود مشتركة أدّت إلى إعطاء السجن الضخم شكله النهائي. ولعلّ التدقيق الشديد في واقع الاستيطان، كما سنفعل في هذا الفصل، ستجعل منه مسألة مملّة إلى حدّ كبير. وبالتالي، من واجبي تنبيه القارئ إلى أنّ هذا الفصل يشمل قائمة طويلة بأسماء المستوطنات، ومساحات الأراضي المصادرة، والمجالات المُدُنية التي استحدثت. كما أناشد القارئ أن يتمعّن في دراسة هذا الواقع، لأنّه يصف الإعداد الدقيق والتنفيذ العاجل لهذه الخطّة في السنة الأولى التي تلت نهاية حرب 1967. فقبل فترة طويلة من محاولة إسرائيل تبرير استيطانها للضفة الغربية وقطاع غزة، معتبرةً أنّه ردّ أمني ضروري على أعمال إرهابية، أو خطوة أحادية الجانب لمواجهة مأزق دبلوماسي طال أمده، كُتب على الضفة الغربية تحديدًا أن تخضع للتقسيم والاستيطان والتهويد، ما أجهض أيّ احتمال بإنشاء دولة مستقلّة فيها قبل نشوئه حتّى.

اتّخذ السياسيون القرارات. وسبق أن رأينا، وسنرى مجدّدًا أنّهم كانوا مصرّين على استحداث واقع ميداني يثبّت الضفة الغربية وقطاع

غزة ضمن حدود إسرائيل الجديدة والأوسع نطاقًا. إلّا أنّ البيروقراطيين هم الذين انهمكوا في رسم الخرائط الجغرافية والديموغرافية الجديدة للأراضي المحتلّة، وقد أشرفت عليهم مجموعة خبراء من كبار الأكاديميين الإسرائيليين آنذاك، من ذوي السمعة الدولية الممتازة، أمثال خبير الاقتصاد دون باتينكين، وعالم الاجتماع صموئيل نوح ايزنشتات، والعالم الديموغرافي روبرتو باكي وغيرهم.[1] وهكذا، اتفق السياسيون والأكاديميون والجنرالات والموظفون الحكوميون في العام 1967 على تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سجن ضخم، هو السجن الأكبر إطلاقًا على وجه الأرض.

ولهذا الغرض، عملت الحكومة الإسرائيلية على مشروعين رئيسيين، خارجي وداخلي. الخارجي يقضي بتمزيق الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر دقّ أسافين استيطانية فيها. والداخلي يقوم على إصدار متواصل لمراسيم هدفها مصادرة الأراضي الفلسطينية لتحويلها لاحقًا إلى مستوطنات، وكبح النموّ الطبيعي للمجتمعات الفلسطينية، عبر منع مشاريع البناء والتوسّع الجديدة. وكانت إسرائيل قد لجأت إلى اعتماد أسلوب مشابه مع الأقلّية الفلسطينية في الداخل الإسرائيلي قبل 1967 وبعدها.

كانت الفكرة الأساسية واضحة: أن تبقى بعض الأراضي المحتلّة «فلسطينية»، على أن تخضع بقية الأراضي للسيطرة الإسرائيلية المباشرة. وإلى جانب القدس حيث يعني هذا النوع من السيطرة ضمًّا مشروعًا، تمّ تطبيق ذلك في جميع المناطق الأخرى عبر تهويدها، بصورة أساسية من خلال تسهيل استيطان اليهود، عسكرًا ومدنيين، على الأراضي الفلسطينية.

---

[1] انظر Goldstein، *Eshkol: Biography*، 2003، ص 736، الحاشية 914.

القدس أوّلًا

اعتادت إسرائيل تصوير التحوّل الهائل الذي يطرأ على المشهدين الريفي والمُدني في القدس وضواحيها أنّه تخطيط عمراني. بيد أنّ ما بدأ في 1967، ولا يزال مستمرًا حتّى اليوم، هو عملية تطهير عرقي قائمة على مصادرة الأراضي. بالفعل، كان التخطيط العمراني المزعوم هذا، في 1967 و1968، عملية عسكرية بامتياز، تولّاها رئيس القيادة المركزية، الجنرال رحبعام زئيفي (الذي حلّ مكان عوزي ناركيس في صيف 1968). وكان هذا العسكري المخضرم في 1948 معروفًا بلقب غاندي؛ لا لسياساته السلمية – ففلسفته كانت على شتى الصعد النقيض التامّ لفلسفة المهاتما غاندي – بل بسبب لون بشرته الداكن. في وقت لاحق، أسّس زئيفي الحزب السياسي الأوّل في إسرائيل الذي دعا علنًا إلى نقل الشعب الفلسطيني إلى الأردن. وخلال الانتفاضة الثانية، اغتالته مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2] في فندق «حياة» في القدس، المبني على أرض ساهم هو في مصادرتها في 1967.

إنّ الحدود التي ساهم زائيفي في ترسيمها لتكوّن النطاق البلدي للقدس الكبرى، لا تزال هي نفسها الحدود الحالية للمدينة. وقد لاحظ الصحافي الإسرائيلي لسلي سوسر في هذا الصدد، أنّ الخطّ الذي وضعه زئيفي لم يكتف «بضمّ مساحة 5 كم² من مساحة القدس الشرقية العربية، بل ضمّ أيضًا 65 كم² من الأرياف والقرى المحيطة، معظمها لم يكن يومًا مرتبطًا ببلدية القدس. وبين ليلة وضحاها، أصبحت هذه المناطق جزءًا من عاصمة إسرائيل الأبدية وغير القابلة للتقسيم».[3]

---

[2] تأسّست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 1967 وتبنّت الماركسية-اللينينية كإيديولوجية وتولّى قيادتها جورج حبش.

[3] *The Jerusalem Report*، 28 فبراير 2000.

بهدف إقامة مستوطنات على الأراضي المحتلّة، لجأت تل أبيب إلى الممارسات القانونية ذاتها التي اعتمدتها في إسرائيل بين 1948 و1967. وكان تطبيقها في القدس الشرقية مباشرًا وبالغ الوضوح، بما أن هذه المنطقة ضُمّت رسميًا إلى إسرائيل، فباتت جميع القوانين الإسرائيلية سارية المفعول فيها منذ 1967. وفي 1970، أعادت الحكومة الإسرائيلية العمل بقانون انتدابي يعود إلى العام 1943 كان قد بدأ استخدامه لمصادرة الأراضي بداخل إسرائيل، ففرضته على منطقة القدس المحتلّة التي ضمّتها إليها في 1967. وهكذا، صادرت بموجب قانون «استملاك الأراضي للصالح العام» مساحة 17 ألف دونم كانت كلّها أملاكًا خاصّة للفلسطينيين. وعلى هذه الأراضي، أقامت الحكومة «الشيشونوت» (الأحياء)، وهي استعارة لفظية استُعملت للدلالة على المستوطنات اليهودية الجديدة في القدس الشرقية، لتمييزها عن المستوطنات الأخرى باعتبارها جزءًا من إسرائيل الجديدة في مرحلة ما بعد 1967. هذا التمدّد العمراني الذي أيّدته الأحزاب الصهيونية كافّة تمّ عبر إقدام الدولة على سرقة الأراضي. وفي هذا الصدد، تتيح لنا دراسة دقيقة وشاملة للباحث الفلسطيني خليل التفكجي متابعة هذه العملية بتفاصيلها، خصوصًا بفضل أسلوبه السهل بتعداد أسماء المستوطنات الجديدة ومواقعها. وتعتبر هذه الدراسة بمثابة سجلّ بالغ الأهمية، لأنّ قلّة قليلة فقط من يهود إسرائيل المؤيدين لسياسة الاستيطان، بمن فيهم أنصار معسكر السلام الصهيوني، يقرّون بأنّ هذه الأحياء هي في الواقع مستوطنات.

بدأت مصادرة الأراضي بشكل مكثّف وجاد في القدس قُرابة نهاية 1968. ولم ينل غالبية السكان أيّ تعويض عن هذه المصادرة. أمّا من نال منهم تعويضًا فوصفه بأنّه بخس على نحو سخيف. وشملت المساحة المصادرة والبالغة 17 ألف دونم أبنية كالمدارس والمستشفيات. وعند

بدء عمليّات المصادرة في ديسمبر 1967، أُصدرت تعليمات إلى مكتب رئيس الوزراء بنشر أخبار إيجابية، كاستقبال المرضى الفلسطينيين في المستشفيات اليهودية مثلًا، بهدف صرف الانتباه عن أعمال المصادرة وكتم الانتقادات.[4] لكن مع ارتفاع وتيرة المصادرات، اتّضح أنّ العالم بات يتقبّل فكرة ضمّ القدس الشرقية إلى إسرائيل.

الوسيلة الأبرز لتوسيع مساحة إسفين القدس الشرقية كانت السرقة الممنهجة للأراضي، والاستيطان، وتصنيف بعض المناطق كمساحات خضراء ورئة خضراء للمدينة الجديدة – بتعبير آخر مناطق محظورة على الفلسطينيين – بالإضافة إلى هدم المنازل، والرفض المتكرّر لطلبات الفلسطينيين بتشييد إضافات على أبنيتهم. من الوسائل الأخرى التي اعتُمدت لتوسيع نطاق هذا الإسفين الامتناع عن الاستثمار في أيّ بنية تحتية لمشاريع إسكان فلسطينية مستقبلية، مع أنّ المواطنين الفلسطينيين كانوا يدفعون الضرائب ذاتها التي يدفعها المستوطنون الإسرائيليون. وفي بحث التفكجي، نلحظ أن 5 بالمئة فقط من الضرائب استُثمرت في القسم الشرقي من المدينة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. هذا الإسفين بات اليوم يحمل اسمًا، هو «منطقة بلدية القدس الكبرى»، منطقة هي بمثابة خلية الأميبا التي لا تنفكّ تنمو على مرّ الأيّام، وتبتلع مناطق كاملة، وتنزع عنها هويّتها العربية، وتفرض عليها الاستيطان. تعرّض الفلسطينيون للطرد بأعداد متزايدة إلى خارج هذه الأميبا المتفشّية عامًا بعد عامًا، حتّى انتهت إلى شطر الضفة الغربية إلى نصفين في مطلع القرن الجاري.[5] في خلال السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال، ضمّ إسفين القدس الشرقية خمس عشرة منطقة

---

[4] Segev، *1967*، 2005، ص 513.

[5] انظر Tafakji، "The Impact of the Geographical and Demographic Colonization on the Jerusalem Question".

استيطانية ضخمة جديدة. أبرزها كان الحيّ اليهودي في البلدة القديمة، الذي بُني بعد الاحتلال وامتدّ ليغطّي خُمس البلدة القديمة (116 دونمًا من أصل 668). وفي اليوم الذي وقع فيه الاحتلال، طُرد إلى الأردن، وبدون سابق إنذار، ستّة آلاف فلسطيني كانوا يعيشون في ثلاثة من أصل الأحياء الأربعة في البلدة القديمة: حيّ المغاربة الذي هُدِم بالكامل، وحيّ السريان، وحيّ الشرف. وكانت هذه الأحياء في ما مضى تضمّ خمسة مساجد، وأربع مدارس، وسوقًا تاريخيًا، وشارعًا تجاريًا، تعود كلّها إلى عصر المماليك، بيد أنّ عملية التهويد محتها من الوجود.

ضخامة هذا الإسفين وتداعياته على حياة الفلسطينيين، ظهرت بوضوح مع ترسيم الحدود البلدية لمنطقة القدس الكبرى رسميًا في 1993. لاحقًا، ومع فشل عملية أوسلو للسلام في تسعينيات القرن العشرين، زعمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن أيّ مستوطنات جديدة تُبنى في الضفة الغربية عمومًا وفي القدس خصوصًا هي في الواقع ردّ فعل انتقامي على «الإرهاب الفلسطيني» (ولا سيّما التفجيرات الانتحارية). إلّا أنّ الواقع هو أنّ سياسة الاستيطان هذه لا تمتّ للانتقام المزعوم بأيّ صلة، كونها بدأت قبل وقت طويل من حصول أيّ عمليّات انتحارية، وبقيت مستمرّة على امتداد سنوات الاحتلال. إلّا أنّه تمّ وببساطة تصويرها بهذا الشكل بهدف الاستهلاك الداخليّ. نلاحظ مرّة أخرى أنّ هذا المنطق لم يكن أبدًا بالجديد، فقد اعتُمد لتبرير أولى مراحل التطهير العرقي في 1948، ليس لاستعمار فلسطين آنذاك، بل لاقتلاع الشعب الفلسطيني من جذوره.

قبل أن يجفّ حبر اتّفاقيات أوسلو، أعيد رسم معالم القدس الكبرى بالكامل، لتمتدّ على 600 كم^2، ضمّت 10 بالمئة من الضفة الغربية (يوازي حيّ واحد منها، هو معاليه أدوميم، نحو 1 بالمئة من مساحة

الضفة الغربية).[6] وقد بنيت مستوطنات تابعة في المناطق المحاذية لمنطقة القدس الكبرى الجديدة، بنية استعمالها مستقبلًا كجسور برّية بين القدس الكبرى وباقي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

سرعان ما طغى هذا التوسّع على التلال القديمة شمال القدس وشرقها، ورافقه تمدّد عمراني جديد اتّسم ببناء بيوت عصرية، كستها واجهات شرقية تشبه البيوت الفلسطينية المهدومة، التي أقيمت على أنقاضها «الأحياء» الجديدة. وفي كتاب بعنوان «أرض جوفاء»، أوضح إيال وايزمان أنّ خطّة 1968 الرئيسية للقدس التزمت بالحفاظ على تراث استعماري وشرقي في آن، تعود جذوره إلى التخطيط العمراني الذي اعتمدته بريطانيا في 1917، مع فرقين كبيرين. أوّلهما أنّ عملية إعادة تصميم المدينة وتجميلها أيّام البريطانيين لم تتمّ عبر هدم البيوت القديمة وتهجير السكان الأصليين، وثانيهما أنّها لم تعمد إلى إغراق القدس الكبرى بالأبنية الإسمنتية القبيحة التي اتّسمت بها «الأحياء» اليهودية الجديدة.[7] بحلول 2005، وصل عدد المستوطنين اليهود في هذه المنطقة إلى مئتي ألف نسمة، ويُتوقّع أن تنضمّ إليهم أعداد أكبر في القرن الحالي.[8]

الإسفين الأوّل الذي تحدّثنا عنه آنفًا يُعرف باسم التلّة الفرنسية. أمّا الثاني، فيسمّى نفي يعقوب، وقد أقيم تدريجيًا بين 1968 و1980. أمّا الإسفين الثالث فمعروف باسم راموت، وقد تطلّب إنشاؤه مصادرة أكثر من أربعة آلاف دونم من الأملاك الفلسطينية الخاصّة، ويسكن فيه اليوم نحو 40 ألف مستوطن تقريبًا.

---

6 Lein وWeizman، *Land Grab*، 2002.

7 Weizman، *Hollow Land*، 2012، ص 35-38.

8 Tafakji، "The Impact of the Geographical and Demographic Colonization on the Jerusalem Question".

الإسفين الرابع هو مستوطنة جيلو الدائمة التوسّع، والتي أقيمت في 1971 على أرض مصادرة، تناهز مساحتها 2700 دونم، لتكون اليوم أكبر مستوطنة في جنوب شرق القدس. تلك المستوطنة القبيحة هي اليوم معلم يعرفه كلّ من يتجه من القدس إلى بيت لحم، وتقع على الجانب الغربي من الطريق. وهي عبارة عن تجمّع سكّاني ضخم يشرف على مناطق بيت جالا وبيت لحم والقدس.

ثمّة إسفين خامس، وهو تلبيوت الشرقية، بني في 1973 على مساحة 2240 دونمًا فلسطينيًا، ويقيم فيه اليوم نحو 15 ألف مستوطن. وهو يشكّل، مع مستوطنة جيلو، حزامًا استعماريًا يهوديًا في جنوب شرق المدينة. كان جزء من هذه الأرض مصنّفًا كمنطقة عازلة قبل 1967، وقد تنازلت الأمم المتّحدة عن 2000 دونم إضافية، سامحةً بذلك بتوسيع هذه المستوطنة التي يشير إليها جميع يهود إسرائيل باسم «حيّ»، شأنها شأن كلّ المستوطنات التي سبق وذكرناها.

أمّا الإسفين السادس فمعروف باسم معلوت دفنا، وقد بني في 1973 على 7000 دونم من الأراضي التي كانت تمتلكها أصلًا عائلات مقدسية، وهو يضمّ اليوم مستوطنين يهودًا من شمال أفريقيا، يعيش معظمهم في حال من الفقر. بُنِيت هذه المستوطنة في قلب أحياء القدس الشرقية الفلسطينية لقطع تواصلها الجغرافي الطبيعي. كما نُقل مقرّا الشرطة وحرس الحدود إليها، لتعزيز الحضور اليهودي.

الإسفين التالي هو الجامعة العبرية التي بنيت في 1924 على أرض تمّ شراؤها من قرية العيسوية. وفي 1967، صادرت الجامعة المزيد من أراضي القرية ذاتها لبناء حرم جديد. واليوم، باتت الجامعة أشبه بالمتاهة العملاقة. وعندما علّمت فيها لوقت قصير، كنت أقضي ساعات وأنا أحاول الوصول من الصفّ الدراسي إلى مكتبي. اليوم، تشكّل الجامعة العبرية جزءًا من مجمّع يضمّ ما يسمّى بحيّي التلّة الفرنسية وجبل المشارف،

وهما مستوطنتان أُنشئتا في 1967، أضيفت إليهما لاحقًا مساحة من جهة الشرق تضمّ جبعات همفتار ورامات أشكول (سنتحدّث عنهما في ما يلي). كانت التلّة الفرنسية، أي المنحدر الغربي لجبل المشارف، من أولى المستوطنات التي بُنيت على أرض امتلكها سكّان قرية شعفاط. وهي تغطّي 800 دونم وتضمّ اليوم 12000 مستوطن يقيمون في 5000 وحدة سكنية. وتمتدّ الجامعة على مساحة 740 دونمًا، وقد بُنِيَت على هيئة قلعة عصرية مشرفة على شمال القدس، وعلى القرى الفلسطينية فيها.

أمّا المستوطنة الثامنة فاسمها رامات شلومو، وتأسّست أصلًا كمنطقة خضراء ممتدّة على مساحة 1000 دونم تمّت مصادرتها في 1970. وفي 1990، اقتُلِعت أشجارها التي زرعها الصندوق القومي اليهودي في 1970، تمهيدًا لبناء مستوطنة تضمّ أكثر من 2000 بيت لليهود المتشدّدين (المعروفين بالأرثوذكس). وقد توسّعت هذه المستوطنة بشكل كبير جدًّا، بحيث باتت اليوم متّصلة بمستوطنتي بسغات زئيف وبسغات عومر. وهاتين الأخيرتين تشكّلان الإسفينين التاسع والعاشر، وقد بنيتا على أرض تعود إلى قرى بيت حنينا وشعفاط وحزما وعناتا. وتبلغ مساحتهما الإجمالية 3800 دونم من الأراضي الفلسطينية، ويقيم فيهما حوالى 100 ألف مستوطن، وتستكملان الطوق الذي يخنق القدس الكبرى من جهة الشمال الشرقي.

نصل إلى رامات إشكول وجبعات همفتار، أوّل مستوطنتين أنشئتا للربط بين غرب القدس وشرقها. بُنِيت هاتان المستوطنتان على أراض صودرت من مالكيها الفلسطينّيين في 1968. وتمتدّان على مساحة 3300 دونم، ويقطنهما 60000 مستوطن. وقد شكّلتا الحجرين الأوّلين في «جدار الأحياء» الذي يطوّق الأحياء والقرى الفلسطينية في شرق القدس وجنوبها. لا تزال في طوق المستوطنات اليهودية هذا ثغرات، فالحلقة الخارجية منه تستثني بعض المناطق الفلسطينية، أمّا الحلقات الداخلية فتفصل بين

المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض. لكنّ تلك الثغرات سرعان ما تُسدّ بمستوطنات يهودية جديدة خلال القرن الحادي والعشرين.

تضاف إلى هذه القائمة منطقة عطروت الصناعية، المبنية على مساحة 1200 دونم من الأراضي المصادرة في 1970، والواقعة على مقربة من المطار القديم الذي بناه البريطانيون خلال فترة الانتداب. ولا بدّ أيضًا من ذكر جفعات همتوس، المستوطنة المبنية على أرض مصادرة من قريتي بيت صفافا وبيت جالا الممتدّتين تبلغ مساحتهما 170 دونمًا تقريبًا. ولم يتمّ تشييد مستوطنة جفعات همتوس إلّا في 1990 (كان يجب في تلك سنة الأكثر حساسية من سابقاتها أن يبدأ الأمر بتمثيلية وضع بيت متنقّل مؤقّت، تمّ استبداله تدريجيًّا بحوالى 5000 وحدة سكنية). وتشكّل هذه المستوطنة، مع مستوطنة جيلو، جزءًا من الحزام الاستيطاني الجنوبي الشرقي، الهادف إلى منع ترابط المناطق الفلسطينية جغرافيًّا. وهكذا، باتت الأحياء الفلسطينية التي دُمجت بالقدس الكبرى بعد 1967 محاصَرة من مستوطنات يهودية طوّقتها من جميع الجهات.

آخر المستوطنات أو الأسافين الخمسة عشر – وهنا أعتذر من القارئ على طول هذه القائمة، لكنّ وجودها بالغ الأهمّية – كانت عبارة عن مجموعات سكنية وجيوب استيطانية ظهرت في مرحلة لاحقة. وقد تكاثرت بشكل عشوائي في أرجاء المدينة القديمة وجنوب القدس وشمالها. أشهرها مستوطنة هار حوما (جبل أبو غنيم) الواقعة عند الطرف الجنوبي لأنّ رجلًا واحدًا يدعى فيصل الحسيني،[9] حاول وضع حدّ

---

[9] فيصل الحسيني هو سياسي فلسطيني اتّخذ من بيت الشرق في القدس مقرًّا له لقيادة المناصرين في عملية التصدّي للتهويد وتحرير فلسطين. يتحدّر من إحدى أبرز العائلات الفلسطينية المرموقة، كونه إبن عبد القادر الحسيني، البطل الفلسطيني الكبير في حرب 1948، الذي قتل في المعركة دفاعًا عن القدس في أبريل من العام نفسه. كما أنّه حفيد موسى كاظم باشا الحسيني، رئيس بلدية القدس، وابن أخ المفتي الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس الأكبر أثناء فترة الانتداب.

لسرقة الأراضي. في 1990 جرفت إسرائيل 2000 دونم من أراض تعود إلى قرى سور البحر وأم طوبا وبيت ساحور في المنطقة ذاتها، الواقعة إلى جنوب المدينة وجنوب شرقها. وقد بنيت 6500 وحدة سكنية تقريبًا في المكان، ليتمّ مع إنجازه في 2011، عزل تلك القرى نهائيًا عن بيت لحم والخليل.[10]

وأخيرًا، وإلى جانب مصادرة الأراضي وتشييد عدد كبير من الأحياء الجديدة في الضفة الغربية، وخاصة في المنطقة المحيطة بالقدس، يجدر بنا الكلام عن الجريمة ضدّ جمال البيئة التي ارتُكبت على مرّ السنين في أحد أجمل أحياء المدينة، حي مأمن اللّه الواقع مقابل باب الخليل. شكّل هذا الحي منطقة عازلة بين الجيش الإسرائيلي والجيش العربي (القوّات المسلّحة الأردنية) بين 1948 و1967، لكنّه صمد بالرغم من الاشتباكات وتبادل إطلاق النار ونجا من الأذى نسبيًا خلال حرب 1967، ولكنّه لم ينجُ من الاندفاع الاستيطاني للمحتلّين. وإذا كان القارئ عارفًا مثلي بالتاريخ المصوّر للمدينة، فلعلّه شاهد عددًا هائلًا من صور هذا الحيّ الذي ضمّ بعضًا من أفخم فنادق المدينة في مطلع القرن العشرين. لكن هذه الدرر المعمارية هُدِمَت ليُبنى مكانها، وعلى شكل قبيح وعشوائيّ، مجمّع من البيوت المحاطة بالحدائق، والأبنية ذات الملكية المشتركة على الأميركية الطراز. بدأ العمل على بناء هذا المجمّع في 1970 فوق 130 دونمًا من الأراضي المصادرة.

إضافة إلى الجرائم الجمالية المرتكبة بحقّ مدينة القدس، ثمّة جرائم ارتُكبت بحق الثقافة والدين. كانت المقبرة الإسلامية التي يعود تاريخها إلى القرن السابع من أهم معالم حي مأمن اللّه. لكنّ قبورها أزيلت تحت جنح الظلام كي لا يشهد أحد على الجريمة المرتكبة، ولتبني مؤسسة

[10] لقراءة المزيد عن هذا الصراع راجع Zertal وEldar، *Lords of the Land*، 2009، ص 165-166.

سيمون فيزنتال مكانها متحفًا للتسامح! ولضمان عدم وصول المسلمين إلى ذلك المكان المقدّس، تمّ تطويقه بسياج كهربائي.[11] ولم يكن تدنيس المقابر الإسلامية لإقامة أبنية جديدة بالأمر الجديد؛ فقد سبق أن دُنّست المقبرة القديمة في حيفا، المعروفة بمقبرة الاستقلال، بطريقة مشابهة عندما شقّ الإسرائيليون طريقًا سريعًا في وسطها، وبعثروا الشواهد والقبور على جانبيه.

تنصّ الخطة الرئيسية المنوي إنجازها في 2020 على سدّ الثغرات في الحزام الاستيطاني الخارجي عبر الاستيلاء على أراضي قرية الولجة البالغة مساحتها 2000 دونم وبناء مستوطنة جديدة عليها، هي مستوطنة جفعات يائيل غربي مستوطنة جيلو، على أن تضمّ 13000 بيت لإيواء لـ55000 مستوطن، وتشكّل إسفينًا كبيرًا جدًّا يمتدّ من مستوطنة غوش عتصيون إلى القدس. ومن الضروري التأكيد هنا على أن بناء «أحياء» مثل مستوطنة جيلو يُعَدّ جريمة بموجب القانون الدولي. فنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الصادر في 1998، يعرّف «إقدام قوّات الاحتلال على النقل المباشر أو غير المباشر للسكان التابعين لها إلى داخل المنطقة التي تحتلّها» على أنه جريمة حرب يعاقب عليها القانون.[12]

قد يكون الوقت الآن مناسبًا للتوقّف والنظر إلى الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، والتي ظهرت بوضوح في السنة الأولى من الاحتلال، ولكنّ المجتمع الدولي تجاهلها.

---

[11] للاطلاع على تفاصيل ما جرى لحيّ مأمن الله، انظر Sylvia Schwartz، "The Destruction of the Mamilla Cemetery: Desecration of a Sacred Site"، OpedNews، 9 يونيو 2010: www.opednews.com/articles/The-Destruction-of-the-Mam-by-Sylvia-Schwarz-100906-17.html.

[12] البند 8(b) (viii).

يُعدّ الاستيلاء على الأرض بالقوّة بعد انتهاء الأعمال الحربية غير قانوني بموجب القانون الدولي. فالأعمال العسكرية وعمليّات الاحتلال لا تكون قانونية إلّا بهدف الدفاع عن النفس أو إذا ما أتت لمصلحة السكان الأصليين. وقد اتّضح منذ البداية أنّ الاستيلاء على الأرض الفلسطينية تمّ بهدف فرض عملية الضمّ كأمر واقع. لتكون إسرائيل قد خالفت بذلك المادّة الثانية من ميثاق الأمم المتّحدة الصادر في 1945. وشكّل بناء المستوطنة الأولى على الأراضي الفلسطينية المحتلّة مخالفة للمادّة 49 (6) (1949) من اتفاقية جنيف الرابعة، لأنّه من غير المشروع استيطان أرض محتلّة أو نقل شعب من غير سكّانها الأصليين إليها.

تُعدّ جميع هذه المستوطنات، حتّى بنظر أشدّ الصهاينة ليبرالية – وكثيرون منهم يقيمون فيها – أحياء يهودية إسرائيلية مُدنية مستثناة بالكامل من أيّ مفاوضات مستقبلية. ومن وجهة نظر القانون، لا يميّز المجتمع الدولي بين مستوطنات «قانونية» وأخرى «غير قانونية»، لكن يبدو أنّ عددًا كبيرًا من الحكومات الغربية، وطبعًا الإدارات الأميركية المتعاقبة، قبلت بهذا التقسيم وأدخلت تلك «الأحياء» الجديدة ضمن الفئة الأولى أي المستوطنات القانونية.

أصبحت هذه المناطق جزءًا من إسرائيل بعد أن سُلِخَت عن الضفة الغربية خلال خمسينيّات القرن العشرين، في عملية مشابهة لما فعلته إسرائيل عندما ضمّت المناطق المخصّصة للفلسطينيين بموجب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتّحدة في 1947، من دون أن تسعى حتّى لنيل الموافقة الدولية. واضطرّ العالم، بكلّ بساطة، إلى مواجهة الأمر الواقع.

وهكذا، باتت تلك «الأحياء» جزءًا من «إسرائيل الصغرى» التي مثّلت بنظر عدد كبير من الليبراليين في إسرائيل والغرب، قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، دولة الأخلاق والمبادئ العالية. وكانت تلك

المناطق، حتّى بنظر معسكر السلام الإسرائيلي، غير قابلة للتفاوض كما تبيّن في اتفّاقية أوسلو، حين نوقش مصيرهما للمرّة الأولى. وفي حين كان أكثر المراقبين اعتدالًا يعتبرون أنّ 78 بالمئة من فلسطين غير قابلة للتفاوض قبل 1967، توسّع هذا الاستثناء بعد الاحتلال ليشمل أكثر من 85 بالمئة من الأراضي. ما أعنيه هو التالي: مع أنّ الضفة الغربية وقطاع غزة يشكّلان 78 بالمئة من مساحة فلسطين، فإنّ أجزاء الضفة الغربية التي وصفتها جميع الحكومات الإسرائيلية بأنها غير قابلة للتفاوض لم تترك سوى 10 بالمئة من فلسطين كأراض يمكن أن تخضع لسلطة فلسطين؛ والـ10 بالمئة هذه كانت مبعثرة فوق أجزاء شتّى من الضفة الغربية، وتتخلّلها كتل استيطانية وقواعد عسكرية.

وفي ظلّ تأييد كامل من الغرب، تلاشت مع الوقت جهود معسكر السلام الإسرائيلي لرسم خط فاصل بين «إسرائيل اللاأخلاقية» التي أوجدها المستوطنون، و«إسرائيل الأخلاقية» التي مثّلتها دولة ما قبل 1967، ومعها تلاشى أيّ أمل بحلّ النزاع عن طريق حلّ الدولتين.

وبينما عملت الحكومة الإسرائيلية على ترسيم حدود «القدس الجديدة»، تولّى سياسي واحد مسألة ترسيم أكثر وضوحًا للحدود بين دولة يهودية مستقبلية من جهة، والضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين من جهة أخرى. وهذا الرجل ليس سوى إيغال آلون.

الفصل الرابع

الرؤية التي قدّمها آلون

في ما هو أبعد من إطار القدس الكبرى وضرورة ترسيم حدود الأراضي المكتسبة حديثًا بطريقة تشبع نهم إسرائيل التوسّعي وتهدّئ المخاوف الديموغرافية، كانت ثمّة حاجة إلى مقاربة أكثر تنظيمًا، وتتسم برؤية مستقبلية إلى حدّ ما. تولّت تقديم تلك المقاربة شخصيّتان بات اسماهما مألوفين عند ذكر أسماء أبطال إسرائيل: إيغال آلون وموشيه ديان. خلال مراحل التأسيس الحاسمة الأولى، كان آلون هو المساهم الأكبر بتنسيق تلك السياسة، ولم يكن ديان يتدخّل إلّا حين يهتمّ بوضع خطط بعيدة المدى، لكنّه كان في الواقع رجل المهمات المحدّدة، والمشاريع القصيرة الأمد. ولم يكن التخطيط البعيد المدى يومًا من مواطن قوّته.

تسلّم آلون زمام السلطة باكرًا. ففي سنّ الثلاثين، كان قائدًا لسرايا البلماح، وحدات النخبة الصهيونية، وقد كُلّف تطهير القرى والمدن الفلسطينية في أرجاء مختلفة من البلاد عام 1948. وقد وصفته أنيتا شابيرا، الكاتبة الصهيونية التي أرّخت بصدق سيرة حياته، بـ«مطهّر الشمال» في 1948، وهو كان فعلًا كذلك. كان آلون مثال اليهودي الجديد – الذي يكاد ينتمي إلى العرق الآري – والذي كانت الصهيونية

تتوق إليه ليكون نقيض نموذج اليهودي «المنفي». كان آلون رجلًا وسيمًا وصاحب كاريزما وشجاعًا، وقد برز بصفته مرشّحًا لزعامة الحركة الصهيونية في المستقبل، إلّا أنّ ذلك لم يتحقّق قطّ. فعلى مرّ السنوات تمكّن سياسيون أكثر أنانية ومكرًا من تهميشه، ولم يتسنّ له يومًا تأدية الدور الذي أراده هو وأراده له المعجبون به.[1]

بعد حرب 1948، انتخب آلون عضوًا في الكنيست، وحاول لاحقًا متابعة دراسته لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة من كلّية سانت أنطوني في جامعة أوكسفورد، بإشراف المؤرّخة الشهيرة إليزابيث مونرو، لكنّه سرعان ما تخلّى عن ذلك. ولا يزال في قاعة صغار الطلّاب في أكسفورد كرسي حقيقي باسمه، إحياء للفترة التي قضاها فيها). عندما عاد إلى إسرائيل في مطلع الستّينيات، انضمّ إلى الحكومة، حيث شغل في معظم الوقت منصب وزير العمل. قدّم له احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة الفرصة لاستعادة أمجاده السابقة التي تلاشى وهجها في السنوات التي تلت حرب 1948، حين كان خارج المؤسّسة العسكرية.

لم يكن يولي وزارة العمل أهمّية خاصّة، ولم تكد حرب 1967 تنتهي حتّى ركّز اهتمامه الكامل على جهود الاستيطان في الأراضي المحتلّة، وتحوّلت إلى شغله الشاغل.

غالبًا ما وصف الباحثون جهوده في هذا الإطار على أنّها محاولة لإيجاد حلّ للصراع. وجرى تقديمه أساسًا على أنّه أب «الخيار الأردني»، فقد حاول التوصّل إلى تسوية بين إسرائيل والأردن حول أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنه أعاد النظر فيها لاحقًا عبر استبدال السيادة الأردنية بالحكم الذاتي الفلسطيني.

---

1 Anita Shapira، *Yigal Allon, Native Son*، 2007.

في يوليو 1967، طرح آلون على الحكومة «خطّة آلون» الشهيرة، تحت عنوان «مستقبل المناطق (الفلسطينية) وطرق معالجة مسألة اللاجئين». ومع أنّها لم تُعتمد يومًا بشكل رسمي، إلّا أنّها استُعملت كخطّة تسمح بتحديد المواقع المنوي استيطانها، أكثر منها كمسوّدة اتّفاقية سلام مع الأردن. باستثناء كتل المستوطنات اليهودية، كان القسم المتبقّي من الضفة الغربية ينعم بحكم ذاتي أو يخضع لسيادة أردنية منزوعة السلاح.

كان المبدأ الأوّل في هذه الخطّة أن يشكّل نهر الأردن الحدود الشرقية لإسرائيل، وأن يكون للأردن رقعة أرض ضيّقة بالقرب من أريحا، تشكّل له معبرًا برّيًّا إلى المناطق الجبلية في الضفة الغربية. وقام آلون بتحديد المناطق الأصلح للاستيطان اليهودي مستقبلًا، في محيط الخليل والقدس وغور الأردن.

يعود الفضل إلى الحكومة الأردنية أنها كانت من بين أولى الأطراف التي أدركت أنّ الهدف من الخطّة هو تهدئة قلق إسرائيل حيال الديموغرافيا، وأنّها لا ترمي إلى تجنب وقوع صراع جديد، عاد واندلع لاحقًا، بعد بضع سنوات. ومن جهتها، لخّصت السفارة الأميركية في عمّان الموقف الأردني من خطّة آلون قائلةً:

«يبدو أنّ الإسرائيليين لا يستوعبون أنّ خطّة آلون ومتغيّراتها ليست فقط مرفوضة من الأردن، بل تمثّل أيضًا تسوية تسمح باستمرار حالة العداء إلى ما لا نهاية. ولو نظرنا إلى تسويات مشابهة في دول أخرى من العالم خلال القرن العشرين، لرأينا أنّها تولّد المشاكل وتثير المطامع بدلًا من أن تضمن الأمن.»[2]

---

[2] وثائق وزارة الخارجية الأميركية، 1964-1968، المجلّد رقم XX، *Arab-Israeli Dispute*، 1967-1968، برقية من السفارة في الأردن إلى وزارة الخارجية، عمان، 19 ديسمبر 1968، وثيقة رقم 353.

أرى أنّ ما سبق من وصف ليس سوى تأريخ مغلوط لذلك الرجل ولأفعاله في 1967 والسنوات التالية. الواقع أن آلون لم يكن يسعى للتوصّل إلى تسوية، بل إلى التوسّع. كان أوّل من بحث عن أفضل طريقة لاستغلال الاستيطان اليهودي لضمان قضم المساحة الجغرافية من دون دمج السكان. وقد تحوّلت هذه المشكلة إلى معضلة إسرائيل الأبدية، وشغلها الشاغل منذ إنشاء الدولة بشكل عام، وفي ما يتعلّق بالضفة الغربية منذ 1967 على وجه التحديد. لقد تصوّر وبنى سلسلة من المستوطنات اليهودية فصلت الفلسطينيين عن بعضهم البعض، وأدّت إلى ضمّ أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وقد كان أرييل شارون هو مَن طوّر و«أنجز» مفهوم الأسافين حين كان وزيرًا للبنية التحتية والبناء والإسكان في ثمانينيّات القرن الماضي، ثم حين أصبح رئيسًا لمجلس الوزراء في القرن الحادي والعشرين.

كانت خطط آلون الاستيطانية الأولى «متواضعة» مقارنةً بالخطط التي أدخلها خلفه أرييل شارون إلى قلب فلسطين. ومنذ يوليو 1967، كان آلون قد وضع خطة لاستيطان غور الأردن وسفوح الجبال الشرقية للضفة الغربية، فنجح فعليًا في اقتطاع جزء من جبال القدس وبيت لحم والخليل متاخمة لحدود ما قبل 1967. وكان واضحًا منذ البداية أنّ استحداث المساحات الاستيطانية في الضفة الغربية أو قطاع غزة سيؤدّي إلى نزع الهوية العربية عن هاتين المنطقتين تحديدًا.

لفترة قصيرة جدًّا في السنوات الأولى التي تلت احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، سيطر آلون على الفكر الاستراتيجي للحكومة الإسرائيلية وترك بصمته على خرائط الاحتلال. ومع أنّ خطّته لم تُعتَمد رسميًا، إلّا أنّها اقترحت بروتوكولًا غير رسمي يحدّد كيفية حكم الضفة الغربية وقطاع غزة على حدّ سواء. ولا يزال أسلوب العمل الذي ابتكره يوجّه السياسة الإسرائيلية حتّى اليوم. وجوهر هذا الأسلوب يقوم على

اقتراح لحكم المناطق الفلسطينية المكتظّة بالسكّان بشكل غير مباشر، والسعي بطريقة أو بأخرى، بموازاة ذلك، إلى ضمّ سائر المناطق.

خلال الأشهر المتبقّية من 1967، أتاح المنظور الأوسع الذي تمتّع به آلون للحكومة سمحت آفاق خطّة آلون الواسعة للحكومة بتأطير أفضل لمشروعها العملي والوحشي لضمّ القدس الكبرى. فأصبحت أجزاء المدينة وضواحيها، التي سبق أن تمّ تهويدها، مشمولة بالمساحات التي تقرّر ضمّها إلى إسرائيل، بغضّ النظر عن هوية شريكها المحتمل في عملية السلام أو عن الموعد النهائي لترسيم حدودها. وشملت مناطق أخرى الخليل، وبيت لحم، وغور الأردن، وجيوبًا أصغر حجمًا داخل الضفة الغربية، لتصبح المناطق المتبقية إما جزءًا من كيان فلسطيني مستقبلي يخضع لإشراف إسرائيل، أو مناطق منزوعة السلاح تُضَمّ إلى الأردن. لقد فضّل آلون هذا الخيار الأخير ولكنّه أظهر انفتاحًا على الخيار الأوّل، حتّى بات يفضّله مع مرور السنين. فأحيانًا كانت أفكار آلون اللاحقة أوضح من العروض الأساسية المفصّلة التي سبق له أن تقدّم بها. وحين تعمّق في مسألة احتمال تأسيس دويلة فلسطينية كمكافأة على حسن سلوك الفلسطينيين، سلّط الضوء على الانعكاس الديموغرافي السلبي لوجود اللاجئين، واقترح إعادة توطينهم جميعًا في سيناء.[3]

طُرحت هذه الأفكار للمرّة الأولى في اجتماعات انعقدت في منتصف يونيو 1967 وتمّ التعبير عنها بوضوح أكبر في يوليو. وقد دفع آلون بالحكومة إلى التفكير في إيجاد طريقة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من دون ضمّ سكّانها أو طردهم. كان واضحًا بالنسبة إليه أنّ الشرط الأساس هو السيطرة. بالعودة إلى تلك الفترة، نرى أنّ اللغة التي استخدمها آلون آنذاك لم تتضمّن مصطلحات السجن المستعمَلة

[3] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 18 يونيو 1967.

في هذا الكتاب، لكنه لم يكن بعيدًا عنها، كونه أشار بصورة متكرّرة إلى سياسة الجزرة والعصا. وبالنسبة إلى آلون، تُرجمت «الجزرة»، أي السجن المفتوح، بافتتاح مكتب بريد في الخليل، في حين أن تُرجمت «العصا»، أي السجن المشدّد الحراسة، بالعقاب الجماعي الذي فُرض على نابلس في يوليو 1967، ردًّا على هجوم استهدف قافلة عسكرية، عقاب شمل اعتقالات جماعية، وعمليّات تفتيش تنتهك حرمة المنازل، وحظر تجوّل، وقطع شبكة الاتصالات الهاتفية، وكلّها جرائم حرب. من جهة، أصبح تأمين الخدمات الأساسية الذي يُلزم به المحتل بموجب القانون الدولي، بمثابة مكافأة على السلوك الحسن؛ ومن جهة أخرى، تمّ الردّ على المقاومة، حتّى لو كانت بأشكال غير عنفية، بعقوبات جماعية علّق عليها توم سيغف بحق قائلًا إنّ الإذلال شكّل الجزء الأبرز من أسلوب التعاطي الإسرائيلي في 1967.[4]

وجّه آلون كامل تركيزه إلى الضفة الغربية، وكما هي حال جميع الوزراء الآخرين، تردّد في التعبير عن آرائه بصراحة بشأن قطاع غزة. بيد أنّ نمط تفكير واضحًا ومحدّدًا بدأ يتطوّر، ومع أنّه تطلّب وقتًا للنضوج، يتّضح أنّ خطّة آلون انطبقت أيضًا على قطاع غزة. ومع أنّ قطاع غزة عبارة عن مساحة أرض صغيرة جدًّا، فُرضت عليه كذلك سياسة التقسيم عينها بين ما هو «لنا» وما هو «لهم»، ما دام من ضمن إسرائيل.

تُرجمت خطّة آلون إلى استراتيجيّتين كبيرتين رسمتا معالم الحياة في الأراضي المحتلّة لسنوات كثيرة تلت: الأولى استراتيجية جغرافية حدّدت بوضوح الأجزاء المنوي تهويدها واستيطانها؛ والثانية واقع إداري حدّد طبيعة المكافآت والعقوبات المترتّبة على قبول الحكم الإسرائيلي أو رفضه.

---

4 Segev، *1967*، 2005، ص 449.

نال آلون مساعدة مجموعة من البيروقراطيين المتمرّسين في شؤون الاستيطان. ونظرًا إلى استخفافهم جميعًا بأبسط قواعد القانون الدولي من جهة، والتزامهم المطلق بالنزعة التي يتشاركها كلّ الصهاينة إلى دمج المناطق المحتلّة – لا سكّانها – سهل على هؤلاء المستوطنين تشبيه مساعيهم في 1967 بجهود الاستيطان الصهيونية الأولى، التي يعود تاريخها إلى 1882. وكان البيروقراطي الأبرز في هذه المجموعة رئيس الوزراء ليفي إشكول نفسه. ففي مراحل سابقة في مسيرته السياسية، كان إشكول ناشطًا صهيونيًا شابًا في مرحلة الانتداب، انغمس بشدّة في مشاريع استيطانية. ثمّ ترقّى لاحقًا ليحتل مناصب عليا في الدولة، بفضل السياسات الحزبية من جهة، وعمله الجادّ كتكنوقراطي فعّال من جهة أخرى.[5]

منذ ثلاثينيّات القرن الماضي وحتّى 1967، لعب إشكول دورًا حاسمًا في استيطان أرض فلسطين التاريخية. ويقدّمه الموقع الإلكتروني الرسمي للحكومة الإسرائيلية على أنّه «شخص حدّد إطار العمل لأكبر عملية استيطان في التاريخ.»[6] والمقصود بذلك أنّه أنشأ مستوطنات يهودية في قلب الريف الفلسطيني، في مواقع كانت أصلًا متباعدة، لكنها ضُمّت في 1948 لتكوّن منطقة يهودية واحدة، عبر تطهير جميع المناطق الواقعة بينها من السكّان الفلسطينيين الأصليين.

بصفته رئيسًا للوزراء برز إشكول في يونيو 1967، كشخصية قيادية في الجهود الاستيطانية المبذولة في قلب الهيكلية البيروقراطية التي أوجدتها الحكومة لحكم المناطق التي احتلّتها إسرائيل خلال الحرب. وكان هذا الجهد الاستيطاني الجديد محلّ تنسيق وإشراف من قبل دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية. وكان هذا المجال، في مرحلة سابقة، من

---

5 Goldstein، *Eshkol: Biography*، 2003.

6 www.pmo.gov.il/History/PastPMM/Pages/eshkol.aspx (بالعبرية).

اختصاص يوسف فايتس، الذي اضطلع بدور كبير في تطهير فلسطين في 1948. ومن ثمّ تمّ تسليم هذا الدور إلى ابنه، رعنان وايتز، الذي لم يقل نشاطًا عن أبيه في تحقيق حلم تحويل المناطق الفلسطينية إلى مناطق يهودية بالكامل. ظلّ والده في خلفية المشهد، لكنّ الدور الذي لعبه كان هامشيًا جدًا ولم يسهم في رسم معالم الواقع الجديد.

لقد عنت رؤية آلون، وبراغماتية إشكول، أنّه حتّى النقاشات الداخلية حول الوضع القانوني المستقبلي للأراضي المحتلّة لن تنجح في عرقلة استيطانها. وفي 20 أغسطس 1967، طالبت الحكومة جميع أعضائها بمراجعة شاملة للجهد الاستيطاني. لقد كان ذلك الاجتماع مهمًّا، واستنتج منه آلون أنه من غير الضروري ربط الوضع القانوني للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلّة بحجم الأراضي المقرّر استيطانها. وخلال ذلك الاجتماع، دعا عدد لا بأس به من الوزراء إلى دراسة احتمال منح الفلسطينيين كامل حقوقهم، في حال أرادت إسرائيل ضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة إليها (مع أنّ معظم الوزراء سبق أن اعترضوا على هذه الفكرة في يونيو). لذلك فالسؤال كان يتعلّق بكيفية الاستيلاء على قالب الحلوى وأكله. وكان الجواب قرار مواصلة الاستيطان، وترك مسألة مصير السكّان الفلسطينيين مفتوحة، على أن تعالَج في اجتماع مستقبلي لم ينعقد يومًا.[7]

كان الجهد الاستيطاني مشروعًا ثلاثيًا: الاستيلاء المتواصل على الأراضي، ونقل المستوطنين اليهود إلى مستوطنات جديدة، والحدّ بالقوّة من أيّ نموّ سكّاني طبيعي للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلّة.

بدأ الاستيلاء على الأراضي من خلال إصدار سلسلة مراسيم في إطار أنظمة الطوارئ في 1967. كان أوّلها المرسوم رقم 25 الذي نصّ على

---

[7] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 16718/6-G، 20 أغسطس 1967.

وجوب مصادقة «السلطة الرسمية» على أيّ معاملة عقارية. أمّا المرسوم المهمّ الثاني والذي صدر خلال السنة ذاتها، وحمل الرقم 59، فقد نصّ على وجوب نقل ملكية كلّ الأراضي التي تملكها الحكومة الأردنية (وتبلغ مساحتها الإجمالية 160,000 دونـم) إلى دولة إسرائيل. النهب على مستوى الدولة والذي ورد في سياق هذا المرسوم، كان يستند إلى قانون عثماني عائد إلى 1855، ينص على أنّ للدولة الحقّ بوضع اليد على كلّ أرض غير مزروعة وليست ملكية خاصّة.[8]

أسافين آلون

إنّ مفهوم الأسافين اليهودية التي تمزّق الأراضي وتمنع التواصل المكاني والوحدة الجغرافية الفلسطينية لم يقتصر على القدس الكبرى؛ بل طُبِّق على الضفة الغربية عمومًا. وقد أشرف إيغال آلون على تنفيذ هذا المشروع في السنوات الأولى من الاحتلال. وتألّف أوّل إسفين دقّه آلون من مستوطنات يهودية مبعثرة انتشرت في طول غور الأردن وعرضه، ضُمّت بموازاة إنشائها أجزاء إضافية من شرق الضفة الغربية. وأُنجز هذا الإسفين في 1971، وتمّ ذلك باعتماد الأسلوب الاستيطاني الصهيوني نفسه السائد في فلسطين منذ بداية المشروع. كانت الخطوة الأولى تقضي باستيطان نقطة بعيدة، ومن ثمّ المطالبة بجميع الأراضي بين إسرائيل وهذه المستوطنة اليهودية الجديدة باعتبارها يهودية حصريًا، يلي ذلك تطبيق مبدأ الحصرية عينه على جميع الطرقات المؤدّية إليها. بعد ذلك يجب تأمين الحماية لهذه الرقعة الجديدة من الأراضي. ولهذه

---

[8] يمكن إيجاد القرارات والمراسيم المختلفة بالإنكليزية في العديد من المصادر. أما أفضل موقع على الانترنت يسهّل الاطلاع على أولى هذه المراسيم، بما في ذلك المرسوم رقم 25، فهو التالي: www.itisapartheid.org/Documents_pdf_etc/ApartheidLawsOccupied.pdf.

الغاية، تُقام معسكرات تدريبية يتمّ بناؤها على عجل على المزيد من الأراضي المصادرة. وآخر موقع من هذا القبيل ضمن إسفين آلون كان مستوطنة متسفيه شليم على البحر الميّت، التي بنتها حركة الكيبوتسات الاشتراكية، وبدأت تنتج «مستحضرات تجميل البحر الميّت، أهافا»، ولا تزال هذه المستحضرات معروضة حتى يومنا هذا في عدد كبير من مراكز التسوّق الكبرى في الغرب، على الرغم من قرار الاتّحاد الأوروبي بمنع بيع المنتجات المصنّعة في الأراضي المحتلّة.

توسّع هذا الإسفين شمالًا وغربًا، وبحلول 1977، بات يشتمل على 21 مستوطنة كانت كفيلة بتهويد غور الأردن في محيط الضفة الغربية. وحتّى اليوم، لا تزال هذه المستوطنات في قلب الإجماع الإسرائيلي، كما أنّ وسائل الإعلام الإسرائيلية لا تشير إليها أبدًا باسم «هيتناشليوت»، أي المستوطنات الواقعة خلف حدود 1967، كما قد يفعل الليبراليون الصهاينة. وفي 1976، أعلن إسحق رابين، رئيس الوزراء آنذاك، في زيارة قام بها إلى تلك المستوطنات في غور الأردن، أنّ «هذه المستوطنات باقية هنا لوقت طويل جدًّا، فنحن لا نبني المستوطنات كي نعود ونخليها.» وبعد عقدين من الزمن تقريبًا، عاد رابين ليؤكّد في خطاب أمام الكنيست في 25 أكتوبر 1995 «أن إسرائيل باقية في غور الأردن بكل ما للكلمة من معنى».[٩] اعتُبرت كل مساحة أرض يُمكن قضمها من خلال الربط بين المستوطنات المعزولة مشمولة ضمن الدولة اليهودية في أيّ اتّفاق سلام مستقبلي محتمل. المثير للسخرية أنّ وتيرة الاستيطان في هذا الجزء من الضفة الغربية تباطأت بعد تسلّم الليكود السلطة في 1977، لأنّ الحكومة الجديدة اهتمّت بتوجيه الموارد نحو استيطان أجزاء جديدة من الضفة الغربية. كما أنّ خريطة الاستيطان

---

[٩] *Haaretz*، 6 أكتوبر 1995.

التي وضعها آلون، والتي أملَتها الاعتبارات الديموغرافية إلى حدّ كبير، وقضت بتجنّب ضمّ المناطق العربية ذات الكثافة السكّانية العالية، فقد استُبدلت بخطّة استيطان كان حافزها إيديولوجية إسرائيل الكبرى، التي سمحت بمصادرة أيّ بقعة أرض تتطلّع إليها إسرائيل.

في الحقيقة، لم تبقَ لحكومة الليكود مساحات أرض كبيرة تقتطعها. فمع انتهاء عهد خلَفَي رئيس الوزراء إشكول، غولدا مائير وإسحق رابين (1969-1977)، كانت الحدود الشرقية والغربية للسجن الكبير قد هُوّدت وصودرت بطريقة أو بأخرى. تألّفت الحدود الغربية من كتل استيطانية يرضى المجتمع الدولي بالاعتراف بها كجزء من إسرائيل في أيّ مفاوضات مستقبلية. وفي 1968، أكّد رئيس الوزراء ليفي إشكول أنّ الحدود الشرقية هي جزء من الدولة اليهودية عندما قال: «إن نهر الأردن يُشكّل الحدود الأمنية لإسرائيل».[10] وطوال 1968، تسارعت وتيرة استيطان هذا الإسفين، وناشد وزير الإعلام الإسرائيلي، يسرائيل غاليلي، رئيس الوزراء صيف ذلك العام بالامتناع عن إصدار مواقف علنية تسبق برنامج الاستيطان، خوفًا من إثارة أيّ غضب دولي. وبطبيعة الحال، كان على خطأ.[11]

اخترق إسفين آلون الثاني قلب الضفة الغربية، فابتلع مدينة نابلس متّجهًا إلى مستوطنتي كدوميم وعيلي، ولاحقًا إلى مدينة أرئيل. فيما وصل الإسفين الثالث القدس «اليهودية» بالطرف الشمالي للبحر الميّت ومدينة أريحا. وتوسّع هذا الإسفين أضعافًا، بدءًا بمستوطنة معاليه أدوميم، التي جذبت سكّان القدس الفقراء، واتّسعت حتّى ضيّقت

---

[10] أعلن ذلك في حين وافقت الحكومة على تأسيس أولى المستوطنات في غور الأردن، وقد اختارت الإعلان عن قرارها. أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، اجتماع مجلس الوزراء، 28 يناير 1968.

[11] أرشيف إشكول، رسالة يسرائيل غاليلي إلى إشكول، 14 أغسطس 1968.

الخناق على أبو ديس وأحياء أخرى في القدس الشرقية. وفي 2012، نفّذت إسرائيل خطّة توسّع من القدس الشرقية إلى البحر الميّت، ما تسبّب بتقسيم الضفة الغربية إلى منطقتين يتعذّر الوصول إليهما، ودفع الاتّحاد الأوروبي، للمرّة الأولى في تاريخ الاحتلال، إلى استخدام نبرة قاسية وإدانة إسرائيل وتهديدها بفرض عقوبات عليها. ولعلّ النخبة السياسية الإسرائيلية كانت محقّة في عدم الاكتراث بهذا التغيّر في النبرة واللغة، فهما لم تُترجما إلى أفعال في الساحة الدولية، أمّا على أرض الواقع فقد حدث الكثير لترسيخ التقسيم الفعلي للضفة الغربية.

تجدر الملاحظة أن آلون وديان كانا يدرسان، في 1967، احتمال تقسيم الضفة الغربية إلى كانتون شمالي وآخر جنوبي، ومن ثمّ قرّرا العدول عن هذه الفكرة. لكنّ ذينك الكانتونين في شمال الضفة الغربية وجنوبها، واللذين يفصل بينهما الإسفين الممتدّ من القدس إلى البحر الميّت، أصبحا أمرًا واقعًا مع اتّساع نطاق الاحتلال. وبعد أربعين سنة من الاحتلال، بات كلّ من الكانتونين مقسومًا إلى 11 مقاطعة يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي وتفصل بينها شبكة من «طرقات التفرقة العنصرية» والمستوطنات، وتخنقها مناطق شاسعة محظّرة على الفلسطينيين، عمد الجيش الإسرائيلي إلى إغلاقها.

لم تتوقّف المجزرة الاستيطانية بحقّ الأراضي عند هذا الحد، ففي أولى أيّام الاحتلال، وتحديدًا في 26 يونيو 1967، حصل تقسيم من نوع آخر، مع عزل القدس عن الضفة الغربية. وقد تمّ وضع الصيغة النهائية لتمزيق القلب الاقتصادي والديني والثقافي والاجتماعي للضفة الغربية خلال سلسلة اجتماعات يومية عقدها مجلس الوزراء أواخر يونيو 1967.

وسط هذا التفاعل بين الديموغرافيا والجغرافيا، تسبّب فصل القدس عن الضفة الغربية بمشكلة. فأيّ ضمّ قانوني للأراضي كان يحدث خللًا في التوازن الديموغرافي لصالح الفلسطينيين. وقد لاحظ الوزراء

أن الخطّة الجديدة لتوحيد القدس أضافت سبعين ألف فلسطيني إلى سكّان إسرائيل. لكن ذلك لم يردعهم؛ فقد تلقّوا تطمينًا من رئيس الوزراء إشكول، الذي أكّد أنّ تصويب ذلك الاختلال ممكن، عبر تعزيز هجرة اليهود وشراء الأراضي من مالكيها العرب. ولكن في النهاية تمّ تنفيذ خطّة أكثر شؤمًا، طرحها وزير الزراعة الاشتراكي، حاييم جفاتي. كان هذا الأخير قد أشرف، في 1948، على تغطية القرى الفلسطينية المدمّرة بالغابات، بتمويل من الصندوق القومي اليهودي. ففكّر في استغلال الصندوق مجدّدًا لإنجاز عملية انتزاع الممتلكات، إنّما بطريقة مختلفة. واقترح تخصيص بعض من الأراضي المصادرة حديثًا لصالح الصندوق القومي اليهودي لأنّه وبحسب ميثاق هذا الصندوق، من غير المسموح به بيع الأراضي أو التنازل عنها لغير اليهود. ولعلّه سُرّ كثيرًا عندما ردّ عليه إشكول قائلًا: «بالتالي، علينا تزويد الصندوق القومي اليهودي بالمال، ليتمكّن أيضًا من شراء الأراضي من ملّاكيها العرب».[12]

قبل1967، كانت ملكية المنطقة المصادَرة في القدس الشرقية تعود حصريًّا إلى الفلسطينيين. وفي السنة التالية، لم يبقَ لهؤلاء سوى 14 بالمئة من الأراضي، بعد أن تملّكت الدولة الإسرائيلية 46 بالمئة منها، وصُنّفت نسبة 40 بالمئة المتبقّية منها لتكون مناطق خضراء.

اخترق إسفين آلون الرابع جنوب الضفة الغربية، فعزل بيت لحم وجبال الخليل والمنطقة المحيطة بها عن باقي أنحاء الضفة الغربية.

كان آلون أقلّ نفوذًا في تحديد سياسة الاستيطان في قطاع غزة، لكنّ ذلك لم يمنع أن تُعتمد الأساليب ذاتها فيه أيضًا، أي تمزيق الأراضي والفصل بينها وتقسيمها إلى كانتونات. وهذه المرّة كان إسحق رابين القوّة الدافعة خلف عملية تقسيم القطاع إلى جزأين في هذه المرّة. وقد أطلق

[12] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 8164/7-A، 26 يونيو 1967.

على خطّته اسم «الأصابع الخمسة»، خطّة تُرجِمت بإقامة «غوش» – أي كتلة – من المستوطنات اليهودية التي بقيت قائمة إلى أن قرّر أريبل شارون إخلاءها في 2005 (وعُرفت لاحقًا باسم غوش قطيف). وابتداءً من مايو 1968، راح رابين وآلون يُقنعان الحكومة بإنشاء مستوطنتين تشكّلان إسفينًا، على حدّ تعبير آلون، بين مدينة غزة وجنوب القطاع، وأضافا أنّه «من الضروري جدًّا، من وجهة نظر أمنية، أن يكون في قلب غزة وجود يهوديّ». فردّ رئيس الوزراء، إشكول، قائلًا إن غزة تعود إلى الشعب اليهودي منذ أيّام شمشون.[13]

بسبب صغر حجم قطاع غزة، كانت انتهاكات إسرائيل الأولى للقانون الدولي صارخة على نحو أقوى، ما أرغم الحكومة الإسرائيلية، في 1967، على تبرير تجاهلها الكامل للقانون، ولا سيّما لاتّفاقية جنيف. وقد استفادت الحكومة من ذلك التبرير لاحقًا في سياق توسيعها للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، حيث راحت تصوّر المستوطنات اليهودية في غزة كنوع من الردّ على حركة المقاومة الناشئة التي ظهرت خلال السنة الأولى من الاحتلال، قبل أن يسحقها أريبل شارون، الذي كان يتولّى آنذاك قيادة القطاع الجنوبي. وتجلّت ذروة تلك الحملة الانتقامية في غزو عسكري لمخيّم اللاجئين في جباليا والشاطئ في يوليو 1971، غزو أدّى إلى ترحيل أكثر من 15,000 فلسطيني من المخيّمات إلى مدينة غزة والعريش والضفة الغربية، ونتج عنه تدمير أكثر من 6,000 بيت، بحسب تقرير صادر عن الأمم المتّحدة.[14]

بحلول نهاية 1967، ظهر أوّل حزام استيطاني في جنوب مدينة عسقلان الإسرائيلية (وهي تضمّ اليوم الفلسطينيين الذين طُردوا من

---

[13] المرجع السابق.

[14] جرى ذكر هذه الوقائع في الصحافة الإسرائيلية أيضًا، انظر صحيفة *Maariv*، 19 سبتمبر 1971.

قرية المجدل في 1948)، واتّسع وصولًا إلى أطراف غزة الشمالية، ليشكّل «الأصبع» الأوّل. أمّا «الأصبع» الثاني، ففصل مدينة غزة عن دير البلح (الواقعة على مسافة 14 كم جنوب غزة). فيما أصبح «الأصبعان» الآخران غوش قطيف، الشهيرة أو (السيّئة السمعة)، أبرز كتلة استيطانية يهودية في القطاع. أمّا الأصبع الخامس، والذي كان مقرّرًا له أن يخترق شبه جزيرة سيناء، فلم يبصر النور قطّ بفضل اتّفاقية السلام الثنائية التي أُبرِمَت مع مصر في 1979.[15]

كان صغر حجم قطاع غزة يعني أيضًا أنّه غير قابل للتقطيع كما حدث في الضفة الغربية. فالمستوطنات، عند إنجازها لم تكوّن إلّا منطقة صغيرة قابلة للتهويد. وهو ما سهّل على شارون طرد الفلسطينيين منها في 2005، على أمل أن يتمكّن من ضمّ الضفة الغربية. ولا شكّ في أنّ الاهتمام المكثّف المبذول منذ 1967 وحتّى اليوم، برسم حدود الضفة الغربية وإعادة رسمها هو خير دليل على أنّ مكانة المنطقة مختلفة فعلًا في الاستراتيجية الإسرائيلية عمّا هو عليه قطاع غزة. والسبب الوحيد الذي منع الإسرائيليين من الاستيلاء عليها كما فعلوا بباقي فلسطين في 1948 هو اختلاف تعاطي المجتمع الدولي مع الضفة، من خلال ما يسمّى بعملية السلام، والمعضلة الديموغرافية التي تواجهها الصهيونية مع كل أرض فلسطينية جديدة تطمع فيها الدولة اليهودية.

أوتي هذا الاهتمام المكثّف ثماره، فابتداءً من 1967، لجأت إسرائيل إلى المراسيم الصادرة عن الحكم العسكري للاستيلاء على أكثر من 41 بالمئة من أراضي الضفة الغربية. وبحلول 1985، باتت تسيطر على 52 بالمئة من أراضيها. ومع 1992، ارتفعت هذه النسبة إلى 60.8 بالمئة. وانتهت هذه العملية بإنشاء 130 مستوطنة في الضفة

---

[15] "The Early Settlement of Gush Katif – The Five Fingers Plan" in ،Huberman .2004 ،*The Bible and the Land* ،Zoldan (ed.)

الغربية، و16 مستوطنة في قطاع غزة. وفي نهاية القرن العشرين، بلغ عدد المستوطنين المقيمين في المكان 200,000 نسمة، مع تسجيل عدد مماثل من المستوطنين المقيمين في منطقة القدس الكبرى.

كذلك أوتي هذا الاهتمام الإسرائيلي المكثّف ثماره بصفته استراتيجية لإجهاض أيّ فرصة مستقبلية بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، عبر خلق وقائع على الأرض غير قابلة للعودة عنها، وهي نقطة برّرها كلٌّ من ميرون بنفينستي وشلومو خيّاط.[16] وكانت هذه الاستراتيجية المزدوجة، التي قامت على وصل المستوطنات بعضها ببعض وفصل القرى والبلدات والمدن الفلسطينية بعضها عن بعض كفيلة بضمان نجاح هذا السيناريو. وبدلًا من خيار إنشاء دولة فلسطينية، طُرح على الطاولة خيار آخر، يتمثل بمنح مستوى معيّن من الحكم الذاتي يكون بمثابة الجزرة التي تكافئ حسن سلوك الفلسطينيين، أو بفرض انتقام قاس يكون بمثابة العصا التي تعاقب المقاومة الفلسطينية.

هل كانت تلك الأسافين قانونية؟ المفاجئ أنّ الحكومة الإسرائيلية فكّرت فعلًا في هذا السؤال. فالواقع الاستيطاني الجديد كان يتطلّب بنية تحتية قانونية – ليس للاستهلاك العالمي، بل لإيجاد آلية منتظمة وفاعلة لحكم شعب بلا دولة يسكن في الضفة الغربية. الحلّ الأسهل كان الضم القانوني لجميع المناطق التي تطمع بها. لكن ذلك كان مستحيلًا لأسباب ديموغرافية. وقد طالب وزير العدل، ياكوف شمشون شابيرا، نظراءه منذ البداية، بأن يعوا أنّ قانون دولة إسرائيل لا يمكن إنفاذه باعتباره قانون أرض الميعاد (باستثناء القدس) بمعنى أنّه لا يمكن تطبيقه في الضفة الغربية وقطاع غزة.[17]

---

[16] Benvenisti وKhayat، *The West Bank and Gaza Atlas*، 1988، ص 62.

[17] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 7927/4-A، 11 يونيو 1967.

في 18 يونيو، تمّ تكليف شابيرا إيجاد بنية تحتية قانونية للواقع الجديد. فوضع أسسًا لما تحوّل لاحقًا إلى موقف إسرائيلي أكثر تطوّرًا، يستند إلى الرغبة في التمسّك بالأراضي من دون ضمّها بشكل رسمي. قال شابيرا للحكومة في ذلك اليوم إنّ عليها أن تعلن الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقًا لمتطلّبات القانون الدولي، لكنه أكّد لزملائه أن تلك «مسألة شكلية وليست جوهرية». ولذلك اقترح تشكيل لجنة من كبار الوزراء للإشراف على بناء ذلك الحكم وسياساته.[18] الواقع أن قرار إسرائيل بفرض الاحتلال العسكري وعدم احترامها للقوانين الدولية الموجبة عند الإقدام على خطوة من هذا القبيل قد زاد كثيرًا من معاناة سكّان الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 1967 وحتّى يومنا هذا.

جوهر الأمر، شرح شابيرا يقول، أنّ ثمّة نوعين من الأراضي: بعضها مضموم وسيكون أشبه بما كانت عليه الجليل في 1948، وما تبقّى خاضع للإدارة الإسرائيلية، يتحدّد مصيرها لاحقًا. وأضاف أنّه بإمكان الحكومة آنذاك أن تختار ضمّ مناطق محورية، ومثالًا على ذلك، أشار إلى احتمال ضمّ مدينة قلقيلية إلى مدينة كفار سابا اليهودية المجاورة.[19] ومع أن هذا الاقتراح لم يتحقّق، لكنّه كان دليلًا واضحًا على نفوذ الأسياد الجدد للأرض. ومن موقعنا اليوم في بداية القرن الحادي والعشرين، يسهل علينا إذا ما نظرنا إلى الوراء أن نرى كيف رسمت هذه السياسة التأسيسية الخريطة الجيوسياسية للأراضي المحتلّة على امتداد السنوات الأربعين اللاحقة.

في اجتماعات 18 و19 يونيو، ناقشت الحكومة الإسرائيلية بمزيد من التفاصيل كيفية التفريق بين المناطق المضمومة وغير المضمومة بداخل الضفة الغربية، كما ناقشت مصير المناطق التي لن تتولّى حكمها

[18] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 18 يونيو 1967.

[19] المرجع السابق.

مباشرةً. وفي تلك الاجتماعات على وجه التحديد، شُرحت بوضوح صيغة الحكم الذاتي، وجرى تقديم نموذج السجن المفتوح كأفضل خيار للفلسطينيين. وكان إيغال آلون أوّل من تقدّم بهذه الأفكار، أقلّه وفقًا لمحاضر تلك الاجتماعات، حيث قال متبجحًا: «أنا مستعدّ لمنحهم الحكم الذاتي، شرط أن يبقوا جزءًا من إسرائيل»، لكنّه سارع بإضافة شرط، وهو أن يبقى تنفيذ ذلك الخيار مقرونًا بمواصلة نشر الاستيطان اليهودي. وسمّى آلون هذا الجهد الاستيطاني بإقامة «حقائق قانونية واستيطانية» ميدانيًا.[20] إلى ذلك، شدّد آلون على الحاجة إلى ضمّ منطقة الخليل إلى إسرائيل، بما في ذلك المدينة نفسها والجبال المحيطة بها، فيما تُترك مخيّمات اللاجئين وما تبقّى من جنوب الضفة الغربية لتحظى بالحكم الذاتي مستقبلًا.

في الواقع، كان آلون أكثر سخاءً ممّن تولّوا تنفيذ خططه في السنوات اللاحقة. كان يعتقد أنّ كلّ فلسطيني في المناطق المضمومة يجب أن يُصبح «عربيًا إسرائيليًا»؛ أي أن يرتقي من مرتبة سجين في السجن الكبير إلى مواطن من الدرجة الثانية في إسرائيل. وردًّا على احتجاجات زملائه المبنية على الخوف الديموغرافي أجاب: «نستطيع مع عرب القدس أن نتعاطى معهم ديموغرافيًا» (أي أن نتقبّلهم). بتنا نعلم الآن أنّ «استعداده» لمنح الجنسية الإسرائيلية لسكّان المناطق الفلسطينية المضمومة حديثًا كان محصورًا بجزء من منطقة القدس الكبرى، وقد تحوّل عرض الجنسية والتهديد بسحبها إلى أداة ابتزاز قاسية بين أيادي المحتلّين المستقبليين.

لكنّ هذا لم يكن الإرث الذي تركه آلون. فإرثه الحقيقي هو كناية عن خطط الاستيطان التي تقدّم بها وأصبحت حقائق على الأرض، والتي

---

[20] المرجع السابق.

تقضي بإنشاء مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، مع الامتناع عن منح أيّ فلسطيني مقيم فيها حقوقه المدنية الأساسية. وسبق أن ذكرنا أنّه وضع قواعد للحكم. ومن الأمثلة على تطبيق تلك القواعد الملاحظة العابرة التي أدلى بها حول الحاجة إلى دقّ إسفين يفصل بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والفلسطينيين الذين باتوا مواطنين إسرائيليين في وادي عارة. ولطالما كان الوادي المؤلّف من 15 قرية منطقة واحدة تمّ تقسيمها إلى جزأين بموجب اتفاقية الهدنة مع الأردن في 1949 (في ظلّ إنذار بشنّ حرب). إنّ التفكير الاستراتيجي والحجّة التكتيكية في إسرائيل حول هذه المجموعة المحدّدة من السكّان يكشفان عن حجم العبثية والقسوة في «الخطاب الديموغرافي» العنصري في سياق وضع المخطّطات والسياسات. فحتّى وقت قريب مضى، كانت ثمّة رغبة في تبنّي أفكار آلون والفصل بين فلسطينيي وادي عارة (الذين كانوا عربًا إسرائيليين) وفلسطينيّي الضفة الغربية. والواقع أنّ تلك الاستراتيجية قسمت قريتين من أصل 15 قرية في وادي عارة، وهما باقة وبرطعة، إلى نصفين. وجاءت ذروة سياسة العزل القمعي في بناء الجدار في قلب هاتين القريتين وغيرهما من القرى. ثمّ جاء القرن الحادي والعشرون، وولدت معه أفكار جديدة. وأراد أرييل شارون تهويد وادي عارة بأكمله، وبناء المستوطنات وسط القرى الفلسطينية ضمن برنامج أسماه «النجوم السبع» – تمثّل كلّ منها مجموعة من السكّان اليهود فقط، يقيمون في مستوطنة تحظى بتدابير أمنية مشدّدة. وذهب أفيغدور ليبرمان إلى أبعد من ذلك، واقترح مرارًا ضمّ وادي عارة إلى الضفة الغربية، تمامًا كما فعل نظراؤه في الحكومة بالقسم الأكبر منطقة القدس الكبرى في القرنين العشرين والحادي والعشرين؛ فعمد إلى

«تخفيض» مكانة من «يتمتّعون» بالجنسية الإسرائيلية بحرمانهم حقّ المواطنة الإسرائيلية، شأنهم شأن سكّان الضفة الغربية.[21]

وكذلك، برز دور آلون في النقاشات حول فرص الحياة المتاحة للفلسطينيين في ظلّ السيطرة الإسرائيلية. وفي إشارة إلى غور الأردن والخليل كجيوب مُحتَمَلة قابلة للضم، بدأ آلون يستعرض الفوارق بين العيش في مناطق يحكمها الإسرائيليون مباشرة وأخرى يحكمونها بشكل غير مباشر. فأوضح أنّ الحكم غير المباشر يعني الحكم الذاتي، وهو تعبير كاد يكون سحريًا وبقي قيد الاستعمال حتّى انطلاق اتفاقيات أوسلو في 1993، باعتباره أفضل ما يُمكن أن يطمح إليه الفلسطينيون. في حين أشار الحكم المباشر إلى احتمال بالترحيل مستقبلًا إلى مناطق الحكم غير المباشر.

تنبّه السكّان المحلّيون إلى عملية إعادة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المجال الإسرائيلي. وقد عرض السياسيون والمسؤولون على الأرض محفّزات لإسكات المقاومة، وأظهروا ردّ فعل قاسيًا حين برزت المقاومة بعد الاحتلال مباشرة. وفي الفصل القادم، سنتناول سياسة الجزرة الاقتصادية والعصا العقابية.

[21] اقرأ مراجعة لهذه الخطة بعد عشر سنوات على وضعها في: "Your Own Garden and Your Own Tank"، *Haaretz*، 16 أكتوبر 2001.

الفصل الخامس

مكافآت اقتصادية وعقوبات انتقامية

خلال شهر واحد فقط، يونيو 1967، وضعت إسرائيل الأسس لواقع جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يزال سائدًا حتّى يومنا هذا. ففي ذلك الشهر، سعى الخبراء الاقتصاديون داخل فريق السياسيين إلى تسهيل عملية الانتقال السلس، عن طريق إرساء واقع اقتصادي جديد، يستفيد منه المستوطنون الجدد ويُهدّئ السكان المحليين. تمحور النقاش الرئيسي، كما سنرى، حول فائدة هذه الأراضي الجديدة بالنسبة لإسرائيل، إلّا أنّ الافتراض الأولي كان أنّ كلّ سياسة اقتصادية سليمة لا بدّ من أن تفيد السكان المحليين. الفرق بين مجموعتي المصالح تينك فهو أن صانعي السياسات تعاملوا منذ البداية مع الحاجات الاقتصادية للسكان المحليين بصفتها مكافأة على «حسن السلوك» ووسيلة عقابية ردًا على «السلوك السيّئ».

اقتصاد الاحتلال

الجانب الأوّل الذي نوقش في يونيو 1967 كان البُعد الاقتصادي للاحتلال، مع أنّ النقاش داخل الحكومة لم يكن اقتصاديًا صرفًا. فالقدرة،

لا بل الحاجة، إلى إيجاد واقع اقتصادي جديد نوقش في إطار ما اعتبره الإسرائيليون سياسة «الجزرة والعصا» تجاه سكّان الضفة الغربية وقطاع غزة، في عودة منهم إلى نظرتهم المشوّهة لحكم الفلسطينيين وكأنّهم حيوانات في مزرعة.

من جهة أخرى، كان ثمّة جانب اقتصادي رئيسي آخر للاستراتيجية الإسرائيلية الخاصّة بالأراضي المحتلّة. ففي نهاية يوليو1967، قدّمت أولى الأنظمة الاقتصادية والمالية إشارات مبكرة إلى الطموحات الإسرائيلية البعيدة المدى المتعلّقة بالضفة الغربية وقطاع غزة. فقد قرّرت الحكومة أن الجنيه الإسرائيلي (الليرة ولاحقًا الشيكل) سيكون العملة الرسمية المعتمدة في الأراضي التي احتلّها الجيش الإسرائيلي. وعلى أثر اتّخاذ هذا القرار، أطلقت لجنة المديرين العامّين حملةً حول العالم، سعيًا لاستقطاب الاستثمارات الإسرائيلية والأجنبية في الأراضي المحتلّة، كما شجّعت الحكومة الشركات الإسرائيلية، في وقت لاحق من الشهر ذاته، على استخدام المؤسّسات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة كواجهات لتصدير البضائع الإسرائيلية إلى العالم العربي، في محاولة للالتفاف على مقاطعة الدول العربية للمنتجات الإسرائيلية.[1]

من وجهة نظر إيديولوجية، كان من الضروري الاحتفاظ بالأراضي المحتلّة؛ ولكنّ المنطق الاقتصادي كان يقول إنّ ذلك قد يكون باهظ الكلفة. وبُغية تقليص حجم الإنفاق الضروري لخلق واقع جديد على الأرض، كان الحصول على مساعدة خارجية أمرًا ضروريًا. وقد أتت هذه المساعدة في ما بعد، من جيوب المكلّفين الأميركيين خصوصًا، ثمّ لاحقًا من الاتّحاد الأوروبي وحده تقريبًا. وبالأهمّية عينها، كانت الحاجة إلى ضمان تدفّق الأرباح الاقتصادية من خلال احتكار إسرائيل

---

1 انظر تحليل Sayigh في "The Palestinian Economy under Occupation: Dependency and Pauperization"، ص 46-67.

لكامل للأراضي المحتلّة، ولاحقًا توظيف اليد العاملة المتدنّية الكلفة في المجتمع الفلسطيني.[2]

ومن شأن مثل هذه الاعتبارات أن تثبت أنّه لم يكن هناك يومًا سياسة اقتصادية أو مالية «بحتة» خاصّة بالأراضي المحتلّة. ولهذا السبب، لم تكن القرارات يومًا في يد وزير المالية، بنحاس سابير، رغم أدائه المثير للانطباع (أقلّه في ذاكرة الإسرائيليين الجماعية)، كانت القرارات تُتّخذ بشكل رئيسي من قِبَل وزير الدفاع موشيه ديان. وقد أثار سابير قلق زملائه، فقد كان أحد الوزراء القلائل الذين فكّروا جدّيًا في انسحاب أحادي الجانب من الأراضي المحتلّة. وقد خشي خصوصًا أن يطول أمد الوجود الإسرائيلي في قطاع غزة. وفي أحد الاجتماعات، علّق سابير قائلًا إن البقاء في غزة هو قرار خاطئ، بسبب معدّل النموّ الطبيعي للسكّان فيها (متمتمًا بأنّه لا يمكن الوثوق بالعرب باستثناء الدروز)، وأضاف، «علينا التخلّص من الضفة الغربية ومنحها للملك حسين إذا أمكن».[3] وإلّا، تابع محذّرًا، سيكون على إسرائيل دمج الفلسطينيين في سوق العمل كعمّال متساوين في الأجر مع العمّال الإسرائيليين. عمليًا، لم تؤثّر آراء سابير على الحكومة، والأهمّ أن وزراته طبّقت سياسة تتناقض مع كلّ التحفّظات التي لطالما أعرب عنها خلال الاجتماعات الحكومية. فقد جرى ضمّ المناطق المحتلّة اقتصاديًا، ولم تتساوَ يومًا أجور العمّال الفلسطينيين بأجور العمّال اليهود، كما أنّهم لم يحظوا بأيّ من الحقوق والحماية المتوفِّرة للعمّال في إسرائيل. كانت سوق العمالة الفلسطينية أسيرة لدى الإسرائيليين، الذين يسمحون للفلسطينيين بالعمل كمكافأة

---

[2] انظر Tamari، "The Palestinians in the West Bank and Gaza"، في Nakhleh and Zureik (eds.)، *The Sociology of the Palestinians*، 1980، ص 84-111.

[3] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 18 يونيو 1967.

على «حُسن» سلوكهم، أو يحرمونهم تلك المكافأة أثناء الانتفاضات أو أعمال المقاومة.[4]

وهكذا، ارتكز الضمّ الاقتصادي على حركتين: تدفُّق البضائع الإسرائيلية باتّجاه الأراضي المحتلّة، وبالمقابل، تدفّق اليد العاملة الفلسطينية المنخفضة الكلفة باتّجاه إسرائيل.[5] وتُرجمت الحركة الأولى فورًا على الأرض بتدفّق البضائع من دون عوائق، بعد مرور أيّام قليلة فقط على إتمام الاحتلال العسكري، وذلك من خلال احتكار العملة؛ فيما اقتضى تحقيق الحركة الثانية فترة من الوقت. كان نجاح حركة نقل البضائع والعمّال بحاجة إلى دعم الاتّحاد العام لنقابات العمّال الإسرائيلية (الهستدروت). ففي نهاية يونيو 1967، كان هذا الأخير قد وضع قواعد توجيهية تسمح للصناعة الإسرائيلية، المملوكة بمعظمها منه، بالتحكّم بتسويق البضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما عمل الاتّحاد، أو بالأحرى تراخى، بالسرعة عينها على السماح للمصانع بتوظيف الفلسطينيين من دون توفير حقوق العمّال البديهية لهم.[6]

عصا العقاب

كانت السياسة الاقتصادية مرسومة أساسًا لتكون «الجزرة» التي يقدّمها الاحتلال، أو الحجّة المستخدمة لحثّ للسكان المحليين على التعاون. أمّا «العصا» فلم تكن اقتصادية بالدرجة الأولى؛ بل تضمّنت قضاءً شاملًا على كرامة الإنسان وحريّته، وغالبًا على حياته، في مواجهة أيّ فعل

---

[4] عن بدء العملية، انظر Farsakh، *Palestinian Labour Migration to Israel*، 2005، ص 82-85.

[5] انظر Tamari، "The Palestinians in the West Bank and Gaza"، في Nakhleh and Zureik (eds.)، *The Sociology of the Palestinians*، 1980، ص 84-111.

[6] *Haaretz*، 25 يونيو 1967.

فردي أو جماعي، تخريبي أو اعتُبِر تخريبيًا، بنظر الحكّام الجدد في هذا الجزء من فلسطين.

تمّ البحث في مسألة المكافأة والعقاب بجدّية كبيرة، لا سيّما أنّ بعض صانعي القرار كلّهم كانوا يدركون جيّدًا أنّ الاحتلال غالبًا ما وُوجه بالمقاومة عبر التاريخ. تُظهر محاضر الاجتماعات الحكومية، بما لها من قيمة، أن آلون كان مرّة أخرى المفكّر والمتحدّث الرئيسي حول هذه المسائل. وهو لم يتوقّع بروز مقاومة مهمّة من جانب الفلسطينيين، وبالتالي، ذهب إلى حدّ التفكير في منحهم نوعًا من الدولة الصورية. ففي حال «أحسنوا التصرّف» – أي إذا قبلوا مصيرهم من دون مقاومة تُذكر، كان آلون مستعدًا لإعطائهم دولة خاصّة بهم في الضفة الغربية، شرط الانتهاء من تنفيذ برامج الاستيطان والضم. لكنّه حذّر من أن إسرائيل لا يُمكنها الانتظار طويلًا، لأنّهم «ستكون لهم (أي للفلسطينيين) حركتهم الوطنية»، وآنذاك سيكون من غير الحكمة منحهم دولة قد تتحوّل يومًا ما إلى دولة حقيقية.[7] وأصبح هذا الأمر كابوسًا يقضّ مضاجع الصهاينة الليبراليين، الذين عبّروا عن ندمهم لأنّهم لم يبنوا دولة تابعة في 1967، عندما كان الفلسطينيون ضعفاء يفتقرون إلى أي إحساس واضح بالوطنية؟

بيد أن موشيه ديان كان يرى الأمور بشكل مختلف تمامًا. فعلى غرار آلون في الأيّام الأولى بعد حرب 1967، كان ديان محطّ اهتمام الرأي العام الإسرائيلي وإعجابه. لكنّه شكّل بطبيعة الحال حالة خاصّة، وهذا ما يُفسّر غروره وثقته المفرطة بأنّ شيئًا لا يجب أن يقف في وجه إسرائيل، وبنوع خاص الفلسطينيين. فهو في نهاية الأمر المخلّص القومي الذي دُعِيَ في

[7] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 18 يونيو 1967.

ربع الساعة الأخير قبل حرب 1967 ليشغل منصب وزير الدفاع، ويقود الأمّة إلى النصر، بدلًا من رئيس حكومتها القلق والمتردّد ليفي إشكول.

قال ديان للحكومة إنّه لا يتوقّع من الفلسطينيين القدرة على تأسيس حركة وطنية، وكان يشير دائمًا إليهم بلفظة إيدوت، التي تعني بالعبرية مجموعة غير متجانسة من الطوائف الدينية، وليسوا مجتمعًا أو شعبًا واحدًا. وقد دأبت سلطة الانتداب البريطانية على الإشارة إلى الفلسطينيين كمسلمين أو مسيحيين أو أرمن، وذلك قبل انتفاضة سنة 1936. لقد حدّدت هذه النظرة إلى الشعب الفلسطيني على أنّه مجرّد تكتّل من الطوائف فلسفة ديان الأساسية بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. ومن شأن رؤية مماثلة أن تسمح للمسؤولين في أيّ وقت باختيار المجموعة الفلسطينية التي يرغب في التواصل معها حسب رغبته. كان ديان أوّل من بادر إلى هذه الاستراتيجية، وكان يُطلع الحكومة على لقاءاته المتكرّرة مع قادة الطوائف الدينية المحلّية، وبوتيرة أقلّ، مع رؤساء البلديات المحليين.[8]

من موقعه كوزير للدفاع، كان ديان يعرف أكثر من زملائه أن الفلسطينيين، خاصّةً في قطاع غزة، كانوا قد استهلّوا نشاطهم كحركة تحرير وطنية، وأن الجيش الإسرائيلي، خاصّةً الجنرال شارون، كان يوظّف كلّ قدراته لقمع المحاولات الأولى لتحرير الأراضي المحتلّة. وبعلم ديان الكامل، كان شارون أوّل من طبّق طريقة العقاب الجماعي، ردًّا على أولى مظاهر المقاومة في القطاع. واشتملت سياسته على هدم البيوت وتنفيذ الاعتقالات الجماعية من دون محاكمة، وفرض ساعات حظر تّجوّل مطوّلة، واقتحام البيوت والأكواخ بعنف.

[8] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 20 يونيو 1967.

وفي 2008، تم إطلاق موقع رسمي على الإنترنت لاستذكار حياة شارون وإنجازاته، وبدلًا من إخفاء الدور الذي أدّاه في غزة في ذلك الوقت، أشاد به بكلّ فخر:

«كان شارون يشارك في حملات التفتيش هذه بنفسه. وكان يأمر الجنود بتفتيش جميع الذكور تفتيشًا جسديًا كاملًا، ويفرض أحيانًا حظر تجوّل على مخيّمات اللاجئين لإجراء عمليّات التفتيش والبحث. وكان الهدف الواضح من هذه المهمّة هو العثور على الإرهابيين وقتلهم. كانت أوامر الجنود تقضي بعدم محاولة الإمساك بالإرهابيين أحياء. كان شارون يصدر تعليماته باعتماد القسوة في التعامل مع السكان المحليين، والقيام بحملات تفتيش في الشوارع، وحتى بتعرية المشتبه بهم إذا دعت الضرورة؛ وبقتل أي عربي يحمل سلاحًا، أو لا يمتثل للأمر بالتوقف، وبتقليص الخطر على حياتهم عبر إطلاق النار بغزارة، واقتلاع الأشجار من البساتين التي تعيق ملاحقة الارهابيين والقبض عليهم، بالإضافة إلى هدم البيوت وطرد سكّانها إلى أماكن أخرى، بهدف تعبيد طرق آمنة.

ويقول حيدر عبد الشافي، وهو مسؤول فلسطيني بارز: «لقد أخذ شارون مبادرة بشقّ طرق في مخيّم الشاطئ وفي رفح بهدف فرض الأمن. وقد أدّى هذا الإجراء إلى إزالة البيوت، بيوت اللاجئين، وهو أمر لا يُمكن التساهل فيه، ولكنّه لم يجابَه بأيّ اعتراض من ديان ولا من الحكومة الإسرائيلية. فقد تركوا شارون ليحقّق هدفه، وقد قام فعلًا بهدم الكثير من بيوت اللاجئين».

قال إيلي لاندو، الحليف السياسي والصديق الشخصي لأريل شارون، «لقد كان ضابطًا رفيع المستوى يتنقّل مع جنوده من بيت إلى بيت، ومن حصن إلى حصن، ومن بستان ليمون إلى بستان ليمون، ليشرح ما يريده. وبعد ثلاثة أشهر، ساد الأمن في غزة. فقد سحق شارون الإرهاب

بقبضة حديدية، وبيد شرسة. لقد زرع شارون الرعب في غزة وكانوا كلّهم يخافونه».[9]

وفي الواقع، استند أسلوب الردّ وتفاصيله على أساليب الجيش البريطاني لمكافحة التمرّد، والتي استُخدمت ضد الفلسطينيين خلال الانتفاضة العربية في ثلاثينيات القرن المنصرم. ويبدو أن الحكّام الجدد في الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا معجبين جدًّا بتلك المنهجية الوحشية. هذا النمط من اللاإنسانية دام ثلاث سنوات تحت حكم البريطانيين، ولكنّه طال لأكثر من خمسة وأربعين سنة تحت الحكم الإسرائيلي.[10]

وعلى نطاق أصغر، كان الجيش يختبر خيارات العقاب في الضفة الغربية أيضًا وفي وقت مبكّر. شهد الأسبوع الأوّل بعد الاحتلال العسكري، تطبيق سياسة تفتيش وحشية عن «مشتبه بهم» من حركة فتح، في ما اعتُبِر أنّه عرض للقوّة أكثر منه خطوة استراتيجية لضرب فتح، التي لم تُعتبر آنذاك قوّة يُحسب لها حساب. وفي أبريل 1968، أي بعد أقلّ من سنة، صعّدَت فتح وتيرة المقاومة بشكل لافت، وشنّت سلسلة هجمات فدائية مرعبة على أهداف مدنية عدّة في إسرائيل. ونتيجة لذلك وسّع الإسرائيليون ردودهم في ما سمّاه زئيف شيف، مراسل صحيفة «هآرتس»، بعمليّات «مكافحة الإرهاب» التي تتسبّب،

---

9 www.ariel-sharon-life-story.com/08-Ariel-Sharon-Biography-1971-War-against-Terrorism.shtml

10 التوصية باستخدام نفس الوسائل التي استخدمها البريطانيون من سنة 1936 حتى سنة 1939 وردت في أطروحة دكتوراه أعدّها ضابط رفيع المستوى في الجيش الإسرائيلي، كان يشغل منصب رئيس دائرة التاريخ في جيش الدفاع الإسرائيلي وقد قدّمها في جامعة حيفا تحت عنوان: "The First Intifada: The Repression of the Arab Revolt, 1936-1939"، 1998 (بالعبرية).

بحسب قوله، «بضرر أكبر على الأبرياء، لكنها تستحقّ أخذها في الاعتبار (كسياسة صحيحة)».[11]

ومع الوقت، أصبح تعبير هاشود، أي «المشتبه به» يعني أيّ فلسطيني لا يعجب الإسرائيليين؛ أي «العربي الشرير». أن يكون المرء «مشتبهًا به»، كان يعني أنّه مذنب إلى أن يثبت عكس ذلك، حتّى في أولى أيّام الاحتلال. وبالتالي، كان «المشتبه به» شخصًا معرّضًا من دون محاكمة، ويبقى مدرجًا في سجلّ بأسماء «المجرمين»، يمنعه لاحقًا من العمل داخل إسرائيل، وعبور الحواجز العسكرية، والحصول على ترخيص بإنشاء مؤسسة، وأي جانب آخر من جوانب الحياة الطبيعية. وكانت الطريقة الوحيدة لتجنّب ذلك أو لحذف الاسم من ذلك السجلّ هي التحوّل إلى مخبر لدى جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي الشاباك.

كانت المهمّة الرئيسية لوحدات النخبة الإسرائيلية في تلك الأيّام إلقاء القبض على «المشتبه بهم»، حتّى ولو تبيّن لاحقًا وفي حالات كثيرة أنّهم إمّا مواطنون أبرياء، أو صبية ذنبهم الوحيد أنّهم يرمون الحجارة. كان الجيش يحتفظ بأفضل وحداته لتنفيذ بعض العمليّات الأكثر أهمّية، على غرار اغتيال قادة منظّمة التحرير الفلسطينية، انتقامًا للهجوم على الفريق الرياضي والوفد الإسرائيليين خلال الألعاب الأولمبية في ميونيخ سنة 1972، وتحرير ركّاب طائرة الخطوط الجوّية الفرنسية المخطوفة في أوغندا سنة 1976، وبينهما، إنقاذ وحدة رادار كاملة من مصر، بالإضافة إلى عمليّات مشابهة ذات طبيعة أكثر عسكرية. ولكن، بعد سنة 1976، أصبح الانتماء إلى قوات النخبة في جيش الدفاع الإسرائيلي مرادفًا للحلول في طليعة منفذي سياسات الاحتلال الأكثر وحشية.

---

[11] *Haaretz*، 5 أبريل 1968.

كانت إحدى وحدات النخبة هٰذه فرقة الكوماندوز المسمّاة هاروف Haruv (كاروب)، التي أُشيد ببطولتها في أُغنية شهيرة في السبعينيات احتلّت المرتبة الأولى بين الأغاني الشعبية آنذاك. إنها أغنية حبّ مُرسَلة إلى جندي في تلك الوحدة، تصف فيها حبيبته مهامّه اليومية:

«الاثنين والثلاثاء يقوم بمهام استطلاع،
وهذا سرّ لا أستطيع أن أزيد عليه كلامًا،
ولكن نستطيع القول أنّه بسبب حبّه لصهيون،
ألقى القبض على الكثير من «المشتبه بهم» في شمرون (السامرة بالعبرية)»[12]

غابت وحشية الجيش الإسرائيلي في أوائل سبعينيات القرن المنصرم عن أنظار وسائل الإعلام الغربية، فقد كان يُفترض أن تلك الحقبة هي حقبة لمبادرات السلام المكثّفة التي سارت بخط متواز مع تلك العمليّات. وقد بدأت تلك المبادرات بإرسال المبعوث الخاص للأمم المتّحدة، غونار يارينغ، إلى المنطقة، ثمّ تلتها مهمّتان قام بهما وزير الخارجية الأميركية، ويليام روجرز. إلّا أنّ مصير كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلّتين غاب تمامًا عن تلك الأجندات، التي ركّزت جلّ اهتمامها على شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان.[13]

هذا النشاط الديبلوماسي الحثيث والذي كان عديم الجدوى في المحصّلة، زرع الوهم في أذهان دول العالم، كما داخل إسرائيل نفسها، بأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال قابلًا للتفاوض. ولكن ما حقّقه هذا النشاط العقيم لمصلحة إسرائيل هو الحصانة لتستمرّ في تشريح

---

[12] كتب الكلمات حاييم هيفير، وغناها الكورس العسكري في القيادة المركزية.

[13] Shafir، "The Miscarriage of Peace"، ص 3-26.

الأراضي المحتلّة من طرف واحد وبطريقة تضمن السيطرة الإسرائيلية عليها لعقود قادمة.

لقد رأينا حتّى الآن كيف اتُّخِذت قرارات مصيرية خلال شهر واحد، يونيو 1967، رسمت حدود التقسيم المحتمل للأراضي المحتلّة، إلى مناطق «يهودية» وأخرى «عربية»، بواسطة أسافين وحزام من المستوطنات اليهودية. إلى ذلك، جرى خلال الشهر ذاته اختبار منهجية التعامل مع المقاومة وكيفية استباق وقمع أيّ مقاومة مستقبلية ممكنة. أخيرًا، تجدر الإشارة، وعلى غرار ما سيظهره الفصل التالي، إلى أن ذلك الشهر اعتُبر الفرصة الأخيرة لتقليص حجم السكان الفلسطينيين قبل التعايش مع فكرة أنّه بات على الدولة اليهودية السيطرة على حياة الملايين من الفلسطينيين.

الفصل السادس

التطهير العرقي في يونيو 1967

تقليص عدد السكان

كان لسياسة حزب العمل خلال العقد الأوّل من الاحتلال جانب أكثر شؤمًا. فقبل سنة 1967، قام المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني بتهجير السكان المحليين واستبدالهم بسكّان آخرين، على غرار المشاريع الاستيطانية الأخرى المشابهة. ولم يكن هناك أي سبب لعدم التفكير في هذه الطريقة أو حتّى لعدم تنفيذها بعد 1967. لكن، كما أشرنا إليه في مقدّمة هذا الكتاب، جرى استبعاد خيار التطهير العرقي الواسع النطاق[1] بسبب الظروف الخاصّة التي برزت غداة الحرب.

على الرغم من اتّخاذ قرار عدم تكرار عمليات الطرد الجماعية التي جرت في 1948، إلّا أنّ إسرائيل نفّذت عمليّات تطهير عرقي في المناطق التي احتلّتها في 1967؛ من منطلق أن تقليص عدد السكان فور انتهاء الحرب هو إجراء مناسب يمكن تطبيقه قبل أن يهدأ غبار

[1] لتعريف التطهير العرقي انظر الحاشية رقم 14 في التمهيد.

المعركة وتنطلق «عملية السلام».[2] وكانت المجموعة المستهدَفة الأولى مؤلّفة من سكّان الحيّ اليهودي القديم في البلدة القديمة، الذين أُمِروا بالخروج من منازلهم. وفي 18 يونيو 1967، طُرد الذين رفضوا المغادرة طوعًا من منازلهم بالقوّة. بهذه العبارات غطّت صحيفة «هآرتس» الخبر ذلك اليوم، علمًا أنه نُشر في صفحاتها الداخلية: «أُمر العديد من العرب الساكنين في الحي اليهودي بالمغادرة... وقد شوهدت أعداد كبيرة من النساء والأطفال والرجال يحملون أمتعتهم ويغادرون الحيّ. كانوا يحملون ثيابًا وأثاثًا على أكتافهم. معظمهم كان من لاجئي 1948 أو أبنائهم.»

لا نُخطئنّ الظنّ هنا بوجود حزن أو تعاطف ما، فالتقرير الصحفي ذاك كان تقريرًا «موضوعيًا» ليس إلّا. ويبدو أنّ هذا التقرير لم يلحظه كبير المراسلين العسكريين في الصحيفة، الذي التزم بترداد الدعاية الحكومية التي كانت تنكر أيّ أعمال كهذه، فكتب عن رحيل جماعي «طوعي» بادر إليه الفلسطينيون من القدس عبر جسر ألنبي المدمّر الذي يمرّ فوق نهر الأردن. هذه الازدواجية في الكلام ستتحوّل إلى إحدى سمات التغطية الإعلامية الإسرائيلية التي ما زالت قائمة حتّى اليوم. ففي حين ينقل المراسلون في الميدان واقع الاعتداءات والانتهاكات، يُحرّف المحرّرون حقيقة الأحداث نفسها، ويصنّفونها في خانة الدفاع عن النفس، أو السياسات الحميدة. حاليًا، بات الإسرائيليون المتمتّعون بحسّ التحليل والنقد أكثر وعيًا حيال هٰذه الأكاذيب، إلّا أنّ هذه الممارسة ما زالت تطبّق. وقد طغت بشكل خاص خلال الانتفاضة الثانية، كما فضحها على نحو كامل نائب رئيس التحرير السابق في إحدى

[2] انظر Segev، *1967*، 2005، والنقاشات المذكورة فيه، ص 558-568. حسب سيغيف، إن فكرة الطرد الجماعي بقيت مطبّقة حتّى منتصف سنة 1968.

أشهر الصحف الإسرائيلية، «يديعوت أحرونوت»، في كتاب أصدره بعد سنوات قليلة.[3]

أعرب ديبلوماسيون وصحافيون أجانب عن بعض القلق، ما أدّى إلى بروز نمط جديد مألوف جدًا. فراح الإسرائيليون يطلقون أكاذيب سافرة بدون أن يرفّ لهم جفن، ما أدّى إلى نشوء لغة مضلّلة. فعلى سبيل المثال، تحدّث حاييم هرتزوغ، الحاكم العام للقدس الذي أصبح لاحقًا رئيس دولة إسرائيل، عن رغبة الفلسطينيين في لمّ الشمل مع عائلاتهم في الأردن. وفي الوقت نفسه، كانت صحيفة «تايمز» اللندنية وبعض النواب البريطانيين يتحدثون عن ابتداع مشكلة لاجئين جديدة. فعلى غرار ما حدث في 1948، لم تأخذ الحكومات الغربية التقارير المقلقة بشأن اللاجئين الفلسطينيين على محمل الجدّ، فأهملتها، ولم تتطرّق إليها في محادثاتها مع الدولة اليهودية.[4]

آنذاك بدا كلّ شيء ممكنًا. فطالب إسرائيل يشايهو، الذي كان وزير الاتصالات وممثّلًا ليهود اليمن في الحكومة (ورئيس حزب منضو تحت راية حزب العمل لضمان الحصول على أصوات يهود اليمن الانتخابية) بما اعتبره تعويضًا عادلًا. فقد نمي إليه أن الفلسطينيين الذين طردهم كلّ من ديان وهرتزوغ من البلدة القديمة، يُعاد إيواؤهم إلى سلوان، القرية الفلسطينية الواقعة على المنحدرات الجنوبية الغربية من البلدة القديمة. فزعم أن يهود اليمن سكنوا سلوان حتّى سنة 1934، لكنهم اضطرّوا إلى الهروب منها إثر تفاقم التوتّر بينهم وبين الفلسطينيين في

---

3 Dor، *The Suppression of Guilt*، 2005.

4 هذه الاحتجاجات وغيرها ذكرها أبا إيبان في رسالة إلى إشكول، انظر: أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 2-/7921/A، 12 يوليو 1967.

القدس خلال فترة الانتداب. طالب يشايهو بإسكان يهود اليمن في سلوان بدلًا من الفلسطينيين المطرودين، أي بطرد المطرودين مرّة ثانية.[5]

تجدر الإشارة إلى أن يشايهو أساء فهم تاريخ شعبه؛ فتلك القرية الجميلة على المنحدرات الجنوبية للبلدة القديمة والتي تمتدّ حتّى صحراء يهودا، كانت دائمًا موطنًا للفلسطينيين على مرّ قرون طويلة، لا بل أكثر. أمّا المستوطنون اليمنيون فقد سكنوا على مقربة منها، في بقعة اعتقدوا أنّها موقع بركة سلوام (شيلُوَه) المذكورة في التوراة، نبع المياه في القدس. لكن هذا الجزء من القصّة لم يكن مهمًّا بالطبع؛ إذ نال يشايهو وعدًا من إشكول بالبحث في إمكانية بناء مركز يهودي هناك[6]، إلّا أنّ الأمر لم يتحقّق. ومع ذلك، بدأ اليهود في السنوات الأخيرة، وبمباركة من الحكومة، بالاستيطان في سلوان، ليواجهوا مقاومة عنيدة من جانب أهلها. وحتّى الآن، لم تنجح محاولات المستوطنين اليهود وسياسة هدم البيوت الممنهجة في إخلاء هذه القرية الفلسطينية من سكّانها.

وفي 19 يونيو 1967، أفاد مدير الأونروا في الأردن أن 100 ألف لاجئ جديد وصلوا من الضفة الغربية، ومعظمهم لاجئون للمرّة الثانية.[7] لقد كانوا لاجئين في 1948، وها هي إسرائيل تطردهم مرّة ثانية في 1967. وسوف ينضمّ إليهم كثيرون آخرون فيما بدأت الحكومة الإسرائيلية في توطين اليهود مكانهم في منطقة القدس الكبرى. وقال ديان لصحيفة «هآرتس» آنذاك أنه لن يتم السماح بعودة المئة ألف لاجئ الذين غادروا لأنّهم أعداء لدولة إسرائيل.[8]

---

5 أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 26 يونيو 1967.

6 المرجع السابق.

7 ذكرت ذلك صحيفة *Haaretz* في 21 يونيو 1967. أشارت تقارير أخرى إلى نقل مئات من الأشخاص إلى مصر على أيدي القوّات الإسرائيلية حسب مصادر مصرية.

8 *Haaretz*، 19 يونيو 1967.

ويُمكن استنتاج ضخامة عمليات الطرد بالاستناد إلى التقارير المنشورة في الأردن. فمنذ 19 يونيو، بدأت التقارير تشير إلى اضطرار الحكومة الأردنيـة لبناء مخيّمات جديدة للاجئين لاستيعاب تدفّق الفلسطينيين المطرودين. وفي غضون سنة، بنت الأردن سبعة مخيّمات جديدة، وهي مخيّمات سوف، والبقعة، والحصن، وإربد، وجرش، وماركا، والطيبة، لاستيعاب اللاجئين الجدد، إضافة إلى حشود لاجئي 1948 الذين كانوا يعيشون في ثلاثة مخيّمات قديمة هناك. وتم إسكان ربع مليون لاجئ جديد في المخيّمات الجديدة.[9]

وعلى غـرار الضفة الغربية، شهد قطاع غزة مزيجًا من عمليات الطرد والاستيطان لخلق واقع جيوسياسي جديد، وإن على نطاق أضيق. استغرق النموذج الاستيطاني الإسرائيلي وقتًا أطول بقليل ليتشكّل في القطاع، لكن إقامة بنية تحتية للسيطرة على القطاع كانت تقتضي مصادرة الأراضي وطرد الناس منها حتى قبل نهاية 1967. وفي يونيو أرغم الجيش الإسرائيلي مئات السكّان الغزّيين على الانتقال إلى مصر.[10]

احتلّ النقاش حول غزة حيّزًا صغيرًا جدًّا من جدول أعمال الاجتماعات الحكومية، إذ دارت معظم المشاورات حول مصير مخيّمات اللاجئين في الضفة الغربية عمومًا، وجرى تطبيق المقاربة والمنهجية ذاتهما في غزة. وهنا أيضًا بدا الوزراء مقتنعون بأن إسرائيل القوية تستطيع متى أرادت أن تعيد توطين هؤلاء اللاجئين في أيّ مكان ترغب فيه، وكان العراق الوجهة المفضّلة بالنسبة إليها (كما كان الحال في 1948). إلّا أنّ وزير العدل، ياكوف شمشون شابيرا، رفض الفكرة معتبرًا «أنّهم سكّان هذه البلاد ولا يجوز اقتلاعهم من أرضهم وطردهم إلى العراق.

---

[9] لمراجعة تفاصيل هذا التقرير يمكن الاطلاع على موقع الأونروا: www.unrwa.org/where-we-work/jordan.

[10] *Haaretz*، 21 يونيو 1967.

كان الوضع مختلفًا عندما كان الأردن مسيطرًا على الضفة الغربية».[11] أي بعبارة أخرى، في العام 1948، كان ممكنًا طردهم من فلسطين إلى الضفة الغربية. لم يكن شابيرا يعتقد بأن الطرد الجماعي في 1967 خيار مقبول كما حدث في 1948. ثمّة ما تغيّر في النخبة السياسية الإسرائيلية. ففي 1948، لم يعترض أحد على التطهير العرقي في البلاد. بينما في العام 1967، لم يكن التطهير العرقي موضوع نقاش بين مجموعة صغيرة، بل بين أفراد حكومة بكامل أعضائها.

ومع ذلك، جرت عمليات طرد للسكّان من غزة وإن على نطاق أصغر. ولم تقتصر الممارسات الإسرائيلية على طرد الناس من بيوتهم، بل اشتملت على غرار 1948، على أعمال وحشية وفظائع أخرى ورد وصفها في الفصل السابق. وسوف تتكرّر الأعمال الوحشية تلك في كلّ مرّة رفض فيها الفلسطينيون نموذج السجن المفتوح الذي عرضته عليهم إسرائيل. وبحسب اللغة الرسمية المخادعة السائدة في قرننا هذا، فإنّ الجيش والنخبة السياسية الإسرائيليين كانوا ليطلقوا على تلك الممارسات تسمية «بنك الأهداف»، وأترك للقارئ استشفاف مغزى مثل هذا التشبيه.

إلّا أنّ النقاشات الحكومية التي جرت في 25 يونيو تحديدًا تكشف الكثير في هذا الشأن. المثير للسخرية أنّ هذا التاريخ هو عينه تاريخ قرار الحكومة إبقاء لاجئي الضفة الغربية في مخيّماتهم. لا يوجد سوى مصادر أخرى قليلة جدًّا تروي موجة الأعمال الوحشية التي تصاعدت في تلك الأيّام الأولى، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدّ سواء. فمنظّمات حقوق الإنسان التي تبذل عادةً جهودًا حثيثة وصادقة لتوثيق الأدلّة في مثل هذه الحالات لم تظهر على الساحة إلّا بعد فترة طويلة. كما لم يكتب الفلسطينيون آنذاك كتبًا ومقالات عن الأيّام الأولى للاحتلال، وبالتالي،

---

[11] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 18 يونيو 1967.

فإنّ المحاضر الحكومية تشكّل مصدرًا مهمًا يكاد يكون حصريًا (بالإضافة إلى تقرير الأمم المتّحدة سنة 1971) لتوثيق هذه السياسات الإجرامية.

تبرز من كنز الحكومة وأرشيف الأمم المتّحدة الدفين خمس قضايا مُروّعة: التدمير الشامل للبيوت في قلقيلية؛ وترحيل أعداد كبيرة من السكان من طولكرم؛ والترحيل الجماعي لحوالى 50 ألف نسمة من منطقة أريحا؛ وتدمير ثلاث بلدات في منطقة اللطرون؛ وأخيرًا، تدمير قريتين في منطقة الخليل. إضافةً إلى ذلك، طُرد السكان من قرى أخرى كبيت عوا، وعددهم 2500 نسمة، بيت مرسم وعددهم 500 نسمة. في أكتوبر 1971، أعدّ مكتب الأمين العام للأمم المتّحدة تقريرًا أدرج فيه هذه الأعمال الوحشية وغيرها. كان التقرير محصّلة لعمل لجنة خاصّة تمّ تشكيلها بهدف التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التهجير والضم والاستيطان وهدم البيوت و«محو القرى». وبعد مرور أربع سنوات على الاحتلال، راكمَت المنظّمة الدولية ما يكفي من الأدلّة والبراهين لنشر تقرير بعنوان «تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكّان الأراضي المحتلّة».[12]

حتّى أنّ القنصلية الأميركية نفسها في القدس أوردت خبر طرد 7000 فلسطيني من طولكرم، كما أفادت الأمم المتّحدة بأن 850 بيتًا من بيوت قلقيلية، البالغ عددها ألفين، قد دُمّرت تمامًا وبشكل متعمّد بأوامر من ديان.[13]

---

12 أرشيف منظمة الأمم المتّحدة، "Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting Human Rights of the Population of the Occupied Territories"، الوثيقة رقم A/8389، 5 أكتوبر 1971.

13 Segev، *1967*، 2005، ص 426.

«علينا أن نغيّر سلوكنا، فالخراب الكبير الذي عِثناه بقلقيلية يمكن أن يدمّرنا»، أعلن المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية عندما ناقشت الحكومة المسألة لأوّل مرّة.[14] وقد اعتاد أن يوجّه مثل هذه العبارات لديان الذي غالبًا ما كان يتجاهله. وفيما واصل الدبلوماسيون والصحافيون الأجانب طرح الأسئلة حول هدم البيوت في قلقيلية، كان كلّ ما رغب ديان في قوله خلال الاجتماع الحكومي إنّه ليس واضحًا من أعطى الأمر لهدم البيوت وإنّ رئيس الأركان إسحق رابين يحقّق في الأمر. وأضاف ديان أنّه من الممكن أن يكون نصف بيوت قلقيلية قد دُمّر، وأنّ المدينة باتت في هذه الحالة فارغة من السكان. ثمّ أقرّ بأنّ الأمر عينه حصل سابقًا في مناطق أخرى من الضفة الغربية، على غرار بلدات منطقة اللطرون. وحسب تقدير ديان، بلغ عدد النازحين جرّاء سياسات الطرد الإسرائيلية 20 ألف نسمة في ذلك الوقت من يونيو.[15]

لا نعرف تحديدًا سبب ارتباك ديان في هذا الاجتماع على وجه التحديد (أقلّه بالحكم على محاضر أقواله التي اتسمت بالجفاف) وحتى سبب وهن عزيمته في بعض الأحيان جرّاء الانتقادات الموجّهة إليه. لعلّه كان سؤالًا استقصائيًا طرحه عليه أحد زملائه، أو آلية دفاع فطرية ما دفع ديان إلى القول: «انظر، لم نُعدم أحدًا، ولم نغتصب أحدًا، ولن يُسمح لبعضهم العودة لأنّ ما جرى كان حربًا».[16]

في قلقيلية، شرح ديان، أتت العملية ردًا انتقاميًا على نيران قنّاص استهدفت الجنود. أمّا بالنسبة إلى ما ذُكر حول شبان من طولكرم، فقد عاد ديان إلى التركيز على «هوية الفاعل» فقط، وأفاد أنه ما زال يجهل من اعتقل الشبان. اقتيد الشبّان الفلسطينيون إلى معتقل في عتليت،

---

[14] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 25 يونيو 1967.

[15] المرجع السابق.

[16] المرجع السابق.

وهي قرية فلسطينية سابقة جنوب حيفا حوّلها الإسرائيليون في 1948 إلى مستوطنة يهودية، وقد قدّر ديان أن عدد الشبان يقارب الأربعين.[17]

وعن غير قصد، اعترف ديان بأنه جرى اعتقال حوالى ألف شاب فلسطيني من جميع أنحاء الضفة الغربية، لكنّه أكّد للوزراء بأنهم سيعودون إلى بيوتهم بعد انتهاء التحقيق. وهكذا، نرى أنّه منذ أولى أيّام الاحتلال، بدأت السلسلة اللامتناهية من الاعتقالات من دون محاكمة، التي دامت طيلة الفترة التي اعتبرتها قوّات الأمن ضرورية. كما لمس ديان، وكلّ من تعاقب بعده في الجلوس على مقعد السلطة المطلقة على حياة الفلسطينيين، على غرار رابين وشارون وموفاز وبن إليعازر ويعلون وغيرهم كثر، فائدة الحكم من دون محاسبة أو إشراف دوليين.

كشفت هذه النقاشات المبكّرة أن ديان وضع تحت عنوان المسلّمات القدرة المطلقة التي يملكها حرّاس السجن الكبير والجديد الذي أنشأته إسرائيل سنة 1967. وقد أبلغ زملاءه الوزراء أن الجيش لا ينتظر الأوامر. ولكن حتّى في تلك المنطقة الجديدة الخاضعة للسيطرة كانت ثمّة حدود. فقد أخبر ديان الحكومة أنه سمح لسكّان قلقيلية بالعودة إلى منازلهم بسبب وجود الأمم المتّحدة في المنطقة. ولكننا نعلم أنّه ومنذ ذلك الحين فصاعدًا، لم يمنع وجود المبعوثين الدوليين الجيش الإسرائيلي من تطبيق أيّ سياسة اعتبرها ضرورية.[18]

وافقت الحكومة على السياسة التي أراد ديان اتّباعها، وسرعان ما صرّح أمام الصحف أن الحكومة قرّرت ألّا تسمح بعودة لاجئي الضفة الغربية، وعددهم مئة ألف، من الأردن إلى وطنهم. وبذلك، أخلّ ديان بوعد كان قد قطعه لمدير عام وزارة الخارجية في الاجتماع ويقضي بعدم الإفصاح أمام الإعلام عن السياسة الرافضة لإعادة اللاجئين.

---

[17] المرجع السابق.

[18] المرجع السابق.

وخلال الاجتماع في اليوم التالي، احتجّ وزير التعليم على موقف ديان واتّهمه بتقديم تفسير شخصي لموقف حكومي أُريد به السماح للجيش بتشجيع الفلسطينيين على الرحيل، أكثر من منعهم من العودة. رفض ديان الإقرار بأنه مخطئ، واضطرّ زملاؤه إلى إعادة التأكيد علنًا على تفسيره لسياسة الحكومة الجديدة.[19]

في الواقع، كانت الأحداث في قلقيلية أقلّ أهمّية في سياق استراتيجية إسرائيل الشاملة للإجراءات العقابية، وسوف تُناقش لاحقًا من منظور أوسع وأكثر إثارة للرعب. كان كلّ إجراء محلّي كهذا جزءًا من محاولة ممنهجة من قبل الحكومة الإسرائيلية في أولى سنوات الاحتلال لتقليص عدد السكان المحليين. ولهذا السبب، لطالما نوقشت مسألتا الإجراءات العقابية والترحيل الإجباري معًا خلال الاجتماعات الحكومية في نهاية يونيو 1967. لم يعتبر رئيس الوزراء إشكول أن مسألة تقليص عدد الفلسطينيين في قلقيلية أو طولكرم هي تدبير تكتيكي انتقاميّ، بل مجرّد ردّ على التهديد الديموغرافي الذي يشكّله الفلسطينيون على المدن والمستوطنات اليهودية المجاورة. فالمستوطنون في الكيبوتسات القريبة من قلقيلية لفتوا انتباهه إلى أن حرب 1967 قدّمت فرصة ذهبية للتخلّص من سكّان تلك المدينة. «علينا أن نجبرهم (على الرحيل). لن تكون بيننا علاقات وديّة أبدًا»، شرح إشكول الأمر لوزرائه، وطرح احتمال التوصّل إلى عقد اتفاق طوعي مع السكان المحليين لإقناعهم بالمغادرة.

اعترض وزير المالية، بنحاس سابير، على هذه المقاربة القاسية في قلقيلية، على أساس أنّ المدينة قريبة جدًّا من إسرائيل، وقد تصبح جزءًا من إسرائيل عاجلًا وليس آجلًا، وبالتالي، لن يكون لطرد السكّان منها

[19] المرجع السابق.

تأثير على التوازن الديموغرافي (فعدد السكان فيها ليس كبيرًا). وحذّر قائلًا: «سوف يثير الموضوع ضجّة كبيرة» لا لزوم لها.[20]

في حين لم يُرحّل عدد كبير من سكّان قلقيلية في نهاية المطاف، لم يحالف الحظّ عينه قرى أخرى. فالقرى الثلاث حول منطقة اللطرون، أي بيت نوبا وعمواس ويالو، تعرّضت لما هو أسوأ بكثير. وقد طُرد سكّانها في 7 يونيو بحجّة إزالة أي وجود فلسطيني قرب طريق جديد، الطريق السريع رقم 1، الذي يربط تل أبيب بالقدس.[21] اليوم، عندما نمرّ على هذا الطريق السريع، وسط أحد أجمل المشاهد الطبيعية في فلسطين، لا يمكننا سوى أن نتخيّل جمال القرى التي أحاطت يومًا بدير اللطرون للرهبان الترابيين الذي بُني في نهاية القرن التاسع عشر، والواقع في قلب ذلك الوادي القديم، بين الجبال والبحر، وهو يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر. كان يسكن في تلك القرى الثلاث أكثر من عشرة آلاف شخص، وقد طُردوا جميعًا يوم الاحتلال ذاته، ودُمّرت بيوتهم خلال الأيّام الثلاثة التالية.

كتبت ماري تيريز، وهي راهبة كاثوليكية، في مذكرات كنيستها قائلة: «هذا ما لا يريدنا الإسرائيليون أن نراه؛ ثلاث قرى دُمّرت بشكل منهجي باستعمال مادّة الـ«تي أن تي» والجرّافات».[22] كما ذكرت أنّ السكّان أجبروا على الرحيل بسرعة، ولم يتسنّ لهم حمل شيء معهم. لقد أجبروا على ترك حقولهم وهم يعملون فيها، وقد تمكّنت من رؤية «الجرّارات الزراعية تصل بسرعة من الكيبوتسات القريبة لحراثة أراضي

---

[20] المرجع السابق.

[21] انظر https:/www.youtube.com/watch? v=NrhaglA5c_w، وانظر أيضًا John Dirlik، "'Canada Park' Built on Ruins of Palestinian Villages"، *The Washington Report on Middle East Affairs*، أكتوبر 1991، ص 34-5.

[22] وضع الصحافي الإسرائيلي Yossi El-Gazi اليومية الكاملة على مدونته: http:/www.defeatist-diary.com/.

القرى». من جهته، شهد الصحافي الإسرائيلي آموس كنعان أيضًا على عملية الطرد هذه، لكن تقريره لم ينشر إلّا بعد مضي ثلاثين سنة في صحيفة «هآرتس». وكان كنعان أحد الجنود الذين شاركوا في هدم قرية بيت نوبا، وكتب قائلًا: «قيل لنا إنه يجب تدمير القرى الثلاث لأسباب استراتيجية، وأيضًا بهدف الانتقام لأنها كانت في الماضي منصّة لانطلاق هجمات إرهابية، وقد تكون كذلك في المستقبل أيضًا».[23]

بكلمات بليغة يصف كنعان، الذي أصبح لاحقًا أحد أبرز الروائيين في إسرائيل اللحظات الأخيرة من وجود بيت نوبا، فيقول:

> «المنازل الحجرية الأنيقة، وبساتين الفاكهة حول كلّ منها – الزيتون والدراق وعرائش العنب – وإلى جنبها أشجار الأرز. كلّ البساتين مزروعة ومحلّ عناية كبيرة... وفي الصباح، وصل البلدوزر الأوّل وهدم المنزل الأوّل. وخلال عشر دقائق، اختفى المنزل والبستان والأشجار. دُمّر المنزل وما فيه... وبعد تدمير البيت الثالث، بدأت قافلة اللاجئين تشقّ طريقها باتّجاه رام الله».[24]

اليوم، أُقيم مكان القرى الثلاث الجميلة منتزه كندا، وهو عبارة عن غابة من الصنوبر زُرعت غداة التطهير العرقي في 1948، لتكون بمثابة وسيلة لإحياء ذكرى الأعمال الوحشية. وبات جزء من بيت نوبا حاليًا منها مستوطنة جديدة هي بيت حورون.

---

[23] Kenan، *Israel: A Wasted Victory*، 1970، ص 18.

[24] المرجع السابق.

انتقادات من الداخل

ناقشت الحكومة الإسرائيلية مسألة طرد السكان من القرى الثلاث، اتّخذ وزير المابام الاشتراكي مردخاي بنتوف، موقفًا استثنائيًا وناشد ديان السماح لأهالي قرى اللطرون بالعودة قائلًا: «سمعت أنّهم لا يزالون قريبين من قراهم، إنّهم في رام الله». لكنّ ديان ووزير الداخلية اعتبرا أنّه يكفي أنّ الحكومة عرضت إعادة توطين الأهالي في مكان آخر. واحدًا بعد الآخر، وقف الوزراء في صف ديان لدعمه، وأعلنوا تأييدهم لعملية طرد الأهالي التي نُفّذت في القرى الثلاث في منطقة اللطرون.[25]

بالمثل، لم يحالف الحظّ 65 ألف فلسطيني آخرين استُهدِفوا في منطقة أريحا. وفي النهاية تعرّض معظمهم للطرد. كانوا جميعهم من لاجئي 1948، يعيشون في مخيّمات الأونروا، ويمكن أن نتخيّل مشاعر الصدمة والألم وهم يعيشون الكارثة نفسها، بعد أقلّ من عشرين عامًا. تعيّن على الحكومة مناقشة مصير هؤلاء اللاجئين أيضًا، لأنّ مشهد الطرد الجماعي هذا لم يغب عن أنظار الصحافة الأجنبية. زعم ديان بأنّ الأمر مجرّد «رحيل طوعي»، في توصيف لغوي إسرائيلي مخادع ومألوف للتطهير العرقي في 1948 والذي لعب فيه ديان دورًا رئيسيًا. وقد أزال الرقيب من المحاضر الحكومية ملاحظة ختامية أدلى بها ديان للتشديد على نفيه القاطع. بدأ ديان بالشرح قائلًا إنّ لاجئي 1948 الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة يتوزّعون على ثلاث فئات: أولئك الذين رحلوا طوعًا، وأولئك الذين بقوا في بيوتهم، وأولئك الذين «نجبرهم على الرحيل»؛ وهنا اختفت بقية كلام ديان بفعل مقصّ الرقيب الحكومي.[26]

---

[25] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 25 يونيو 1967.

[26] المرجع السابق.

توافق الوزراء على أنّ الأمر كان رحيلًا طوعيًا بدون شكّ بما أنّهم لم يقرّروا في الواقع اعتماد سياسة الطرد الجماعي، بعكس ما جرى سنة 1948. مرّة جديدة، كان صوت الضمير الذي رفعه بنتوف ما منع الحكومة من طمس الحقيقة بهذه السهولة. اقتبس بنتوف كلام حاييم هرتزوغ، الحاكم العام الجديد في للقدس، الذي قدّر عدد الفلسطينيين المغادرين بحوالى ألف شخص يوميًا. ومن جهته، أقرّ الجيش أن مغادرة هؤلاء السكان لم تكن دائمًا نتيجة «رحيل طوعي»، بل حدثت غالبًا نتيجةً للضغط الذي مارسه على الأهالي لإجبارهم على الرحيل. وقد أخبر بنتوف الوزراء بأن «أحد القادة العسكريين تبجّح بأنه قام بترهيب السكان في المنطقة الواقعة تحت إمرته إلى حدّ إخلائها كلّيًا». وأضاف أنّه لا يستبعد الأمر لأنه شهد بنفسه وعن كثب كيف طرد الجيش الإسرائيلي السكّان من مرتفعات الجولان.[27]

طالب بنتوف، في خطوة نادرة، بضرورة إعادة جميع الفلسطينيين الذين غادروا الضفة الغربية إلى قراهم، وتوقّف الجيش الإسرائيلي عن طردهم. كانت كلماته تعبّر بوضوح عن أخلاقيّاته. بعد 1968، وافقه أصدقاؤه في أعلى مراتب السلطة على هذا الرأي إلى حدّ ما، لا على أسس أخلاقية، بل على أسس عملية هي عدم الحاجة إلى المزيد من أعمال الطرد الجماعي. وقد توصّلوا إلى معادلة جديدة لضمان النقاء الإثني للدولة اليهودية: احتواء الفلسطينيين في مناطقهم الخاصّة على أنّهم «مقيمون» وليسوا مواطنين.

اكتشف الاستراتيجيون الإسرائيليون أن بإمكانهم تنفيذ التطهير العرقي ولكن بوسائل أخرى، فالبديل من الطرد هو عدم السماح للفلسطينيين بمغادرة الأماكن التي يعيشون فيها، ما يُمكّن من إقصائهم

[27] المرجع السابق.

عن ميزان القوى الديموغرافي. فالفلسطينيون يتم احتواؤهم وعزلهم داخل مناطقهم الخاصّة، ولكن ليس من الضروري إحصاؤهم ضمن التعداد الديموغرافي الوطنيّ، طالما لا يملكون حرّية التنقّل أو النمو أو التوسّع، ولا يتمتّعون بأيّ من الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية. وقد استحدث غلن بومان مصطلحًا لهذه الاستراتيجية ألا وهو «التكييس»، ومعناه أن يحفظ الشيء داخل كيس. وفي هذه الحالة، جرى تطويق الفلسطينيين داخل أراض تزعم إسرائيل سيادتها المطلقة عليها.[28]

لم يكن بنتوف الوحيد الذي شجب هذه الممارسات، فقد كان انتقاد أبا إيبان لتصرّف الجيش أكثر شراسةً، إذ خاطب رئيس الوزراء مباشرةً قائلًا:

«أرغب في لفت نظر الحكومة إلى الأمر التالي: تنشر الصحافة الأجنبية قصصًا مروّعة عن حجم النزوح من الضفة الغربية، وعن المعاناة الرهيبة التي خلّفها. ولمّا كانت صحفنا تذكر أيضًا كلّ هذه القصص، فإنّني أفترض أنّها صحيحة. ويبدو أنّ الأمور الأسوأ تحصل في المناطق التي تقع تحت سيطرتنا. يجري تصوير إسرائيل على الصعيد الدولي، وبين يهود العالم، على أنّها تطبّق سياسة لاأخلاقية ولاإنسانية. لا تكمن المشكلة في الطريقة التي نمثّل بها هذه السياسة، بل في الحكمة من اتّباعها».[29]

بضغط من إيبان، قال ديان: «أستطيع التأكيد أن 50 ألف لاجئ غادروا أريحا». وأضاف إشكول أنّه سيُسمح لهم بالعودة.[30]

بيد أنّ العادات القديمة لا تموت بسهولة. وبما أنّه يبدو أنّ العديد من كبار قادة الجيش خاضوا عمليّات التطهير العرقي في 1948، فقد

---

[28] Bowman، "Israel's wall and the logic of encystation"، ص 127-135.

[29] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 25 يونيو 1967.

[30] المرجع السابق.

استسهلوا استخدام الوسائل القديمة التي خبروها عند احتلال القرى. واضطرّ ديان إلى إصدار أمر خاص إلى الجيش بوقف نسف القرى المحتلّة بالديناميت بعد إخلائها، وهي ممارسة كانت شائعة في 1948 لمنع عودة القرويين إلى منازلهم. أمّا وزراء اليسار الصهاينة في حزب المابام الذي كان ناشطًا جدًّا في تطهير 1948 العرقي، فقد عادوا للظهور سنة 1967 بصحوة ضمير وحساسيات كانتكانت غائبة تمامًا من قبل. وقالوا لرئيس الوزراء إنّهم شعروا أنّهم يمثّلون في الحكومة سكّان العديد من الكيبوتسات القريبة من قرى الضفة الغربية. وقال أحد هؤلاء الوزراء لديان إن «السكّان المذهولين» في «الكيبوتسات»، مثل كيبوتس نحشونيم في وادي اللطرون، تعجّبوا كثيرًا لرؤية القرى التي تربطهم بسكّانها علاقات ودّية تُخلى من أهاليها بالقوّة والعنف. إصرار ديان على أنه يؤيّد موقف الحكومة التوافقي ضد الطرد الجماعي، وأن هذه الأعمال ما هي إلّا استثناءات لم تتم الموافقة عليها، كان مقبولًا إلى حدّ ما. ومع ذلك، لاحظ وزير السياحة الليبرالي، موشيه كول، أن الصحافة الأجنبية أعطت الانطباع بأنّ إسرائيل تسبّبت بمشكلة لاجئين جديدة، بغضّ النظر عن موقف الحكومة.[31]

هذه التحفّظات التي طُرحت في الاجتماعات الحكومية في نهاية يونيو كانت الأخيرة من نوعها. فقد كان مصدر القلق الرئيسي لكثير من الوزراء عدد لاجئي 1948 الكبير داخل الأراضي المحتلّة. وقال وزير العدل، ياكوف شمشون شابيرا: «علينا أن نستحدث وزارة للاجئين تعمل على تشجيعهم على الهجرة... لا سيّما الشباب منهم لأنّهم خطيرون جدًّا، والأسوأ».[32] وأضاف شابيرا أنّه يترتّب على إسرائيل المطالبة «بالحقّ الحصري لحلّ هذه المسألة». ومع ذلك، وافق بنتوف في حديثه

31 المرجع السابق.
32 المرجع السابق.

عن «المئة ألف فلسطيني الذين غادروا» حسب قوله، ملاحظًا أنّه «لن يمكننا تكرار سياسة 1948 (أي عدم السماح للاجئين العودة إلى وطنهم)... علينا أن نعطيهم مهلة شهر واحد للعودة، وإذا عاد منهم 5000 شخص، فهذه لن تكون مشكلة كبرى، وسيمكننا تغيير صورتنا أمام العالم».[33]

لم يوافق الجميع على كلام شابيرا، واعترض إسرائيل يشايهو، وزير الخدمات البريدية، على إعادة اللاجئين. واقترح وزير الداخلية، حاييم موشيه شابيرا، السماح بالعودة فقط لأولئك الذين طُردوا، لكنّ وزير العدل لم يرغب في التمييز بينهم على هذا النحو. أمّا بنتوف، الذي كان مُدركًا تمامًا كيف كان يفكّر الجهاز العسكري في إسرائيل آنذاك، وما زال، فقد شدّد على أنّ الطريقة الوحيدة لإجبار الضباط المتحمّسين جدًّا على طرد السكّان على وقف ممارساتهم هي تعميم قرار السماح لكلّ من يُطرد بالعودة.

كذلك كان ديان عاجزًا عن التخلّي بالكامل عن رغبته في تقليص عدد الفلسطينيين. فقد اعترض على عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتساءل عن الضير في أن يطرد الجيش الفلسطينيين هنا وهناك: «إنّها عملية جيّدة؛ أن نقنعهم بالذهاب، ونقدّم لهم بدل النقل، فيما تنتظرهم سيّارات أردنية على الجانب الآخر».[34]

كانت المشكلة برأي مناحيم بيغن أنّ الأمور لم تسر على هذا النحو، فحسب صحيفة «ذا تايمز» اللندنية، قال إنّه في معظم الحالات، كان الجيش الإسرائيلي يطلق النار في الهواء كلّما رأى السكّان يغادرون منازلهم. وأصرّ على ضرورة أن يتوقف الجيش عن ذلك. وردّ ديان مدافعًا عن الجيش، فقال أنّ الجنود «ساعدوا» في معظم الأحيان الفلسطينيين

---

[33] المرجع السابق.
[34] المرجع السابق.

على العبور (إلى الجهة الأخرى من نهر الأردن). وأضاف ديان متوجّهًا إلى وزير السياحة، موشيه كول، لتأكيد كلامه: «لقد كنا كلانا هناك ورأينا ما حدث». وافق كول لكنّه، بعكس ديان، حاول وصف ذلك بالقول: «لكنّها كانت صدمة...»، ثمّ توقّف فجأة عن الكلام. هل كان كول يعني أن إطلاق النار بشكل بربري فوق رؤوس النازحين لتشجيعهم على الرحيل كان أفضل من التظاهر بمساعدتهم؟ لن نعرف الجواب أبدًا. جلّ ما نعرفه أنّ الترحيل الإجباري الذي حدث أوجد حالة من عدم الارتياح. فوزراء الأحزاب الليبرالية والاشتراكية (المابام) ظلّوا قلقين بشأن نشر كذبة الرحيل الطوعي، ما دفعهم إلى التساؤل عن إمكانية طلب مساعدة الأونروا في عملية «النقل». وهنا اعترض ديان بشدّة. وعبّر وزير الداخلية، حاييم موشيه شابيرا، عن استيائه مما اعتبره نقاشًا غير ضروري قائلًا: «يرحل الناس لأنّنا نجبرهم على ذلك. هل نريد سياسة تسمح للفلسطينيين بالبقاء إذا حافظوا على هدوئهم؟»[35] الواقع أنّ ذلك كان جوهر المسألة؛ فأبسط الحقوق الإنسانية، التي يضمنها القانون الدولي، كانت مشروطة بالموافقة الإسرائيلية على تعبير «السلوك الجيّد» الغامض. ثمّة مكان واحد فقط في العالم كلّه ترتبط فيه حقوق الإنسان الأساسية بـ«سلوك جيّد»، ألا وهو: السجن الحديث.

لكن ديان لم يستسلم بهذه السهولة. ويبدو بالنظر إلى الماضي أن «إنجازه» الرئيسي كان تحريف ما بدأ على أنّه نقاش خلال الاجتماع الأوّل في يونيو 1967، حول حلّ لقضية لاجئي 1948، إلى جدل حول عدد الفلسطينيين الذين يجب تهجيرهم مرّة ثانية من بين لاجئي 1948 في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان ديان قد نجح في وضع سياسة للطرد قبل انعقاد ذلك الاجتماع، ما حقّق من وجهة نظره التوازن المطلوب بين

---

[35] المرجع السابق.

استحالة تنفيذ طرد جماعي والحاجة إلى تقليص عدد السكان. كما أنّه لم يكن يسعى لتنفيذ سياسة طرد جماعي، لكنّه رفض أن إيقاف أعمال التطهير العرقي غداة حرب 1967، واعتماد سياسة إعادة اللاجئين إلى ديارهم. ولم تخض أيّ حكومة إسرائيلية أتت في ما بعد أيّ محادثات عميقة بشأن لاجئي 1948، ما خلا محاولة فاشلة ومقتضبة قام بها يوسي بيلن، عندما كان وزيرًا في حكومة إيهود باراك سنة 2000، لإحداث تعديل بسيط في سياسة إسرائيل المتصلّبة حول مسألة إعادة اللاجئين إلى وطنهم.

وفي تلك الأيّام من يونيو، حفلت الصحف الأجنبية بوعود فارغة، أطلقها ديبلوماسيون إسرائيليون، معبّرين بصخب كبير عن رغبتهم في الدعوة إلى ائتلاف دولي مع القوى الغربية لإعادة توطين اللاجئين. وفي الوقت نفسه، كان ديان، المحازب المتطرّف للماباي (أي الشخص الذي علّمه بن غوريون كيفية التلاعب بالرأي العام المحلّي والأجنبي)، يتابع في أثناء ذلك وعن كثب تنفيذ السياسات على الأرض. كان فخورًا بشكل خاص بالسياسة التي اتّبعها، بالتعاون مع حاييم هرتزوغ، لتشجيع الفلسطينيين على المغادرة «الطوعية» بدوافع مالية. وعندما ناشده رئيس الوزراء إشكول: «هل يمكن أن نتأكّد من عدم ممارسة الضغوط على الفلسطينيين، في 99 بالمئة من الحالات؟»، أجاب ديان بثقة: «طبعًا، فالأمر أصبح الآن بيد رؤساء البلديّات في الخليل ونابلس وجنين وبيت لحم». واقترح قائلًا بأنّ يحذوا حذو القدس: «في القدس رتّبنا وقوف حافلة، بصورة دائمة، على مقربة من بوابة نابلس إلى حين امتلائها بالركاب... وهناك أمر رائع يحدث مؤخّرًا: ألف فلسطيني يغادرون يوميًّا».[36] أمّا أهمية رؤساء البلديّات؟ يشرح ديان قائلًا: «أفضل الحلول

[36] المرجع السابق.

هو أن يوقّع الشخص نفسه على وثيقة تفيد بمغادرته طوعًا، أمّا ثاني أفضل الحلول فهو أن يقوم رئيس البلدية بالتوقيع بدلًا منه».[37]

لقد كان تصدّي الليبراليين والاشتراكيين في الحكومة لهذه الطروحات مثيرًا للشفقة، بدليل ردّ فعل بنتوف. في البدء وصف هذا الأخير خيار الحافلة بغير الإنساني، إلّا أنّه عاد وأضاف بسرعة، خشية إثارة غضب ديان، «جلّ ما أقترحه هو تعليق عمليات الترحيل لمدّة قصيرة، كي لا يبقى للصحافة الأجنبية ما يمكن تصويره». أغضب هذا الاقتراح المدير العام لوزارة الخارجية فقال: «بإمكاننا تنظيم جولة للصليب الأحمر!» لكن ديان لطالما كره فكرة القيام بجولات كهذه، فأخبر الوزراء أنّ الصليب الأحمر قد قام فعلًا بجولة كهذه، إلّا أنّه خرق القوانين، ما أجبر الجيش على منعه من مواصلتها. في الإجمال كان ديان غاضبًا جدًّا من الطريقة التي حاول بها الصليب الأحمر التدخّل.

وبالفعل، نجح ديان في إقناع الحكومة بمنع الصليب الأحمر الدولي من التدخّل في شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأصدر الأوامر بإجلاء موظفي المنظمة الدولية من الجسور على نهر الأردن التي تربط الضفة الغربية بالأردن، والتي تشكّل المعابر الرئيسية لإخراج الفلسطينيين من الضفة الغربية.

عملًا بتوجيهات ديان، رفضت الحكومة مطالب الصليب الأحمر، المستندة إلى اتفاقية جنيف التي وقّعت عليها إسرائيل، بتأمين توزيع الطعام على السكان، وحمايتهم من الطرد ومراقبة تطبيق القوانين التي كانت سائدة قبل الاحتلال. أكّد مستشار الحكومة القانوني، يوسف تيكوه، أن كلّ ذلك يتمّ وفقًا لنص بنود اتفاقية جنيف وروحها. لكن تيكوه شارك ديان قلقه شارحًا أن قبول اتفاقية جنيف في ما خصّ الضفة الغربية

---

37 المرجع السابق.

وقطاع غزة يعني اعتراف إسرائيل بسيادة الأردن على الأولى، وسيادة مصر على الثاني.[38] لم يجرؤ أيّ وزير على المخاطرة بمثل هذا الموقف. ثمّة دولة واحدة ذات سيادة، وهي إسرائيل، ولا شيء سيغيّر ذلك في السنوات المقبلة، ولا حتى قرار الجمعية العمومية للأمم المتّحدة في ديسمبر 2012 الذي منح فلسطين صفة مراقب في الأمم المتّحدة.

خلال اجتماعات يونيو 1967، أهمل ديان بشكل عام كلّ الشكاوى التي وصلت سواء من مصادر الصليب الأحمر أم من أيّ مصدر آخر لا يُشرف عليه ديان شخصيًا. ولذا رفض الإجابة على تساؤل قلق عبّر عنه وزير التربية زلمان أران قائلًا: «إن ما نفعله في «مآرات هاماشبيلا» أو كهف البطاركة، (أي الحرم الإبراهيمي الشريف) في الخليل هو فضيحة! فالمسلمون حافظوا على المكان بحالة أفضل بكثير مما فعلنا».[39]

وبحسب مصادر الأمم المتّحدة طردت إسرائيل نحو 180 ألف فلسطيني في تلك الأيّام الأولى.[40] وبغية تلخيص هذه المرحلة من التطهير العرقي في فلسطين أودّ العودة إلى بعض الخطط التي لم تُنفّذ، أو على الأقلّ إلى واحدة منها قد تلجأ إسرائيل وللأسف إلى تطبيقها في المستقبل إذا توفّرت لها القوة أو الإرادة أو الحاجة إلى طرد جماعي للسكان الواقعين تحت الاحتلال بما يخدم أهدافها الاستراتيجية والوجودية. وهذه الفكرة هي نقل السكان من قطاع غزة، أو على الأقلّ نقل اللاجئين هناك، إلى الضفة الغربية.

ناقش هذه الخطّة بجدّية للمرّة الأولى في يوليو 1967 أحد كبار الضباط الذي يتمتّعون بالاحترام في الجيش الإسرائيلي، مردخاي

---

[38] المرجع السابق.

[39] المرجع السابق.

[40] يُقدّر روبرت بوكر تحوّل 300 ألف فلسطيني تقريبًا إلى لاجئين بعد عمليّات الطرد تلك. انظر Bowker، *Palestinian Refugees*، 2003، ص 81.

غور، الذي دعته الحكومة لعرضها. فاقترح استيعاب لاجئي غزة في الضفة الغربية:

«نحتاج إلى خلق الظروف المشجّعة للناس على الرحيل. علينا أن نمارس الضغط عليهم بطريقة لا تتسبّب في توليد مقاومة بل تدفعهم إلى المغادرة. علينا تشجيع ذلك في أوساط اللاجئين والمقيمين على حدّ سواء بحيث يفقدون أيّ أمل في قطاع غزة من الناحية الزراعية... إضافة إلى ذلك، عندما تنتهي الأونروا من إجراء إحصاء سكّاني جديد فسوف يتّضح عجزها عن تأمين الطعام الكافي للاجئين... سيواجهون تعقيدات أمنية شديدة... وعلينا تجميد جميع أشكال التطوير في القطاع (لتشجيع انتقال السكان)».

وأثير الاقتراح ذاته مرّة ثانية في نوفمبر 1967، لكنه صدر هذه المرّة عن رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، يوسف وايتز، الذي كتب في الصحيفة اليومية «دافار» الناطقة باسم حزب العمل الحاكم (الماباي آنذاك) داعيًا إلى «نقل» (وهو استخدم تعبير «ترانسفير») اللاجئين من غزة إلى الضفة الغربية. دُعي بعد ذلك لمقابلة رئيس الوزراء وشرح فكرته. درست الحكومة الفكرة وتبنّاها المدير العام لوزارة الزراعة قائلًا: «بإمكاننا أن ننقل عددًا كبيرًا من اللاجئين إلى وادي الأردن». واقترح الضابط العسكري المُكلّف بتنسيق سياسات الحكومة في الأراضي المحتلّة، الكولونيل شلومو غازيت، عملية أكثر انتقائية وتدرّجًا؛ أي عدم شمل الجميع – ما قد يؤدّي إلى الرحيل النهائي عن فلسطين كلّها: «إن نقلهم إلى وادي الأردن قد يؤدّي إلى تحرّكهم نحو الشرق؛ علينا أن نخلق جوًّا ملائمًا لعملية «ترانسفير». وأضاف المستشار القانوني للاحتلال، تزفي دينستين، قائلًا: «علينا أن ننقلهم إلى أماكن يستطيعون فيها العثور على عمل... والسؤال الأساسي هو هل بالإمكان نقل شعب بشكل

علني؟» لا تحتوي المحاضر أيّ إجابة عن هذا السؤال. من الواضح تعذّر القيام بمهمّة كهذه في العلن، وبالتالي باءت هذه الخطّة بالفشل.[41]

وهكذا بقي عدد كبير من السكّان في أماكنهم، وحين انتهت ولاية الحكومة الإسرائيلية الثالثة عشرة بعد الحرب، انتقل مصير الأراضي المحتلّة وشعبها إلى يد الماباي، أي حزب العمل، الذي حكمها لسنوات عشر.

---

[41] Segev، *1967*، 2005، ص 548.

الفصل السابع

إرث حزب العمل من 1968-1977

صُوّر العقد الأوّل من تاريخ الاحتلال، الممتدّ بين 1967 و1977، في عدد من المنشورات الإسرائيلية، بصورة «العقد المستنير»، أي سنوات عشر من فرص السلام والتقدّم للفلسطينيين، قضوا عليها لاحقًا بأنفسهم.[1] ولو أمعنّا النظر لاكتشفنا واقعًا مختلفًا، قائمًا على ترسيخ حكم أحاديّ أبقى سكّان الأراضي المحتلّة محتجزين في سجن لمدى الحياة، هم وأولادهم وأحفادهم. ومنذ اليوم الأوّل من ذلك العقد، كانت حياتهم خاضعة لبيروقراطية رأت فيهم تهديدًا محتملًا واعتبرتهم مصدر خطر، ما لم يخضعوا كلّيًا لنزواتها ومطالبها.

تقع مسؤولية تضليل العالم خلال ذلك العقد على عاتق حزب العمل وحده (وعلى عاتق أحد أعضائه الراحل شمعون بيريز، الذي كُرّم بعد وفاته في 2016، بصفته بطلًا للسلام. وبعد سنة النشوة في 1967، تقلّص دور الحكومة الثالثة عشرة نسبيًا، وعاد القرار إلى حيث كان قبل الحرب: إلى حركة العمل، حيث بقي حتّى 1977.

---

1 انظر مثلًا Rafi Israeli، *The First Decade of Israeli Rule in Judea and Samaria*، 1977، وانظر أيضًا Teveth، *The Cursed Blessing*، 1982.

توفّي ليفي إشكول في 26 فبراير 1969، وخلفته على رأس الحكومة غولدا مائير، التي أوصلت الحزب إلى فوز حاسم في الانتخابات العامّة سنة 1969. وقد أظهرت الزعيمة الجديدة التزامًا بمواصلة سياسة الاستيطان على غرار سلفها. وكانت مائير سياسية يهودية-أميركية، تمرّست في الحقل السياسي في الولايات المتّحدة، حيث باتت من الصهاينة الملتزمين بحزب العمل، وتبوّأت لاحقًا، ولفترة طويلة، منصب وزيرة العمل، ومن ثمّ وزيرة الخارجية في إسرائيل. لم يكن مصير الأراضي المحتلّة يهمّها كثيرًا، وتركتها تحت رحمة الجمود البيروقراطي الذي عُرف به الحكم العسكري. بنظر مائير، لم يكن السلام خيارًا مطروحًا.

في 1969، خضعت حركة العمل، وكانت لا تزال تُعرف باسم الماباي، لعملية تجميل، فدُعيت «معراخ» (التجمّع). كان معراخ اتّحادًا بين الماباي، ومجموعة رافي البرلمانية التي ترأّسها ديفيد بن غوريون، وحزب أحدوت هعفودا. وكان حزب المابام اليساري الصهيوني آخر المنضمّين إلى هذا «التجمّع»، الذي بقي متماسكًا إلى حين هزيمته في انتخابات 1977، أمام الائتلاف الذي قاده مناحيم بيغن، الليكود.[2]

كما سبقت الإشارة، كانت الحكومة الموحّدة قد وافقت في 1967 على إرسال مستوطنين وجنود إلى بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف الإبقاء على سيطرتها الاستراتيجية على الأراضي المحتلّة. لكنّ تطوّرين عرقلا هذه الخطّة، مع ظهور حركة «غوش إيمونيم» الدينية السياسية، التي أرسلت أتباعها لاستيطان جميع الأراضي التي اعتبرتها مواقع توراتية قديمة، وغالبًا ما كانت تقع في قلب تجمّعات السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، في حين أرادت الحكومة إرسال مستوطنين يهود إلى مناطق ذات كثافة سكّانية أقل.

---

[2] للاطلاع بشكل مقتضب على تفاصيل هذه المرحلة من تاريخ الحزب، انظر Shindler، *A History of Modern Israel*، 2013، ص 128-145.

ضمّت مجموعة صانعي القرار الأساسية عددًا كبيرًا جدًّا من المشاركين في حرب 1948، ممّن اعتقدوا أنّهم استعادوا، في 1967، أرض إسرائيل القديمة إلى الأبد. ومن مناصبهم كوزراء في الحكومة، غضّوا النظر عن انتقال أوّل مجموعة من المستوطنين اليهود للعيش في الخليل، داخل الضفة الغربية، ليلة 12 أبريل 1968. استقرّت المجموعة في فندق «بارك أوتيل» في قلب المدينة، وبعد بضعة أسابيع، سمحت الحكومة بإقامة مدينة كريات أربع اليهودية المطلّة على الخليل. لم يُسجّل أيّ ردّ فعل دوليّ، وبدا أنّ الولايات المتّحدة انتقلت عند هذا المنعطف التاريخي الحاسم، إلى مرحلة جديدة من علاقتها مع إسرائيل، فقد قرّرت تزويد الدولة اليهودية بأحدث الأسلحة المتطوّرة في ترسانتها (وشحنت خمسين طائرة عسكرية مقاتلة من طراز «فانتوم» إلى إسرائيل أواخر 1968).[3]

هذا الدعم لقدوم المستوطنين الأوائل من جانب حكومة حزب العمل، التي بقيت في السلطة حتى 1977، تجاهله العالم الذي عاد بعد خمسين عامًا، ليعتبر أنّ المستوطنات اليهودية تمثّل العقبة الرئيسية في وجه السلام. أيّدت جميع الأحزاب السياسية الصهيونية الاستيطان اليهودي منذ البداية، أقلّه في أجزاء محدّدة من الضفة الغربية. أوّل الأصوات التي ارتفعت بالتأييد كان بن غوريون، الذي كتب في صحيفة «هآرتس» في 9 يونيو 1967، أنّ اليهود يجب أن يستوطنوا أملاكهم القديمة التي هجروها في حرب 1948، إضافة إلى جانب القدس الشرقية. كان يعلم عندما كتب هذه الكلمات أنّ الحكومة تستعدّ لاتّخاذ قرار رسمي بعد تسعة أيّام، وتحديدًا في 18 يونيو، بـ«إعادة إنشاء» مستوطنة غوش عتصيون. وفي مطلع يوليو، دعت المستوطنين الأوائل لبناء

[3] انظر Zertar وEldar، *Lords of the Land*، 2009، ص 66-81، وGordon، *Israel's Occupation*، 2008، ص 123-124.

مستوطنة كفار عتصيون اليهودية الجديدة في الضفة الغربية، جنوبي القدس، بمحاذاة بيت لحم شرقًا والخليل جنوبًا. ومع أن غزو قلب مدينة الخليل بعد تسعة أشهر، في أبريل 1968، لم يكن مبادرة حكومية، فهو نال قبولًا وموافقة شرعيين بمفعول رجعي.[4]

الاستيطان اليهودي المسيحي

تعود جذور «غوش إيمونيم»، حركة المستوطنين الإيديولوجية، إلى أولى مراحل الصهيونية. ففكرة دمج التصوّرات اليهودية الدينية المتطرّفة، التي تعيد إحياء الأزمنة التوراتية ضمن المشروع الصهيوني الحديث، كانت سائدة في عشرينيات القرن العشرين. الشخصية الأبرز التي عملت على وضع هذه العقيدة الجديدة ونشرها هو الحاخام أبراهام إسحق كوك الذي يمكن اعتباره، من نواحٍ عديدة، الأب المؤسّس للأصولية اليهودية المتطرّفة. وكان أتباعه يؤمنون أنّه يتصرّف بوحي إلهي، وقد تولّى ابنه وخلفه، الحاخام زفي يهودا كوك، ترجمة مفاهيمه المجرّدة إلى خطّة سياسية في أعقاب حرب 1967. وحتّى مماته في 1982 عن عمر 91 عامًا، كان يجمع من حوله شبّانًا قوميين متديّنين متحمّسين اعتبروا أنّ رسالتهم الرئيسية في الحياة هي استيطان الضفة الغربية تحديدًا. كان نشر هذا التلقين العقائدي يتمّ في مؤسّسة تُدعى «مركازهراف» (مركز الحاخام)، علّم فيها كوك وزملاؤه أجيالًا من الطلّاب أن استيطان الأراضي المحتلّة واجب إلهي ذو أهمّية قصوى.[5] وقد تعرّضت هذه

---

4 عن المراحل الأولية، انظر Newman، "The Evolution of a Political Landscape"، ص 192-205.

5 Lustick، *For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel*، 1988، ص 42-72.

المؤسسة تحديدًا لهجوم شنّه فلسطينيون يائسون، في عملية نادرة ضدّ أهداف مدنية في إسرائيل في 2008، تسببت بمقتل ثمانية طلّاب.

كانت هذه الحركة ناشطة في 1968، قبل أن يمنحها كوك طابعًا مؤسّسيًّا رسميًّا في 1974 ويقرّر تسميتها غوش إيمونيم («كتلة المؤمنين»). وتفيد بعض المصادر بأنّ تلميذه الحاخام حاييم دروكمان، الناشط حتّى اليوم في الحركة، هو مَن صاغ هذا الاسم خلال اجتماع في منزله.

أتت الخطوة الرسمية الأولى للحركة (والتي لا تتّصل بخطوات المستوطنين السابقة في الخليل وغوش عتصيون) في نهاية 1974، مع محاولة استيطان في منطقة نابلس، داخل محطّة القطار العثمانية القديمة في سبسطية. بهدف إنشاء مستوطنتين قائمتين اليوم في المكان: آلون موريه وقدّوم. ومع أنّ المستوطِنين طُردوا من المكان مرّات عديدة في البداية، فقد أذنت لهم حكومة حزب العمل بالبقاء، عبر اتّفاقية عكست تكاملًا بين جهود الحكومة والمستوطنين.[6]

وهكذا، تحوّلت حركة المستوطنين، بحلول 1974، إلى مجموعة ضغط إيديولوجية أثّرت في سياسات الحكومة الاستيطانية وحظيت بحضور متزايد الكنيست والشأن العام عمومًا. لكنّهم، وبجانب ما قاموا به من تلاعب، كانوا هم أيضًا موضوع تلاعب. فقد استُعملوا كسلاح، وغالبًا كحجّة، لتبرير مصادرة الأراضي، واعتُبروا أداة ديموغرافية سمحت للدولة بتنفيذ تطهير عرقي باعتماد وسائل أخرى.

شكّلت هذه الحركة سبيلًا ملائمًا لتنفيذ جوانب السياسة الاستيطانية التي لم تشأ حركة العمل الارتباط بها مباشرةً؛ وتحديدًا السياسات التي تتناقض تمامًا مع القانون الدولي والمواثيق. فنزعت عن كاهل الدولة

---

[6] لرؤية الأمر في تلك اللحظة المفصلية من وجهة نظر مستوطن، انظر Israel Harel، "Not *Gush Emunim* but Zionism"، *Haaretz*، 2 ديسمبر 2011.

المسؤولية، وألقتها على عاتق تنظيمات مزعومة. وهكذا، وبعدما تمّ ترسيم حدود السجن الكبير، مهما كان شكله، جغرافيًا وديناميكيًا عن طريق سلب الأراضي زادت خريطة المستوطنات اليهودية من تضييق نطاقه وتغيير معالمه. لم تكن الحياة في محيط المجتمعَين، مجتمع الفلسطينيين المحتلّين ومجتمع المستوطنين إلّا تعزيزًا لصورة السجن. فكلّ مستوطنة وكلّ مجموعة استيطانية كانت محاطة بسياج كهربائي وجدران تحتجز المستوطنين ضمن نطاقها. ولكنّها شكّلت معًا حدودًا تحتجز الفلسطينيين داخل سجون مصغّرة عديدة، ضمن مجمّع الضفة الغربية وقطاع غزة الضخم.

هنا تحديدًا، أخالف رأي أفضل كتاب حول موضوع هؤلاء الناس، «سادة الأرض» بقلم عيديت زورطال وعكيفا إلدار، الذي زعم أنّ الحركة غزت كلّ جهاز وكلّ سلطة في دولة إسرائيل لتنفيذ الإيديولوجيا الخاصة بها أي إقامة إسرائيل الكبرى. من جهتي، أعتقد أنّ العكس صحيح، أي أنّ الإيديولوجيا والأطراف المؤيّدة لها، التي أثّرت في فلسطين وحوّلتها منذ 1882، كانت بحاجة إلى مستوطنات ما بعد 1967 للتوسّع وترجمة تصوّرها إلى واقع. فمعظم النشاط الاستيطاني جرى ضمن إطار استراتيجية الاستيطان الحكومية. وفي عهد حكومة غولدا مائير (1969-1974)، كان شمعون بيريز الراعي الرئيسي للمستوطنين، ودأب على تشريع نشاطهم الاستيطاني الواسع النطاق. وبفضل جهوده أقيم مركزان مستقبليان للنشاط الاستيطاني في عوفرا وقدّوم في قلب الضفة الغربية. تمّت أخيرًا إقامة مستوطنة عوفرا في 1975، عندما خلف إسحق رابين غولدا مائير على رأس مجلس الوزراء، وتولّى بيريز وزارة الدفاع. وتطلّ

هذه المستوطنة على مدينة رام الله من زاويتها الشمالية الشرقية. أمّا قدّوم، فتمّ الترخيص لها كأوّل مستوطنة لغوش إيمونيم قرب نابلس.[7]

شكّل القرار الرسمي بالاستيطان انتهاكًا فاضحًا للقانون الدولي. فاتفاقية جنيف تطالب قوّات الاحتلال بإحداث أقلّ تغيير ممكن في النظام السائد على الأراضي المحتلّة خلال فترة سيطرتها. وبموجب التزامها هذا، من واجبها أن تترك الأرض للسكان الذين تجدهم عليها. وورد في المادة 49 من اتفاقية جنيف موجب آخر بالغ الأهمّية، يفيد بأنّه «لا يحقّ لدولة الاحتلال نقل أو ترحيل مجموعات من سكّانها المدنيين إلى داخل المنطقة التي تحتلّها».[8]

ولاحقًا، تواصل المشروع الاستيطاني في عهد حكومة حزب العمل (وتسارعت وتيرته بطبيعة الحال في عهد الليكود بعد 1977).

وكان بإمكان حكومة مائير، لو شاءت، الحد من نطاق الاستيطان اليهودي المتطرّف دينيًا. لكنها لم تفعل (إمّا لأنّ بعض أعضائها، أمثال إيغال آلون، تماهى مع المستوطنين، أو لأن آخرين، أمثال شمعون بيريز، اعتبروا المستوطنين حلفاء محتملين في اللعبة السياسية، لتحقيق غايات خبيثة وانتهازية).

مقاومة الاستيطان

العقبة المحتملة الثانية أمام الاستيطان كانت المقاومة الفلسطينية. لكنّها لم تكن مقاومة ذات أهمّية، لأنّ نجاحها اعتمد على خلفية إقليمية كانت غارقة في الفوضى.

---

7 Gordon، *Israel's Occupation*، 2008، ص 124.

8 انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية (IV) ذات الصلة بحماية الأشخاص العزّل في الحرب، جنيف، 12 أغسطس 1949.

في 1968 و1969، كانت حدود الدولة اليهودية أبعد ما يكون عن الهدوء. فقد شهدت شواطئ قناة السويس في تلك السنة حرب استنزاف يومية بين الجيشين المصري والإسرائيلي. كان المصريون يأملون إرغام الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء التي احتلّها في يونيو 1967، فردّ عليهم الإسرائيليون بغارات في عمق الأراضي المصرية، ضاربين، من بين جملة من الأهداف، البنية التحتية للاقتصاد والصناعة في مصر.

على الحدود الطويلة بين ضفّتي نهر الأردن، وقعت مواجهات من نوع آخر. كانت حركة الفدائيين الفلسطينيين الحديثة العهد تحاول إرسال وحداتها لتنظيم حملة مقاومة شعبية ضدّ الاحتلال. وردّ الجيش الإسرائيلي بدايةً بقصف جوّي لقواعد الفلسطينيين في الأردن، ثمّ قرّر شنّ هجوم برّي انتهى بالفشل الذريع، حين هاجم المقر الرئيسي لمنظّمة التحرير الفلسطينية في بلدة الكرامة شرقي الأردن. تضمّنت حرب المقاومة في تلك الفترة خطف طائرات وتفجير مناطق يهودية داخل إسرائيل (أوّل عملية خطف لطائرة تابعة لشركة العال حدثت في 23 يوليو 1968). ردّت إسرائيل بغارة على مطار بيروت، دمّرت خلالها ثلاث عشرة طائرة تابعة لشركات طيران عربية في آخر أيّام 1968. تواصلت المواجهات من هذا النوع إلى حين وقوع ما بات يُعرَف باسم «أيلول الأسود» في 1970، عندما قرّرت المملكة الهاشمية إخراج مقر منظّمة التحرير الفلسطينية ونشاط الفدائيين من البلاد، لتنتقل جبهة الصراع إلى جنوب لبنان. لم يعد مسرح الصراع عالميًا وحسب، بل شمل أيضًا منظّمات مقاومة وإرهاب عالمية. بلغ هذا النشاط ذروته مع هجوم شنّته منظّمة «أيلول الأسود» على أحد عشر لاعبًا من الفريق الرياضي الإسرائيلي خلال ألعاب ميونيخ الأولمبية في سبتمبر 1972، ومجزرة في مطار اللد (مطار بن غوريون) في مايو من السنة ذاتها، أقدم عليها عناصر

من الجيش الأحمر الياباني، وأدّت إلى مقتل خمسة وعشرين شخصًا.[9] لم تعد ساحة المقاومة محصورة بالضفة الغربية، بل توسّعت إلى أجزاء أخرى من العالم، فلم تنعكس ذلك أبدًا على روتين عمل قوّات الاحتلال.

لم تكن في قطاع غزة خلفية جغرافية محدّدة يصبح دورها شبيهًا بدور فيتنام الشمالية بالنسبة إلى جنوب البلاد المحتل. وبالتالي، شكّلَت المبادرات المحلية المنبثقة من داخل مخيّمات اللاجئين دعامة المقاومة الرئيسية. واستمرّ الأمر كذلك حتّى 1971، عندما قمعها قائد القطاع الجنوبي، الجنرال أرييل شارون، بوحشية بالغة.

وقعت معظم أعمال المقاومة خارج حدود الدولة. أمّا أعمال المقاومة الداخلية، فردّت عليها إسرائيل في البداية بفرض عقوبات جماعية، لكنها سرعان ما أضافت إلى ذلك توسيع لنطاق الاستيطان اليهوديّ. ما يعني أنّه ومنذ البداية تداخلت المقاومة بالاستيطان اليهودي في أذهان الخبراء الاستراتيجيين والبيروقراطيين الذين أداروا شؤون الأراضي المحتلّة لمصلحة إسرائيل. فكانت المعادلة بسيطة: كلّما اشتدّت المقاومة، ازداد توغّل الاستيطان في الأراضي المحتلّة.

كان قطاع غزة أوّل مكان ارتبطت فيه المقاومة الفلسطينية بالاستيطان اليهودي، وبالتالي، استُعملت المقاومة ذريعة للجهود المكثّفة لتهويد القطاع. لا شكّ بأنّ الدافع لاستيطان الأراضي، الذي ينتهك بوضوح القانون الدولي، لم يكن الانتقام من المقاومة. لكن لسبب ما، جزم صنّاع السياسة الإسرائيليون بأنّ تبرير الاستيطان قد يكون ممكنًا إذا تمّ تصويره وسيلة لمحاربة «الإرهاب». في البدء، رفض الجناح اليميني في النظام السياسي هذا الترابط، وطالب الحكومات بدعم الاستيطان بحدّ ذاته، باعتباره عمل خلاص لوطني. لكن بالرغم

[9] انظر Amos، *Palestinian Resistance*، 1980، ص 228-313.

من حذر الحكومات اليمينية المتزايد، بفعل الضغط الدولي، إزاء توسيع مشروع الاستيطان، كانت أصوات مجموعة الضغط المؤيّدة للاستيطان تعلو صاخبة بعد كلّ عملية مقاومة فلسطينية.

بداية الاستيطان في قطاع غزة لم تدفع إليها حركة المستوطنين اليهودية المتطرّفة «غوش إيمونيم»، بل كان بطلها وزير واحد: إيغال آلون، وجنرال واحد: أرييل شارون.

عُيِّن إيغال آلون رئيسًا للّجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في يناير 1970. وبعد فترة وجيزة أعيدت تسميتها «اللجنة المشتركة لشؤون الاستيطان»، لأنّها ما عادت محصورة بوزراء، بل باتت تضمّ رؤساء مؤسسات، مثل الصندوق الوطني اليهودي، وحركة الكيبوتسات، وغيرهما. وكان حجاي هوبرمان، أحد كبار الناشطين في مجموعة مستوطنات غوش قطيف اليهودية في قطاع غزة، من أعضاء هذه اللجنة. وفي أعقاب انسحاب إسرائيل من غزة في 2006، قام بنشر محاضر اجتماعات هذه اللجنة على موقعه الإلكتروني.[10]

ما يمكن استخلاصه بوضوح من هذه المحاضر هو أن شارون أقنع الوزراء بأنّ إنشاء مستوطنات يهودية في غزة يبعث برسالة واضحة عن عدم استعداد إسرائيل للانسحاب من القطاع، وبأنّ ذلك قد يحدّ من «النزعة الإرهابية»، على حدّ تعبيره. اتُّخذ القرار بإنشاء أوّل مستوطنتين في 1971 وتمّ بناؤهما في 1972. فأصبح الخطاب السياسي هو التالي: استيطان الأرض لأنّها ملك لإسرائيل، وأيضًا للردّ على «الإرهاب»، مقدّمًا بذلك تفسيرًا للناخبين اليمينيين، وتفسيرًا آخر للجمهور الأكثر اعتدالًا، مع مراعاة المجتمع الدولي.

[10] http://www.toraland.org.il هو الموقع بالعبرية.

فيما رسم سياسيو حزب العمل الخطوط العريضة للاستيطان اليهودي المستقبلي خلال العقد الأوّل من الاحتلال، كانت حياة الشعب المحتل بين أيدي البيروقراطيين. فالسياسيون يتّخذون القرارات عند المنعطفات التاريخية، ويترجمها البيروقراطيون إلى واقع بالاستناد إلى التوجيهات السياسية كما إلى حكمهم الشخصي وطموحاتهم ونقاط ضعفهم.

الفصل الثامن

بيروقراطية الشرّ

حكم البيروقراطية

انتهت الاجتماعات الحكومية في يونيو 1967 إلى اتّخاذ قرار باستبعاد الضفة الغربية وقطاع غزة من أيّ مباحثات سلام، ونقل الحكم في كليهما إلى الجيش، وإباحة بعض عمليّات طرد السكان بشرط عدم تحوّلها إلى طرد جماعي، ودمج الأراضي المحتلّة بالدولة اليهودية من دون ضمّها رسميًّا، ما يعني ترك سّكان تلك الأراضي في حالة ضياع على صعيد الحقوق المدنية كما على الصعيد الشخصيّ.

حان الآن دور البيروقراطيين لتولّي زمام الأمور. على رأس الهرم في المراحل الأولى لإقامة البنية التحتية اللازمة لسَجن هذا العدد الهائل من البشر، كانت لجنة المديرين العامّين،[1] التي تأسّست في 15 يونيو، وضمّت المديرين العامّين في جميع الـوزارات التي تُعنى بالأراضي

---

[1] نُشرت هذه الوثائق بشكل انتقائي ودقيق في سنة 1971 من الأرشيف الإسرائيلي. انظر *"The Israeli Ministry of Defence, The Occupied Territories, 1967-1971"*, Tel Aviv: Ministry of Defence ، مجلّد من 750 ص.

المحتلّة. وقد جُمعت محاضر اجتماعات تلك اللجنة في مجلّدين يحتويان على آلاف الصفحات.[2]

كان الاجتماع الأوّل للّجنة برئاسة يعقوب أرنون، المدير العام لوزارة المالية، وحضور كلّ من تسفي تسور، رئيس سابق للأركان العامّة في الجيش الإسرائيلي ومستشار ديان الخاص آنذاك، والمديرين العامين في وزارات التجارة، والصناعة، والزراعة، والداخلية، بالإضافة إلى ممثّلين عن وزارة الدفاع والجيش. ولمّا لم يكن للديبلوماسية أيّ اعتبار، لم تضمّ اللجنة أيّ ممثّل عن وزارة الخارجية، لا بل أنّ منسّقها كان عسكريًّا وهو الكولونيل يهودا نيتزان (وقد عُيّن مكانه لاحقًا الجنرال شلومو غازيت سنة 1968).[3]

منذ الاجتماع الأوّل، جرى التشديد على أهمية السرية المطلقة للمناقشات داخل اللجنة. كما تقرّر في الاجتماع ذاته تعيين حكومة مصغّرة تمثّل الـوزارات المختلفة لمعاونة كلّ حاكم عسكري، على أن يُعطى أعضاؤها المدنيون رتبًا وملابس عسكرية. ولاحقًا عادوا إلى الملابس المدنية حين استُبدل الحكم العسكري خلال ثمانينيات القرن الماضي بإدارة مدنية. هذا التحوّل كان أحد الدلائل العديدة إلّا أنّ الانتقال من «الحكم العسكري» إلى «الإدارة المدنية» – الذي هلّلت له إسرائيل واعتبرته خطوة نحو جعل الحياة أسهل في ظلّ الاحتلال – لم يُحدث في الواقع فرقًا ملموسًا في الحياة داخل الأراضي المحتلّة. طُلب من كلّ وزير في الحكومة المصغّرة أن يُوظّف فلسطينيين للعمل معه. وعلى غرار النموذج الذي كان سائدًا، عهد الإمبراطورية البريطانية، في الهند ومصر، كان لكلّ حاكم مستشار محلّي يرافقه. ومع مرور الأيّام، كانت طبيعة الاحتلال الاستعمارية تتجلي أكثر فأكثر.

---

2 المرجع السابق.

3 Gazit، *The Stick and the Carrot*، 1985، ص 94-95.

قدّمت اللجنة، كما سنرى، نموذجين لإدارة الحياة في الأراضي المحتلّة. الأوّل كان نموذج السجن المفتوح، الذي يفترض أن الفلسطينيين سيعتبرون السيطرة الإسرائيلية تطويرًا إيجابيًّا للترتيب السابق بما يسمح لهم البقاء على قيد الحياة على الأقلّ. أمّا إذا اعترضوا على هذا النموذج فسوف يُستبدل بالنموذج الثاني، أي السجن المشدّد الحراسة.

كانت البيروقراطية تملك القدرة على تطبيق النموذجين في أيّ لحظة. بحلول سبتمبر 1967 أدركت مجموعة الضباط والمسؤولين تلك أن الاحتلال سيواجَه بمقاومة. ففي ذلك الشهر، أبلغ أوّل المخبرين الفلسطينيين الذين تجسّسوا على أبناء شعبهم، الإسرائيليين بوجود حركة مقاومة وليدة. تولّى الكولونيل ريهافيا فاردي إطلاع أعضاء اللجنة على هذا التطوّر. كان فاردي وزميل آخر له العضوين الأكثر تأثيرًا داخل اللجنة، وكانت مهمّتهما الرئيسية أن يوضحا لكلّ الأطراف المعنيين حقيقة السيطرة الكاملة التي يملكها الحكّام العسكريون على حياة الفلسطينيين.[4]

قوننة الاحتلال

يُخبرنا تسفي إنبار، الذي عمل ضمن الفريق القانوني لما سمّاه الجيش الإسرائيلي «الاحتلال العدواني»، كيف تولّى مع فريقه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في قطاع غزة في غضون بضعة أيّام:

«نظرًا إلى وجود مشاكل في التواصل والعديد من المشاكل الأخرى (الناتجة عن الاحتلال)، أعطانا المدّعي العام العسكري الحرية المطلقة.

---

4 Gazit، *The Stick and the Carrot*، 1985، ص 97-98.

فكان بإمكاننا فعليًا تشريع أيّ قانون نريد أو نراه ضروريًا لإدارة الاحتلال... ومع الوقت أسّسنا محاكم عسكرية ونظامًا قضائيًا كاملًا».[5]

هذا الواقع فرضته لجنة المديرين العامين التي كانت مهمّتها الأساسية وضع بنية تحتية قانونية للأراضي المحتلّة. في سنة 1963، وعندما وُضعت خطّة شاكهام، كانت الأسس قد أُنجزت. فقد استندت اللجنة في عملها بعد الاحتلال على أنظمة الانتداب البريطاني. وقد مكّنت هذه الأنظمة، التي أعطت الحكّام سلطات دكتاتورية مطلقة، بيروقراطيّي السجن الضخم من تأدية مهام الإدارة اليومية: فقد قدّمت إرشادات حول كيفية إعطاء «مكافآت» (وهي أبسط الحقوق الإنسانية والمدنية) من جهة، وحول كيفية قمع المقاومة (بمجرّد حجب تلك الحقوق) من جهة أخرى. بالإضافة إلى قوانين الطوارئ، جرى إدخال بعض القوانين الدولية المتعلّقة بالحرب والاحتلال، وبعض الموروثات من النظام القانوني الأردني، إلى هذه البنية التحتية.

في أولى أيّام الاحتلال، كانت وتيرة عمل الإسرائيليين مذهلة حقًّا لمن يراقب الوضع عن بُعد. فبحلول 21 يونيو، كان الخبراء القانونيون في الجيش قد انتهوا من وضع نظام قانوني شامل ومتكامل للضفة الغربية وقطاع غزة.[6] تولّى هذه المهمّة فريق برئاسة المقدّم دوف شيفي، بإشراف المدّعي العسكري العام، الكولونيل مئير شمغار (الذي أصبح فيما بعد رئيس محكمة العدل العليا، وواحدًا من أكثر الشخصيّات القانونية مدعاة للاحترام في الدولة اليهودية). وتُعزى سرعة هذا الإنجاز إلى واقع بسيط وقاس في آن معًا: مهما بدا الأمر معقّدًا، فقد تُرك مصير الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة تحت رحمة القادة العسكريين، من

---

[5] Inbar، "The Military Attorney General and the Occupied Territories"، ص 158.

[6] Gordon، *Israel's Occupation*، 2008، ص 26.

دون أن يتاح لهم هامش كاف للاعتراض أو للاحتجاج. كان ذلك تفسيرًا غير دقيق لاتفاقية جنيف الرابعة (1946)، وضع السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية في يد حاكم عسكري، واستُخدمت، كما بتنا نعرف الآن، للاستيلاء على الأرض، وتجريد السكان من ممتلكاتهم، وإخضاعهم للاعتقالات الجماعية، وإجبارهم على التعاون، وتعريضهم للاستعمار الأجنبي بوتيرة متزايدة، فيما الأساس في اتفاقية جنيف أنّها تنصّ على إطار زمني وجيز لمثل تلك السلطة.[7]

في اليوم الأوّل من دخول الجيش الإسرائيلي إلى الأراضي المحتلّة، وُزّعت على السكّان قائمة بالأنظمة الجديدة. وفي إحدى القوائم التي وُزّعت أوّلًا (الكُتيّب الثاني الذي وُزّع على السكّان باللغة العربية)، ذكر أنّ المراسيم المذكورة فيه تقوم مقام القوانين، ولكن من حقّ الحكّام العسكريين إبطالها في المستقبل. وقد نصّ ذلك المرسوم أوّلًا، على استيلاء الجيش على كلّ الأراضي التي كانت ملكًا للحكومة الأردنية، وثانيًا، على وجوب تسديد جميع الضرائب غير المدفوعة مباشرة إلى الحاكم العسكري.[8]

لم يقتصر نشر قواعد اللعبة الجديدة على توزيع الكتيّبات فحسب، بل تمّ أيضًا عبر عمليّات ميدانية. فحتّى قبل استكمال احتلال الضفة الغربية، قرّر الجيش إنشاء خمس محاكم عسكرية (في 7 يونيو) وسبعة مراكز اعتقال. وآنذاك برز تعبير «الخطّ الأخضر»، الذي استُخدم أوّلًا في الأوساط العسكرية، ومن ثمّ في حديث الرأي العام في إسرائيل. ظاهريًّا، كان الخطّ الأخضر يعني خطّ الهدنة الفاصل بين إسرائيل والأردن في ربيع 1949، لترسيم الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية. غير أنّه في الواقع

---

7 انظر النقاش في Gordon، *Israel's Occupation*، 2008.

8 مرسوم حول الترتيبات الإدارية لتطبيق القوانين (Ha-shilton ve Ha-mishpat)، الضفّة الغربيّة، 7 يونيو 1967.

دُفع تدريجيًا نحو الشرق، وأصبح مع الوقت يحدّد المجال الإسرائيلي/ اليهودي الذي يضمّ إسرائيل ما قبل 1967، وأيّ أرض تمّ استيطانها وتهويدها منذ 1967 (بما في ذلك نصف مساحة الضفة الغربية بحلول سنة 2017). بداخل ذلك المجال كان القانون محلّ تطبيق، أمّا خلف الخطّ الأخضر، فالعكس كان صحيحًا. أمّا في المجالات الفلسطينية في الضفة والقطاع فقد تحكّم الجيش، ومن بعده الإدارة المدنية المزيّفة، بحياة الناس، غالبًا عن طريق فرض إجراءات تعسّفية، يمليها مزاج الحكّام العسكريين.

منذ البداية، تعامل المشرّعون في الأراضي المحتلّة مع القانون الدولي من خلال مقاربة غير نزيهة ولا تخدم سوى مصلحتهم. فالأراضي المحتلّة اعتُبرت تارةً خاضعة للقانون الإسرائيلي، وطورًا غير خاضعة له، بما يخدم على أفضل وجه استراتيجية استيطان تلك الأراضي. كان فرض القانون العسكري غير الديمقراطي يُبرَّر على قاعدة أنّه ينبثق من الواجبات والامتيازات التي يمنحها القانون الدولي لإسرائيل بصفتها قوّة محتلّة. ولكن، كلّما كان تطبيق هذا القانون يهدّد بعرقلة الجهود الاستيطانية، كمنع المستوطنين اليهود من الانتقال إلى المناطق المحتلّة وطرد الفلسطينيين منها، كان يجري استحضار القانون الإسرائيلي. وقد تمّ وضع الصيغة النهائية لهذا النظام المزدوج والمعقّد في أواسط سبعينيات القرن المنصرم.

وبالتشاور مع كبار الخبراء القانونيين في الدولة، قرّر صانعو السياسات تطبيق نظام المحاكم العسكرية لإدارة المناطق المحتلّة تحت إشراف المحكمة العليا. كانت الرسالة واضحة إلى العالم: برغم أنّنا غير مضطرّين إلى القيام بذلك، غير أنّنا نقوم بخطوات إضافية لمراقبة تطبيق الجيش للعدالة في الأراضي المحتلّة.

وبعد سنوات، كتب قانوني إسرائيلي شهير يقول إنّه كان من الأفضل عدم اتّخاذ هذا القرار، لأنّه حجب وحشية نظام المحكمة العسكرية الذي استباح حياة الفلسطينيين من كلّ الأعمار خلال سنوات الاحتلال: «من وجهة نظر مختلفة تمامًا، يمكن القول إن الوظيفة الرئيسية للمحكمة العليا كانت شرعنة أفعال الحكومة في المناطق المحتلّة، من خلال إكساب أفعال السلطة العسكرية صفة الشرعية، كانت المحكمة العليا تبرّر تلك الأفعال وتمنحها طابعًا منطقيًا.»[9]

وبالفعل، خلق ذلك الأمر صورة خدّاعة لاحتلال «مستنير». فنظريًا، ولأسباب عمليّة في بعض الأحيان أيضًا، كان الباب مفتوحًا أمام الفلسطينيين المتضرّرين من القضاء العسكري ليستأنفوا الأحكام أمام المحكمة العليا في إسرائيل. ولكن، ولمّا كانت غالبية شكاوى الاستئناف تلك تنتهي بالفشل الذريع، باتت الانتهاكات مشروعة في الداخل والخارج، بغطاء من أرفع المؤسّسات القضائية في البلاد.

إن العمل الأهمّ الذي قامت به المحكمة العليا في إسرائيل كان شرعنة تملّك الأراضي المنهوبة في الأراضي المحتلّة. فالفلسطينيون الذين كانوا ضحية تلك المصادرات لم ينالوا أيّ تعويض[10] وتلقّوا نصائح محاميهم بالاستئناف أمام المحكمة العليا. لم تكن المحكمة العليا تسمح لأحد، من حيث المبدأ على الأقلّ، بمصادرة الأراضي الخاصّة باستثناء الجيش. وعندما أسّس المستوطنون شركات تفاوضت مباشرة مع فلسطينيين طُلب من هؤلاء شراء الأراضي المرغوبة أوّلًا لبيعها لهذه الشركات لاحقًا، اعتبرت المحكمة هذه الممارسات غير قانونية وأمرت بهدم أبنية المستوطنين (وهو ما حصل في بضع حالات خلال الخمسين

9 Kretzmer، *The Occupation of Justice*، 2002، ص 2.

10 https://www.hrw.org/report/2010/12/19/separate-and-unequal/israels-discriminatory-treatment-palestinians-occupied

سنة الأخيرة). في سنة 2017 أصدر الكنيست قانونًا (ما زال خاضعًا للتدقيق في المحكمة العليا) يشرعن كلّ تلك الممارسات بمفعول رجعي.

أمّا بالنسبة إلى المسائل الأخرى المتعلّقة بالإساءة، فقد أبدت المحكمة شكوكًا دفعتها إلى عدم النظر في بعض القضايا، باستثناء دعاوى الاستئناف الجماعية كتلك المتّصلة باستخدام التعذيب في استجوابات أجهزة الاستخبارات، ما أدّى بالمحكمة العليا إلى شرعنة ما أسمته بتعبير مجازي حقّ الأجهزة الأمنية في «استخدام ضغط معقول» خلال الاستجوابات.[11]

ثمّة جانب واحد من الاستيلاء على الأراضي تمّ الالتزام به بشكل جدّي من قِبَل النظام القضائي: من حيث المبدأ، لم يكن ممكنًا سوى مصادرة الأراضي المعتبرة ملكًا عامًّا في الأراضي المحتلّة. وحتّى أوائل السبعينات لم تكن المصادرة تميّز بين الأراضي الخاصّة والعامّة، حتّى وصلت إحدى هذه القضايا إلى المحكمة العليا في بداية السبعينيات، فحكمت بأن أراضي الدولة فقط يُمكن مصادرتها بهذه الطريقة وتخصيصها للاستيطان اليهودي. عرقل هذا الحكم جهود الاستيطان لمدّة وجيزة، إلى أن أُزيل هذا العائق القانوني مع ظهور أرييل شارون على الساحة السياسية بعد حرب 1973، وبشكل خاص كما سنرى، بعد وصول الليكود إلى السلطة سنة 1977.

ولكنّ نهب الأراضي كان شائعًا ومكثّفًا حتّى تحت سلطة حزب العمل. ففي الواقع، أظهر الحزب الصهيوني الرئيسي حينذاك خبرة واسعة في التحايل على التعقيدات القانونية سمحت له بالاستيلاء على

---

[11] نشرت بتسليم ورقة عمل بالعبرية ناقشت فيها انتهاكات حقوق الإنسان المتضمنة في هذه السياسات، والورقة بعنوان "Legislation Permitting Physical and Mental Pressure in the Shabak Investigation"، يناير 2000، ويمكن إيجادها على الموقع التالي: www.btselem.org/download/200001_torture_position_paper_heb.doc.

أراضي الفلسطينيين التي فقدوا ملكيّتها وهجروها سنة 1948. وفي الأراضي المحتلّة سارعت لجنة المديرين العامّين إلى تطبيق مبادئ سرقة الأرض ذاتها المطبّقة على مساحات الأرض الواسعة التي تركها الفلسطينيون حين هربوا منها في 1948. كان ذلك ما يُعرف بمبدأ الوصاية. فالأراضي التي هُجّر أصحابها على أثر التطهير العرقي سنة 1948 انتقلت إلى أيدي وصي بحسب قانون أقره الكنيست سنة 1950. كان لذلك المسؤول الحكومي الحق في تقرير مصير كلّ قطعة أرض، وكانت الخيارات محدودة: إمّا تسليم الأرض إلى مواطنين يهود وإمّا تسليمها إلى الهيئات الحكومية المختلفة بما في ذلك الجيش.[12]

تطبيق تلك الممارسات على الأراضي المنهوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يجرِ في العلن. فقد أدرك المسؤولون الإسرائيليون أنّ المجتمع الدولي لن يتساهل مع ذلك، برغم تغاضي هذا المجتمع أحيانًا عن بعض التجاوزات والإساءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وعليه، أعلن مئير شامغار في نوفمبر 1968، والذي أصبح لاحقًا المدّعي العام في إسرائيل، أن قانون أملاك الغائبين لا يُطبّق على الأراضي المحتلّة. مع ذلك فقد كان مطبّقًا كأمر واقع حتّى تاريخ ذلك الإعلان، وفقًا لتعليمات لجنة المديرين العامّين. كما أنه وفي جميع الأحوال كان يتعلّق بـ 8 بالمئة فقط من الأرض، والتي تمّ الاستيلاء على القسم الأعظم منها بحلول سنة 1968. تطبيق هذا القانون كان مهمًّا بصورة أساسية بالنسبة إلى القدس الشرقية، حيث كان وُضع كثير من الأراضي التي تركها خلفهم لاجئو 1948 و1967، تحت الحماية منذ سنة 1968 بموجب قرار المدّعي العام. مع ذلك جرى تطبيق قانون أملاك الغائبين جزئيًا

---

[12] انظر Pappe، *The Ethnic Cleansing of Palestine*، 2006، ص 226.

سنة 1977 على منطقة القدس الكبرى، ليجري بعد ذلك تطبيقه كلّيًا في يوليو 2004.[13]

ومع وصول طلائع المستوطنين اليهود إلى الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1968، زادت، عددًا ووتيرة، المراسيم التي تبيح مصادرة الأراضي وترسيم حدود المناطق الفلسطينية. بدأ ذلك بالمرسوم رقم 291 في نهاية تلك السنة، الذي جمّد جميع إجراءات تسجيل الأراضي وإعادة تنظيم الموارد المائية، استعدادًا لمشروع استيطاني شاسع.[14] شكّل ذلك نهاية سعيدة للمستوطنين الصهاينة المحبطين، الذين واجهوا قيودًا كبيرة فرضتها عليهم قوانين الانتداب وسلطاته، حين حاولوا قبل تأسيس دولة إسرائيل إطلاق عملية استيطان واسعة النطاق. فبات بوسعهم استئناف نشاطاتهم بدون أيّ تدخّل.

استُخدمت تلك المراسيم أيضًا للتأسيس لوجود عسكري كبير في قلب المناطق الفلسطينية. فقد أصدر الحاكم العامّ في الضفة الغربية بين 1968 و1970 سلسلة من القرارات التي أباحت مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية ما أدّى إلى الاستيلاء على خمسين ألف دونم.[15]

---

13 بدأت «عدالة»، المنظّمة الفلسطينية غير الحكومية لحقوق الأقلّية العربية في إسرائيل، في تحدّي تطبيق هذا القانون سنة 2013. انظر نشرة عدالة بعنوان: "Israeli Supreme Court Defers Decision in Absentee Property Cases in East Jerusalem"، 10 سبتمبر 2013، في www.adalah.org/eng/Articles/2202/Israeli-Supreme-Court-Defers-Decision-in-Absentee. انظر أيضًا مقالة Haneen Naamnih وSuhad Bishara، "The Law of the Promised Land 2011: Between Absentees and Foreigners"، 31 مايو 2008، في www.adalah.org/eng/Articles/2029/The-Law-of-the-Promised-Land-2011.

14 في سنة 1997 أصدر الجيش كتيّبًا يتضمّن قائمة بهذه المراسيم وتاريخها بشكل مفصل. ويظهر هذا المرسوم في "The Legal Advisor to the areas of Judea and Samaria [sic], Pamphlets, Decrees and Appointments, Judea and Samaria"، العدد 174، ص 2291-2997 (أصدر بالعربية والعبرية سنة 1997).

15 انظر Hunter، *The Palestinian Uprising*، 1991، ص 48.

حوالي سنة 1970 انصهر الاستيطان اليهودي والوجود العسكري ليشكّلا وسيلة واحدة لسرقة الأراضي: ففي البداية، تُصادر الأرض بحجّة إقامة منشأة عسكرية عليها، ولكن من ضمن مشروع يقضي بتحويلها لاحقًا إلى مستوطنة يهودية. اعتمدت حكومات حزب العمل هذا الأسلوب بين 1967 و1977، حتّى وصول الليكود إلى الحكم سنة 1977، حين تمّ التخلّي عن تلك الطريقة المواربة، وباتت الأرض تُصادر بهدف معلن، وهو بناء مستوطنات يهودية مدنية عليها.

ففي يناير 1970 تمّ دمج لجنة المديرين العامين في وزارة الدفاع تحت الإشراف المباشر لشمعون بيريز، وزير النقل والاتصالات آنذاك. وسوف ينال بيريز جائزة نوبل للسلام لاحقًا وكأنه لم يلعب أيّ دور في استيطان فلسطين.

بعد سنتين على الاحتلال، أُنجزت البنية التحتية القانونية، وبدا أنّ آخر شرارات المقاومة الفلسطينية قد خمدت وانطفأت. وعندما لم يحدث ما يستحق الاهتمام في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال حرب أكتوبر 1973، كانتفاضة شعبية يمكنها مساندة الجهود العسكرية المصرية والسورية، اطمأنّ قادة السياسة الإسرائيلية أخيرًا إلى عثورهم على المعادلة المطلوبة لإدارة الأراضي المحتلّة حديثًا وسكّانها.

كان متوقّعًا من الفلسطينيين أن يقبلوا بالواقع الجديد منذ بداية الاحتلال. فأيّ شكل من أشكال المقاومة يؤدّي فورًا إلى السجن، وكذلك مساعدة أو إخفاء أيّ شخص متورّط في أعمال المقاومة. وكان إخفاء أو مساعدة أحد أفراد منظّمة التحرير الفلسطينية أو جيش التحرير الفلسطيني[16] يُعاقب عليه بالحبس 15 سنة. وفي الواقع اختار عدد قليل جدًا من الفلسطينيين دعم المقاومة، وبدا خلال العقد الأوّل من الاحتلال

[16] أسست الجامعة العربية جيش التحرير الفلسطيني سنة 1964 كجناح عسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أن كثيرين منهم رغبوا في إعطاء الوضع الجديد فرصة لكن هذا الموقف لم يُقابَل بسياسة إسرائيلية إيجابية، فلم يلبث النموذج أن انهار.

نحو انهيار نموذج السجن المفتوح، 1973-1977

نجا معظم سكّان الضفة الغربية وقطاع غزة من التطهير العرقي، وبقوا في أراضيهم بظلّ الحكم الجديد. وخلال السنوات التي سبقت تغيير الحكومة في 1977، كان حكم الأراضي المحتلّة بكامله يقع على عاتق البيروقراطية التي افترضت أنّ السكان تقبّلوا الواقع الجديد، وأنّ المصالح الإسرائيلية، مهما كان تعريف القيادة السياسية لها، يمكن تحقيقها من جانب واحد وبدون أيّ تشاور مع السكان المحليين، وبدون أيّ اعتبار لقوانين العالم أو حساسيّاته. هذه الثقة بالنفس لدى الحكّام الجدد غذّاها غياب أيّ مقاومة فعّالة في الداخل، كما غياب أيّ ضغط خارجيّ. وما دامت تلك كانت رؤية الجيش والنخبة السياسية في إسرائيل للواقع، فقد اعتبر كلاهما النظام فعّالًا، ودام الوضع على هذا النحو حتّى ظهور أولى بوادر الامتعاض والمقاومة خلال السنوات المؤدّية إلى الانتفاضة الأولى. اخترت في هذا الكتاب أن أسمّي تلك الحقبة، التي غابت فيها المقاومة الفلسطينية المؤثّرة كما القمع الإسرائيلي الشديد، «نموذج السجن المفتوح».

وقد ساهم ضعف نشاط المقاومة بدءًا من سنة 1969 في إضفاء جوانب «إيجابية» على نموذج السجن المفتوح. فبعدما تمّ فرض نمط الاستيطان والتفوّق اليهوديين في الأراضي المحتلّة، أصبح من المُمكن «مكافأة» الفلسطينيين على غياب أيّ مقاومة فعّالة من جانبهم.

المكافأة الأولى كانت تفويض السلطة إلى البلديّات والمجالس المحلّية بحيث يمكن استشعار وجود الاحتلال بدون أن يُرى. الثانية

كانت استيعاب فائض اليد العاملة الفلسطينية بداخل سوق العمل الإسرائيلي. وأخيرًا إبقاء الجسور فوق نهر الأردن مفتوحة لتسهيل تبادل البضائع وتنقّل السكان، بهدف استغلال الضفة الغربية كبوّابة غير مباشرة للصادرات إلى العالم العربي. من غير المفاجئ أنّ الديناميكيّات التي نشرحها هنا هي ذات طبيعة اقتصادية. فالهدف الأساسي لنموذج السجن المفتوح في مراحله الأولى ببداية السبعينيات كان اقتصاديًا بالدرجة الأولى، مثلما هي الحال في أحدث تجسيد له بإدارة بنيامين نتنياهو في القرن الواحد والعشرين عندما يتحدّث عن «السلام الاقتصادي». لكنّ وزارة الداخلية، لا وزارة المالية، هي التي تولّت إدارة هذه المسألة، وهو ما يشكّل دليلًا آخر إلى أنّ السياسة الإسرائيلية الرسمية لم تكن تعتبر الأراضي الفلسطينية «محتلّة» أو مأخوذة بشكل مؤقّت بل مجرّد شأن داخلي.

وبالفعل شكّلَ الواقع الاقتصادي للاحتلال السمة المميّزة لنموذج السجن المفتوح. ولكن عندما تُقدّم الفوائد الاقتصادية لإسكات مقاومة محتملة في وجه مزيد من الاستيطان فإن تأثيرها على المدى الطويل لا يقلّ تدميرًا عن تأثير السجن المشدّد الحراسة الذي فرضته إسرائيل عند انطلاق المقاومة.

وكذلك قدّم الدور الكبير الذي لعبته وزارة المالية دليلًا آخر إلى أنّ صانعي القرار في الدولة كانوا ينظرون إلى الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة على أنّه وجود دائم. فالنقاش لم يدر أبدًا حول الآثار الاقتصادية لانسحاب إسرائيلي محتمل أو «لسلام» ما. بل كان موضوع النقاش الدائم هو كيفية دمج اقتصاد الضفة الغربية بإسرائيل بدون التأثير سلبًا على الأكثرية الديموغرافية اليهودية.

اختلفت حول هذه المسألة شخصيّتان في أعلى هرم السلطة: وزير المالية بنحاس شابير ووزير الدفاع موشيه ديان. كان سابير سياسيًّا

ضخم الجثّة وجريئًا انطبعت صورته في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية بصفته شخصًا محبًا للسلام وعبقريًا في الاقتصاد (خصوصًا بفعل الأداء السيئ لمن خلفوه في ذلك المنصب). لم يستسغ سابير فكرة دمج الاقتصادين، ولعلّ ذلك كان السبب المبرّر لاعتباره حمامة سلام في 1967 عندما أبدى، خلافًا لزملائه، رغبته الصادقة في قطع كلّ علاقة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بين إسرائيل والاحتلال. لكن اقتراحه ومفاده أنّ على الحكومة تشجيع الفلسطينيين على العمل في العالم العربي، بدلًا من إسرائيل، والذي كان دافعه إليه إمكانية إرسالهم الأموال إلى وطنهم، كان اقتراحًا مشؤومًا للغاية. لا أعلم على وجه اليقين ما إذا كان سابير يتوقّع من جهازه البيروقراطي استخدام هذه الهجرة المؤقّتة كوسيلة للتطهير العرقي، ولكن بالنسبة إلى فلسطينيي الأراضي المحتلّة الذين اختاروا هذا الطريق، فقد كانوا يجازفون، مجازفة محسوبة، بعدم السماح لهم بالعودة ثانية.[17]

ولكن في بداية السبعينيات لم تكن الكلمة الفصل لسابير. فالقرار لا يزال بين يدي موشيه ديان، إلى حين إرغامه على الاستقالة سنة 1974 عقب الفشل الذريع في حرب 1973. وقد عاد ديان إلى حكومة مناحيم بيغن سنة 1977 ولكن في موقع أقلّ تأثيرًا. ومع ذلك، فقد تولّى ديان السلطة لفترة كانت كافية لتنطبع أفكاره على أرض الواقع بشكل لا يمكن العودة عنه، ولم يعد بوسع حتّى سياسي يمتلك الدهاء والنفوذ كشابير أن يقف في وجهه. فقد هَندَسَ ديان الأراضي المحتلّة لتكون في حالة تبعية اقتصادية. وبات على الفلسطينيين أن يعتمدوا لبقائهم على البضائع الإسرائيلية، ولضمان معيشتهم على التراخيص الإسرائيلية للعمل بداخل إسرائيل. بقي تصدير البضائع من الضفة الغربية وقطاع غزة

---

[17] أرشيف دولة إسرائيل، الاجتماعات الحكومية، 25 يونيو 1967.

ممكنًا، لكنّه كان ضئيلًا ورهنًا بحسن نية إسرائيل. كذلك لم يكن مضمونًا خيار العمل في العالم العربي أو خارجه وإرسال الأموال إلى الوطن.

أيضًا تجاهل ديان قلق سابير السكّانيّ. فالميزان الديموغرافي الذي يفضّله ديان لم يتعلّق فقط بأعداد الفلسطينيين بداخل إسرائيل، بل بكيفية تعريفهم. فهم من جهة، يُعتبرون عمّالًا ضيوفًا لا حقوق لهم على الإطلاق بداخل إسرائيل، ومن جهة ثانية يساهم وجودهم بتحقيق رغبة ديان في جعل الاحتلال أمرًا لا عودة عنه. وقد رجحت الكفّة لصالح ديان. فخلال السبعينيات، وهي الحقبة التي تغنّى بها المؤرّخون الإسرائيليون ووصفوها بأنّها فترة رخاء فلسطيني بإشراف إسرائيلي، ترافق الاستعمار الاقتصادي المنهجي مع إهمال لتطوير البنى التحتية الاقتصادية المحلية في الأراضي المحتلّة. لكنّ الواقع كان أبعد ما يكون عن الرخاء، فالضفة الغربية وقطاع غزة كانا مجرّد مصدر للعمالة الرخيصة، وسوق أسير للبضائع الإسرائيلية. روّجَت الرواية الإسرائيلية الرسمية لحكاية مجتمع عربي بدائي مُنح فرصة ذهبية لفتح صفحة جديدة في التاريخ الاقتصادي للشّرق الأوسط عبر حركة متبادلة للبضائع واليد العاملة بين الدولة اليهودية والمناطق الفلسطينية. أمّا في الواقع، فقد كانت الحركة ذات اتّجاه واحد فقط، ما خلق تبعية اقتصادية من جانب واحد.[18]

نجدّد القول إنّه، وبرغم الأهداف السياسية المشؤومة والبعيدة المدى، والأثر السلبي الإجمالي على الاقتصاد المحلّي، يجب أن نفهم أن بعضًا من هذه العمليّات يتطلّب وقتًا كافيًا لينضج وتظهر نتائجه بشكل كامل. ولهذا السبب يتذكّر عدد كبير من الفلسطينيين تلك السنوات

---

[18] انظر Tamari، "The Palestinians in the West Bank and Gaza"، في Nakhleh وZureik (eds.)، *"The Sociology of the Palestinians"*، 1980، وIsraeli، *"The First Decade of Israeli Rule in Judea and Samaria"*، 1977، للاطلاع على وجهتي نظر متعارضتين في هذا الأمر.

المبكّرة على أنّها قدّمت لهم فرصًا لم تتوفّر من قبل، لا من الناحية الاقتصادية فحسب بل أيضًا في المجال التعليميّ، فالإسرائيليون سمحوا بتحويل المعاهد إلى جامعات. وبالفعل، ارتفع بشكل ملحوظ مستوى معيشة الفلسطينيين الذين سُمِح لهم بالعمل بداخل إسرائيل في تلك الفترة، كما أنّ تدفّق الإسرائيليين إلى الأسواق المحلّية جلب معه المزيد من الأعمال والتجارة.

بدا نموذج السجن المفتوح ناجحًا. وظهر بعد ذلك أنّ ما من حاجة لتدخّل لجنة المديرين العامّين أو وزارة الدفاع بشكل مباشر. فرض الجيش سلطته على جميع نواحي الحياة، لكنه حظي ومنذ البداية بدعم هيئات إسرائيلية أخرى، إحداها الهستدروت، أو الاتّحاد العام للعمّال اليهود. سبق وجود هذا الاتّحاد تأسيس دولة إسرائيل، وكان له الأثر القوي في إقصاء الفلسطينيين عن سوق العمل في زمن الانتداب. ومع هذا تمّ قبوله في العالم الغربي، بما في ذلك حركة النقابات البريطانية، كمنظّمة اشتراكية نموذجية تكرّس جهودها لرفاه العمّال وتحسين أوضاعهم الاجتماعية. تمّ دمج الهستدروت في آلية الاحتلال منذ الأسبوع الثاني في يونيو 1967، ومنحته الحكومة حقّ احتكار شؤون التجارة والصناعة، فعمل لا بصفته اتّحادًا نقابيًّا، بل كعملاق صناعي ضخم.[19]

بيد أن الهستدروت وفّر فرصًا للعمل، ولذلك يتذكّر الكثيرون، ومن ضمنهم فلسطينيون، ذلك العقد من السنين على أنّه لم يكن فترة سوداء بالكامل. والجزء الأهمّ هو أن السنوات الأولى ربّما بشّرت بإمكانية تطوّر واقع جديد مختلف كلّ الاختلاف، لكنّ تلك لم تكن نية صانعي القرار. فأيّ تحسين في ظروف معيشة الفلسطينيين كان رهنًا بموافقة هؤلاء

---

[19] *Haaretz*، 25 يونيو 1967.

الكاملة على العيش في مناطق معزولة في الأراضي المحتلّة تتناقص مساحتها باستمرار بفعل التهويد وسرقة الأرض.

كان التفاعل مع الإسرائيليين الذين لم يكونوا جزءًا من البيروقراطية أقلّ إيلامًا. فبعد بضعة أيّام على انتهاء الحرب قام موشيه ديان بزيارة الحاكم العام للضفة الغربية، عوزي ناركيس، ولاحظ وجود صفّ طويل من الناس يقفون خارج مكتبه. «ما هذا؟»، سأل ديان. وجاء الجواب: «إنّهم إسرائيليون يريدون دخول الضفةّ الغربية ويحتاجون إلى إذن من الحاكم العسكري». ردّ ديان: «لا داعي لذلك، افتح البوّابات». فتدفّق آلاف الإسرائيليين ومن بينهم أنا، وكنتُ صبيًّا في الثانية عشرة من العمر، إلى الضفة الغربية، كأن السفر إلى الخارج أصبح ممكنًا بدون ركوب سفينة أو طائرة.[20]

جُذب الإسرائيليون آنذاك بفكرة زيارة أرض أجنبية، وشراء بضائع جديدة، واستكشاف مناطق الضفة الغربية الغنية بالآثار، أو على الأقلّ الآثار التي لا يزال ممكنًا التنقيب عنها، لا بدافع الفضول الثقافي، بل محاولةً لإثبات أنّ تلك الأرض كانت قلب المملكة اليهودية التوراتية القديمة. وبحلول 22 يونيو كانت هيئة الآثار الإسرائيلية قد سيطرت على جميع المواقع الأثرية في الضفة والقطاع. وسواء عن قصد أو عن غير قصد؛ حدّدت تلك الهيئة للمستوطنين المستقبليين أولى الأماكن التي يتوجّب عليهم استيطانها.[21]

في يوليو 1967، ذهبتُ في إحدى تلك الرحلات لمشاهدة المواقع الأثرية. وعلى غرار الآخرين، لم ألاحظ الطرقات التي خرّبتها الدبابات، ولا السيّارات المحترقة على جانبيها، ولا قوافل اللاجئين، المطرودين بمعظمهم، يسيرون وقد أنهكهم الجوع والعطش، نحو الجسور المقصوفة

[20] Rosental، "The First One Hundred Days"، *Panim*.

[21] *Haaretz*، 22 ونيو 1967.

فوق نهر الأردن. ذهبنا في الأيام الأولى التي تلت الحرب حين كان بإمكان المرء، إذا شاء، أن يرى جثث القتلى التي لم تُرفع أو تُدفَن. وفي سنة 1997 كتب صحفي في جريدة «معاريف» مقالًا يروي أنّ الحاكم العسكري المحلّي تحدّث عن آلاف رؤوس الماشية من حمير وأبقار وخراف ومعز تهيم على وجهها في المدن بعد خسارة أصحابها أو حقولها. استولى الإسرائيليون على الكثير منها، ونفق البعض الآخر ما أثار قلق الحكّام من انتشار الأوبئة من جرّاء تراكم الجيف على نحو لا يمكن السيطرة عليه.[22]

لكن ديان وصف اللقاء الأوّل في سيرته الذاتية بعنوان «أفني ديريش» (محطّات)، بأنه كان لقاء سعيدًا. أضاف بعض الفلسطينيين إلى تلك الصورة ذكريات إيجابية، كما فعل الياس فريج، أوّل رئيس بلدية لمدينة بيت لحم.[23] ولعلّ أثرياء الفلسطينيين كرؤساء البلديّات وكبار التجار والمحامين شعروا ببعض الارتياح لأنّهم لم يُطردوا كما حدث في 1948. كذلك سُمح لهم بالتعامل التجاري وعقد الصفقات مع الإسرائيليين، وهو ما حقّق لهم أرباحًا. لكنّ أولئك الفلسطينيين كانوا استثناء، وقد تناقصت أعدادهم مع السنين. أمّا أكثرية الفلسطينيين فقد كان عليهم الاختيار بين نموذج السجن المفتوح أو المجازفة بنموذج السجن المشدّد الحراسة.

تلك السنوات العشر الأولى والتي اتّسمت بالهدوء النسبي كانت مقدّمة للانتفاضة. وكما وصف المؤرّخ الفلسطيني الراحل والذي كرّس نفسه لقضية شعبه، سميح فرسون، فترة الانتداب في فلسطين بأنّها «الطريق إلى النكبة» يمكن أيضًا وصف تلك السنوات العشر الأولى بأنّها

---

[22] الصحفي Rubik Rosental هو نفسه الذي نشر المقالة بعنوان *Panim* في صحيفة معاريف في 18 أبريل 1997.

[23] Dayan، *Aveni Derech*، 1976، ص 450-550.

«الطريق إلى الانتفاضة».[24] السبب الأول لانهيار النموذج كان عجز حكومة حزب العمل عن تسويق السجن المفتوح على أنّه عملية سلمية تهدف إلى المصالحة. وبدلًا من ذلك اختارت الحكومة التعاون مع حركة المستوطنين الجديدة والمتطرّفة دينيًا غوش إيمونيم. فأشعل الضغط المزدوج من جديد شرارة مقاومة فلسطينية تصاعدت وتيرة أعمالها بعد تولّي الليكود زمام السلطة سنة 1977. فلنتفحّص هذه العوامل بمزيد من العناية.

من العمل إلى الليكود

بين الاحتلال واندلاع الانتفاضة الأولى مرّ عقدان من الزمن، تأثّر كلّ منهما بالحزب الذي كان في السلطة وشكّل الحكومة الإسرائيلية. العقد الأوّل كان حقبة حزب العمل فيما كان الثاني حقبة الليكود. نشر دان بافلي، الذي كان ضابطًا رفيعًا خلال الأيّام الأولى من الاحتلال، كتابًا يلخّص فيه السنوات التي قضاها في بيروقراطية حزب العمل. ويشرح في كتابه بشكل واف أنّ سنوات حزب العمل لا تقلّ في أهمّيتها عن السياسات الأشدّ قسوة التي اتّبعها الليكود في العقد التالي، لتفسير الانتفاضة الأولى في ديسمبر 1987.

ويقول بافلي في تحليله لما جرى:

«خلال كلّ السنوات التي قضاها الماباي (العمل) في السلطة، بجناحيه من الحمائم والصقور، ووصولًا إلى انقلاب عام 1977، لم يكن السلام أو الرغبة في السلام هدفًا سياسيًا بارزًا في أجندة إسرائيل. بل شكّلت القوّة

[24] Farsoun، (Zacharia و)، *Palestine and the Palestinians*، 1997، ص 66-123.

العسكرية الخيار الوحيد للتعامل مع الفلسطينيين، وقد زاد الاستعمال المفرط للقوّة العسكرية من التصلّب الإسرائيلي».[25]

انتمى بافلي إلى مجموعة من المسؤولين حاولوا البحث عن متعاونين فلسطينيين ضمن مشروع حزب العمل الهادف إلى بناء حكم ذاتي مصغّر بدلًا من الاحتلال، وهو الجهد الذي وصفناه في نهاية الفصل السابق. وقد افترض أنّه لو تحقّق الأمر فإنّ التاريخ سيتطوّر في اتّجاه أفضل لكلا الطرفين. أنا أشكّ في ذلك، ولكنّنا نعلم ما حدث، لا ما كان ممكنًا أن يحدث. غير أنّ ذلك لا ينفي الأهمّية الكبيرة لوجهة نظر بافلي.

كانت مراجعة بافلي لأثر الماباي (أو العمل) ومسؤوليّته عن الانتفاضة سليمة ومقنعة كما حاولت أن أبيّن في الفصل السابق. فالأجندة الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة خلال سنوات حزب العمل العشر في الحكم كانت منفصلة كلّيًا، وما زالت كذلك حتّى اليوم، عن الأجندة العالمية. فالأجندة الأولى كانت خريطة طريق للاحتفاظ بالسجن الأكبر في العالم لأطول مدّة ممكنة، فيما كانت الثانية ترغب في إنهاء النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين على قاعدة حلّ الدولتين.

ساهم اعتبار حزب العمل جزءًا من اليسار، أو من معسكر السلام في إسرائيل، في تجنيبه لكثير من الضغوط الدولية. ولم يخلُ الأمر من بعض التأثير الخارجيّ. فقد أدّت حرب 1973 إلى خلق نوع جديد من الاهتمام، إن لم يكن بمصير الأراضي المحتلّة فعلى الأقلّ بما سُمّي عملية السلام. المبادرة الرئيسية كانت مؤتمر سلام في جنيف دعت إليه الولايات المتّحدة الأميركية والاتّحاد السوفياتي في نهاية تلك السنة. وقد دُعيت إسرائيل والأردن ومصر إلى ما وُصِف بالحدث التاريخيّ، الذي لم يكن له، على غرار الكثير من الأحداث التاريخية قبله وبعده،

---

[25] Bavli، *Dreams and Missed Opportunities*، 2002، ص 21.

أيّ أثر يُذكَر على حياة الشعب الرازح تحت الاحتلال. وفي حين تحدّث مسؤولون غربيون بمن فيهم الرئيس الأميركي جيمي كارتر، ولعلّهم كانوا صادقين، عن السلام الشامل، تمثّل ردّ الفعل الرسمي الإسرائيلي في ترسيخ الاحتلال أكثر، وكأنّ إسرائيل تسخر من التاريخ.

كان خطاب جنيف يختلف تمامًا عن الموقف الإسرائيلي الرسمي. فعلى الأرض، كان الطابع النهائي للاستيطان الإسرائيلي وترسيم الحدود اللذين يجريان من جانب واحد، يتّضح بشكل أقوى مع بروز تطوّرين رئيسيين. أحدهما تخطيط استيطاني أكثر منهجية على أعلى المستويات، والثاني تبنّي موقف أكثر تساهلًا ومساندة لحركة المستوطنين اليهود الجديدة، الذين استوطنوا في غوش عتسيون جنوب القدس بمباركة الحكومة، وفي الخليل بدون مباركتها خلال السنة الأولى من الاحتلال.

كان الخطاب مختلفًا أيضًا لأن وزارة الداخلية الإسرائيلية اعتبرت الأراضي المحتلّة ومنذ العقد الأوّل للاحتلال جزءًا من دولة إسرائيل اقتصاديًا وإداريًا. كما أنّ الخطاب الرسمي للسياسيين والديبلوماسيين والمعلّقين الصحفيين والبيروقراطيين اتّبَع هذا الواقع بأمانة. ففي البداية استخدم الديبلوماسيون الإسرائيليون تعبير «الأراضي المحتلّة»، لكنهم سرعان ما بدأوا بمحاكاة لغة المسؤولين في وزارة الداخلية في اعتماد تسميات يهودا والسامرة وقطاع غزة، والتي أصبحت إلزامية مع حكم الليكود سنة 1977 (كما جرى فرضها على البرامج الإذاعية والتلفزيونية).[26]

كان كلّ فجر جديد يزيد من استحالة فكّ الارتباط بين إسرائيل والضفة الغربية. وفي حين أشار مسؤولون إسرائيليون في مؤتمر سلام آخر دعا إليه الرئيس جيمي كارتر سنة 1977 إلى «تسوية مناطقية»

---

[26] أعطى مناحيم بيغن تعليماته إلى هيئة الإذاعة الإسرائيلية باستعمال التعبير الجديد. انظر Cohen، "The Power of Words".

مع الأردن، كانت الوقائع على الأرض تُفقِد تلك التسوية كلّ معنى أو صلة. فهذا الكلام يأتي متأخّرًا سبع سنوات. فالأهمية الوحيدة كانت للخطّة الرئيسية التي أعدّتها وزارة الداخلية سنة 1970 وسمّتها «برنامج التخطيط المادّي والمناطقيّ» للأراضي المحتلّة، وهي الخطّة التي نظرت في المراحل التالية من استيطان المناطق الفلسطينية. وكلّفت الوزارة العالِم الجغرافي إليشع بوراث العمل على الخطّة، لينشرها لاحقًا كعمل بحثي أكاديمي.[27]

تشرح الخطّة كيف يُمكن دمج مناطق مثل البحر الميّت وغور الأردن بإسرائيل، بدون ضمّها بشكل قانوني. كما اقترحت أسلوبًا جديدًا للتوسّع في سرقة الأرض عن طريق «التمدّد الزراعي»، الذي لا يتوقّف عند نهب الأرض فحسب بل يشمل الاستيلاء على مصادر الثروة المائية. واستُبعد خيار ربط المستوطنات اليهودية الجديدة بالشبكة المائية في إسرائيل نهائيًا. في الواقع لم يتم تطبيق كلّ مقترحات الخطّة، كالتوصية بإجلاء مخيّمات اللاجئين ودفعهم نحو قرى أكبر، بهدف «تطوير محيط يهودا والسامرة بحيث يُمكن دمجهما ببقية أنحاء البلاد».[28]

ولضمان عدم قيام هيئات أو مؤسّسات غير متوقّعة بإعاقة عملية نهب الأرض، جرى اتّخاذ خطوة حاسمة سنة 1971 بإصدار مرسوم خاص يتعلّق بقانون التخطيط المُدُني والريفي والمعماري (في يهودا والسامرة) يحمل الرقم 418. ونقل هذا المرسوم كامل صلاحيات التخطيط تقريبًا إلى مجلس أعلى جديد للتخطيط، كانت أغلبية أعضائه من ممثّلي الحكم العسكري الإسرائيلي.[29]

---

27 Efrat، *Judea and Samaria*، 1970.

28 المرجع السابق.

29 Halabi، "The Israeli Law in the Service of the Expropriation, Planning and Settlement Policies"، ص 6-13.

وهكذا كان المشروع الجديد يمثّل رغبة السلطات الإسرائيلية العليا في تعزيز الوجود اليهودي في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بنسبة أقلّ. لكنّ الواقع رسمه أيضًا الترخيص الجديد لحركة المستوطنين التي ظهرت سنة 1968، وكانت تبحث بشكل حثيث عن مواقع جديدة لبناء المستوطنات في قلب المناطق الفلسطينية. ومع ذلك، لم يظهر تأثيرها حتّى تولّى الليكود السلطة سنة 1977.

الفصل التاسع

في الطريق نحو الانتفاضة، 1977-1987

في 26 سبتمبر 1975 وعد مناحيم بيغن، وزعيم الحزب الذي سوف يحمل لاحقًا اسم الليكود، والذي كان في المعارضة آنذاك، بأنه وفي حال انتخابه لن يُقدِم أبدًا على إعادة الأراضي التي احتلّتها إسرائيل في يونيو 1967.[1] وقد تبيّن أنّه كان يعني، سواء عن قصد أم نتيجة لتطوّر غير متوقّع، الضفة الغربية وقطاع غزة فقط (وربّما مرتفعات الجولان بطريقة ما أيضًا). بيد أن بيغن تخلّى فيما بعد عن بعض الأراضي ولكنّها كانت فقط شبه جزيرة سيناء، وذلك إثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات التاريخية إلى القدس. أمّا اتّفاقية كامب ديفيد التي تلت تلك الزيارة فقد جرى تقديمها بصفتها مجهودًا يُبذل في سبيل السلام يشمل مستقبل فلسطين. لكن هذه الإشارة إلى فلسطين لم تكن إلّا كلامًا معسولًا من رئيس مصري اختار إخراج مصر من الصراع مع إسرائيل حتّى ولو كان الثمن ترك الاحتلال وشأنه.

---

[1] انظر مقال مناحيم بيغن، "Those Who Pave the Way for a Palestinian State"، *Maariv*، 10 ديسمبر 1976.

تسلّم الليكود زمام السلطة في مايو 1977 واعدًا بضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل. وقد صوّت ناخبوه، وهم بمعظمهم من يهود «المزراحي» لحزب الليكود على أمل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ولعلّ هذا ما يُفسّر سبب لامبالاة غالبيّتهم عندما تبيّن فيما بعد أن الليكود تابع انتهاج سياسات الحكومة السابقة في تطبيق السيطرة بدون الضم التي اتّبعتها.

عهد المستوطنين، 1977-1987

إن كان من فرق يُذكر، فهو يكمن في صلات الليكود الوثيقة مع حركة المستوطنين، غوش إيمونيم. ومع ذلك، ثمّة استمرارية واضحة في استيطان فلسطين قبل سنة 1967 وبعدها. فالحافز للسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة هو ذاته ما دفع القيادة الصهيونية إلى القيام بتطهير عرقي لمعظم أرض فلسطين في 1948، وإلى اعتماد سياسات القمع وتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم أينما كانوا. وهذا هو السبب في لعب غلاة الإيديولوجيين في حركة العمل الصهيونية دورًا حاسمًا في السماح لليهود بالاستيطان في الأراضي المحتلّة بعد 1967.

من منظور الصورة الخارجية لإسرائيل، كان تموضع حركة المستوطنين على يمين النظام السياسي الإسرائيلي ملائمًا، ما سهّل تمييزها عن القوى الصهيونية العلمانية والديموقراطية الاشتراكية التي خطّطت ونفّذت سياسة تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم منذ سنة 1882. ومع ذلك، فإنّ جوهر هذا الحافز الاستيطاني قد أبصر النور سنة 1882 وليس في سنة 1967.

كان من شأن القوّتين المحرّكتين لحزب الليكود، أي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمجموعتين اليهوديتين المهمّشتين،

أي المزراحي واليهود المتطرّفين، من جهة، والالتزام بإسرائيل الكبرى من جهة ثانية، أن انصهرتا لخلق التأثير الخاصّ الذي وسمت به الحكومة الجديدة على طبيعة تهويد الضفة الغربية.

وهكذا فإنّ يهود المزراحي من الأحياء الفقيرة قد عُرضت عليهم حياة جديدة في مستوطنات الضفة الغربية (وإلى حدّ ما في قطاع غزة أيضًا). وسوف تجري الإشارة إليهم لاحقًا كمستوطنين اقتصاديين، وخصوصًا أولئك الذين أمل اليسار الصهيوني (بلا طائل) في إعادتهم إلى إسرائيل بالمال. وقد تلقّى شبابهم التلقين العقائدي من حركة المستوطنين (فكان منهم مثلًا ييغال أمير، الذي اغتال إسحق رابين في نوفمبر 1995).

أمّا اليهود المتطرّفون الذين حُشِروا في أحياء فقيرة غير صالحة للسكن في القدس وبني براك قرب تل أبيب فقد انتقلوا إلى مدن جديدة خاصّة بهم في الضفة الغربية. إضافة إلى خدمتهم للاستراتيجية الديموغرافية لحكومة الليكود فقد سُمِح لهم بأن يؤسّسوا لأنفسهم جيوبًا من التشدّد الديني مستقلّة بذاتها ولا تعترف بقوانين دولة إسرائيل ولا بمعاييرها الثقافية.

وهكذا تمكّن اليهود المتطرّفون غير الصهاينة من خلق كيانات دينية خاصّة بهم، وهو ما لم يكن ممكنًا تقبّله بداخل الدولة اليهودية الأكثر علمانية، وبات بوسعهم أن يقبلوا في تلك الكيانات أو يطردوا منها مَن يشاؤون، وهو ما كان مستحيلًا داخل حدود ما قبل سنة 1967. وإذا أردتم أن تعرفوا كيف يبدو شكل الدولة اليهودية الدينية المتطرّفة فما عليكم إلّا القيام بزيارة لأحد تلك الجيوب.

وحتى اليوم لا تزال مستوطنة كدوميم المعزولة، وهي إحدى المستوطنات التي أقيمت في حقبة ما بعد 1967، جيبًا أصوليًا لا يُرحّب فيه بالنساء اللواتي يرتدين السراويل، ويرتدي فيه الرجال ملابس تشبه

أزياء المستوطنين الأميركيين القدماء في الغرب المتوحّش، ويطلقون لحاهم، ويحملون المسدّسات في قراباتها على غرار مقاتلي القاعدة. في تلك المستوطنات يشكّل الكنيس المركز ويلقي فيه الحاخامات خطبًا تمتزج فيها العنصرية ضدّ العرب بالتطرّف الديني اليهوديّ.

كذلك تطوّرت المستوطنات لتصبح رديفًا للجنّات الضريبية خارج الحدود. وتمّ توظيف اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة وجرى خفض الضرائب حيث اعتبرت حكومة الليكود أن هذه المستوطنات تستحقّ معاملة تفضيلية نظرًا لوجودها في مناطق «خطرة أمنيًا»، فمنحتها تخفيضات ضريبية خاصّة وسمحت بتقديم الدعم لجميع نواحي الحياة فيها.[2]

أدّى ذلك إلى تطوّر نوع من الثنائية؛ فمن جهة، أصبح الاستيطان الوسيلة الرئيسية لخفض الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلّة، كما أصبح المستوطنون جزءًا متكاملًا من الحكم الإسرائيلي فيها. ومن جهة ثانية، أنشأت بعض الجهات في تلك المجتمعات الدينية المتطرّفة دولة بداخل الدولة، وهو ما كان تحدّيًا يترك أثره في الطبيعة العلمانية للدولة اليهودية داخل حدود ما قبل 1967.

لكنّ الاختلاف الرئيسي عن العقد السابق كان في حرية التصرّف الكاملة التي منحتها حكومة الليكود للمستوطنين القوميين المتديّنين والأكثر تعصّبًا على المستوى الإيديولوجي. لم يلقَ اعتبار النشاط الاستيطاني العنيف جزءًا من بنية السيطرة على الأرض التجاوب من جميع أفراد بيروقراطية الاحتلال. ولكنّ هذه الأخيرة تسامحت مع المستوطنين المشاغبين والذين طبّقوا قوانينهم الخاصّة، والتي تمثّلت غالبًا بأعمال انتقامية كاقتلاع الأشجار وإحراق الحقول أو مضايقة الفلسطينيين

---

[2] لم يجر احتساب الكلفة المالية لهذه المعاملة التفضيلية سوى في 2009، انظر: www.peacenow.org.il/preferredareas.

بشكل عام، لأنّ نشاطهم عزّز السيطرة والوجود الإسرائيليين، وبخاصّة على الحدود بين الجيوب الفلسطينية «الخالصة» والمناطق المعرّفة حديثًا كمناطق «لا يُسمح بدخولها» لغير اليهود.

في سنة 1982 قرّر إسحق مردخاي، قائد القطاع المركزي، توظيف تجنيد احتياطية من المستوطنين للعمل «كوحدة للدفاع المحلّي» في منطقة الخليل، ليجري لاحقًا استنساخ هذا النموذج في كلّ مكان بحيث بات المستوطنون جنودًا يخدمون قرب مستوطناتهم، وغالبًا ما يترافق ذلك مع تفويضهم بترهيب السكان المحليين والإساءة إليهم على نحو أكبر.[3]

السجن الكبير ببصمات شارون: المرحلة الأولى، 1977-1987

كما أشرنا في نهاية الفصل السابق، كانت هناك إشارات واضحة إلى عدم استعداد الفلسطينيين للاستسلام الكلّي للإملاءات الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، استمرّت حكومة بيغن (1977-1981) في التصرّف كأن معادلة السجن المفتوح ما زالت جذّابة في أذهان معظم الفلسطينيين. ذلك أن بيغن، بغضّ النظر عن خطابه الشديد اللهجة خلال زعامته للمعارضة، كان راغبًا بصفته رئيسًا للوزراء في وضع ثقته بالسياسيين القدامى وبشكل خاصّ بموشيه ديان.

من خلال منصبه الجديد وزيرًا للخارجية، زاد ديان من وتيرة تسويق السجن المفتوح بمثابة خطّة سلام ووجد حلفاء له في العالم العربي قبلوا بهذه الخطّة كحلّ دائم في الأراضي المحتلّة. تلك كانت خطّة ديان «للحكم الذاتي» التي جاء بها إلى مفاوضات السلام الإسرائيلية-

[3] Müller، "Occupation in Hebron"، ص 19-24.

المصرية سنة 1979 وتضمّنت 26 نقطة، افترضت جميعها بشكل أو بآخر بقاء السيادة والسيطرة والموارد في الأراضي المحتلّة بأيدي إسرائيل إلى الأبد، فيما يتمتّع الفلسطينيون – باستثناء أولئك الذين يعيشون في مناطق مخصّصة للاستيطان اليهودي – «بالحكم الذاتي».[4]

لم تبقَ منظّمة التحرير الفلسطينية مكتوفة الأيدي في وجه هذه التطوّرات بل كثّفَت نضالها خارج إسرائيل معلنة رفضها لهذه الهندسة المصرية-الأردنية-الإسرائيلية للمسألة الفلسطينية. ففي مارس 1978 حاولت منظّمة التحرير وضع بصماتها على النزاع باختطاف حافلة كانت في طريقها من الشمال إلى تل أبيب. لكنّ تلك العملية تطوّرت على نحو خطير لتنتهي بمقتل خمسة وثلاثين مدنيًّا إسرائيليًّا. هذه العملية غير المتقنة منحت الجيش الإسرائيلي ذريعة ظاهرية لاحتلال جنوب لبنان والتدخّل في الحرب الأهلية اللبنانية (التي اندلعت قبل ثلاث سنوات) بتأسيس ميليشيا تابعة لها هناك، باسم جيش لبنان الجنوبي، بعد احتلالها لجنوب لبنان وصولًا إلى نهر الليطاني.[5] أدّت هذه العملية إلى مقتل 2000 فلسطيني ولبناني (كذلك قُتِل 20 جنديًّا إسرائيليًّا) وإلى طرد ربع مليون من الفلسطينيين وبعض اللبنانيين من بيوتهم وإجبارهم على النزوح إلى شمال نهر الليطاني.[6] إثر هذه العملية تمّ إنشاء قوّة جديدة تابعة للأمم المتّحدة، تُعرف باسم قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان أو اليونيفيل، لمراقبة الهدنة الهشّة، وهو ما ورّط المنظّمة الدولية في أوحال جبهة إسرائيل الشمالية ونتج عنه مزيد من التعقيدات في المستقبل. باكورة تلك التعقيدات كانت قصف جيش لبنان الجنوبي

---

4 Bar-Siman-Tov، *Israel and the Peace Process 1977-1982*، 1994، ص 68-69.

5 Chomsky، *Fateful Triangle*، 1983، 187-192.

6 المرجع السابق.

ثكنات قوّات اليونيفيل بعد وقت قصير على انتشار طلائعها، ومقتل ثمانية جنود من قوّة حفظ السلام.[7]

كانت عملية الليطاني، كما سُمّيت، تمهيدًا لقطعة جديدة تُضاف إلى مرقّعة البازل الاستراتيجية الإسرائيلية الكُبرى في فلسطين. فالهدف منها كان إقناع الرأي العام المحلي والعالمي بأن لا وجود لبديل مقنع، أو لقوّة ما تنوب عن إدارة إسرائيل الأحادية الجانب للاحتلال، وأن الدولة اليهودية وحدها هي المسؤولة عن تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه القطعة الجديدة من مرقّعة البازل تُرجمت إلى حرب مستعرة ضدّ منظّمة التحرير الفلسطينية بهدف إلغاء هذا الصوت البديل، وكان مهندس هذا الجزء من الاستراتيجية أرييل شارون.

بحلول سنة 1977 كان بطل حرب 1973 قد تحوّل إلى سياسي بارع. كذلك تغيّرت ملامح الرجل القوي البنية، فأصبح زعيمًا سمينًا وضخم الجثّة ذا شهية منفلتة للطعام الجيّد تتنافس ونهمه لابتلاع المزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

أوّل منصب أُسنِد إلى شارون كان وزارة الزراعة، وذلك بعد استقالة عازار من وزارة للدفاع. طوال عهد وايزمان في تلك الوزارة، اعتمدت حكومة بيغن سياسات أكثر اعتدالًا تجاه الأراضي المحتلّة بناء على خطّة الحكم الذاتي المتّفق عليها مع مصر. وفي سنة 1980، شعر وايزمان بعدم تلقّيه دعمًا حقيقيًا لتلك السياسات من بيغن فاستقال من الوزارة وهو يشعر بالمرارة.

راود شارون الأمل بالحلول مكان وايزمان في وزارة الدفاع، لكن بيغن، وفي تصرّف حكيم في تلك الفترة من حياته، قاوم ذلك الإغراء

---

[7] Fisk، *Pity the Nation*، 2002، ص 138.

ورفض تعيينه في ذلك المنصب الهامّ. ومع ذلك، فإن بيغن خرج من انتخابات سنة 1981 رجلًا أضعف وأكثر تشوّشًا وأسهل انقيادًا لتلاعب المحيطين به. فأصبح الباب مفتوحًا الآن أمام تعيين شارون في المنصب المنشود في وزارة الدفاع. وزعم بيغن لاحقًا أنه عيّن شارون لاحتياجه إليه لتفكيك المستوطنات اليهودية في شمال شبه جزيرة سيناء وجنوبها وفاءً بالتزامات إسرائيل في معاهدة السلام مع مصر، والتي نصّت على انسحاب إسرائيل الكامل من شبه الجزيرة.[8] ولعلّ ذلك مهّد أيضًا الطريق لشارون للوصول إلى القمّة. وتجب الإضافة هنا إلى أن شارون قام فعلًا بما هو مطلوب منه، وأُنجز إخلاء مستوطنات سيناء في أبريل 1982.

باتت لشارون آنذاك إجازة بضرب منظّمة التحرير الفلسطينية بأيّ شكل يراه ضروريًا. وكان هدفه الأوّل قطع كلّ صلة، بقدر الإمكان، بين المناطق الفلسطينية وقياداتها وحركتها الوطنية. فبادر وجنرالاته في الجيش إلى تصعيد التوتّر على حدود إسرائيل الشمالية – استعدادًا لغزو عسكري شامل للبنان بغية القضاء على وجود منظّمة التحرير الفلسطينية فيه.[9]

ترافقت استراتيجية شارون في لبنان مع سياسة وحشية مشابهة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت أولى خطواته هناك حلّ الهيئات الوطنية التي انبثقت بعد انتخابات 1976 البلدية، وأوّلها لجنة التوجيه وهي هيئة سعت إلى تنسيق النشاطات خلال الانتفاضة الأولى.[10]

منذ سنة 1977، سعى شارون جاهدًا لتعميق مستوى التعاون مع الاحتلال وإضعاف المقاومة عن طريق إيجاد قيادة يعتقد أنها تناسبه،

---

[8] هكذا يدّعي شلومو ناكديمون المقرّب جدًا من بيغن. Shlomo Nakdimon، "Begin's Legacy 'Yehiel, It Ends Today'"، *Haaretz*، 22 فبراير 2012.

[9] لقراءة تقييم عن شارون، انظر Benziman، *Sharon: An Israeli Caesar*، 1985.

[10] Budeiri، "Democracy... And the Experience of Natioanl Liberation"، في Pappe و(.Hilal (eds، *Across the Wall*، 2010، ص 336.

وهو تكتيك صهيوني قديم واستعماري عمومًا يقضي بإيجاد القيادة التي يختارها المحتلّ). وليس من الواضح ما إذا كان الأشخاص الذين منحهم بركته ينظرون إلى أنفسهم كعملاء له أو أنهم تصرّفوا بطرق تُرضيه. في جميع الأحوال لم تُعمِّر تلك التجربة طويلًا. كانت الهيئات التي شجّعها شارون من نتاج مخيّلة مستشاره المستشرق، مناحيم ميلسون، الأستاذ في الجامعة العبرية.

جيء بميلسون إلى الصورة كجزء من مكوّن آخر في استراتيجية شارون الشاملة لمحاولة ترسيخ السجن المفتوح كحلّ دائم. ألغى شارون الحكم العسكري في خطوة كان ينبغي لها أن تثير غضب المجتمع الدولي، لأنّها تشير إلى نهاية تمثيلية الطابع المؤقّت للاحتلال، التي تقوم بها إسرائيل. فزوال الحكم العسكري يعني زوال الاحتلال العسكريّ، وعليه فإن الأراضي التي احتلّتها إسرائيل سنة 1967 باتت جزءًا من إسرائيل بكل ما يترتّب عن ذلك. بيد أنّ العالم، وخصوصًا الولايات المتّحدة الأميركية، واصل اتّخاذ الموقف الذي يمكن اختصاره بعبارة «لا تسأل ولا تُخبِر أحدًا».

استُبدل الحكم العسكري بإدارة مدنية ليهودا والسامرة وقطاع غزة، وعُيّن ميلسون أوّل رئيس لها.[11] وجرى لاحقًا نقل جزء من صلاحيات هذه الهيئة إلى السلطة الفلسطينية سنة 1995. ولذا، إن وُجِدَت يوما دولة ذات سيادة في فلسطين (وتحديدًا في الضفة الغربية وقطاع غزة) فربّما اعتُبِرَت هذه الخطوة معلمًا إيجابيًا على الطريق نحو الدولة الفلسطينية. وهنا تساروني شكوك قوية حول تلاؤم هذه السردية مع الواقع. فتوصيف

---

[11] Tessler، "Israeli Thinking about the Palestinians"، في *First Fifty Years*، Freedman (ed.)، 2000، ص 110.

القتل السياسي المتدرّج، بحسب الراحل باروخ كيمرلينغ لاستراتيجية شارون، يبدو لي الأنسب للنظر إلى الأمور في هذه اللحظة من الزمن.[12]

كان محاور ميلسون الرئيسي على الأرض وزير الزراعة الأردني السابق مصطفى دودين. فقد أسّسا معًا روابط القرى، وهي محاولة هدفت في الظاهر إلى تحسين حياة السكّان في المناطق الريفية، لكنها في الجوهر كانت حيلة لخلق قيادة بديلة عن منظّمة التحرير الفلسطينية. كانت الروابط مكروهة من أغلبية السكّان لكنها ضمّت عشرات الآلاف من الأعضاء. في رام الله، اغتيل رئيس الرابطة يوسف الخطيب، كما ساهمت قصص الفساد المتداولة حول الشخصيّات الرئيسة في توسيع الهوّة بينهم وبين الناس الرازحين تحت الاحتلال. ذروة نشاط الروابط كانت في اجتماع عُقِدَ في سنة 1982 أدّى إلى تأسيس حركة تسعى إلى الديموقراطية وتدعو إلى السلام بالتعاون مع إسرائيل وتبعًا لشروط هذه الأخيرة. كان من جملة ما أعلنته تلك الحركة تخلّيها عن حقّ العودة للاجئي 1948. وفيما بعد، قام خلفاء ميلسون في رئاسة الإدارة المدنية، وعلى الأخصّ فؤاد بن إليعازر – الذي أصبح لاحقًا وزير دفاع عن حزب العمل – بحلّ الروابط ومنع كلّ نشاطاتها نهائيًا. وقد وصف بن إليعازر أعضاء الروابط «بالخونة».[13]

لم تستند استراتيجية شارون فقط على تدمير منظّمة التحرير الفلسطينية من الداخل والخارج أو على بناء قيادة بديلة فحسب؛ بل كان تكثيف الاستيطان جزءًا مهمًا من الخطّة. بتشجيع من شارون تبنّى المستوطنون المزيد من الأساليب الاستيطانية العدوانية. ولقد برزت إلى الضوء إحدى أسوأ مجموعات المستوطنين صيتًا، وهي مجموعة

[12] Kimmerling، *Politicide*، 2003.

[13] المرجع السابق.

مستوطني بيت هداسا في قلب مدينة الخليل القديمة، والتي ضمّت بعضًا من أشدّ المستوطنين تعصّبًا وعدوانية.

وفي بداية شهر مايو 1980 نفد صبر الفلسطينيين المضطهدين وانتقموا بقتل ستّة مستوطنين. وجاء العقاب سريعًا وشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان. فقد طُرِد رئيس بلدية مدينة الخليل وقاضيها الشرعي ورئيس بلدية مدينة حلحول المجاورة في نهاية الشهر. هذا العقاب الرسمي رافقه رد بات شائعًا من جانب المستوطنين الذين طبّقوا عدالتهم الثأرية الخاصّة فزرعوا قنبلتين في سيّارتَي بسّام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، ما تسبّب بإصابتهما بجراح بالغة. لكنّ الحكومة الإسرائيلية رأت في هذه الخطوة تماديًا كبيرًا، وخشيت من تحوّل الأمر إلى «مقاومة يهودية سرّية» وهذا ما حصل بالفعل؛ فقد تبيّن أن مجموعة من المستوطنين الذين يطبّقون عدالتهم الخاصّة كانوا يعملون تحت اسم «المقاومة اليهودية السرّية». وأُلقِيَ القبض عليهم أثناء التحضير لهجوم إرهابي على الحرم الشريف بنية تفجير المساجد فيه[14] وجرى حظر نشاطهم من قِبَل الاستخبارات والجيش.

وفيما لم تكن الحكومة اليمينية راضية عن قيام مستوطنين لا يخضعون للقانون بارتكاب أعمال ارهابية باسمها، فإنها بحثت عن وسائل أخرى لا تقلّ وحشية لتثبّت، من جانب واحد، الواقع الجديد الذي خلقته إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب حرب 1967. إضافة إلى نشاطها ضدّ القيادات المحلّية وضدّ منظّمة التحرير الفلسطينية في لبنان، سرّعَت حكومة بيغن من وتيرة الضم في القدس بإصدار قانون جديد في 30 يوليو 1980 تحدّى كلّ قرارات الأمم المتّحدة حول المدينة

[14] Gorenberg، *The End of Days*، 2000، ص 128-137.

ومنحَ إسرائيل السيادة الحصرية عليها. وإذ لم يكن لأصوات الشجب القوية الصادرة عن الفاتيكان والعالم الإسلامي والقوى الأوروبّية أيّ أثر ملموس على حقيقة الوقائع على الأرض تبيّن من جديد مدى الحصانة التي تتمتّع بها إسرائيل ضدّ الانتقاد.

لكنّ نشاط شارون الرئيسي كان التوسيع الكبير للمناطق المهوّدة في الأراضي المحتلّة وبشكل خاص ية في الضفة الغربية. ولقد انطبعت صورته في الوعي الجماعي الإسرائيلي وهو يتنقّل بجسده الضخم من تلّة إلى أخرى، بواسطة الهليكوبتر عادة، متأبطًا حزمة كبيرة من الخرائط الملفوفة، وباتت شهادة على حزمه والتزامه بمشروع الاستيطان.

وبتعبير أدقّ، كان شارون يبحث عن وسائل تمكّنه من التغلّب على العقبة التي وضعتها في طريقه المحكمة العليا في إسرائيل، التي أصدرت حكمها بأنّ الأراضي العامّة فقط يمكن مصادرتها. وعملًا بتوجيهاته وبمساعدة الخبراء القانونيين في الحكم العسكري في الأراضي المحتلّة، كما وبمساعدة الإدارة المدنية، جرت إعادة تعريف ملكية الأرض – داخل الأراضي المحتلّة – بطريقة تسمح لإسرائيل بالزعم أن معظم الأراضي كانت، أو ستصبح، أراضي عامّة (للدولة). قدّم تلك الفكرة أحد البيروقراطيين البارزين في الإدارة العسكرية خلال اجتماع عقده شارون مع كلّ المسؤولين المعنيين عقب قرار واضح آخر من المحكمة العليا بعدم السماح بمصادرة الأراضي الخاصّة. كان ذلك البيروقراطي البارز ممن يُطلَق عليهم لقب «مستشرق»، نظرًا لخبرته بمواضيع كالقانون العثماني. جاء اقتراحه بتعريف بعض الأراضي في الضفة الغربية على أنّها «أرض موات» وفقًا لقانون الأرض العثماني العائد إلى القرن التاسع عشر. فبحسب ذلك القانون، كلّ أرض لا تُحرث لثلاث سنوات على التوالي يمكن نقل ملكيّتها إلى أيدي الإمبراطورية العثمانية أو الدولة. وفي اليوم التالي حلّق شارون بالهليكوبتر، وأشار

لمساعديه من الجوّ، في ما بدا مجهودًا لا نهاية له، إلى مساحات الأراضي التي تبدو مهجورة، قبل العودة إلى مكتبه وتوجيه التعليمات لموظّفيه المنهمكين في رسم الخرائط بتصنيف تلك الأراضي على الخريطة بصفتها أراضي مواتًا. وغنيٌّ عن القول إن التجربة العثمانية كانت غير ذات صلة على الإطلاق باستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، بل كانت جزءًا من الاتّفاقية المضمَرَة بين المحكمة العليا والبيروقراطية الموجودة لإيجاد بنية قانونية محترمة تُفتي باستيطان المزيد والمزيد من الأراضي في الضفة الغربية.[15]

وهكذا شرّع النظام القضائي سرقة الأرض مسبقًا وبمفعول رجعيّ. ولقد مكّنَت هذه الأداة القوية البيروقراطيين من وضع يدهم على أية قطعة أرض يريدونها، سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، لبناء مستوطنة يهودية أو قواعد عسكرية أو أي شيء آخر يحتاجون إليه لابتلاع الأراضي بدون السكان.

وبحلول سنة 1979، كانت المنطقة التي صودرت أوّلًا لدواع عسكرية طارئة قد حُوِّلَت إلى مستوطنات، مثل متتياهو ونيفيه تزوف وريمونيم وبيت إيل وكوتشاف هاشاهار وآلون شفوت وإليعازر وإفرات وهار جيلو ومجدل عوز وجيتيت وييتاف وكريات اربع وغيرها. وقد نما بعضها ليصبح مدنًا صغيرة في حين ظلّ البعض الآخر مقتصرًا على بعض السكّان القليلي العدد. هذا التوسّع المدني الجديد لم يخدم أهداف التوسّع المناطقي للدولة اليهودية فحسب بل وفّر مراكز رئيسية للمراقبة والرصد في وسط السجن الكبير الذي بنته إسرائيل.

[15] وردت المقابلة مع المسؤول المذكور في وثائقي Ra'anan Alexandrowicz، *The Law in These Parts*. ويمكن الاطلاع على المقابلات كاملةً على موقع الفيلم الإلكتروني: www.thelawfilm.com/eng#!/the-film.

وفي الواقع استجابت حكومة الليكود لأمر قضائي واحد صدر عن المحكمة العليا واعتبر تحويل القواعد العسكرية إلى مستوطنات أمرًا غير قانوني. لكن ذلك الحكم القضائي الأوّل من نوعه على الإطلاق والمنسجم مع القانون الدولي لم يحمِ الفلسطينيين من نهب مستقبلي – بل أحدث فقط تغييرًا في أسلوب السياسات الإسرائيلية، لا في الغاية منها.

وبحلول سنة 1985 كانت إسرائيل قد سيطرت على 2,150,000 دونم أو 39 بالمئة من مساحة الضفة الغربية[16] كان معظمها من الأراضي العامّة كما عرّفتها سابقًا السلطات الأردنية. وكانت الخطوة التالية الاستيلاء على الأراضي الخاصّة لاستكمال السيطرة المكانية على الضفة الغربية. ولم يسبق أن أقدمت السلطات الأردنية أو الانتداب البريطاني من قبل على مصادرة الملكية الخاصّة. زيادة على ذلك، اقتصرت مصادرة الأراضي العامّة من قِبَل الأردنيين على تأسيس بعض القواعد العسكرية. لكنّ مصادرة الملكية الخاصّة نُفّذت عبر عملية الاحتيال التي قام بها أرييل شارون، والتي صمّمها الجهاز القانوني في الحكم العسكري وقضت بتحويل الأرض الخاصّة إلى أرض موات في تفسير عبثي لقانون عثماني يعود إلى أواسط القرن التاسع عشر.

وعلى العكس من الاعتقاد الشائع، فإنّ اتّفاق أوسلو اللاحق لم يغيّر شيئًا في هذا المجال. فالاتّفاق لم يُدخِل حتّى خلال مرحلته الأكثر تفاؤلًا، إلّا بضعة تعديلات هامشية فقط على هذه السيطرة الإسرائيلية المكانية. وقد تلت «عملية السلام» موجة جديدة من المراسيم التي تحثّ على استكمال عملية توسيع المستوطنات. الأمر الجديد كان إضافة العشرات من الطرقات والممرّات الالتفافية المخصّصة للاستعمال اليهودي فقط –

---

[16] Zertal وEldar، *Lords of the Land*، 2009، ص 102.

على حساب ملكيّات خاصّة تمّت مصادرتها بعدما صودرت كلّ الأراضي العامّة من قبل.

كذلك تمّت عملية استيلاء أخرى على الأراضي كانت أكثر تعقيدًا، لكنّها لا تقلّ فعالية، وذلك في القدس الشرقية التي ضُمّت رسميًّا إلى إسرائيل في وقت سابق، ولذا طُبّقت فيها الممارسات القانونية ذاتها المُطبّقة في إسرائيل منذ 1948 حتّى 1967. وفي حين استُخدمت القوانين العثمانية والأردنية لتبرير الاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنّ الحكومة الإسرائيلية فعّلت قوانين الانتداب المطبّقة في القدس الشرقية منذ 1970 لمصادرة الأراضي (على غرار ما فعلت في الجليل والنقب). ولمّا كانت أراضي الدولة في القدس الشرقية قليلة جدًّا، كانت معظم الأراضي المسروقة من الأملاك الخاصّة.

في القدس الكبرى كما في سائر الأراضي المحتلّة تمّ الحدّ من المجال الفلسطيني لا عن طريق مصادرة الأراضي والاستيطان اليهودي فحسب، بل استُخدمت وسائل أخرى تضمّنت مراسيم وأنظمة تمنع توسيع المباني وفرضت رسومًا على تراخيص الأبنية الجديدة فاقت قدرة المواطن الفلسطيني العادي على الدفع.

كلّ تلك الجهود الأوّلية الرامية إلى نزع الصفة العربية وتهويد المجال الفلسطيني المحتلّ، انصهرت في سياسة أكثر منهجية مع تعيين أريبل شارون وزيرًا للإسكان في أعقاب إزاحته من وزارة الدفاع إثر التحقيق في دوره في مجزرة صبرا وشاتيلا سنة 1982. بقي شارون في هذا الموقع وفي مناصب وزارية أخرى شبيهة به (كوزير للبنية التحتية الوطنية) ما أعطاه حرية وموارد كثيرة لتوسيع الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلّة. ظلّ الأمر على هذا النحو حتّى تولّى رئاسة الوزراء سنة 2001، فعمل ونائبه وخلفه في حزبهما الجديد آنذاك، كاديما، على إحداث تغييرات طفيفة في السياسة الإسرائيلية. فأجليا المستوطنين

اليهود من قطاع غزة فيما دفعا أكثر باتّجاه توسيع الوجود اليهودي في الضفة الغربية.

تجلّت مساهمة شارون الرئيسية في ترسيخ السجن الكبير في مقاربة منهجية أزالت أيّ غموض حول تنفيذ استراتيجية 1967. فقد نشر شارون الاستيطان في كلّ زاوية من أنحاء الضفة الغربية.

أحد التغييرات المهمّة كان إقصاء الفلسطينيين عن هيئات ولجان التخطيط. فحين عرف شارون مثلًا بوجود بعض الفلسطينيين، ولو شكليًا، في مجلس التخطيط، سارع إلى استبداله بمجلس جديد يدعى غرفة التخطيط تكاد لا تضمّ أيّ أعضاء فلسطينيين. كانت غرفة التخطيط نموذجًا صارخًا للخداع والخبث. رسميًا، كان اختصاصها المساعدة في التنمية المستقبلية لأربعمئة قرية فلسطينية في الضفة الغربية خلال العقد التالي (الثمانينيات). وعندما أعلنت الغرفة أنها ستنظر في قضايا التخطيط المتعلّقة بهذا العدد الكبير من القرى في الضفة الغربية، فما عنته في الحقيقة هو أنها ستبحث عن مزيد من الوسائل لمحاصرة هذه القرى واحتوائها للحدّ من توسّعها ونموّها الطبيعيين. في النهاية أصبحت هذه القرارات صورة معكوسة عن تلك المتعلّقة بالمستوطنات اليهودية. فالقرارات المتعلّقة بالفلسطينيين أُريدَ منها كبح النمو الطبيعي للسكّان فيما أُريدَ من القرارات المتعلّقة باليهود تشجيع النموّ والتطوّر. ومن وجهة نظر العالم الخارجي وفّرت هذه الشعارات الجديدة الحصانة لإسرائيل من الانتقاد – إذ ما الضرر في الاهتمام بحاجات المناطق الريفية المحتلّة؟[17]

وكما ورد سابقًا في الإشارة إلى تعبير غلين بومان «التكييس»، فإنّ كبح التطوّر الريفي أو المدني للفلسطينيين في الأراضي المحتلّة

---

[17] Halabi، "The Israeli Law in the Service of the Expropriation, Planning and Settlement Policies"، ص 6-13.

شكّل الخطة «باء» للتطهير العرقي لفلسطين. ففيما كان الطرد البديل المُفضّل، كان التكييس الخيار الذي يأتي في المرتبة الثانية.

انهيار نموذج السجن المفتوح

في 3 يونيو 1982 وقعت محاولة لاغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرغوف، وهو يغادر حفلة عشاء في فندق دورشستر. كان منفّذ العملية حسين غسّان سعيد، عضوًا في تنظيم أبو نضال، غير المعروف التوجّه. ففي تاريخ هذا التنظيم كلّه لم يكن أحد يعلم على الإطلاق مَن يعمل لحساب مَن. ما نعلمه أن مؤسّسه أبو نضال عمل لفترة من الزمن لحساب وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وأنّ قائمة ضحاياه ضمّت العديد من أعضاء منظّمة التحرير الفلسطينية بعد أن غادرها سنة 1973.[18]

لكن هوية القاتل لم تكن طبعًا موضع اهتمام أرييل شارون الذي كان يُخطِّط لهجوم شامل على لبنان منذ تعيينه كوزير للدفاع. ففي اليوم التالي أمر شارون بتنفيذ قصف جوّي شامل على قواعد منظّمة التحرير الفلسطينية في لبنان، واستغلّ ردّها لتفعيل خطّة سبق له أن رسمها سنة 1981. ويقول العديد من المصادر إن شارون قدّم للحكومة خطّة مصغّرة للغزو فيما كان في الواقع ينفّذ خطّة أوسع تضمّنت في النهاية احتلال بيروت وما بعدها.[19] أعمال إسرائيل الوحشية في تلك الحرب تمّ تسجيلها في تقرير شون ماكبرايد إلى الأمم المتّحدة سنة 1983، وهو رجل دولة إيرلندي شغل آنذاك منصب رئيس الجمعية العمومية للأمم المتّحدة، وقام بتوثيق جرائم الحرب مع أعضاء اللجنة الآخرين بتفصيل

---

[18] انظر Seal، *Abu Nidal*، 1992.

[19] سبق وذكرت هذه المعلومة في مقال صدر في سبتمبر 1982. انظر Perlmutter، "The Middle East: A Turning Point?"، ص 67-83.

دقيق. ولكن ذلك التقرير تمّت لفلفته وتجاهله كلّيًا من قِبَل المجتمع الدولي. الاستهجان العالمي الوحيد الذي أثاره الغزو كان بسبب التعاون الإسرائيلي مع الميليشيات المسيحية المارونية في مجازر صبرا وشاتيلا في سبتمبر 1982. وقد كانت الإدانة شديدة إلى درجة أنها أجبرت بيغن على إزاحة شارون عن وزارة الدفاع.[20]

المأساوي أن تلك الأحداث المروّعة في لبنان لم تؤثّر في استراتيجية شارون بالنسبة إلى الأراضي المحتلّة، كما هي الحال دائمًا في العلاقة بين التطوّرات الإقليمية وما يجري في فلسطين.

من تلك الوزارة المحدّدة ومن وزارات أخرى تولّى الإشراف عليها، كثّف شارون سياسة الخنق التي مارسها في الأراضي المحتلّة حتّى منتصف الثمانينات. فالوقائع التي أرساها على الأرض أوضحت طبيعة الحياة في السنوات القادمة. كما أنّ سعي الشعب الرازح تحت الاحتلال إلى توجيهات الممثّل الأساسي له، أي منظّمة التحرير الفلسطينية، لم يلقَ إلّا استجابة ضئيلة. فمنذ تدمير مقرّها خلال الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982، انتقلت المنظّمة إلى تونس البعيدة جدًّا وباتت أضعف من أن تستطيع تقديم العون. وفي السنوات التي سبقت الانتفاضة الأولى انشغلت المنظّمة بمحاولة التقارب مع الأردن، ولكن بدون جدوى، لأنّ السلالة الهاشمية كانت تنأى بنفسها عن أيّ تورّط في الضفة الغربية على غرار معظم الدول الأعضاء في الجامعة العربية.[21]

جاء الوحي من مكان آخر – من المقاومة في لبنان التي أطلقها مقاتلون فلسطينيون وشيعة. في بداية 1985 كان صانعو القرار في إسرائيل متورّطين بعمق في المستنقع اللبناني. وبرغم كون الأراضي

---

[20] Schiff وYa'ari، *Israel's Lebanon War*، 1984، ص 283-284.

[21] Pappe، "Jordan between Hashemite and Palestinian Identity"، في Nevo وPappe (eds.)، *Jordan in the Middle East 1948-1988*، 1994، ص 61-94.

المحتلّة هادئة نسبيًّا، فمع التبديل المستمرّ للجنود بين الجنوب اللبناني المحتلّ حيث يستعر القتال، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تقتصر مهمّة الجيش الإسرائيلي على حفظ الأمن، لم تعد الحدود واضحة بين الساحتين. ونضجت الظروف في كلا المنطقتين المحتلّتين لاختبار مقاومة أقوى أثرًا: فالمقاومة المسلّحة في لبنان كانت أكثر نجاحًا فيما كانت المقاومة اللاعنفية في فلسطين أقلّ تأثيرًا.

من سنة 1985 إلى سنة 1987، تعامل الجيش الإسرائيلي مع المنطقتين المحتلّتين بالطريقة ذاتها. وحتّى قبل اندلاع الانتفاضة الأولى كان الجيش الإسرائيلي يطبّق ما سمّاه سياسة «القبضة الحديدية» تجاه أيّ إشارة تدلّ على المقاومة. كان نموذج السجن المفتوح ينهار ببطء. ولم تُعتمد سياسة «القبضة الحديدية» من قِبَل الليكود فحسب. ففي 1984 شكّل الليكود وحزب العمل حكومة وحدة وطنية تسلّمَت الحكم حتّى سنة 1989. وقد مارست تلك الحكومة سياسة انتقامية شديدة الوحشية قبل اندلاع الانتفاضة. وبعد سنوات كشف جاد يعقوبي، وزير المالية في تلك الحكومة، أن تلك السياسة لم تكن في الواقع انتقامًا من النشاط الفلسطيني الذي كان ضعيفًا جدًّا آنذاك. وأكّدَ أن حكومة الوحدة أرادت تسريع ما أسماه سياسة «الضمّ القائم كأمر واقع» الزاحفة. لاحقًا عبّر يعقوبي عن ندمه على تلك السياسة وكتب يقول أنّها «ساهمت في زيادة الحالة القتالية لدى المجتمع الفلسطيني».[22] وبالتالي فإنّ الاسرائيليين أنفسهم لم يستطيعوا التمسّك لمدّة طويلة بنموذج السجن المفتوح.

الجانب الوحيد من السجن المفتوح الذي لم يتغيّر حتّى اندلاع الانتفاضة الأولى كان الحقّ في العمل داخل إسرائيل. فبحلول سنة

---

[22] Johnson، O'Brien وHitlermann، "The West Bank Rises Up"، في Lockman وBeinin (eds.)، *Intifada*، 1989، ص 32.

1977 كان نصف العمّال المأجورين في الأراضي المحتلّة يعملون في إسرائيل (ارتفع هذا العدد من 5000 سنة 1969 إلى حوالي 100000 في الثمانينات) كما مثلت المناطق الفلسطينية الوجهة الثانية المفضّلة للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتّحدة الأميركية.[23]

لم يكن هذا «الامتياز» في الواقع سوى الحقّ في المشاركة في سوق عبيد حديث، أي العمل بدون حقوق اجتماعية أو تأمين صحّي أو نقابات أو حقوق للعمّال. وقد ظلّ هذا الامتياز، إذا جاز التعبير، متاحًا حتّى اندلاع الانتفاضة الثانية. شهدت الانتفاضة الأولى نحو خمسين حادثة فجّر فيها عمّال فلسطينيون حانقون غضبهم الشديد ضدّ أرباب عملهم أو المارّة في الشوارع بشكل عشوائيّ، وباستعمال سكّين في أكثر الأحيان. بلغت هذه الموجة من العنف ذروتها في 1989 ومثّلَت الذريعة للبدء بسياسة جديدة تقضي بمنع العمّال الفلسطينيين من دخول إسرائيل والحدّ من أعدادهم. وفي حين كان سوق العمل يُفضِّل الذكور الشباب كان النظام الأمني يزيد من منع الشباب الفلسطينيين من العمل في شركات البناء الإسرائيلية والأسواق الزراعية وفي المهن الأخرى المحتاجة إلى قوى عاملة لا تتطلّب المهارة.

ألقى الخبراء الإسرائيليون الذين فوجئوا باندلاع الانتفاضة الأولى اللوم على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الأراضي المحتلّة، والتي اعتبروا أنها تحسّنَت كثيرًا إبّان الحكم الإسرائيلي.[24] لكنّ نظراءهم الفلسطينيين خالفوهم الرأي بقوّة، وقالوا إنّ اقتصاد الأراضي المحتلّة يُدار إلى حدّ كبير كما كانت المستعمرات تُدار خلال فترة الاستعمار. وأنّ تلك السياسات كانت تخلق تبعية كاملة من جانب المستعمَرة

---

[23] Tamari، "The Palestinians in the West Bank and Gaza"، في Nakhleh وZureik (eds.)، *The Sociology of the Palestinians*، 1980.

[24] Schiff وYa'ari، *Intifada*، 1989.

للمستعمِر، وأنها في حالة الفلسطينيين أدّت إلى القضاء على قطاعَي الزراعة والصناعة. وحتّى لو أنّ الأجراء نالوا ولفترة وجيزة، زيادة بنسبة 15 بالمئة على رواتبهم بالمقارنة مع فترة ما قبل الاحتلال، فإن ذلك لم يعنِ الكثير في ظلّ غياب البنية التحتية للاستثمار أو الادّخار وارتفاع كلفة المعيشة. وإلى ذلك يُمكن إضافة عدم القدرة على الوصول إلى أسواق التصدير العربية التقليدية والمنافسة المتفلّتة من البضائع الإسرائيلية الزهيدة الثمن. وعلى المدى الطويل، أدّت القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي الفلسطيني والتسلّط الإسرائيلي على الأرض والموارد المائية خلال توسيع المستوطنات، إلى إفقاد حوّلَت المدخول الإضافي أيّ أهمّية بالنسبة إلى معظم الفلسطينيين.[25]

ومع ذلك، فإن الوضع كان في الواقع أكثر تعقيدًا في ظلّ استمرار نموذج السجن الكبير. والجانب الأكثر إقلاقًا هو أن أيّ حقوق للعمل في إسرائيل، أو حتّى لكسب أجر معقول في الأراضي المحتلّة، لم تكن حقوقًا على الإطلاق، بل كانت مكافآت. و«المكافآت» على السلوك الجيّد لا تُوجَد إلّا في عالم السجون ومراكز الاحتجاز فقط. وفي هذا السياق من المهمّ الملاحظة أن نموذج السجن المفتوح أتاح للمتنقّلين يوميًا كالتجار والطلاب والعمّال التحرّك بحرّية على الطرقات الرئيسية.

ولكنّه ظلّ سجنًا، وكانت السياسة الانتقامية الإسرائيلية الثابتة والممنهجة ضدّ الشعب الفلسطيني جزءًا من هذا الواقع اليوميّ. فقد هدمت الحكومة العسكرية الإسرائيلية 1338 بيتًا فلسطينيًا في الضفة الغربية بين عامي 1967 و1982. كذلك احتجزت قوّات الأمن الإسرائيلية

---

25 Tamari، "The Palestinians in the West Bank and Gaza"، في Zureik وNakhleh (eds.)، *The Sociology of the Palestinians*، 1980.

خلال الفترة الزمنية ذاتها، أكثر من 300000 فلسطيني بدون محاكمة لفترات زمنية مختلفة.[26]

إنّه لأمر بالغ الدلالة على العقلية الرسمية الإسرائيلية ألا يترك الجانب القمعي من نموذج السجن المفتوح أيّ أثر على الاستراتيجية الشاملة للدولة اليهودية. ففي التحليل الذي قدّمه أبرز الساسة والأكاديميين الإسرائيليين للانتفاضة الأولى، اعتبروا أنّ السبب شبه الوحيد لانهيار نموذج السجن المفتوح كان عمليّات التبادل الخاطئة للسجناء سنة 1985، في إشارة إلى الصفقة المبرمَة مع منظّمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامّة، بقيادة أحمد جبريل، في أعقاب عملية فلسطينية ناجحة أدّت إلى خطف جنود إسرائيليين في لبنان. وردت تلك النظرية في أكثر الكتب التي تناولت الانتفاضة الأولى رواجًا في إسرائيل، للراحل زئيف شيف، كبير المراسلين العسكريين في صحيفة هآرتس وإيهود يعاري، المستشرق الأبرز في التلفزيون الإسرائيلي. وهي تقول إن الفلسطينيين المُفرَج عنهم في الصفقة هم المسؤولون عن تحريض السكان الفلسطينيين على العنف.[27] إن أحد الأسباب خلف هذه المحاولة الإسرائيلية لربط تفسير الانتفاضة بالصفقة المعقودة مع جبريل، تمثّلَ في العجز الحقيقي عن فهم مستوى المعاناة الفلسطينية وإدراك الطبيعة الشريرة للقمع الإسرائيلي باعتبارهما السببين الرئيسيين للانتفاضة. ولهذا السبب رفض وزير الدفاع آنذاك، إسحق رابين، قطع زيارته إلى الولايات المتّحدة الأميركية والعودة إلى وطنه عند اندلاع الانتفاضة، مفترضًا أنّها مجرّد اضطراب روتيني لن يلبث أن ينتهي.

---

[26] Hajjar، Rabbani وBeinin، "Palestine and the Arab-Israeli Conflict for Beginners"، في Lockman و(.Beinin (eds، *Intifada*، 1989، ص 102.

[27] Schiff وYa'ari، *Intifada*، 1989.

وأخيرًا، يمكن في تلك الفترة التمييز بدقّة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. الواقع أنّ منظّمات حقوق الإنسان تأخّرت في رسم صورة حقيقية عن طبيعة العيش تحت الاحتلال. فقد أشارت التقارير الأولى إلى أن الحياة عمومًا في قطاع غزة شديدة القسوة، وهو أمر يؤكّده ما يُروى عن تاريخ القطاع، ويستطيع المرء أن يعود إليه بحدسه. كذلك تحدّث أحد التقارير عن «مستويات أدنى من المعاناة». ولعلّ سبب ذلك وجود بنى اجتماعية تقليدية أقوى، وحسّ كبير بالتماسك والتضامن.[28]

في أغسطس 1987 نشرت القيادة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة كتيّبًا تتفاخر فيه بنجاح حكمها خلال السنوات العشرين الأخيرة. تضمّن الكتاب صورًا ملوّنة لفلسطينيين سعداء قوبلت بصور بالأبيض والأسود لفلسطينيين تعلو وجوههم الكآبة، وتعود إلى فترة ما قبل يونيو 1967. السبب الرئيسي لهذا التفاخر كان ارتفاع مستوى المعيشة بالمقارنة مع فترة الخمسينيات. من يستطيع الجزم بأنّ مستوى المعيشة ما كان ليرتفع بظلّ الحكم الأردني أيضًا؟ لكنّ هذا الأمر لا أهمّية له على الإطلاق. اتّضح بعد أربعة أشهر لدى اندلاع الانتفاضة الأولى، أنّ مستوى المعيشة المحسّن – إذا كان كذلك فعلًا – هو جزء من مفهوم السجن المفتوح ذاته الذي انتفض ضدّه الفلسطينيون. أمّا الكتيّب فقد جرى سحبه بسرعة من المكتبات في بداية الانتفاضة.[29]

لكنّ القلائل الذين كانت لهم رؤية مستقبلية، كالنائب السابق لرئيس بلدية القدس، ميرون بنفنستي، الذي أصبح باحثًا ومراقبًا مستقلًا، أدركوا أن سياسة «الوقائع على الأرض» قد غيّرت الضفة الغربية

---

[28] Heiberg وØvensen، "Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem"، ص 124.

[29] Ori Nir، "Not Every Day is Purim"، Middle East Online، 13 مارس 2009، www.middle-east-online.com/english/?id=30944.

وقطاع غزة بشكل كبير إلى حدّ لا يُمكن معه لانتفاضة واحدة أن تُعيد الزمن إلى الوراء – وتبيّن لاحقًا أنّ انتفاضتين عجزتا عن ذلك أيضًا.[30] إن أكثر ما تغيّر كان طبيعة الأراضي المحتلّة، وذلك على نحو حدّ كثيرًا من مساحة العيش المتاحة للسكان. لم يقتصر التغيّر على الجغرافيا التي تبدّلَت معالمها نهائيًا، بل طاول الواقع الديموغرافي كذلك. فالاستيطان اليهودي المكثّف ترافق مع ترانسفير خفي للفلسطينيين الذين غادروا مناطقهم ولم يُسمح لهم بالعودة. وقد بلغ عدد الأشخاص المُرحّلين بسبب نشاطهم السياسي – وغالبًا بدون أيّ تهمة رسمية – نحو 1500 شخص في سنة 1987 وحدها.[31] ظاهريًا، كان سبب إصدار أمر الترحيل استباق أيّ عمل إرهابي قد يقوم به الشخص المُرحّل. ولكنّ الترحيل كان في الواقع خطوة انتقامية في العديد من الحالات.

إنّ ترحيل السكان من بيوتهم في منطقة محتلّة، سواء إلى مكان آخر في المنطقة المحتلّة أم إلى خارجها هو أمر يحظره القانون الدوليّ. ومع ذلك، يُفسح القانون الإنساني الدولي المجال أمام استثناءات صغيرة يُسمح فيها لقوى الاحتلال بإجلاء السكان من بيوتهم «لأسباب عسكرية ملحّة» أو لتأمين السلامة العامّة للسكان المحلّيين. وفي هذه الحالات، يجب أن يكون الإجلاء مؤقّتًا ويجب أن تؤمّن قوّة الاحتلال خلاله الحاجات الأساسية للسكان الذين تمّ إجلاؤهم. لكنّ السياسة الإسرائيلية السابقة لم تستجب لأيّ من هذه المعايير ولذا فهي شكّلَت خرقًا فاضحًا للقانون الإنساني الدولي (لا شكّ بأنّ أحدًا ممّن صاغوا ذلك القانون اعتقد بأنّ الاحتلال يمكنه أن يستمرّ لأكثر من أربعين سنة!). وزيادة على ذلك، لم

---

30 Benvenisti، *West Bank Data Project*، 1984.

31 يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الأرقام والمزيد من المعلومات على موقع بتسليم الإلكتروني www.btselem.org/topic/deportation.

يملك المرحّلون في أغلب الأحيان أدنى فكرة عن السبب في معاملتهم على ذلك النحو.[32]

مع وصول الليكود إلى السلطة اشتدّ انتقاد يسار حزب العمل لتلك الانتهاكات. ونشأت واقع جديد على الخريطة السياسية الإسرائيلية: ثمّة صوت (يمثّله حزب أو اثنان في البرلمان) كان لا يرغب في أقلّ من إنهاء غير مشروط للاحتلال، ويرتفع عند تناقل أخبار انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، نجح في حشد تأييد نحو 100000 يهودي في يوم جيّد ونصفهم على الأقلّ في أيّ يوم من أيّام السنة. إنّه اليسار الصهيوني المناوئ للاحتلال والعاجز آنذاك كما هو عاجز اليوم. فهو لم يربط مطلقًا بين الاحتلال وبين أمراض الصهيونية ذاتها ولذلك لم يُقدّم سياسة بديلة لقوى الوسط واليمين على الخريطة السياسية – التي نفّذت بأمانة القرارات الاستراتيجية المذكورة في الصفحات الأولى من هذا الكتاب.

سوى أنّ قلّة قاموا بذلك الربط. والأكثر صهيونية بينهم كان بوز إيفرون، الذي تخلّى عن مزايا السلطة والنفوذ لأجل محاربة الاحتلال. فقد كان واحدًا من الأصوات الصارخة في البرّية الصهيونية. لم أذكر أسماء الآخرين لأنّني أشعر أنهم معروفون جيّدًا ولكن لسبب من الأسباب لا يظهر اسم إيفرون بين أولئك الذين يستحقّون التذكّر كأفراد من حركة منشقّة، أكثر صدقًا وأقلّ صهيونية.[33]

كان إيفرون صحافيًا بارزًا كتب في العديد من الجرائد، وضمنها هآرتس، كما كان ناشرًا معروفًا. وما دفعه إلى المقلب الآخر كان يجب أن يدفع الكثيرين غيره، لكن ذلك لم يحصل للأسف. تأثّر إيفون بما كتبه جندي إسرائيلي في جريدة الكيبوتز الذي ينتمي إليه (الكلّ كيبوتز

---

[32] المرجع السابق.

[33] Boaz Evron، "How Can One Enjoy from All the Worlds [How Can One Have Cake and Eat It]"، *Yedioth Ahronoth*، 8 ديسمبر 1978.

في إسرائيل نشرة محلّية خاصة بها) عمّا رآه وفعله في الضفة الغربية المحتلّة. وصف الجندي كيف دخل ورفاقه إلى مدرسة فلسطينية واحتجزوا ثمانية وعشرين طفلًا في صف، ثمّ رموهم بقنابل غازية، وتركوهم هناك لمدّة من الوقت؛ ما تسبّب في ذعر شديد دفع بنصف الأطفال إلى القفز من النوافذ، وتحطّم أرجلهم لدى ارتطامهم بالأرض. كان ذلك عقابًا على رمي بعض التلامذة للحجارة من مدرسة قريبة وهربهم من الجنود. إن ما لفت اهتمام إيفرون لم يكن القصة الرهيبة بحدّ ذاتها، بل حقيقة أن الجندي الذي نشرها في مطبوعة الكيبوتز بدا مؤمنًا أن نشر القصّة يُعفيه ورفاقه من مسؤولية أفعالهم. والأمر نفسه انطبق على مجموعة من الجنود في مطبوعة شهيرة نُشِرَت بعد يونيو 1967 بعنوان «محادثات بين جنود». عدم الارتياح الذي ساور إيفرون في 1967 تحوّل إلى مراجعة للصهيونية الليبرالية ودورها في تعقيم وتزوير أهوال الاستيطان والاحتلال الصهيونيين منذ 1882.[34]

ولعلّ حقيقة الأمر في النهاية، ونظرًا إلى اعتيادية الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الأولى: حادث سير في قطاع غزة، تكمن في الإساءة اليومية إلى الحقوق الإنسانية والمدنية، والتي باتت من معالم «الاحتلال المستنير» والجانب الأكثر إثارة للكراهية فيه في آن معًا.

[34] Avraham Shapira، *Conversations Between Soldiers*، 1967.

الفصل العاشر

الانتفاضة الأولى، 1987-1993

في 8 ديسمبر 1987، دهست شاحنة أربعة أشخاص من سكّان مخيّم جباليا للاجئين في غزة، فكانت هذه الحادثة بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى. تحدّث المؤرّخون لاحقًا عن أحداث عنف ظلّت مجهولة، وقعت قبل ذلك التاريخ وأعلنت اندلاع التمرّد «رسميًا». وبالمراجعة التاريخية للأحداث نفهم اليوم بشكل أفضل أنتلك الحوادث لم تكن ذات أهمّية كبيرة بحدّ ذاتها، بل أنّ أهمّيتها تكمن في ردّ الفعل المحلّي والشعبي عليها. وهو ردّ غيّر الوقائع على الأرض لفترة من الزمن. فالطريقة التي تفاعل بها الشعب الرازح تحت الاحتلال مع حادثة ديسمبر 1987 أطلقَت ردًّا غير مسبوق في شدّته ونطاقه، إذ لم يحدث منذ سنة 1937 أن شهدت فلسطين مشاركة شعبية كبيرة ضدّ القمع وتجريد الناس من ممتلكاتهم.

بعد أسبوع كان ستّة فلسطينيين قد قُتلوا في ردّ إسرائيلي وحشي على مشاركتهم برمي الحجارة والمظاهرات وقطع الطرق. وفي الأشهر الأولى من الانتفاضة ارتفع عدد الفلسطينيين القتلى بشكل دراماتيكيّ، وقد سقط معظمهم في مظاهرات سلمية. استُتبع ذلك بحملة اعتقالات

جماعية وسياسة انتقامية هدفت إلى شلّ الحياة في الأراضي المحتلّة: فأُجبرت المدارس على الإغلاق وأُقفلت المحالّ والمؤسسات واضطرّ الفلسطينيون إلى ملازمة منازلهم.[1]

كان ردّ المجتمع الدولي تجاه الاحتلال غير مسبوق، وجرى تصوير الفلسطينيين على أنّهم «داوود» الشجاع في مواجهة «جلعاد» الإسرائيلي الذي لا يعرف الرحمة، وتحوّلَت صور الصبية الصغار وهم يقذفون الدبّابات بحجارة المقلاع إلى سمة لهذه الانتفاضة. وتوالت أصوات التنديد من كلّ مكان واضطرّ مجلس الأمن الدولي إلى التدخّل عندما توسعت الإجراءات الانتقامية الإسرائيلية لتشمل الطرد الجماعي وغيرها من الوسائل القمعية، فصدر على أثرها القراران 607 و608 من مجلس الأمن اللذان يُلزمان إسرائيل بوقف هذه الممارسات، ولكن بدون جدوى.[2]

يصعب وضع جدول زمني لأحداث الانتفاضة، لكنها استمرّت نحو ستّ أو سبع سنوات؛ قُتل خلالها ألف فلسطيني على أيدي الإسرائيليين واعتُقل أكثر من 120 ألفًا، أغلبهم دون سنّ السادسة عشرة.[3]

وكما ذكرنا في الفصل السابق، انهار تدريجيًّا نموذج السجن المفتوح، نتيجة لأسباب عدّة. وقد لخّصَت مؤلفات الباحثين والكتب الأخرى التي لقيت رواجًا في السوق، وبشكل جيّد، أسباب اندلاع الانتفاضة التي كانت في المحصّلة حملة عصيان مدني وتظاهرات احتجاجية. اعتُبِر أنّ السبب الأوّل والأهمّ للانتفاضة هو التعسّف الذي يقدّم هذا الكتاب شرحًا وافيًا له.وكان من بين الأسباب الأخرى القمع

---

1 Neff، "The Intifada Erupts, Forcing Israel to Recognize Palestinians"، ص 81-83.

2 الأمم المتّحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 43/21، "The Uprising of the Palestinian People"، 3 نوفمبر 1988.

3 Neff، "The Intifada Erupts, Forcing Israel to Recognize Palestinians"، ص 81-83.

الاقتصادي، وكبت الحرّيات الوطنية، والهجوم المباشر الذي استهدف منظّمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها في سنة 1982، ولامبالاة العالم العربي، وعملية السلام التي أصرّت على إيجاد وسيلة لتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل.[4]

أطلق شرارة الانتفاضة الناشطون على الأرض، وتولّت قيادتها هيئة جديدة عُرفت بالقيادة الوطنية الموحّدة. فعالية هذه الهيئة في تنسيق المقاومة اللاعنفية نالت إعجاب باحثَين إسرائيليين إلى حدّ أنهما أطلقا عليها تسمية «القيادة البديلة» (والمقصود البديلة عن منظّمة التحرير الفلسطينية).[5] عملت هذه القيادة بشكل رئيسي من خلال توزيع المناشير، بالطريقة ذاتها التي سوف يستخدمها الناشطون على فيسبوك وتويتر بعد عشرين عامًا لأهداف مشابهة. وقد ضمّت ممثّلين عن الفصائل الرئيسية الأربعة في منظّمة التحرير الفلسطينية آنذاك: فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطينيّ. ومنذ الأيّام الأولى وضعت القيادة استراتيجية للانتفاضة بالتعاون مع لجان شعبية محلّية وعلى مستوى معيّن من التنسيق مع قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية في تونس. أطلق هذا التآزر حملة أرادت لفت أنظار العالم بالقوّة إلى واقع الاحتلال، وهدفت إلى تحفيز المجتمع الدولي على العمل ضدّ استمرار سياسة القمع والاحتلال.

بـدأت الانتفاضة في مخيّم جباليا للّاجئين في غزة في ديسمبر 1987. تلك هي على الأقلّ الرواية التاريخية المُعتمَدة، إذ يبدو أنها اندلعت في عدّة أماكن في وقت واحد. وكانت مزيجًا من العمل المدني

4 Finkelstein، *The Rise and Fall of Palestine*، 1996.

5 Mishal وAharoni، *Speaking Stones*، 1989، ص 14-20.

والمقاومة: إضرابات عامّة، ومقاطعة للبضائع الإسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب الإسرائيلية، والمواجهة الشهيرة عبر قذف قوّات الاحتلال بالحجارة، وبعض قنابل المولوتوف هنا وهناك. كذلك شملت الانتفاضة وللأسف تصفية حسابات مع المتعاونين، في سياق مؤلم يذكّر بالسم الذي يزرعه الاحتلال في قلوب الرازحين تحت نيره وعقولهم.[6]

ردّت إسرائيل على هذه الانتفاضة اللاعنفية بعنف شديد. فمنذ البداية كانت النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية تعمل بدافع أساسي واحد: الغضب. لذلك كانت معظم الأفعال الإسرائيلية خلال السنة الأولى من الانتفاضة ذات طبيعة انتقامية. وتبدو الصورة المجازية لسجّانين ينتقمون من مساجين متمرّدين ملائمة تمامًا لموضوعنا الراهن. وهذا ما أوضحه كلام إسحق رابين وزير الدفاع آنذاك، في جولته على مخيّم الجلزون للاجئين قرب رام الله، حين قال: «إن الأولوية الأولى لقوّات الأمن هي منع التظاهرات العنيفة بواسطة القوّة والضربات الشديدة... سوف نريهم من يحكم هذه المناطق».[7] هذه القوّة والضربات الشديدة تُرجِمَت في كثير من الحالات بموجات قتل أدّت إلى سقوط عدد كبير من المتظاهرين.[8]

راقب العالم الخارجي الوضع بدهشة، وكأنّها المرّة الأولى التي يستعمل فيها الإسرائيليون، لا الفلسطينيون، القوّة. أمّا أولئك الذين تجرّأوا على تحدّي القدرة الإسرائيلية على الإفلات من العقاب، فقد لفتوا إلى تعبير ملطّف جديد يُضاف إلى اللغة المزدوجة التي يعتمدها العالم

---

6 Human Rights Watch، "Israel, the Occupied West Bank and the Gaza Strip, and the Palestinian Authority Territories"، المجلّد 13، الرقم 4، نوفمبر 2001، ص 48-49.

7 Kurth Cronin، "How fighting ends"، في Affelbach و Strachan (eds.)، *How Fighting Ends*، 2012، ص 426.

8 Nasrallah، "The First and Second Palestinian Intifadas"، في Newman و Peters (eds.)، *The Routledge Handbook on Israeli-Palestinian Conflict*، 2013، ص 56.

الغربي مع إسرائيل: فالسياسات الإسرائيلية أصبحت تُسمّى «الإدارة المباشرة» للاحتلال، وعليه، فمهما كانت أعمال الإسرائيليين مثيرة للصدمة فإنها لم تكن سوى استخدام «للقوّة المفرطة» – وهو ما يُسمَح بإدانته. ولقد استُخدم تعبير «القوّة المفرطة» بشكل متكرِّر لوصف المجازر وأعمال القتل الجماعي والقصف الجوّي الشامل.[9]

في البدء، لم يقتنع المجتمع الدولي ومن ضمنه الدول المؤيّدة لإسرائيل عادة، بهذا التعبير الملطّف الجديد. وقد صدرت الإدانة الأولى «لاستخدام القوّة المفرطة» من جانب وزارة الخارجية الأميركية. ونقل موظّفون في الإدارة الأميركية إلى حكومتهم أن القوّات الإسرائيلية ومنذ البداية قد بالغت كثيرًا في ردّة فعلها بمواجهة متظاهرين عُزّل في أعقاب حادثة مخيّم جباليا. وقال الأميركيون إن الفلسطينيين اعتبروها جرائم قتل متعمّدة بحقّهم:

«في كثير من الأحيان استعمل الجنود الرصاص في أوضاع لم تشكّل خطرًا على حياتهم، وتسبّبوا بالعديد من حالات الموت والإصابات التي كان من الممكن تفاديها... واستخدم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي العصي لتكسير أطراف الفلسطينيين وضربهم بمن في ذلك أولئك الذين لم يتورّطوا مباشرة بالاضطرابات أو لم يقاوموا الاعتقال... وذكرت تقارير أن 13 فلسطينيًا على الأقلّ لقوا حتفهم من جرّاء الضرب.»[10]

---

9 مؤخرًا، نشرت منظمة العفو الدولية تلخيصًا يحدد المعنى الحقيقي للاستخدام المفرط من قبل إسرائيل: "'Trigger-happy' Israel Army and police use reckless force in the West Bank"، 27 فبراير 2014.

10 وزارة الخارجية الأميركية، التقارير المحلية عن الممارسات في مجال حقوق الإنسان، 1988-1991. يمكن اليوم الاطلاع على التقرير الخاص بالعام 1988 على الموقع الإلكتروني التالي: www.archive.org/details/countryreportson1988unit.

مع استمرار الانتفاضة تصاعدت حدّة هذه «المغالاة» وفق ما جاء في تقارير الأميركيين. ففي 22 ديسمبر انعقد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتّحدة واستخدم في قراره الذي حمل الرقم 605 عبارات شديدة اللهجة لإدانة إسرائيل وذلك لانتهاكها ميثاق جنيف، متأثّرًا بشكل رئيسي بارتفاع عدد القتلى في ما كانت في الأساس انتفاضة سلمية. فمنطق التصعيد الإسرائيلي كان مثيرًا لقشعريرة العالم.[11] لكنّ عدم فعالية التوبيخ الدولي وفّر للاحتلال الحصانة التي سعى إليها لقمع الانتفاضة.

كان بعض الإجراءات الانتقامية الإسرائيلية يذكّر بوسائل التوقيف والاعتقال المعتمدة في القرون الوسطى، والتي حظر العالم المتحضّر ممارستها منذ فترة طويلة. ومن ضمن تلك الإجراءات القسوة الجسدية مع الموقوفين قبل الاعتقال وخلاله، وبخاصّة مع الأطفال والشباب. ومع استمرار الانتفاضة تزايد إدراك المجتمع الدولي للأذى البالغ الذي طاول الأطفال. وقد قدّر الفرع السويدي لمنظّمة «أنقذوا الأطفال» أنّ ما بين 23600 و29900 طفل يحتاجون إلى العلاج الطبي نتيجة إصابات لحقت بهم من جرّاء الضَرب خلال السنتين الأولى والثانية من الانتفاضة، وأنّ ثلثهم هم دون سنّ العاشرة.[12]

تراجعت الردود الدولية خلال السنوات اللاحقة، عندما اعتُبر أنّ مَن أطلقت الانتفاضة كانت قوّة سياسية جديدة برزت على الساحة: حماس. فقد وفَّرت الإسلاموفوبيا والصراع المحتدم بين القوى الغربية

---

[11] منشورات الأمم المتحدة، *Repertory of Practice of United Nations Organs, Supplement No 7, covering the period 1 January 1985 to 31 December 1988*، المجلد VI، ص 71.

[12] Pearlman، *Violence, Nonviolence, and the Palestinian National Movement*، 2011، ص 114.

والمجموعات الإسلامية العالمية حصانة أقوى لإسرائيل، طالما أن عدوّها هو منظّمة إسلامية «متطرّفة». وسوف أعود إلى هذه النقطة لاحقًا.

وهكذا فإنّ حماس، وفي آن واحد، عقّدت حماس حياة الإسرائيليين، وساعدتهم في وسم النضال الفلسطيني بأنه جزء من قوّة إسلامية مناهضة للغرب ومنخرطة في صراع بين الحضارات. وهذا هو السبب وراء اعتقاد عدد كبير من الباحثين الذين كتبوا تاريخ حركة حماس أن إسرائيل لعبت دورًا مهمًّا في تأسيسها وبروزها.

أسّس حركة حماس رسميًّا في 1987 بضعة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة بقيادة الشيخ أحمد ياسين. وُلِد ياسين سنة 1948 في قرية جورة قرب عسقلان، وتسبّبت حادثة تعرّض لها في مطلع حياته بإصابته بشلل دائم. وعلى غرار العديد من الفلسطينيين الذين عانوا التطهير العرقي خلال النكبة، وجدت عائلته طريقها إلى مخيّم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة. كان الشيخ أحمد ياسين عالمًا يتميّز بثقافته الإسلامية الواسعة وورعه الديني، وانضمّ مبكّرًا إلى جماعة الإخوان المسلمين في غزة حيث انخرط بعمق في النضال السياسي لأجل تحرير فلسطين.[13]

تمكّن ياسين ورفاقه من تأسيس حركة جديدة وسط لهفة الفلسطينيين إلى وجود تنظيم وطني جديد يحقّق الخلاص المنشود، حيث مُنيت القوى القديمة بفشل ذريع، فيما اعتُبِرت التنظيمات العلمانية عاجزة عن إيجاد وسيلة لتحرير الوطن.

اكتسبت حماس المزيد من القوّة لأنّ إسرائيل رأت فيها قوّة موازية تناسبها لمواجهة الفصائل الوطنية العلمانية وعلى الأخصّ حركة فتح.[14]

---

13 Roy، *Hamas and Civil Society in Gaza*، 2013، ص 23.

14 مقال ممتاز حول هذا الموضوع يمكن إيجاده في Andrew Higgins، "How Israel Helped to Spawn Hamas"، *The Wall Street Journal*، 24 يناير 2009.

لكنّ الأبحاث التي تؤكّد هذا الزعم لا تزال قليلة، وقد تتأجّل حتى مرحلة أكثر هدوءًا من تاريخ فلسطين، إذا قُدِّر لنا أن نشهد ذلك في حياتنا.

الإيديولوجية الوطنية لحماس والتي اقترنت بأجندة إسلامية سياسية قادتها إلى اعتماد سياسات ضدّ الدولة اليهودية، وليس ضدّ الاحتلال فقط، سياسات كانت فتح تتخلّى عنها تدريجيًّا بعد انغماسها في «عملية السلام» العقيمة والمُخادعة. تضمّنت المواقف الجديدة الرفض الكامل لوجود إسرائيل، ومطالب واضحة حول حقّ الفلسطينيين بالعودة. لكنّ اللغة التي استخدمتها الحركة آنذاك تميّزت بالعداء الشديد لليهود ولإسرائيل. ومع أنه كان واضحًا أن حماس هي حركة تحرير وطنية فلسطينية تحارب قرنًا من الاستيطان والاحتلال وانتزاع الأملاك من أهلها، وأنّها كانت أكثر نشاطًا من سائر الفصائل في شؤون العمل الخيري والاجتماعي والتعليم، فقد قدّمَت الذريعة للغرب للتخفيف من حدّة انتقاده لإسرائيل.[15] ظهر هذا الأمر بشكل أوضح بعد أحداث 11 سبتمبر وما سُمّيَ بالحرب على الإرهاب، حين جرت محاولات لربط حماس، وهي حركة شبيهة بحركة «الجهاد الإسلامي»، بالجهاد العالميّ. بيد أن براغماتية حماس خلال القرن الواحد والعشرين ووحشية إسرائيل المستمرّة قد جعلتا من ذلك التبرير لأفعال إسرائيل هامشيًّا وغير ذي صلة.[16]

عندما خفّت وتيرة عمليات القتل والضَرب والاعتقالات الجماعية في نهاية سنة 1998، كان الانتقام الإسرائيلي قد توسّعَ ليشمل الفلسطينيين جميعًا وليس فقط الذين شاركوا في الانتفاضة. ومن جديد، اعتُبِرت هذه

---

[15] Pappe، 'Understanding the Enemy' في R. Nettler و(.S. Taji-Farouki (eds، *Muslim-Jewish Encounters*، 1998، ص 87-108.

[16] Pappe، "De-Terrorising the Palestinian National Struggle"، ص 127-146.

الإجراءات الانتقامية المألوفة من ضمن المعاملة القاسية والعقوبات الشديدة التي تُمارَس عادة في عالم السجون الحديثة.

إنّه لأمر مهمّ أن أذكِّر القرّاء مرّة ثانية، حتى في هذه المرحلة المتأخّرة من الكتاب – إذا لم يكن ذلك واضحًا حتّى الآن – بأن القانون الدولي وكذلك القانونين المدني والجزائي في جميع أنحاء العالم، تنصّ كلّها بوضوح تامّ على عدم قانونية أيّ شكل من أشكال العقاب الجماعيّ. فالمادّة 50 من اتّفاقية لاهاي سنة 1907 نصّت بشكل لا لبس فيه على رفض المجتمع الدولي لتلك الممارسات، وتكرّر ذلك في المادّة 33 من اتّفاقية جنيف سنة 1949.[17] وغنيٌّ عن القول أن اعتبار اتفاقية لاهاي مصدرًا للتشريع في القانون الإسرائيلي (برغم خلوّه من اتّفاقية جنيف) لم يؤثّر مطلقًا على السياسات الانتقامية التي مارستها إسرائيل.

كذلك لم يغيّر شيئًا في واقع الحال قرار إسرائيل سنة 1981 بإنشاء الإدارة المدنية لتكون سلطة زُعِمَ أنها حَلّت مكان الحكم العسكري المُدان عالميًا. رسميًا، كان هدف تلك السلطة إدارة حياة الناس في جميع المسائل غير المتعلّقة بالأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك كان عليها الحصول على موافقة جنرال في الجيش، معيّن بمركز «منسّق عامل في الأراضي الفلسطينية»، قبل أيّ خطوة تعتزم القيام بها. أي أنّ الإدارة المدنية لم تكن في الحقيقة أكثر من ذراع إضافية للجيش الإسرائيلي تهدف إلى الاستمرار في سياسة التعسّف والعقاب ضدّ السكان المحليين. وفي الحقيقة كان الجيش خلّاقًا للغاية في ابتكار وسائل العقاب الجماعي ضدّ السكان المحليين، فقامت الإدارة المدنية بتحويل تلك الممارسات الشرّيرة إلى روتين يوميّ.

---

[17] انظر تحليل جيّد في "Israel Must Withdraw all Settlers or Face ICC, says UN Report"، *The Guardian*، 31 يناير 2013.

الإدارة المدنية

وهكذا فإنّ الإدارة المدنية، لا الجيش، هي التي وفّرت وبوتيرة يومية، الوجه الإنساني لما يعنيه إخضاع مجموع السكّان لعقاب جماعي ومتواصل. ولعلّ الأسوأ كان فرض القيود على حرّية التنقّل. وأرشيف الذاكرة حول تأثير تلك القيود على المواطن العادي حافل بتقارير كثيرة، ألطفها وقعًا تقارير منظّمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسليم»، أمّا أسوأها فهو محفوظ في ذاكرة الفلسطينيين التي ما زالت نابضة بالصور الحية بعد مضي أكثر من عشرين سنة. تلك الاستراتيجية الرامية إلى جعل تنقّل البشر أمرًا شبه مستحيل تبقى، ومهما حاول راسموها التخفيف من حدّتها، هي ممّا يصعب على الناس في العالم الحرّ فهمه. ففي تلك الفترة بالتحديد، أي بين 1987 و1993، كانت كلّ رحلة تستغرق ضعفي الوقت المتوقّع لها، وتتطلّب سلوك طرقات جديدة أشدّ خطورة، كما لا يمكن الاعتماد عليها. في أيّام السجن المفتوح كانت القدس متاحة لمعظم الفلسطينيين، لكنها لم تعد كذلك بظلّ نظام العقوبات. فالدخول إلى المدينة أو المرور عبرها حُظرا على الفلسطينيين، ما عنى إقفال عاصمتهم المالية والاجتماعية والتجارية والسياسية في وجههم. ومع الوقت، وحتّى أثناء فترات الهدوء، حافظت السلطات الإسرائيلية على هذا النوع من الحصار. ولم يعترف العالم الغربي إلّا في نهاية سنة 2012 بأنّ تقييد حرّية الحركة على هذا النحو لم يكن ردًّا على عدوان فلسطيني بل جزءًا من خطّة منهجية أكبر لمنطقة القدس الكبرى. وعندما ترافقت تلك القيود وحركة استيطان يهودي ضخمة في تلك المنطقة، أدّى ذلك إلى إجهاض أية فرصة لتطبيق حلّ الدولتين أو أيّ حلّ سياسي آخر. كما كان الأوان قد فات بالنسبة إلى أعضاء الاتّحاد الأوروبي الذين ظنّوا أن باستطاعتهم الإسهام في توفير مثل هذا الحلّ. وكذلك، وكما هي الحال

دومًا مع الاتّحاد الأوروبي، لم يكن الأمر سوى تأكيد للمؤكّد، مع العجز التامّ عن تغيير الواقع على الأرض. فقد أعلن الاتّحاد الأوروبي أنّه يتفهّم أنّ ما بدأ بمثابة إجراءات عقابية قد جعل من أيّ طموح بنيل استقلال فلسطيني في الضفة الغربية أمرًا مستحيلًا وغير واقعي.[18] وغنيٌّ عن القول إنّ ذلك الإقرار الأوروبي كان بغير جدوى، حتّى في سنة 2012.

خضعت حركة الفلسطينيين لشرط الحصول على تصاريح. ومن جملة ما سبّبه ذلك من مضايقات لهم ضرورة الحضور شخصيًّا عند طلب التصاريح. كانت للإدارة المدنية عدّة مقرّات. أحدها، وهو المقرّ الرئيسيّ، يقع على الحدود الشمالية بين المستوطنات اليهودية الجديدة في القدس الكبرى (بسغات زئيف ونيف ياكوف). وهناك اتُّخذت كلّ القرارات الهامّة التي تحكّمت بحياة الفلسطينيين من سنة 1981 حتّى سنة 1993. لم تكتفِ الإدارة المدنية بالحدّ من حرّية الحركة، بل امتلكت أيضًا سلطة سلب أيّ فلسطيني حقّه في العمل أو الدراسة أو البناء أو التجارة. فقد كان أيّ من تلك الأنشطة الأساسية يتطلّب إذنًا يُمكن سحبه أو رفضه في أيّ وقت.[19]

كان موقع ذلك المقرّ بحدّ ذاته من العوائق الرئيسية بوجه حرية الحركة لأيّ شخص يعيش هناك. مع مرور الزمن وتشوّش الذكريات، عليّ التأكيد على أنني أصف هنا واقعًا يعود إلى ما قبل أوسلو. وسوف يُصبح ذلك الواقع أسوأ عندما قسّمت خريطة أوسلو الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق يُمنع دخولها رسميًّا على الفلسطينيين. ما أصفه هنا هو حصار فُرض قبل أن تستطيع السلطات الإسرائيلية تبريره بذريعة حماية نفسها

---

[18] انظر "Europe Threatens to Withdraw Support for Israel over Settlement Building Plans"، *Haaretz*، 2 ديسمبر 2012.

[19] غالبية المعلومات المذكورة هنا مأخوذة من تقرير بتسليم السنوي عن سنة 1990، ص 23-24.

من العمليّات الانتحارية والإرهاب بوقت طويل. وجاء ذلك الحصار ردًّا على محاولة سلمية من الفلسطينيين سنة 1987 للتخلّص من احتلال دام عشرين عامًا.

في تلك الأيّام لم يُسمَح للفلسطينيين بقيادة السيارات في تلك المنطقة. لا بل أنّه كان يُمنَع عليهم استخدامها على الطرقات القريبة من المستوطنات أو قواعد الجيش أو مكاتب الإدارة المدنية. وبدا مقرّ هذه الإدارة الواقع في الجهة الشمالية الغربية من القدس منبعًا لكلّ الشرور وقطبًا للوحشية، فبمقدار ما يكون مسكن المرء قريبًا منه، تصبح حياته أقلّ طبيعية إلى حدّ تحوّلها إلى حياة لا تُطاق.

كان ذلك المقرّ الوحشي القائم على التلة صورة حقيقية عن خبث الإدارة المدنية ولا إنسانيّتها. فهو مكان يجب زيارته باستمرار برغم صعوبة ذلك. فالوصول إليه بالسيارة متعذّر، كما ليس من السهل بلوغه سيرًا. وبغياب أيّ طريق معبّد، لم يكن هناك ممرّ للمشاة يقود إلى الإدارة المدنية. أمّا الطريق الوحيد الممكن عبوره إليها، فقد كان قريبًا جدًّا من مستوطنتي بسغات زئيف ونيف ياكوف، ومحفوفًا بالخطر. وجاء في تقرير أصدرته منظّمة «بتسليم» آنذاك: «كان الفلسطيني الذي يمشي على هذا الطريق يُعرّض حياته للخطر، فبإمكان الجنود والمستوطنين رؤيته وإلحاق الأذى به».[20]

هذا الروتين اليومي من التصاريح والحواجز كانت تقطعه قيود أقسى على حركة البشر، أسوأها فرض الإغلاق التامّ على المناطق الفلسطينية، ولشتّى الأسباب: فهو إمّا ردّ على احتجاجات فلسطينية أو مظاهرة سلمية أو هجوم إرهابي، أو لمناسبة العطلات اليهودية أو المناسبات

[20] المرجع السابق.

العامّة أو الاحتفال الديني التي تُقام في إحدى المستوطنات الكثيرة. كلّ تلك المناسبات والأحداث شكّلت أسبابًا كافية لفرض الإغلاق التامّ.

تلك كانت الذريعة، لا السبب الطبيعي للإغلاق. ففي معظم الأحيان، كان الهدف من ذلك الإجراء تشديد المراقبة، فتُستغَلّ تلك الوسيلة للقبض على الأفراد «المشبوهين» كما تُسمّيهم إسرائيل، والذي يترافق مصادرة «للموادّ التحريضية» والتفتيش عن الأسلحة. غالبًا ما كان ذلك يجري بكثير من العنف، ويترك وراءه خرابًا وتحطيمًا في البيوت التي يدخلها الجيش. وكان أفراد الأسر الفلسطينية يتعرّضون للضرب والإساءة ويُحطّم أثاث منازلهم. إن ضحايا هذه الوحشية يستحقّون ذكر أسمائهم، وهذا ما سأفعله.

روزنامة الاحتلال

من أنواع الإغلاق الأقلّ حدّة حظر التجوّل الذي يفرضه الجيش لبضعة أيّام وخلال الأعياد اليهودية على البلدات والقرى الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. بدأ العمل بهذا الإجراء سنة 1967 خلال الأيّام الأولى للاحتلال ولم ينقطع. لقد اخترت سنة واحدة على وجه التحديد، وهي سنة 1993، عشية توقيع اتّفاق أوسلو، لأشرح أيّ واقع وعد به ذلك الاتّفاق، وفشل فشلًا ذريعًا بتحقيقه. وكما لاحظت إحدى المنظّمات غير الحكومية التي راقبت سياسة حظر التجوّل: «كلّ فلسطيني يعيش في الأراضي المحتلّة قضى ما معدّله عشرة أسابيع خاضعًا لحظر التجوّل».[21]

الفترة الأسوأ في روزنامة الاحتلال، ما خلا المرحلة التي تعقب العمليّات الجريئة أو العنيفة التي يقوم بها أحد الفصائل الفلسطينية،

[21] انظر تقرير بتسليم عن مارس-مايو 1993.

كانت فترة الأيّام الثلاثة المحيطة بعيد الاستقلال الإسرائيلي (الذي يُحتفل به حسب التقويم العبري، وقد صادف وقوعه في شهر أبريل سنة 1993).

وُضِعت مدينة خان يونس في قطاع غزة، كجميع المدن في الضفة الغربية والقطاع، تحت حظر تجوّل عسكري لمدّة ثلاثة أيّام. وكانت هذه المدة القصيرة كافية ليمارس الجيش تدميره الروتينيّ. ويتذكّر محمّد أحمد الأسطل، الذي كان في الرابعة والعشرين آنذاك، كيف اقتحم الجنود الإسرائيليون المنزل حيث اعتاد اللقاء بأصدقائه، ومجموعهم عشرة رجال. قاد الجنود أربعة منهم إلى غرفة ثانية، وبقي محمّد مع ثلاثة آخرين من أفراد العائلة. دفع الجنود اثنين منهم إلى زاوية الغرفة وضربوهم بأعقاب البنادق، وانهالوا عليهم لكمًا وصفعًا وركلًا. وأمر الجنود محمّدًا وقريبًا آخر له بإفراغ الخزانات وإخراج كلّ ما فيها من ملابس ومحتويات.

يقول محمّد: «ناداني الجنود، وصفعوني على وجهي وقالوا لي: «أنت حماس». عدت إلى إفراغ الخزانة لكنهم نادوني ثانية. هذه المرّة قالوا لي: «أنت من الجهاد الإسلاميّ»، ثمّ صفعوني مرّة ثانية.» تلتها بجولة ثالثة من الإساءة عندما قالوا له: «أنت من منظّمة التحرير». كما ضُرِبَ رجل آخر في الغرفة بطريقة مشابهة. ثم استدعى الجيش الشابين: «أمسك بي أحد الجنود من رقبتي وضرب رأسي برأس صديقي».

تبيّن أن الإساءات ذاتها يجري ارتكابها في الغرفة المجاورة، وبعد ذلك جرى إحضار شابّين من الغرفة المجاورة وأُمِر الجميع بالوقوف في مواجهة الجدار وأيديهم مرفوعة في الهواء: «أعاد الجنود هويّاتنا إلينا وأمرونا برفعها عاليًا والبقاء على هذا الوضع». بعد حوالي نصف ساعة دخل أفراد العائلة الأكبر سنًّا وأبلغوهم أن الجنود غادروا المنزل.[22]

[22] المرجع السابق.

كان حسن عبد السيّدي أبو لبدة، البالغ من العمر 29 سنة، المتزوّج والأب لطفلين، نائمًا في منزله في خان يونس عندما أيقظه الجنود الإسرائيليون في الثانية صباحًا بضربة على وجهه من عقب بندقية، تلتها عدّة ضربات. كذلك أخرج الجنود شقيقه منار، 23 سنة، من فراشه وقذفوا به على سيّارة العائلة المركونة في فناء المنزل. طرح الجنود أسئلة عن مكان وجود جمال أبو سمهدانة،[23] ولم يكن حسن يعرفه. ثمّ لكمه الجنود على وجهه وأجبروه على إفراغ الخزانات من محتوياتها، ومزّقوا الأريكة بالسكين. وقد قال:

«وجد الجنود سكّينًا في المطبخ فسألوني: «ما هذه؟». قلت: «هذه سكّين للخبز.» ضربني بها الجنود على أنفي فأصابوني بجرح وبدأت أنزف. وأمسك جندي بكيس من الأرزّ وأمرني بإفراغه على الأرض. قلت له إنه مجرّد كيس من الأرزّ، فأفرغه الجندي بنفسه وأمسك بعلبة زيت وصبّ محتواها على الأرزّ المنثور والثياب. ثمّ غادروا المنزل. لم يعتقلوا أحدًا ولم يأخذوا شيئًا».[24]

كانت فاطمة حسن طباشة سفيان، 61 سنة، وهي متزوّجة وأمّ لأربعة أبناء، نائمة عندما اقتحم الجنود منزلها وأيقظوها عند الثالثة صباحًا. ثمّ دفعوها نحو الجدار وسألوها عن مكان أولادها، فأجابت بأنهم نيام. أيقظ الجنود ابنها سعد، 30 سنة، من نومه وركلوه وضربوه بأيديهم وبأعقاب البنادق إلى أن راح يبصق الدم. كذلك تعرّض شقيقه ابراهيم للضرب المبرح. وقد أفاد باحث من «بتسليم» سجّل شهادة فاطمة بأنّه ظلّ ولمدّة طويلة بعد الحادثة يلاحظ على ظهر ابنها آثار نزيف تحت الجلد.

---

[23] جمال أبو سمهدانة هو مؤسّس لجان المقاومة الشعبية في منطقة رفح في غزة؛ اغتاله الإسرائيليون سنة 2006 لضلوعه في عمليات عسكريّة ضدّهم.

[24] انظر تقرير بتسليم عن مارس-مايو 1993.

اقتيد الشقيقان إلى الخارج وأُوقِفا إلى جدار. وجد الجنود مسدسين بلاستيكيين فأخذوا بضرب الشقيقين بهما حتّى تحطّما. ثمّ جمع الجنود كلّ قاطني المجمّع السكني وعددهم 27 شخصًا في غرفة واحدة وألقوا عليهم قنبلة صوتية. وفيما لم يكفّ الجنود عن ضرب الشقيقين سعد وإبراهيم، أمروهما بإفراغ الخزانة، وزعقوا بهما: «أنتما من حماس ونحن من غولاني (في إشارة إلى اسم اللواء العسكري الذين ينتمون إليه)». ولم يُوفِّر الجنود شقيق فاطمة الضرير والبالغ من العمر 100 سنة، فأساؤوا معاملته وألقوا عليه الفرش والأغطية.[25]

كان ذلك العقاب الجماعي الروتيني يتكرّر في أبريل من كلّ عام من 1987 حتّى 1993. ولكنّ الأمر لم يقتصر على تلك الأيّام الثلاثة فحسب، فبين مارس ومايو من العام 1993 حرم العقاب الجماعي 116000 عامل فلسطيني مصدر عيشهم وقطّع الأراضي المحتلّة إلى أربع مناطق غير متّصلة وأغلق جميع المداخل المؤدّية إلى القدس.[26] ومن ذلك المنظور، يمكننا أن نلاحظ أنّ اتّفاقية أوسلو وعند تطبيقها بصفتها ترتيبًا مناطقيًّا وأمنيًّا، لم تكن سوى تأكيد رسمي لسياسة متّبَعة منذ 1987.

تعزيز أساليب القمع

شكّلت السنوات بين 1987 و1993 فترة تأسيسية صيغت خلالها بعض الوقائع القائمة اليوم في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة حتّى سنة 2005. وكان ذلك زمنًا أظهرت فيه بيروقراطية الاحتلال سلطتها المطلقة بتحويل السياسات المؤقتة، بما فيها العقوبات، إلى سياسات روتينية. هكذا قُدّمت الحواجز الأمنية إلى العالم، وقد وُضعت قيد التطبيق المنهجي

---

[25] المرجع السابق.
[26] المرجع السابق.

سنة 1993. وقبل أن توقّع إسرائيل علانية اتفاقية سلام مع منظّمة التحرير الفلسطينية، اختَبَرت الحكومة الإسرائيلية آنذاك المجموعة الأولى من الحواجز الأمنية في القدس (مع أنها استخدمتها بشكل واسع في المناطق الفلسطينية بداخل إسرائيل خلال فترة الحكم العسكري هناك من 1948 حتّى 1967).[27]

بدأت عملية نصب الحواجز كسياسة تهدف إلى عزل القدس عن الضفة الغربية وكتعبير عن رغبة حازمة بنزع هويّتها الفلسطينية. وبطريقة ما شكّلت تلك الطريقة استمرارًا حتميًّا لسياسات الأسافين التي سبق وصفها في الفصل الرابع. ولاحقًا، استُتبع تخطيط الأسافين وإقامة الحواجز الأمنية بالبناء الفعلي والنهائي لهذه الأسافين. لذا بدأت سلسلة من الحواجز والعوائق المادّية تظهر حول مداخل المدينة خلال سنة 1987، وتُعيق الوصول إلى أماكن العبادة والعمل والتعليم والمؤسّسات والمنازل. وعندما طرحت إسرائيل اقتراح أوسلو على الطاولة، كان قادتها يُدركون أنهم أوجدوا في القدس حقائق على الأرض لا يُمكن العودة عنها، كفيلة بنسف مفهوم السلام بحدّ ذاته. فقد حوّلت استراتيجية إسرائيل المدروسة، الرامية إلى عزل القدس عن باقي أنحاء الضفة الغربية، أيّ اقتراح لجعل القدس عاصمة لدولة فلسطينية مستقبلية إلى اقتراح فارغ من مضمونه ومستحيل في آن معًا. استُكملت هذه المناورة بالمسارعة إلى توطين اليهود في المدينة بحيث ينقلب توازنها الديموغرافي والجغرافي لمصلحة السكّان اليهود.

من الممارسات الشبيهة الأخرى التي أصبحت واقع حياة، التغيير الدراماتيكي في وظيفة وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي وفي الهدف منها، فقد تحوّلَت إلى فرق موت ومجموعات من العملاء

---

[27] ثمة وصف مؤثر للتجارب الأولى على الحواجز في Bornstein، *Crossing the Green Line*، 2002، ص 2-3.

المخرّبين الذين يندسّون في المظاهرات الفلسطينية، بملابس مدنية، أو بالعدّة العسكرية الكاملة حين يهاجمون «العدوّ»، وهذا الأخير ليس في معظم الأحيان سوى فقير يقطن مخيّمًا للّاجئين. ولا عجب إن جمعت أوجه شبه كثيرة بين هذه الوحدات، وفرق الموت العاملة في أحياء البرازيل الفقيرة، فهي استعملت أسلحة مماثلة لأسلحتها ووسائل حرب فتّاكة شبيهة بوسائلها.[28] أمّا الأشخاص الذين كانت إسرائيل مُلزَمة بحسب القانون الدوليّ، باستدعائهم أمام محكمة قانونية فقد أُعدِموا قبل أن يتمّ التثبّت من براءتهم.

كانت تلك الوحدات رأس حربة في الاعتقالات الجماعية وعمليّات الإساءة والتعذيب المنهجية التي طالت المعتقلين. من المؤسف للغاية أنّ العالم استمرّ بالتزام الصمت آنذاك، لأنّ بضعة أعضاء في الكونغرس الأميركي حقّقوا في ذلك النشاط تحديدًا، وهو الأمر النادر الحدوث في تاريخ الاحتلال. ذكر بول فيندلي سنة 1991 أنّ منظّمات لحقوق الإنسان نشرت «تقارير مفصّلة وموثوقة بشأن التعذيب والتعسّف وسوء المعاملة بحقّ الفلسطينيين المحتجزين في السجون ومراكز الاعتقال».[29] ومع أن الحكومات الغربية تجاهلَت هذه التقارير كلّيًّا إلّا أنّها ولّدَت، وللمرّة الأولى، ردًّا أوسع بكثير من قبل لدى ما يُمكن تسميته بالمجتمعات المدنية الغربية. فنشأت حركة تضامن أقوى وأوسع انتشارًا، لكنها ما زالت عاجزة حتّى اليوم عن التأثير في سياسات الحكومات وتاليًا عن تغيير الوقائع على الأرض.

غنيٌّ عن القول إن هذا النوع من المعاملة التي ذكرها فيندلي لم يقتصر على سنة 1991 فقط. فالأشخاص الذين اعتُقلوا خلال سنوات

---

[28] هذا الترابط موصوف في فيلم *The Lab* للمخرج Yotam Feldman، 2013. لمزيد من التفاصيل عن الفيلم، انظر موقعه الإلكتروني: www.gunfilms.com/lab.

[29] Findley، *Deliberate Deceptions*، 1995، ص 88.

العقوبات تلك أضيفوا إلى الآلاف الذين كانوا أصلًا بداخل السجون منذ يونيو 1967.

ولعلّ ما اختلف آنذاك كان تنامي شفافية الإعلام وكشف المعلومات، ما أتاح للناس حول العالم رؤية الواقع اليومي بأنفسهم، بدون الاتّكال على السردية أو على البروباغندا الإسرائيليتين (وهي عملية ستتعزّز بوصول أوّل مجموعة متطوّعين شباب من حركة التضامن الدولي إلى الأراضي المحتلّة). الجانب الأوّل والأكثر إثارة للصدمة من عالم بات يستطيع أن يرى بعينيه معنى التعرّض للوحشية الإسرائيلية، كان في العدد المرتفع للأطفال والنساء على قائمة المعاناة التي لا تنتهي.

ظلّ عدد غير قليل من الممارسات الانتقامية مخفيًا عن الرأي العام في أوائل التسعينيات. لكنّ هذه الممارسات أصبحت في السنوات اللاحقة جزءًا لا يتجزّأ من الواقع. فإضافة إلى ما ذكرناه، يمكن إدراج قرار منع العمل بداخل إسرائيل. في سنة 1992 كان ثلث العمّال الفلسطينيين يعملون بداخل إسرائيل، معظمهم في أعمال يدوية لا تتطلّب مهارة كالبناء والزراعة والخدمات الحكومية. وكان ذلك النشاط يساهم في 25 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي للأراضي المحتلّة. فأصبح الحرمان من حقّ العمل جزءًا من العقوبات. الواقع أنّ الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل في أيّام السجن المفتوح، وصولًا إلى سنة 1987، لم تمثّل إلّا 1 بالمئة فقط من إجمالي السوق الإسرائيلي، كما شكّل العمال الفلسطينيون 7 بالمئة فقط من سوق العمل الإسرائيلية. تظهر هذه الأرقام أنّ بالإمكان اقتصاديًا فرض سجن كبير بدون دمج الاقتصادين، الإسرائيلي والفلسطينيّ. ولقد تجلّى «النجاح» الإسرائيلي في هذا المجال بوضوح كامل خلال الثمانينيات فقط (وهكذا تبيّن أن مخاوف بنحاس شابير، وزير المالية السابق في حكومة 1967، المذكورة في الفصل الثالث كانت غير مبرّرة). وعندما أصبح ذلك الحرمان

من العمل، كغيره من العقوبات الأخرى، جزءًا من الواقع في منتصف التسعينيات، استبدلت إسرائيل العمالة الفلسطينية، التي تتركّز بشكل رئيسي في قطاعي البناء والزراعة، بعمالة متدنّية الأجر من دول أجنبية. هذه التبعية الاقتصادية عنت أنّه وفي حين لم يتأثّر الاقتصاد الإسرائيلي على نحو عميق برحيل العمالة الفلسطينية، فإنّ هذا التطوّر تركًا أثرًا مدمّرًا على الأراضي المحتلّة. فارتفعت نسبة البطالة وتراجعت مداخيل العائلات ومعها مستويات المعيشة.[30] أي أنّ الأمر لم يتعلّق بالاقتصاد، بل بالاحتجاز والعقاب والقمع.

للأسف، لم تتوقّف الوحشية التي تحظى برعاية الدولة عند ذلك الحدّ. فقد واجه الفلسطينيون هدم منازلهم (بدون إنذار، خلافًا لما اتُّبِع سابقًا)، وتدمير بنيتهم التحتية الريفية، كاقتلاع أشجار الزيتون وتخريب المحاصيل. ولعلّ أسوأ ما في لائحة الشرور هذه كان تحويل المياه بعيدًا عن المدن والقرى الفلسطينية، وفي كثير من الأحيان إلى المستوطنات اليهودية، التي أقدمت بعد انتهاء الانتفاضة على إعادة بيع المياه بأسعار أعلى إلى الفلسطينيين الذين سُرِقَت أصلًا منهم تلك المياه.[31]

أوضح شلومو غازيت، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (والذي أشرنا إليه من قبل كأوّل منسّق للحكم العسكري بعد 1967)، أن هذا التدمير للبنية التحتية كان مقصودًا. فقد أرادت إسرائيل للفلسطينيين «أن يواجهوا البطالة والنقص في الأرض والمياه، وهكذا يمكن أن نخلق الأسباب المؤدّية لرحيلهم عن الضفة الغربية وغزة».[32]

---

[30] ثمّة بحث مفصل ومعمّق حول هذا الموضوع في Farsakh، *Palestinian Labour Migration to Israel*، 2005.

[31] تقرير إلى الأمم المتحدة، "Economic and Social Repercussions of the Israeli Occupation"، في القرار 53/230 من الجمعية العامة، 22 ديسمبر 1999.

[32] مقتبس من *The Jerusalem Post*، 5 مارس 1988، ص 7.

إضافة إلى كلّ تلك الإجراءات التي مورست حين اتّجهت الذهنية الرسمية الإسرائيلية إلى ضرورة معاقبة السكان الرازحين تحت الاحتلال، أُفسح أمام المستوطنين مجال أوسع لممارسة العنف والترهيب. ففي تلك الفترات، كانت المحاكم تظهر تسامحًا شديدًا تجاه عمليّات قتل الفلسطينيين على أيـدي المستوطنين. فمن أصل 48 قضية تتعلّق بقتل فلسطينيين بين عامي 1988 و1992 على أيدي مستوطنين، أُدين شخص واحد فقط بالقتل. كذلك طالت إساءات المستوطنين جوانب حياة الفلسطينيين بطرق أخرى. ففي سنوات «السلام» تلك، سُمِح لهم بالعمل كعصابات منظّمة تُروِّع الفلسطينيين من حولهم. بدأ ذلك النشاط في أوائل الثمانينيات ولم يتوقّف. وظهر أوّلًا بصورة «المقاومة السرية اليهودية» الشهيرة التي استهدفت في 1981 النخبة السياسية في الضفة الغربية، وأصابت بجراح بالغة عدّة شخصيّات سياسية بارزة، ثمّ تطوّر نشاطها ليصبح نمطًا منتظمًا من الأعمال العدوانية تصاعدت وتيرته خلال فترة السجن المشدّد الحراسة من 1987 إلى 1993، كذلك من 2000 حتّى يومنا هذا.[33]

وبالفعل، مع انـدلاع الانتفاضة الأولـى في 1987، تزايد استفزاز المستوطنين للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وأصبح أكثر وحشية يومًا بعد يوم. ولم يتوان المستوطِنون آنـذاك عن استخدام أطفالهم للاستفزاز وإثارة المشاكل كما حدث في قرية بيتا الواقعة على بعد بضعة أميال جنوب شرق نابلس. فقد قام قائد كتيبة في يناير 1988، باعتقال عدد كبير من شباب قرية بيتا وقرية حوّارة المجاورة وأمر جنوده بربط أيديهم خلف ظهورهم وضربهم بالعصي والحجارة بلا شفقة. جرى تصوير

[33] عن أصل هذه الظاهرة انظر Sprinzak، *Brother Against Brother*، 1999، ص 177-179.

المشهد فعوقب الضابط وسُرِّح من الجيش (وتحوّل لاحقًا إلى مرجع تلفزيوني شهير تتنافس المحطات على استضافته).[34]

لكن ذلك لم يضع حدًّا لمعاناة تلك القرية. فبعد ثلاثة أشهر، أي في أبريل 1988، انطلق ستّة عشر فتى وفتاة إسرائيليين من مستوطنة ألون موريه المجاورة في رحلة استفزازية إلى قرية بيتا. وقام مرافقهم المسلّح بإطلاق النار على الفتيان الفلسطينيين الذين رموهم بالحجارة، فوقعت مواجهة قُتِل خلالها شابّان فلسطينيان وفتاة مستوطنة ومرافق مسلّح للمستوطنين. وكانت النتيجة أن عوقبت القرية بقسوة شديدة.[35]

الفصل الأخير في تلك المرحلة الانتقامية التي فُرض خلالها نموذج السجن المشدّد الحراسة على الفلسطينيين كان الطرد الجماعي للناشطين في نهاية 1992. في تلك السنة عاد حزب العمل إلى السلطة بعد فترة طويلة من حكم الليكود. وانتُخب إسحق رابين رئيسًا للوزراء في ذلك الصيف، في ولايته الثانية والأخيرة قبل اغتياله على يد متطرّف يهودي سنة 1995.

أنهى الطرد مرحلة طويلة من المواجهات العنيفة بين حماس والجيش الإسرائيلي بدأت في أواخر الثمانينيات. فقد كان الشيخ أحمد ياسين الرجل المُقعَد وصاحب الكاريزما، والذي أصبح رمزًا أخلاقيًا لحركة حماس، مسؤولًا عن سلسلة من العمليّات الجريئة ضدّ جنود ومستوطنين إسرائيليين. لكنّ كلًّا من تلك العمليات قدّم فرصًا جديدة للإسرائيليين لفرض نماذج أقسى من الإجراءات العقابية المتنوّعة.

ولم تكن وحشية تلك الإجراءات فقط نتيجة لأساليب المقاومة الجديدة التي ابتكرتها الفصائل الفلسطينية المختلفة، والتي كان أسوأها

---

[34] لم يكن هذا الأمر أسوأ ما حدث في ذلك الحين: انظر "Two Palestinian Teens Killed by Israeli Gunfire"، *Los Angeles Times*، 23 فبراير 1988.

[35] ثمة وصف حي للحادثة في Chomsky، *Fateful Triangle*، 1983، ص 495.

التفجيرات الانتحارية بداخل إسرائيل، بل أتت أيضًا نتيجة الطاعة شبه الكاملة التي أبداها النظام القضائي لنزوات الحكومة والجيش وطلباتهما. وهو ما مكّن السياسيين والجنرالات من تخطّي الخطوط الحمر التي وضعها الإسرائيليون لأنفسهم. وفي منتصف التسعينيّات تقريبًا اندمج النظام القضائي الإسرائيلي اندماجًا عضويًّا وغير مشروط في إدارة السجن الكبير، حتّى في نسخته الأشدّ وحشية والخاضعة لأقسى التدابير الأمنية.

المهزلة القانونية

189 كان البيروقراطيون الذين أداروا الجانب القانوني من السجن الكبير من أفضل العقول الإسرائيلية. فمنذ سنة 1967 يتخرّج في كلّيات الحقوق الإسرائيلية سنويًّا، من جملة مَن يتخرّجون، مجموعة من حملة الإجازات المتفوّقين للعمل بصفة حقوقيين يساهمون بخبرتهم وحكمتهم في رفع مستوى النظام القضائي الإسرائيلي. كان ذلك النظام، وما زال، بالغ النشاط بصفته أداة حكومية ضدّ السكّان الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة، سواء كجزء من شبكة المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة أم كنظام للمحاكم المدنية بداخل إسرائيل ذاتها.

في كلّيات الحقوق تلك اكتسب الأعضاء المستقبليون في النظام القضائي الإسرائيلي، وهو التعبير الأمثل عن ادّعاء إسرائيل بأنّها ديموقراطية ليبرالية، الكفاءات اللازمة لتسيير آلية الاعتقالات والاحتجاز الجماعية المطبّقة منذ سنة 1967. سار آلاف الفلسطينيين على طريق الآلام القانونية التي مهّدتها لهم دولة إسرائيل. وقد باتت المحطّات على تلك الطريق معروفة: الاعتقال، والتحقيق، والاحتجاز لأيّام عديدة بدون الحقّ باتّصال هاتفي أو بالتحدّث إلى محام، والمثول عدّة مرّات

أمام المحكمة لتمديد الاحتجاز، ثمّ قضاء مدّة طويلة في السجن بدون محاكمة كجزء من «الاعتقال الإداريّ». كانت أرقام المعتقلين صاعقة منذ أوائل التسعينات. وحتّى اندلاع الانتفاضة الثانية، كان الأمر يبدو كحملة ضخمة من الاعتقالات التي تنتهك بشكل منهجي اتّفاقية جنيف الرابعة لحقوق الانسان التي أُقرّت سنة 1949. وبحلول سنة 1992 بلغ عدد ضحايا هذه العملية 14000 شخص.[36]

أفضل دليل على حصانة إسرائيل من المسؤولية القانونية، هو تطبيق القضاة بشكل أعمى لهذا الأسلوب غير الإنساني على أيّ عمل فلسطيني – سواء أكان هجومًا عنيفًا أم حركة احتجاج لاعنفية على طريقة المهاتما غاندي. ففي سنة 1989 أطلقت اللجان المحلّية في قرية بيت ساحور حركة لاعنفية دعت الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة للانضمام إلى تمرّد ضريبي شعاره، «لا ضرائب بدون تمثيل».[37] جاء الرد سريعًا ومتوقّعًا من وزير الدفاع في حكومة الوحدة بين العمل والليكود آنذاك، إسحق رابين: «سوف نعلّمهم أنّ هناك ثمنًا لرفض طاعة القوانين في إسرائيل».[38] وعندما لم يُفلح احتجاز الناشطين في السجون في وقف الاحتجاج، سحقت إسرائيل المقاطعة بفرض غرامات باهظة وبمصادرة المعدّات والمفروشات والبضائع من المتاجر والمصانع والبيوت المحلّية وإتلافها. كما كان ممكنًا التعرّض للعقاب ذاته لسبب أقلّ بكثير: إحدى الوسائل الفلسطينية الشائعة غير العنيفة آنذاك، كانت رسم الشعارات

---

[36] بحسب بعض المصادر، بلغ عدد الفلسطينيين المعتقلين بحلول 2012 حوالى 800 ألف شخص. Mohamedd Mar'i، "Israeli Forces Arrested 800,000 Palestinians since 1967"، *Saudi Gazette*، 12 ديسمبر 1967.

[37] Mary Curtius، "Palestinian Villagers are Defiant after Israeli Troops End Tax Siege"، *Boston Globe*، 2 نوفمبر 1989.

[38] Stephen J. Sosebee، "The Passing of Yitzhak Rabin, Whose 'Iron Fist' Fuelled Intifada"، *The Washington Report on Middle East Affairs*، المجلّد 9، الرقم 5، 31 أكتوبر 1990، ص 9.

(الغرافيتي) على الجدران تعبيرًا عن المقاومة. وهذا ما كان يؤدّي غالبًا إلى اعتقال واحتجاز جماعي لعائلة الفاعل بأكملها.

أدّى تكثيف النضال الفلسطيني وفي طليعته المجموعات السياسية الإسلامية واليسارية إلى المزيد من التخدير في النظام القضائي الإسرائيلي. فالقضاة كانوا يتعامون خصوصًا عن الدعم الذي وفّره للنظام القضائي التعاون القسري مع الاحتلال. لم تختلف الحال عمّا هي عليه في الأنظمة البوليسية، حيث كان ممكنًا اعتقال ومعاقبة أيّ شخص بدون سبب، لكن الأمر كان أفضل بوجود أدلّة يقدّمها المُخبرون.

وفي أوائل التسعينيات وصل بناء نظام معقّد كهذا إلى مستويات جديدة. فالقضاة وفّروا المتعاونين، فيما كان جهاز المخابرات يزوّد القضاء بالأدلّة التي تُجمع من أولئك المتعاونين. والنظام القضائي، في اعتماده للاعتقال بدون محاكمة، أتاح الفرصة لجهاز المخابرات لإجبار الناس على التعاون مقابل حكم مخفّف (لم يكن إخلاء سبيل المتعاونين يتمّ على الفور لعدم إثارة الشكوك، لكن ذلك لم ينفعهم كثيرًا فالجميع بداخل السجون كانوا يعرفون ما يحدث). بهذه الطريقة، جنّد جهاز المخابرات مئات الفلسطينيين، ونجح في زرع مخبرين بداخل حماس والجهاد الإسلامي. لكن ذلك أدّى وللأسف إلى إطلاق حملة مضادّة شديدة القسوة لمعاقبة المتعاونين، فقد قُتل مئات الفلسطينيين (وتتفاوت التقديرات حول تلك الأعداد) لتعاونهم مع الاحتلال، ما بين سنتي 1987 و1992.[39]

لم يكن قلق الإسرائيليين بشأن الاشتباك الفلسطيني الداخلي في قضية المتعاونين صادقًا. فكما علم الكثير من المتورّطين بعمق في تعاون كهذا، سواء أكانوا من لبنان أم الضفة الغربية أم قطاع غزة، فإن إسرائيل

[39] Lockman وBeining (eds.)، *Intifada*، 1989، ص 1.

تنتهي دائمًا بأن تتخلّى عنهم في وقت من الأوقات. ومع أن آخرين مُنحوا ملاذًا آمنًا داخل إسرائيل، فإنهم دُفِعوا إلى الهوامش الإجرامية في المجتمع وشكّلوا بؤرة للإزعاج والتهديد بين المجتمعات الفلسطينية بداخل إسرائيل التي أُجبِرت على تقبّل وجود هؤلاء المتعاونين بينها.[40]

اتّضح القلق الإسرائيلي المزيّف بشأن مصير المتعاونين لدى اعتقال قائد حماس الروحيّ، الشيخ أحمد ياسين، بزعم التحريض ضدّ المتعاونين. وكان اعتقاله الخطوة الأولى من محاولات إسرائيلية عديدة لسحق حماس. اتّهم الجيش الإسرائيلي ياسين بالوقوف وراء اختطاف جنديين إسرائيليين قُتِلا لاحقًا، فاعتُقل وحُكِم عليه بالسجن المؤبّد سنة 1991.[41]

ولدى العثور على جثّة الجندي الثاني، قام الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى أسر ياسين، باعتقال أكثر من ألف ناشط في حماس وطرد 415 منهم إلى جنوب لبنان. شكّل ذلك انتهاكًا فاضحًا للمواثيق الدولية ما أثار حتى غضب الإدارة الأميركية، خلال الولاية الأولى لكلينتون، فهدّدت بالمشاركة بإدانة إسرائيل في مجلس الأمن الدوليّ. وسُمِح لمعظم المُبعَدين بالعودة بعد انقضاء مدّة قصيرة.[42]

ألقيتُ ذات يوم محاضرة أمام جمهور إسرائيلي يهودي نموذجي حول الفترة المؤدّية إلى اتّفاق أوسلو وأنهيتها بإدانة لذلك الطرد. كان الردّ المألوف من الجمهور أنّ تلك الخطوة ردة فعل معقولة تمامًا، ككلّ العقوبات الأخرى التي طبقتها إسرائيل انتقامًا من العمليّات الانتحارية الفلسطينية، عقوبات وافق الجمهور على أنها كانت عديمة الرحمة وغير

---

[40] تقرير بتسليم، "Harm to Palestinians collaborating with Israel"، 1 يناير 2011.

[41] Appleby، *Spokesmen for the Despised*، 1996، ص 5-6، 225-226، 400-401. إنه الكتاب الوحيد الذي أعرفه يضع رابي كوك وياسين في البحث عينه!

[42] Appleby، *Spokesmen for the Despised*، 1996، ص 238.

إنسانية. كما أنّ كلّ جهودي لشرح حقيقة أن العمليّات الانتحارية تلت عمليّات الطَرد، ولم تكن سببًا لها، باءت بالفشل. فالهجوم الانتحاري الأوّل حدث في 16 أبريل 1993 واستهدف الجنود الإسرائيليين على أحد الحواجز. أي أن هذا الشكل من العمل الموجّه أوّلًا ضدّ جنود، ولم يستهدف المدنيين إلّا لاحقًا، جاء نتيجة للعقاب، لا سببًا له. لا يعني ذلك أن المدنيين الإسرائيليين لم يُستهدَفوا أو يُقتَلوا خلال الانتفاضة الأولى. ففي الواقع قُتِل 16 منهم بالإضافة إلى 11 جنديًا. أمّا أرقام الجرحى فكانت أعلى بكثير: إذ جُرح أكثر من 1400 مدني إسرائيلي وأكثر من 1700 جندي.[43]

لم يكن مفاجئًا أنّ الرواية الرسمية الإسرائيلية للانتفاضة الأولى، والمُعدّة للاستهلاك المحلّي والخارجي، كانت أن الجيش الإسرائيلي يحارب منظّمات إرهابية. بيد أن المجتمع الدولي، بما في ذلك الإدارة الأميركية وللمرّة الأولى منذ 1967، رفض تلك الرواية. فعلى أكثر من صعيد كانت الخطوة المبتكرة التي قامت بها نهاية 1992 مجموعة من السياسيين والأكاديميين الإسرائيليين الشبان، والتي تقترح نزع صفة الإرهاب عن منظّمة التحرير الفلسطينية بصورة مؤقّتة للعودة إلى نموذج السجن المفتوح، والسماح للمنظّمة بإدارة السجن بدلًا من إسرائيل، كانت ثمرة للانتفاضة ولردّة الفعل العالمية الإيجابية عليها. (ولخجلي الشديد فقد كنت ضمن تلك المجموعة، برغم أنني لعبت دورًا هامشيًا للغاية في بداية العملية.) وفي سبتمبر 1993 تحوّلت هذه المعادلة إلى اتّفاق أوسلو الشهير.

---

[43] للمعلومات المفصّلة، انظر B'Tselem، "Fatalities in the first Intifada"، www.btselem.org/statistics/first_intifada_tables.

كانت تلك الخطوة مهمّة بسبب وجود فرصة حقيقية وصادقة أمام العالم للرّد على ما تبيّن أنّها نوايا إسرائيل الحقيقية على الأرض. ثمّ جاء اتّفاق أوسلو الذي فَتَن الضمائر الغربية وكاد يُخدّرها.

كذلك كانت فرصة – أخيرةً برأيي – لتحرير الأراضي المحتلّة وللاختبار الجدّي لفكرة حلّ الدولتين (برغم عدم إيماني بأنه الحلّ الصحيح، لكنه كان قابلًا للاختبار بصورة أكثر جدّية). فخلال الانتفاضة الأولى بدأ الفلسطينيون يشيّدون بإمكاناتهم ومواردهم الضئيلة بنية مستقلّة لمجتمعهم. واستغنوا عن البضائع الإسرائيلية وأسّسوا عياداتهم الطبية المتنقّلة الخاصّة بهم وقدّموا الخدمات الاجتماعية المستقلّة (كتوزيع الطعام والثياب على المحتاجين). أمّا القيود الإسرائيلية المفروضة على الجامعات والمدارس الثانوية فقد أدّت إلى إنشاء عملية تعليم سرية بنتائج رفيعة النوعية، كما بدأت جوانب أخرى من الاستقلال بالنضوج.[44]

حتّى مسألة الأمن تمّ التعاطي معها بطريقة غير مسبوقة، ولم يكن هناك إحساس بفقدان الأمن. فالهيئة التي تولّت تنسيق الانتفاضة والتي سمّاها الفلسطينيون «القيادة الموحّدة» نظّمَت حراسة محلية للقرى ومخيّمات اللاجئين في الليل ضدّ غارات الجيش والمستوطنين. لم يُستَعمَل الأمن ليكون ذراعًا إضافية للقوّات الإسرائيلية، بل للدفاع عن النفس.

كذلك كانت الانتفاضة مرحلة عملت خلالها الكرامة الوطنية على بناء واقع جديد، وليس فقط القضاء على واقع قديم. أو كما وصفتها الناشطة الاجتماعية الأسترالية سونيا كركر في تلخيصها للانتفاضة الأولى:

---

[44] ثمّة وصف ممتاز لجميع هذه الجوانب في Sonja Karkar، "The First Intifada 20 Years Later"، The Electronic Intifada، 10 ديسمبر 2007.

كانت لحظة لبناء القدرات الوطنية.[45] كان ذلك صحيحًا للنساء تحديدًا، اللواتي أسّسن اللجان خلال نضالهن لا للتخلّص من الاحتلال فقط، بل أيضًا من الجانب الأشدّ قمعًا في التقاليد. (كانت تلك فرصة مهدورة أخرى لبناء واقع بديل، لو أن الغرب كان مستعدًّا لاعتبار الانتفاضة نضالًا وطنيًّا شرعيًّا من أجل التحرير، أو بشارة بالربيع العربي). وبعد أن كان السلاح أو الدم النازف من خريطة فلسطين هو الرمز، أصبح العلم الفلسطيني وألوانه رمزًا للمرحلة، سواء رفرف فوق السطوح، أو خِيط في الملابس والمطرّزات.

في النهاية كانت الانتفاضة الأولى نسخة أخرى من نموذج السجن المفتوح، وعندما انهارت هذه النسخة اندلعت انتفاضة أشدّ عنفًا. قمع الإسرائيليون الانتفاضة الثانية بنموذج قاس من السجن المشدّد الحراسة في العام 2000، استمرّ بضع سنوات إلى أن تمّ تحويله إلى نموذج مختلط بين السجنين، نحو العام 2005.

---

[45] المرجع السابق.

الفصل الحادي عشر

تمثيلية أوسلو والانتفاضة الثانية

في 13 سبتمبر 1993، وقّعت إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية إعلانًا للمبادئ، عُرف باسم اتّفاقية أوسلو، في حديقة البيت الأبيض برعاية الرئيس بيل كلينتون. ولاحقًا نال كلّ من ياسر عرفات، رئيس منظّمة التحرير الفلسطينية، وإسحق رابين، رئيس الحكومة الإسرائيلية، وشمعون بيريز، وزير خارجية إسرائيل، جائزة نوبل للسلام عن تلك الاتّفاقية.

أنهت هذه الاتّفاقية مرحلة طويلة من المفاوضات بين منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كانت قد بدأت في العام 1992. وحتّى تلك السنة، كانت إسرائيل ترفض التفاوض مباشرة مع منظّمة التحرير حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، أو حول المسألة الفلسطينية بشكل عام. وفضّلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التفاوض مع الأردن، لكنها سمحت ابتداءً من أواسط ثمانينيات القرن المنصرم لممثّلي منظّمة التحرير بالانضمام إلى الوفود الأردنية.

عديدة هي أسباب التحوّل في الموقف الإسرائيلي التي مكّنَت من إجراء مفاوضات مباشرة مع منظّمة التحرير. أوّل تلك الأسباب كان فوز حزب العمل في انتخابات سنة 1992 (للمرّة الأولى منذ 1977) وتشكيل

حكومة كانت أكثر اهتمامًا من الحكومات السابقة بقيادة الليكود بإيجاد حلّ سياسي. فهمت هذه الحكومة أن محاولاتها للتفاوض المباشر مع القيادة الفلسطينية المحلّية حول الحكم الذاتي كانت تتعرقل بسبب إحالة كلّ قرار فلسطيني إلى منظّمة التحرير في تونس. لذا، كان من الأجدى إقامة خطّ مباشر.

السبب الثاني كان المخاوف الإسرائيلية من مؤتمر مدريد للسلام، وهو مشروع أميركي لدفع إسرائيل والفلسطينيين وسائر دول العالم العربي للاتّفاق على حلّ بعد حرب الخليج الأولى. وكان الرئيس جورج بوش الأب ووزير خارجيّته، جيمس بيكر، الراعيين لتلك المبادرة سنة 1991. وقد أكّد كلاهما أن إسرائيل تشكّل عقبة أمام السلام، وضغطا عليها لقبول وقف بناء المستوطنات لإفساح المجال أمام حلّ الدولتين. آنذاك، كانت العلاقات الإسرائيلية الأميركية قد تدنّت إلى مستوى غير مسبوق. كما أن الإدارة الأميركية شرعت بمحادثات مباشرة مع منظّمة التحرير الفلسطينية. ولعلّ مؤتمر مدريد عام 1991، وجهود السلام التي بُذِلت في إطاره، شكّلت أوّل جهد أميركي صادق يعرض حلًّا للضفة الغربية وقطاع غزة على أساس انسحاب إسرائيلي منهما. فرغبت النخبة الإسرائيلية آنذاك بإجهاض هذه المبادرة وخنقها في المهد، وفضّلَت إطلاق مبادرتها الخاصّة للسلام وإقناع الفلسطينيين بقبولها. وشاءت الصدفة أن ياسر عرفات كان مستاءً أيضًا من إطار العمل المقترح في مؤتمر مدريد، فقد اعتبر أن القيادة الفلسطينية المحلية في الأراضي المحتلّة، وعلى رأسها القائد الغزّاوي حيدر عبد الشافي، وفيصل الحسيني من القدس، تهدد زعامته وشعبيّته بقيادتها لتلك المفاوضات.

وهكذا، شرعت منظّمة التحرير الفلسطينية في تونس ووزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس في مفاوضات جانبية في ظلّ استمرار جهود مدريد للسلام. وقد أبدت مؤسسة الأبحاث النروجية فافو، ومقرّها

أوسلو، استعدادها للوساطة في تلك المرحلة المبكرة من المفاوضات. وفي النهاية التقى الطرفان علنًا للمرّة الأولى في أغسطس 1993، ووضعا بمشاركة أميركية اللمسات الأخيرة على إعلان المبادئ. وقد احتُفي بهذه الخطوة بصفتها ترسم حدًّا نهائيًا للصراع، حين تمّ التوقيع وسط أجواء تمثيلية شديدة التكلّف في حديقة البيت الأبيض في سبتمبر 1993.

تقترن باتفاقية أوسلو أسطورتان. الأولى أنها كانت عملية سلام صادقة، والثانية أن ياسر عرفات تعمّد تخريبها بتحريضه على الانتفاضة الثانية بصفتها عملية إرهابية كبرى ضدّ إسرائيل.

نشأت الأسطورة الأولى من رغبة كلا الطرفين في بداية عملية أوسلو في 1992 في الوصول إلى حلّ. وحين مُنيت العملية بالفشل، سارع كلّ منهما إلى إلقاء اللوم على الطرف الآخر. وقد وجّه الصقور الإسرائيليون إصبع الاتّهام إلى القيادة الفلسطينية. لكنّ رواية صهيونية ليبرالية وأكثر دقّة، ألقت اللوم على كلّ من ياسر عرفات حتّى موته، وعلى اليمين الإسرائيلي، وبخاصّة بنيامين نتنياهو، بسبب الطريق المسدود الذي بلغته الاتفاقية بعد وفاة رئيس منظّمة التحرير. وفي كلتا الروايتين، كانت عملية السلام حقيقية برغم فشلها.

مع ذلك، فإن الحقيقة أكثر تعقيدًا. فشروط المفاوضات كانت مستحيلة التحقيق. والادّعـاء أن عرفات رفض احترام التعهّدات الفلسطينية التي تضمّنها اتّفاق 1993 غير دقيق. فلم يكن باستطاعة عرفات أن ينفّذ تعهّدات مستحيلة. فعلى سبيل المثال، طُلِبَ من السلطات الفلسطينية أن تقوم بدور مقاول أمني من الباطن لحساب إسرائيل بداخل الأراضي المحتلّة وتضمن عدم حدوث أيّ نشاط مقاوم. وبصورة ضمنية أكثر، كان مطلوبًا من عرفات أن يقبل بدون مناقشة التفسير الإسرائيلي للتسوية النهائية المنبثقة من هذا الاتّفاق. فقد طرح الإسرائيليون تلك التسوية بمثابة أمر واقع على رئيس منظّمة التحرير

صيف سنة 2000 في قمّة كامب ديفيد، حيث كان القائد الفلسطيني يشارك في مفاوضات التسوية النهائية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، والرئيس كلينتون.

طالب باراك بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، تكون عاصمتها قرية تقع قرب فلسطين تُسمّى أبو ديس ولا تشمل أجزاء من الضفة الغربية كغور الأردن، أو الكتل الاستيطانية اليهودية الكبيرة أو مناطق في القدس الكبرى. كما أنّ تلك الدولة المستقبلية لن تكون لها وفق المنظور الإسرائيلي سياسة اقتصادية وخارجية مستقلّة، بل ستتمتّع بحكم ذاتي في بعض الجوانب المحلّية فقط، كإدارة النظام التربوي وجباية الضرائب والبلديّات والشرطة وصيانة البنية التحتية. كان منح هذا الترتيب صفة رسمية على يعني نهاية الصراع ويقضي على أيّة مطالب فلسطينية مستقبلية كحقّ اللاجئين الفلسطينيين في 1948 بالعودة.

التقسيم

كانت عملية السلام طرحًا فاشلًا منذ البداية. وبغية فهم فشل أوسلو بشكل أفضل، لا بدّ من توسيع التحليل وربط الأحداث بمبدأين على وجه الخصوص بقيا بدون جواب خلال عملية السلام. الأوّل فرض التقسيم الجغرافي أو المناطقي كأساس حصري للسلام؛ أمّا المبدأ الثاني فكان إنكار حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة وإقصائه عن طاولة المفاوضات.

الاقتراح القائل إن التقسيم الفعلي للأرض هو الحلّ الأمثل للصراع ظهر للمرّة الأولى سنة 1937، ضمن تقرير لجنة بيل الملكية التي عيّنَتها الحكومة البريطانية. اقترحت الحركة الصهيونية آنذاك أن يضمّ الأردن

– أو «شرق الأردن» كما كان يُسمّى – «الأجزاء العربية من فلسطين»، لكن الفلسطينيين رفضوا هذا الفكرة.[1]

ولاحقًا أُعيد تبنّي الفكرة كأفضل طريقة للسير بالحلّ إلى الأمام في نوفمبر 1947 في قرار الأمم المتّحدة المتعلّق بالتقسيم. أُنشئت لجنة الأمم المتّحدة الخاصّة بفلسطين (اليونسكوب) لمحاولة البحث عن حلّ، واختير أفرادها من بلدان قليلة الاهتمام أو المعرفة بفلسطين. قرّرت الهيئة الممثّلة للفلسطينيين، وهي اللجنة العربية العليا، والجامعة العربية مقاطعة اليونسكوب ورفضت التعاون معها. ترك ذلك القرار فراغًا احتلّه الديبلوماسيون والقادة الصهاينة الذين زوّدوا اليونسكوب بأفكارهم الخاصّة بالحلّ. اقترحت القيادة الصهيونية تأسيس دولة يهودية على 80 بالمئة من فلسطين؛ خفّضتها اللجنة إلى 56 بالمئة.[2] كانت مصر والأردن مستعدّتين لتشريع استيلاء إسرائيل على الأرض الفلسطينية التي احتلّتها سنة 1948 مقابل اتّفاقيّات ثنائية معها، وهذا ما تمّ توقيعه لاحقًا في 1979 مع مصر وفي 1994 مع الأردن.

عاد هذا المبدأ ليكون معادلة للسلام في الجهود الأميركية بعد 1967، لدى عودة مفهوم التقسيم للظهور بمسمّيات وإشارات مختلفة. لكنّ استعماله العلني تراجع مع بروز مفهومين جديدين: الأوّل كان مفهوم «الأرض مقابل السلام» الذي تعامل معه كلّ المفاوضين بصفته معادلة مقدّسة لتحقيق السلام، ما يعني أنّه كلّما كبر حجم الأراضي التي ستنسحب إسرائيل منها كبُر حجم السلام الذي ستحصل عليه. والواقع إن الأرض الفلسطينية التي يُمكن لإسرائيل أن تنسحب منها تقع ضمن نسبة الـ20 بالمئة التي لم تحتلّها سنة 1948. لذا نصّت الفكرة في جوهرها على بناء السلام على قاعدة تقسيم الـ20 بالمئة المتبقّية من

---

[1] Nur Masalha، *Expulsion*، 1992، ص 107.

[2] Khalidi، "Revisiting the UNGA Partition Resolution"، ص 5-21.

فلسطين بين إسرائيل وأيّ طرف تعتبره إسرائيل شريكًا شرعيًا للسلام (أي الأردن حتّى أواخر الثمانينيات، وبعد ذلك الفلسطينيون).

لذلك لم يكن مفاجئًا أن يشكّل هذا المفهوم أساس المنطق الذي اعتُمد خلال افتتاح النقاشات في أوسلو. لكنّ المتفاوضين تناسوا وبسهولة أنّه تاريخيًّا، كان كلّ عرض يتمّ تقديمه للتقسيم يليه مزيد من سفك الدماء فلا يتحقّق السلام المنشود.

ومع ذلك لم يطلب القادة الفلسطينيون التقسيم قطّ، فقد كانت على الدوام فكرة صهيونية ولاحقًا فكرة إسرائيلية. إضافة إلى ذلك، كانت الحصّة النسبية من الأراضي التي يطالب بها الإسرائيليون ترتفع كلّ مرة، بالتوازي مع تنامي قوّتهم. وهكذا، ومع اكتساب التقسيم تأييدًا عالميًّا متزايدًا نما الشعور لدى الفلسطينيين بأنّه يشكّل استراتيجية عدوانية ولكن بوسائل مختلفة. وحده النقص في البدائل هو ما أجبر الأطراف الفلسطينية على قبول تلك الظروف كأهون الشرور ضمن شروط التفاوض. ففي بداية السبعينيات اعترفت حركة فتح بالتقسيم وسيلة ضرورية على الطريق نحو تحرير كامل وليس كتسوية نهائية بحدّ ذاته.[3]

إذًا فالحقيقة أنّه ولولا الضغط الهائل، لا يوجد سبب في العالم يدفع السكّان الأصليين في أيّ بلد إلى التطوّع ليتقاسموا أرضهم مع حركة استيطانية. لذلك علينا الإقرار بأن عملية أوسلو لم تكن سعيًا عادلًا ومتوازنًا إلى السلام، بل مساومة أقدم عليها شعب مهزوم ومستعمَر. وبالنتيجة أُجبِر الفلسطينيون على السعي إلى حلول سارت ضدّ مصالحهم وعرّضت وجودهم ذاته للخطر.

والحجّة ذاتها يُمكن إيرادها حول النقاشات المتعلّقة بحلّ الدولتين المطروح في أوسلو. مع ذلك، ينبغي رؤية هذا العرض على حقيقته:

---

[3] أنصح بالتمعّن في أفضل سرد عن التطورات التي أدّت إلى اتفاقيات أوسلو في Henriksen Waage، "Postscript to Oslo"، ص 54-65.

تقسيم بتسمية مختلفة. وحتّى ضمن هذا السيناريو، ومع أن شروط النقاش تبدو مختلفة، لن تكتفي إسرائيل بتحديد مساحة الأراضي التي ستنسحب منها بل ستقرّر أيضًا ما يحدث في تلك الأراضي. وفي حين بدا وعد قيام الدولة في البداية مقْنِعًا للعالم ولبعض الفلسطينيين، فإنه سرعان ما سيتبيّن غياب أيّ مضمون له.

وعلى الرغم من ذلك، فقد جرى الدمج بنجاح بين هذين المفهومين، أي الانسحاب من بعض المناطق وقيام الدولة، بصفتهما جزءين من صفقة السلام في أوسلو سنة 1993.

ومع ذلك، فبعد أسابيع من التوقيع المشترك على إعلان المبادئ، في حديقة البيت الأبيض، ظهرت بوادر الفشل؛ فبحلول نهاية سبتمبر كانت المبادئ الغامضة قد تُرجمت إلى حقيقة جديدة جيوسياسية بموجب شروط ما سُمّي اتّفاقية أوسلو 2 (أو طابا).[4] ولم يتضمّن ذلك فقط تقسيم الضفة الغربية أو قطاع غزة إلى مناطق «يهودية» و «فلسطينية»، بل تقسيم جميع المناطق الفلسطينية إلى كانتونات صغيرة. كانت خريطة السلام في 1995 تُظهر سلسلة من المناطق الفلسطينية المقطّعة تشبه، بحسب عدد من المعلّقين، قطعة جبنة سويسرية.[5]

بعد اتّضاح هذا البرنامج تسارع سقوط المفاوضات. وقبل انعقاد القّمة الأخيرة في صيف 2000، أدرك الناشطون والأكاديميون والسياسيون الفلسطينيون أنّ العملية التي أيّدوها لم تشتمل على انسحاب عسكري إسرائيلي فعلي من الأراضي المحتلّة ولم تتعهّد بإنشاء دولة حقيقية. سقط القناع عن التمثيلية وتوقّفت عجلة السلام. وساهم

---

4 http://israelipalestinian.procon.org/view.background-resource.php?resourceID=000921

5 انظر Ian Black، "How the Oslo Accord Robbed the Palestinians"، *The Guardian*، 4 فبراير 2013.

شعور الإحباط الناشئ عن ذلك في انفجار الانتفاضة الثانية في خريف سنة 2000.

لم تفشل عملية أوسلو للسلام فقط بسبب التزامها بمبدأ التقسيم. فالاتّفاق الأصلي تضمّن وعدًا إسرائيليًا بمناقشة القضايا الثلاث التي تقضّ مضاجع الفلسطينيين أي مصير القدس ومسألة اللاجئين والمستوطنات اليهودية، بعد نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية بنجاح. وخلال هذه الفترة، كان على الفلسطينيين إثبات فعاليّتهم كمقاولين أمنيين من الباطن لإسرائيل، ومنع وقوع أية أعمال فدائية أو إرهابية ضدّ الدولة اليهودية وجيشها ومستوطنيها ومواطنيها.

خلافًا للوعد المقطوع في إعلان مبادئ أوسلو، حين انتهت سنوات المرحلة الأولى الخمس، فإنّ المرحلة الثانية، التي كان يجب مناقشة القضايا الأهمّ بالنسبة إلى الفلسطينيين خلالها، لم تر النور. وادّعت حكومة نتنياهو أنّها غير قادرة على البدء بالمرحلة الأكثر جوهرية في المفاوضات بسبب «السلوك السيئ» للفلسطينيين (والمتضمّن «التحريض في المدارس» والإدانات الضعيفة للهجمات الإرهابية ضدّ الجنود والمستوطنين والمواطنين الإسرائيليين). لكنّ الحقيقة أنّ السبب الرئيسي للجمود الذي أصاب العملية كان اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين، في نوفمبر 1995. وتلا مقتله فوز حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو في انتخابات سنة 1996. وكان من شأن معارضة رئيس الحكومة الجديد المعلَنة للاتّفاق أن فرملت تقدّمه. وعندما أجبر الأميركيون نتنياهو على إعادة إحياء الاتّفاق، تحرّك هذا الأخير ببطء شديد إلى أن عاد حزب العمل إلى السلطة برئاسة إيهود باراك سنة 1999. كان باراك مصمّمًا على انهاء العملية بتوقيع معاهدة سلام نهائية – في اندفاع أيّدته إدارة كلينتون بالكامل.

قُدِّم العرض الإسرائيلي النهائي خلال محادثات كامب ديفيد في صيف سنة 2000 وتضمّن القبول بدولة فلسطينية صغيرة، عاصمتها أبو ديس، من دون أيّ تفكيك حقيقي للمستوطنات وأيّ أمل في عودة اللاجئين. بعد رفض الفلسطينيين لهذه الصفقة قام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، يوسي بيلين، بمحاولة غير رسمية لطرح حلّ معقول أكثر. وافق بيلين على عودة غالبية اللاجئين إلى دولة فلسطينية مستقبلية، وعلى عودة رمزية لبعضهم إلى إسرائيل. بيد أن هذه الشروط غير الرسمية لم تنل مصادقة الحكومة الإسرائيلية. بفضل تسريب وثائق رئيسية، عُرفت باسم «أوراق فلسطين»، نمتلك إدراكًا أفضل لطبيعة تلك المفاوضات. وأنصح القرّاء الذين يودّون الاطّلاع على جوانب أخرى من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، بين سنة 2001 و2007، بمراجعة هذا المصدر المتاح على الانترنت.[6]

ومع ذلك، لدى انهيار المفاوضات اتُّهِمَت القيادة الفلسطينية لا السياسيون الإسرائيليون بالتصلّب، ما أدّى إلى سقوط اتّفاق أوسلو. وهذا أمر لا يخدم الأشخاص الذين شاركوا في العملية كما لا يخدم الجدّية التي عومِلت بها اقتراحات التقسيم.

حقّ العودة

شكّل استثناء حقّ العودة الفلسطيني من جدول أعمال مفاوضات السلام السبب الثاني لإفقاد أوسلو قيمتها كعملية سلام. ففي حين قلّص مبدأ التقسيم «فلسطين» إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بموجب اتّفاق أوسلو، حَجَّم استثناء مسألة اللاجئين، ومسألة الأقلية الفلسطينية

6 http://thepalestinepapers.com/en/projects/thepalestinepapers/20121821231215230.html

داخل إسرائيل، «الشعب الفلسطيني» ديموغرافيًا إلى أقلّ من نصف الأمّة الفلسطينية.

ولم يكن غياب الاهتمام بمسألة اللاجئين خلال مفاوضات السلام بالأمر الجديد، فمنذ بداية جهود السلام في فلسطين بعد الانتداب تعرّض اللاجئون إلى حملة من القمع والإهمال. ومنذ أوّل مؤتمر سلام حول فلسطين بعد 1948، أي اجتماع لوزان في أبريل 1949، استُثنِيَت مشكلة اللاجئين من جدول أعمال السلام وفُصلَت عن مفهوم «الصراع الفلسطيني». لم تشارك إسرائيل في المؤتمر إلّا لأنّ ذلك كان شرطًا مسبقًا للقبول ها عضوًا كامل العضوية في الأمم المتّحدة،[7] الذي نصّ أيضًا على توقيع إسرائيل بروتوكول مايو، الذي تلتزم بموجبه بقرار الجمعية العمومية للأمم المتّحدة رقم 194. كان ذلك القرار يتضمّن دعوة غير مشروطة للسماح للّاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم أو بالحصول على تعويض ملائم. بعد يوم واحد من توقيع البروتوكول في مايو 1949 قُبِلَ انتساب إسرائيل إلى الأمم المتّحدة، لتسحب بعد ذلك على الفور التزامها بالبروتوكول.

في أعقاب حرب يونيو 1967، قبل العالم الادّعاء الإسرائيلي بأن الصراع في فلسطين نشأ من الأراضي التي تحتّم على الجيش الإسرائيلي احتلالها. وتعاونت عدّة أنظمة عربية على ترويج هذا المفهوم متخلّية عن إدراج مشكلة اللاجئين في مفاوضاتها للسلام. لكنّ مخيّمات اللاجئين لم تلبث أن تحوّلَت إلى مركز نشاط سياسي واجتماعي وثقافي كثيف. فهناك على سبيل المثال وُلِدت حركة التحرير الفلسطينية.

وحدها الأمم المتّحدة تحدّثت في العديد من قراراتها عن واجب المجتمع الدولي في تأمين العودة الكاملة وغير المشروطة للّاجئين

---

7 Pappe، *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1954*، 1992، ص 203-243.

الفلسطينيين. جرى الالتزام بذلك للمرّة الأولى في القرار رقم 194 في 11 ديسمبر 1948. وحتّى اليوم، لا تزال الأمم المتّحدة تضمّ هيئة تُدعى «لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف»، رغم انعدام تأثيرها على عملية السلام.

لم يكن اتّفاق أوسلو مختلفًا. فقد زُحّلت مسألة اللاجئين في الاتّفاق إلى بند فرعي يكاد لا يُرى وسط بحر الكلمات. وقد ساهم الشركاء الفلسطينيون في الاتّفاق في هذا التعتيم، ربما بداعي الإهمال لا سوء النية، لكن النتيجة هي هي. ومع ذلك فقد هُمّشت في وثائق أوسلو مسألة اللاجئين، قلب الصراع الفلسطيني والواقع المعترف به من جميع الفلسطينيين أينما كانوا ومن جميع المتعاطفين مع القضية الفلسطينية. وعوضًا عن ذلك، أُوكلت المسألة إلى مجموعة متعدّدة الأطراف لم تعمّر طويلًا، طُلب منها التركيز على لاجئي 1967، وبالتحديد على الفلسطينيين الذين طُردوا أو غادروا بعد حرب يونيو.

وفي الواقع، فإن اتّفاق أوسلو حلّ مكان محاولة وُلِدَت من عملية مؤتمر مدريد للسلام، في 1991، لتشكيل مجموعة متعدِّدَة الأطراف تناقش مسألة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العمومية التابعة للأمم المتّحدة رقم 194. عقدت تلك المجموعة، برئاسة الكنديين (الذين اعتبروا حقّ العودة مجرّد أسطورة) عدّة اجتماعات خلال عام 1994 قبل أن تتلاشى. وأخيرًا توقّفت بدون إعلان رسميّ، عن عقد الاجتماعات كما جرى التخلّي حتّى عن مصير لاجئي 1967 (وهم أكثر من 300 ألف لاجئ).[8]

بعد سنة 1993 أدّى تطبيق الاتّفاق إلى المزيد من التدهور، فأحكامه كانت واضحة لناحية تخلّي القيادة الفلسطينية عن حقّ العودة.

[8] Bowker، *Palestinian Refugees*، 2003، ص 157.

وهكذا، وبعد خمس سنوات من جعل «الكيان الفلسطينيّ» كانتونًا أشبه بمناطق السود في جنوب أفريقيا خلال حقبة التمييز العنصريّ، أُعطيت القيادة الفلسطينية الإذن بالتعبير عن رغبتها بالتعامل مع مشكلة اللاجئين، بصفتها جزءًا من المفاوضات حول التسوية الدائمة للمسألة الفلسطينية. ومع ذلك، كانت الدولة الإسرائيلية تملك سلطة تعريف مصطلحات النقاش، فاختارت التمييز بين اعتماد «مشكلة اللاجئين» بصفتها شكوى فلسطينية شرعية، وبين المطالبة بحقّ العودة والتي تمكّنت من وصفها بأنّها استفزاز فلسطيني.

جرت المرحلة الأخيرة من اتّفاق السلام في كامب ديفيد سنة 2000، وكانت بمثابة المحاولة الأخيرة لإنعاش ذلك الاتفاق، لكنّ قضية اللاجئين خلالها لم تحقق أي تقدّم. ففي يناير سنة 2000 قدّمت حكومة باراك ورقة تُحدِّد أُطر النقاش بدعم من المفاوضين الأميركيين. شكّل ذلك إملاء إسرائيليًا واضحًا، وحتّى انعقاد القمّة في الصيف لم يكن الفلسطينيون قد توصّلوا إلى تقديم اقتراح مضادّ. وحين انعقدت القمّة، لم تكن «المفاوضات» الأخيرة في الحقيقة سوى جهد إسرائيلي أميركي مشترك لدفع الفلسطينيين إلى القبول بتلك الورقة. ومن جملة ما تضمّنَته الورقة، كان الرفض المطلق والقاطع لحقّ العودة الفلسطينيّ. لكنها تركت الباب مفتوحًا أمام مناقشة عدد اللاجئين الذين قد يُسمح لهم بالعودة إلى المناطق التي تُسيطر عليها السلطة الفلسطينية، برغم إدراك جميع الأطراف المشاركة عجز تلك المناطق المكتظّة عن استقبال المزيد من البشر، في حين توجد مساحات كافية لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم في سائر أنحاء إسرائيل وفلسطين. ذلك الجزء من النقاش كان مجرّد مبادرة لا معنى لها اعتُمدت لإسكات الأصوات المنتقدة بدون تقديم حلّ حقيقيّ.

كانت عملية السلام خلال التسعينيات أبعد ما تكون عمّا يشير إليه اسمها، فالإصرار على التقسيم واستبعاد مسألة اللاجئين عن جدول أعمال السلام حوّل عملية أوسلو، في أفضل الأحوال، إلى إعادة انتشار عسكري وترتيب للسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أسوئها إلى ترتيب جديد للسيطرة جعل حياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع أسوأ بكثير من ذي قبل.

بعد سنة 1995، اتّضح بشكل مؤلم تأثير اتّفاق أوسلو كعامل أدّى إلى تخريب المجتمع الفلسطيني بدلًا من إحلال السلام فيه. في أعقاب اغتيال إسحق رابين وانتخاب بنيامين نتنياهو في 1996، تحوّل اتّفاق أوسلو إلى خطاب سلام لا علاقة له بالواقع القائم على الأرض. فخلال فترة المحادثات – بين 1996 و1999 – بُني المزيد من المستوطنات وفُرِض المزيد من العقوبات الجماعية على الفلسطينيين. حتّى لو اعتقد المرء بإمكانية حلّ الدولتين سنة 1999، فإن القيام بجولة في الضفة الغربية أم في قطاع غزة كان كفيلًا بتوليد القناعة بأن إسرائيل، وبحسب قول الباحث ميرون بنفينيستي، قد قتلت حلّ الدولتين.[9]

لم تكن عملية أوسلو عملية سلام إذًا، كما أنّ مشاركة الفلسطينيين فيها وتردّدهم في مواصلتها لم تكن إشارة على تصلّبهم وثقافتهم السياسية العنيفة المزعومة، بل كانت ردًّا طبيعيًّا على ديبلوماسية عزّزت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلّة وعمّقَتها.

أسطورة عرفات

يقودنا ذلك إلى الأسطورة الثانية المتعلقة بعملية أوسلو، وهي أن تصلّب عرفات سبّب انهيار قمّة كامب ديفيد سنة 2000. هنا، يجب الإجابة

[9] Benvenisti، *West Bank Data Project*، 1984.

عن سؤالين. الأوّل، ماذا حدث صيف سنة 2000 في كامب ديفيد – من المسؤول عن فشل تلك القمّة؟ والثاني، من المسؤول عن العنف في الانتفاضة الثانية؟ من شأن هذين السؤالين المساعدة على التعامل مباشرة مع الافتراض السائد أن عرفات كان داعية حرب جاء إلى كامب ديفيد لتدمير عملية السلام وعاد منها مصمّمًا على بدء انتفاضة جديدة.

قبل الإجابة على هذين السؤالين، علينا أن نتذكّر الواقع في الأراضي المحتلّة يوم غادر عرفات إلى كامب ديفيد. وفكرتي الرئيسية هنا أن عرفات توجّهَ إلى كامب ديفيد في مسعىً لتغيير ذلك الواقع، فيما ذهب الإسرائيليون والأميركيون إلى هناك مصممين على المحافظة عليه. فاتّفاق أوسلو حوّلَ الأراضي المحتلّة إلى خريطة للبؤس أي أنّ نوعية حياة الفلسطينيين أصبحت بعد الاتّفاق أسوأ بكثير ممّا كانت عليه قبله.

كانت حكومة رابين قد أجبرت عرفات سنة 1994على قبول تفسيرها لكيفية تطبيق اتّفاق أوسلو على الأرض. قُسِّمَت الضفة الغربية إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج» السيئة الذكر. وكانت المنطقة «ج» خاضعة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة وشكّلَت نصف مساحة الضفة الغربية. كانت الحركة بين هذه المناطق وبداخلها، شبه مستحيلة، كما كانت الضفة الغربية مقطوعة عن قطاع غزة. كذلك قُسم القطاع بين الفلسطينيين والمستوطنين، الذين استولوا على معظم موارد المياه وسكنوا في مناطق محمية بالبوّابات والأشرطة الشائكة. فكانت النتيجة النهائية لهذا السلام المفتَرَض تدهورًا في نوعية الحياة للفلسطينيين.

ذلك كان الخيار المطروح أمام عرفات في صيف سنة 2000 لدى وصوله إلى كامب ديفيد. طُلِب منه التوقيع على تسوية نهائية تتضمّن الاعتراف بجميع الحقائق التي لا يُمكن إلغاؤها على الأرض، والتي تُحوِّل فكرة حلّ الدولتين إلى ترتيب يسمح، في أحسن الأحوال، للفلسطينيين بالحصول على مقاطعتين صغيرتين، ويتيح المجال، في أسوئها، لإسرائيل

بضمّ مزيد من الأراضي. كذلك كانت موافقته على ذلك ستُجبره على التخلّي عن أي مطالب فلسطينية في المستقبل أو أن يقترح أي طريقة لتخفيف المصاعب اليومية التي يواجهها معظم الفلسطينيين.

لدينا تقرير موثوق ومفصّل وصادق للغاية حول ما حصل في كامب ديفيد، أعدّه حسين آغا وروبرت مالي، من وزارة الخارجية الأميركية. وقد نُشِر تقريرهما المفصّل في «نيويورك ريفيو أوف بوكس»[10] ويبدأه الكاتبان بنفي الادّعـاء الإسرائيلي أن عرفات قد نسف القمّة. توضح المقالة أن مشكلة عرفات الرئيسية لدى وصوله إلى القمّة كانت أن حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة ساءت بعد أوسلو. قدّم عرفات اقتراحًا شديد العقلانية، بحسب هذين المسؤولين الأميركيين، وهو أنّه، وبدلًا من الاستعجال «لوضع حدّ نهائي للصراع» خلال أسبوعين – على إسرائيل أن تُوافق على بعض الإجـراءات التي تُعيد ثقة الفلسطينيين بفوائد ومنافع عملية السلام. للمناسبة، لم تكن فترة الأسبوعين مطلبًا إسرائيليًا، بل إطارًا زمنيًا غبيًا أصرّ عليه الرئيس كلينتون المتطلّع إلى ترك إرث سياسي خاصّ به.

كانت هناك قضيّتان رئيسيّتان أشار إليهما عرفات كمحورين محتملين للنقاش، يمكنهما تحسين الواقع على الأرض. الأولى تخفيف وتيرة الاستيطان الكثيفة في الضفة الغربية والتي ازدادت بعد أوسلو. والثانية وضع حدّ للإساءات الوحشية اليومية بحق الحياة الطبيعية الفلسطينية، والمتمثّلة بالقيود الشديدة على حرّية الحركة، وإجراءات العقاب الجماعي المتكرّرة، والاعتقال بدون محاكمة والإذلال المستمرّ على الحواجز. وقد ظهرت كلّ هذه الممارسات بأبشع الأشكال في كل

[10] Agha وMalley، "Camp David: The Tragedy of Errors".

منطقة يحدث فيها تماسّ بين الجيش الإسرائيلي أو الإدارة المدنية (الهيئة التي تدير الأراضي) والسكان المحلّيين.

وحسب شهادة المسؤولين الأميركيين، رفض باراك تغيير سياسة إسرائيل تجاه المستوطنات اليهودية أو وقف الإساءات اليومية بحقّ الفلسطينيين. موقف باراك المتشدّد لم يترك أيّ خيار أمام عرفات. فمهما كان ما صوّره باراك على أنّه تسوية نهائية، فهو لم يعنِ شيئًا إذا لم يستطع الوعد بتغيير فوري في الواقع على الأرض.

وكما هو متوقّع، وجّهت إسرائيل وحلفاؤها اللوم إلى عرفات ووصفته بأنه داعية حرب ما إن غادر كامب ديفيد حتّى فكّر في إشعال الانتفاضة الثانية. فحوى هذه الأسطورة أنّ الانتفاضة الثانية هجوم إرهابي رعاها، وربّما خطّطَ لها، ياسر عرفات. فيما الحقيقة أن الانتفاضة الثانية كانت تعبيرًا جماعيًّا عن الاستياء من الخيانة في أوسلو، فاقمه استفزاز أرييل شارون. ففي سبتمبر سنة 2000، جال أرييل شارون، وكان زعيم المعارضة آنذاك، في الحرم الشريف (المسجد الأقصى) بمواكبة أمنية وإعلامية ضخمة ما ولّد انفجارًا للتظاهرات الغاضبة.

تُرجم الغضب الفلسطيني الأوّلي إلى احتجاج لاعنفي سحقته إسرائيل بقوّة وحشية. هذا القمع الشديد ولّد ردًّا أكثر يأسًا – الهجمات الانتحارية التي ظهرت كملاذ أخير في وجه أعظم قوّة عسكرية في المنطقة. وهناك أدلّة دامغة من مراسلي الصحف آنذاك على أن تقاريرهم في المراحل الأولى من الانتفاضة والتي تصفها بأنّها حركة لاعنفية سحقها الجيش الإسرائيلي بعنف، كانت تُهمَل من قِبل رؤساء التحرير تماشيًا مع الرواية الحكومية. أحد هؤلاء المراسلين كان يشغل منصب نائب رئيس تحرير صحيفة يديعوت أحرونوت البارزة، وقد ألّف كتابًا حول التضليل

الذي مارسه الإعلام الإسرائيلي في الأيّام الأولى من الانتفاضة الثانية.[11] في الوقت ذاته، كانت الدعاية الرسمية الإسرائيلية تزعم أن هذا السلوك يُؤكّد القول المشهور للديبلوماسي الإسرائيلي الكبير، أبا إيبان، وهو أنّ الفلسطينيين لا يفوّتون فرصة لتفويت الفرصة من أجل السلام.

وفي الواقع نملك اليوم فهمًا أفضل للدافع إلى ردّ الفعل الإسرائيلي الغاضب آنذاك. ففي كتابهما «بومرانغ»، أجرى صحافيّان إسرائيليّان كبيران، وهما عوفر شيلاه ورفيف دراكر، مقابلات مع رئيس الأركان وخبراء استراتيجيين في وزارة الدفاع، وقدّما معلومات من الداخل عن طريقة تفكير أولئك المسؤولين والجنرالات حول المسألة.[12] استنتج الكاتبان أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان يمرّ صيف سنة 2000 بحالة إحباط إثر الهزيمة المذلّة التي ألحقها به حزب الله، الذي أجبر الجيش على الانسحاب بشكل كامل من لبنان. فتولّد خوف من تأثير هذا الانسحاب على صورة الجيش بحيث يبدو ضعيفًا، ونشأت حاجة ماسّة إلى استعراض للقوّة.

مثّلت إعادة التأكيد على التفوّق بداخل الأراضي المحتلّة، استعراضًا للقوّة الشديدة للجيش الإسرائيلي الذي «لا يُقهَر»، كان هذا الأخير بأمسّ الحاجة إليها. صدرت الأوامر للجيش بالرد بكامل قوّته، وهذا ما فعله. وعندما ردّت إسرائيل على هجوم إرهابي استهدف فندقًا في منتجع نتانيا الساحليّ، في أبريل 2002، (قُتل فيه ثلاثون شخصًا) استعمل جيش الدفاع الإسرائيلي وللمرّة الأولى الطائرات لقصف المدن والمخيّمات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية الكبيرة في الضفة الغربية. وبدلًا من مطاردة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب تلك الهجمات، استُخدمت الأسلحة الثقيلة والأشدّ فتكًا ضدّ المدنيين الأبرياء.

---

[11] Dor، *The Suppression of Guilt*، 2005.

[12] Drucker وShelah، *Boomerang*، 2005.

من الأساليب الشائعة التي رافقت توجيه إسرائيل والولايات المتّحدة اللوم إلى الفلسطينيين عقب فشل قمّة كامب ديفيد، كان تذكير الرأي العام بالمعضلة المزمنة الكامنة في القيادة الفلسطينية، التي كشفت، الحقيقة، عن ميولها العدوانية. فقد عادت إلى التداول خلال تلك الفترة عبارة «لا يُوجَد أحد للتكلّم معه في الجانب الفلسطينيّ»، بصفتها تحليلًا شائعًا قدّمه المحلّلون والمعلّقون المحلّيون في إسرائيل وأوروبا والولايات المتّحدة الأميركية.

كانت تلك الاتّهامات مغرضة للغاية. فقد حاولت الحكومة الإسرائيلية، بمؤازرة الجيش، فرض رؤيتها لاتّفاق أوسلو بالقوّة، رؤية هدفت إلى إدامة الاحتلال إلى الأبد ولكن برضا فلسطينيّ، – وهو ما لم يكن باستطاعة حتى عرفات، على ضعفه، القبول به. وقد استهدَف الإسرائيليون عرفات وكثيرين غيره من القادة الذين كان بوسعهم قيادة شعبهم إلى المصالحة؛ وقد اغتيل معظم أولئك القادة، بمن في ذلك عرفات نفسه على الأرجح.

لم تكن عمليّات القتل المستهدف للقادة الفلسطينيين، بمن فيهم المعتدلون، ظاهرة جديدة في الصراع. فقد بدأت إسرائيل هذه السياسة سنة 1972 باغتيال غسّان كنفاني، وهو شاعر وكاتب كان بإمكانه قيادة شعبه إلى المصالحة. وإن دلّ اغتيال كنفاني الناشط العلماني واليساري على شيء، فإنه يدلّ على الدور الذي لعبته إسرائيل في قتل الفلسطينيين الذين «ستندم» لاحقًا على غيابهم كشركاء للسلام.

في مايو 2001 عيّنَ الرئيس جورج بوش الابن السيناتور جورج جون ميتشل مبعوثًا خاصًا لحلّ الصراع في الشرق الأوسط. وضع ميتشل تقريرًا عن أسباب الانتفاضة الثانية، استنتج فيه ما يلي: «لا نملك أساسًا للاستنتاج بأن هناك خطّة مرسومة وضعتها السلطة الفلسطينية لإطلاق حملة عنف في أوّل فرصة سانحة، أو للاستنتاج بأن هناك خطّة مرسومة

وضعتها (الحكومة الإسرائيلية) للرّد بقوّة عنيفة».[13] من جهة ثانية، وجّه ميتشل اللوم إلى أرييل شارون لإثارة الاضطرابات بزيارة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدّسة وتدنيسها.

باختصار، حتّى عرفات الضعيف أدرك أن التفسير الإسرائيلي لأوسلو في سنة 2000 قد وضع نهاية لأيّ أمل في حياة فلسطينية طبيعية، وحَكَم على الفلسطينيين بمزيد من المعاناة في المستقبل. ورأى أن سيناريو كهذا ليس خطأً أخلاقيًا وحسب، بل يقود، وكما يعرف عرفات جيّدًا، إلى تعزيز موقع أولئك الذين يعدّون النضال المسلّح في مواجهة إسرائيل السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. كان بإمكان إسرائيل وضع حدّ للانتفاضة الثانية في أيّ وقت، لكن جيشها كان بحاجة إلى «نجاح» ما. وفقط عندما تحقّق ذلك عبر عملية «الدرع الواقي» البربرية في 2002، وبناء «جدار التمييز العنصريّ» السيّئ السمعة، نجح الإسرائيليون مؤقّتًا في قمع الانتفاضة الثانية.

الضفة الغربية، 2005-2017

بحلول عام 2017 كانت نسبة 40 بالمئة من مساحة الضفة الغربية تقع تحت الحكم الإسرائيلي المباشر، أي أنّها ضُمّت إلى إسرائيل بكلّ ما في الكلمة من معنى. ولقد عزّزت إسرائيل وجودها داخل تلك المساحة بالحواجز والقواعد العسكرية والمناطق العسكرية المقفلة (بوقاحة، أعلنت إسرائيل تلك المناطق محميّات طبيعية).[14] ركّزت هذه السياسة

---

[13] للنص الكامل انظر: http://eeas.europa.eu/mepp/docs/mitchell_report_2001_en.pdf

[14] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأراضي الفلسطينية المحتلّة، "The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank"، أبريل 2009.

على المنطقة «ج» من الضفة الغربية وكان هدفها الرئيسي خفض عدد السكان الفلسطينيين القاطنين هناك، (صدرت أيضًا دعوات من سياسيين إسرائيليين كبار لضمّ هذه المنطقة). في سنة 1967 كان نحو 300 ألف فلسطيني يعيشون في المنطقة «ج»؛ أمّا اليوم فلا يتجاوز عددهم 50 ألفًا، كما ارتفع عدد السكان اليهود من حوالي ألف سنة 1967 إلى أكثر من 400 ألف اليوم.[15]

وكما كانت الحال عليه خلال سنة 1967، ظلّ السجن الكبير يخضع لتعديل مستمرّ. فالضفة الغربية لا تخضع للحصار على نحو مماثل لقطاع غزة، لكن الدخول إليها والخروج منها محدودان جدًّا، وسكّان الضفة الغربية ممنوعون من استخدام مطار بن غوريون في تل أبيب. ويستطيعون سلوك معبرين رئيسيين من الضفة إلى الأردن، أحدهما هو جسر أللنبي/الملك حسين وتسيطر عليه إسرائيل. أمّا المعبر الثاني، أي جسر دامية، فقد ضُمَّ رسميًّا إلى إسرائيل. وقد خُصّص للاستعمال التجاري ويُسمح عبره بتصدير البضائع الأردن، فيما تُمنع كلّ أشكال الاستيراد.

كذلك تخضع الحركة داخل الضفة الغربية أيضًا إلى قيود مشددة. فجميع الطرق الرئيسية (ويبلغ طولها الإجمالي نحو 700 كيلومتر) هي طرق تمييز عنصري، أي أنّ الفلسطينيين ممنوعون من استخدامها. ومنذ 2007 اشتدّت المراقبة على الطرق. كما أصبحت الحركة عليها تمثّل تحدّيًا أكبر بعدما أنهت السلطات الإسرائيلية مؤخّرًا بناء طريق سريع جديد (يقسمه جدار يفصل الطريق إلى خطين يهودي وفلسطيني)، وهذا الطريق يقسم الضفة الغربية إلى شطرين من الشمال إلى الجنوب.

---

[15] الاتحاد الأوروبي، التقرير الداخلي حول "Area C and Palestinian State Building"، ص 220-223.

بحلول ديسمبر 2016، وفي جميع أنحاء الضفة الغربية، وصل عدد الإسرائيليين القاطنين في 121 مستوطنة تعترف بها الحكومة الإسرائيلية رسميًا، إلى حوالي 400 ألف، فيما يُقيم حوالي 375 ألف إسرائيلي في مستوطنات في القدس الشرقية. وهناك نحو مئة مستوطنة أخرى لم تعترف بها الحكومة الإسرائيلية رسميًا وتُعدّ غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي، لكنها زُوّدت ببنية تحتية وبالمياه وأنظمة الصرف الصحي وخدمات أخرى وفّرتها السلطات.[16]

وسواء عاش الفلسطينيون ضمن مساحة الـ 40 بالمئة أو خارجها في الضفة الغربية، حسب تقرير «اللجنة المستقلّة لحقوق الإنسان» في 2010، فإنهم تعرّضوا إلى حملة ممنهجة من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الإسرائيليين، وغالبًا، وهو ما يدعو للأسف، على أيدي السلطة الفلسطينية أيضًا. فمنذ سنة 2005 كانت قوّات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية مسؤولة عن عدد كبير من حالات التعذيب والاعتقال والحجز الاعتباطي.[17] ولا يزال هذا الجانب من الحياة يقع ضمن نموذج السجن المفتوح حيث يقوم المساجين أنفسهم بحفظ السلام لسلطات السجن.

بدأ المجتمع الدولي يعي تدريجيًا أن استمرار الاحتلال لا يُهدِّد الحقوق الإنسانية والمدنية للشّعب الرازح تحته فحسب، بل أيضًا الوجود الاقتصادي للضفة الغربية بحدّ ذاته. فقد جاء في تقرير أصدره البنك الدولي سنة 2007 أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية قد دمّر الاقتصاد الفلسطينيّ،[18] الجانب الوحيد الذي أبقى هذا الاقتصاد حيًا إلى

---

16 Playfair (ed.)، *International Law and the Administration of Occupied Territories*، 1992، ص 396.

17 في كلّ سنة، تدرج Human Rights Watch، الممنوعة من العمل في إسرائيل، لوائحًا بهذه الانتهاكات.

18 تقرير الفريق التقني في البنك الدولي، "Movement and Access Restrictions in the West Bank"، 9 مايو 2007.

حدّ ما هو الدعم الدوليّ. وفي حال توقّف هذا الدَعم فإن الواقع الاقتصادي سيصبح أكثر صعوبة. وبالنظر إلى الأوضاع الراهنة، فإن من المستَبعد أن يزداد ذلك الدعم إلى درجة التخفيف الجدّي والمؤثّر من وطأة الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها سكّان الضفة الغربية. ويصعب تحديد أعداد الفلسطينيين الذين ينجحون في العثور على عمل في إسرائيل (وكذلك في المستوطنات) لأنّ معظمهم يعمل على نحو غير قانونيّ. وتفيد آخر التقديرات أن هذه الأعداد تقارب المئة ألف فلسطيني. ومن المستبعد أن يساعد هذا الأمر في دعم الاقتصاد المتهاوي.

تواصلت تمثيلية السلام بعد عام 2005، وتلقّت جرعة من الأمل مع دخول باراك أوباما إلى البيت الأبيض، ولكن بدون جدوى. ركّز خطاب السلام في عهد أوباما على قيام دولة فلسطينية. وفي مايو 2011 أعلن أوباما رسميًا دعم الولايات المتّحدة الأميركية لدولة فلسطينية مستقبلية على أساس حدود ما قبل حرب 1967 وتسمح بتبادل للأراضي يتمّ الاتّفاق عليه بالتراضي بين الطرفين، وكان أوباما أوّل رئيس أميركي يؤيّد رسميًا هذه الفكرة. لكنّ غياب أيّ تأثير لهذا التصريح على الواقع الفعلي على الأرض، أثبت أن القرار الذي اتّخذته إسرائيل، في يونيو 1967، بعرض تمثيلية سلام لتكون بديلًا عن التدخّل الدولي في إطار عملية سلام حقيقية، كان قرارًا ناجحًا للغاية.

زاد من وطأة ذلك، الغياب التامّ لأيّ تأثير ناتج عن مبادرات مشابهة تقدّمت بها دول أخرى. في سبتمبر 2013 اعترفت 134 دولة (أي 69.4 بالمئة) من أصل 193 دولة في الأمم المتّحدة بدولة فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، وتبعتها بضع دول أخرى، ولكن بدون أيّ نتيجة.

ويتجلّى عدم استعداد المجتمع الدولي في العمل حتّى عندما تصدر عنه وعود جدّية ظاهريًا بالعمل ضدّ السياسة الإسرائيلية. ففي يناير 2012 وافق الاتّحاد الأوروبي على التقرير الذي يحمل عنوان:

«المنطقة «ج» وبناء الدولة الفلسطينية»، والذي يتّهم إسرائيل بالتقويض المتواصل للوجود الفلسطيني في المنطقة «ج»، ويوضح أن جهود بناء الدولة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في تلك المنطقة بالتعاون مع الاتّحاد الأوروبي، هي «ذات أهمّية قصوى لدعم قيام دولة فلسطينية مجاورة وقابلة للحياة». ووعد التقرير بأن الاتّحاد الأوروبي سوف يدعم مشاريع مختلفة «لمساعدة الشعب الفلسطيني ومساندته في الحفاظ على وجوده».[19] حلّت سنة 2017 وما زال الضمّ التدريجي للضفة الغربية يستمرّ فصولًا وما زالت الدولة الفلسطينية حقيقة بعيدة المنال، أبعد من أيّ وقت مضى.

نجحت الحملة الفلسطينية الأخيرة بداخل الأمم المتّحدة في إطلاق عملية تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ففي سبتمبر 2014، ناشدت السلطة الفلسطينية مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة وطالبته بوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال ووضعه موضع التنفيذ. وهدّدت السلطة بأنها سوف ترفع القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في حال الفشل في تحقيق ذلك المطلب.

ومنذ سنة 2005، تتزايد أعداد الإسرائيليين الذين ينضمّون إلى حركات تنتقد بقسوة السياسات الإسرائيلية، ولكن مهما كبر عددهم فإن تأثيرهم لن يكون فعّالًا إلّا بوجود ضغط خارجي على إسرائيل كما اقترحته وطبّقته حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

وفي الواقع، لم يتأثّر الوضع في الضفة الغربية بالإدانة المتواصلة من قبل الحقوقيين الدوليين لهذا الواقع بما يتضمّنه من انتهاكات فاضحة لاتفاقيات لاهاي وجنيف. في ديسمبر 2007، وعلى غرار ما حدث مرارًا من قبل، حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت التلاعب

---

[19] الاتحاد الأوروبي، التقرير الداخلي حول "Area C and Palestinian State building"، ص 220-223.

بالكلمات على نحو مثير للإعجاب، في محاولة لتشتيت النقد الدولي. فقد أصدر قرارًا يُلزم المستوطنين بطلب موافقة كلّ من رئيس الوزراء ووزير الدفاع، قبل المباشرة بأيّ نشاط، بما في ذلك التخطيط.

عزل أولمرت وسجنه بتهمة الفساد حالا دون السير بهذا التدبير. أمّا الحكومة التي تسلّمت الحكم من بعده، برئاسة بنيامين نتنياهو، فقد وافقت على جميع طلبات المستوطنين.

منذ سنة 2005، أصبح المستوطنون أكثر قسوة ووحشية في معاملتهم لسكّان الضفة الغربية. معاملة بلغت ذروتها بإشعال النار في جسد مراهق فلسطيني حيّ وبعائلة فلسطينية بأكملها.

ويستمرّ صمود الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث المقاومة الشعبية هي فعل يومي ولكن بموارد محدودة ما يُسهِّل على الاحتلال الإسرائيلي سحقها. ومع ذلك، تُذكِّرنا تلك المقاومة بعنادها ومثابرتها بأن الفصل الأخير لما بدأ سنة 1967 لم يُكتَب بعد.

في الضفة الغربية اليوم نحو ثلاثة ملايين فلسطيني يقابلهم نحو 400 ألف مستوطن إسرائيلي. ولقد تمكّنت الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية من استعمار فلسطين بكاملها تقريبًا بغضّ النظر عن كونها أقلّية ديموغرافية. بيد أن هؤلاء المستوطنين أقوى بكثير من الصهاينة الأوائل ومن غير المرجّح أن ينجح أحد في منعهم من السيطرة على ما تبقّى من الضفة الغربية بطريقة أو بأخرى.

وخلال الفترة ذاتها، أخضعت إسرائيل غزة إلى قمع أقسى بكثير وإلى النموذج الأشدّ وحشية، حتّى اليوم، للسجن المشدّد الحراسة.

الفصل الثاني عشر

نموذج السجن المشدّد الحراسة: قطاع غزة

2004: المدينة الوهمية

في سنة 2004 بدأ الجيش الإسرائيلي ببناء مدينة عربية وهمية في صحراء النقب لها حجم مدينة حقيقية وفيها شوارع (أُعطِيَت جميعها أسماء محدّدة) ومساجد وأبنية عامّة وسيّارات. بلغت كلفة هذه المدينة الشبح 45 مليون دولار، وتحوّلت إلى غزة مزيّفة في شتاء 2006 بعد صمود حزب الله في قتال إسرائيل في الشمال، لكي يستعدّ الجيش الإسرائيلي لخوض «حرب أفضل» في مواجهة حماس في الجنوب.[1]

وعندما زار رئيس الأركان الإسرائيلي، دان حالوتس، الموقع بعد حرب لبنان، قال للصحافة إن «الجنود يستعدّون للسيناريو المتوقّع

[1] عن الخطط لبناء المدينة الوهمية، انظر صحيفة *Globes* (بالعبريّة) في 20 مايو 2002 (بدأ التّخطيط فعليًا في 2002)؛ هناك أيضًا تقرير مفيد كتبه جندي شارك في التدريبات ونشره في المدوّنة في 7 نوفمبر 2009، www.dacho.co.il/showthread.php مع أنه تمت إزالة هذه المدونة لأسباب واضحة (استمرتْ حتّى سنة 2010). وقد أزيل أيضًا الإعلان الصادر عن جيش الدفاع الإسرائيلي من موقع الجيش الخاص، وقد أتى في مقالة بقلم Ido Elazar.

حدوثه في الأحياء المكتظّة لمدينة غزة».[2] وبعد مرور أسبوع من بدء فترة القصف على غزة، حضر إيهود باراك تدريبًا على الحرب البرّية. فصوّرته طواقم التلفزيونات الأجنبية يتفرّج على جنود المشاة وهم يهزمون المدينة الوهمية ويقتحمون البيوت الفارغة ويقتلون بلا شكّ «الإرهابيين» المختبئين بداخلها.[3]

في سنة 2009، نشرت المنظّمة الإسرائيلية غير الحكومية «كسر الصمت» تقريرًا تضمّن لتجارب أعضائها، وجنود احتياطيين وجنود آخرين خلال عملية «الرصاص المصبوب»، وهو الاسم الذي أطلقه جيش الدفاع الإسرائيلي على التدريبات. عندما جرى استبدال الهجوم على المدينة الوهمية بالهجوم على غزة الحقيقية. خلاصة تلك الشهادات كانت أن الجنود تلقّوا أوامر بالهجوم على غزة وكأنهم يهاجمون معقلًا معاديًا ضخمًا: وقد اتّضح ذلك من حجم قوّة النيران المستخدمة، وغياب أيّة أوامر أو إجراءات حول التصرّف بطريقة ملائمة في بيئة مدنية، والجهد العسكري المنسّق بين أسلحة البرّ والبحر والجوّ. ومن أسوأ الممارسات التي تدرّبوا عليها كانت الهدم الوحشي للمنازل، وقصف المدنيين بالقذائف الفوسفورية، وقتل المدنيين الأبرياء بالأسلحة الخفيفة، وبإطاعة أوامر قادتهم للتصرّف بدون أية ضوابط أخلاقية. وجاء في شهادة أحد الجنود: «كان المرء يشعر كطفل يحمل عدسة من الزجاج المكبّر ويعذّب بها أسراب النمل بإحراقها».[4] باختصار، دمّر الجنود المدينة الحقيقية تمامًا كما تدرّبوا على تدمير المدينة الوهمية.

---

[2] انظر Ilan Pappe، "Responses to Gaza"، *London Review of Books*، 21، رقم 2، 29 يناير 2009، ص 5-6.

[3] المرجع السابق.

[4] Breaking the Silence، *Report on Gaza*، 15 يوليو 2009. للمنظمة موقع إلكتروني: www.shovrimshtik.org، حيث يمكن إيجاد هذا التقرير، بالإضافة إلى كتيّب من 96 صفحة بعنوان *Soldiers' Testimonies from Operation Cast Lead: Gaza 2009*.

هذه كانت النسخة الجديدة من السجن المشدّد الحراسة الذي ينتظر الفلسطينيين في قطاع غزة، بعد أن أدركت الحكومة الإسرائيلية وصانعو قرارها الأمني أن نموذج السجن المفتوح، الذي أُريد منه احتجاز أهل القطاع تحت حكم متعاون من جانب السلطة الفلسطينية، قد أسقطه أهل القطاع أنفسهم. كما أنّ الانتقام الذي جاء على صورة فرض الحصار والتضييق على القطاع بهدف استسلامه للنموذج الإسرائيلي المفضّل لم ينجح أيضًا. فقد قررت الأحزاب والفصائل الفلسطينية السياسية في القطاع، بقيادة حماس، الردّ بإطلاق صليات من الصواريخ البدائية بين الحين والآخر، لكي لا ينسى العالم، ولا إسرائيل، وجودهم داخل سجن محكم الإغلاق.

هكذا تكشّف الفشل الإسرائيلي سنة 2005؛ والذي تحوّل إلى ما أسميتُه في كتابات أخرى الإبادة الجماعية التدريجية لفلسطين. أشار الإسرائيليون إلى عمليّتهم الأولى ضدّ غزة بعبارة «المطر الأوّل»؛ لكنه كان مطرًا من النيران المنقضّة من السماء وليس مطرًا من ماء الغيوم المبارك.

2005: المطر الأوّل

بدأت عسكرة السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في سنة 2005. ففي تلك السنة أصبحت غزة هدفًا عسكريًا رسميًا من وجهة النظر الإسرائيلية وعومِلَت كأنها قاعدة معادية ضخمة وليست مكانًا للسكّان المدنيين. الواقع أن غزة مدينة ككلّ مدن العالم لكنها أصبحت بالنسبة للإسرائيليين حقل تجارب يختبر فيه الجنود أحدث الأسلحة وأكثرها فتكًا.

ما سمح بتطبيق هذه السياسة كان قرار الحكومة الإسرائيلية إجلاء اليهود الذين استوطنوا القطاع منذ سنة 1967. جرى إخلاء المستوطنات

كجزء ممّا زعمت الحكومة أنّها سياسة فكّ ارتباط أحادية الجانب، بذريعة أنّ غياب أيّ تقدّم في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين يمنح إسرائيل الحقّ في أن تحدّد شكل حدودها مع المناطق الفلسطينية. أمّا حقيقة الأمر فهي أنّ رئيس الوزراء أريل شارون، أراد تحويل القطاع إلى منطقة مشابهة للمنطقة «أ» في الضفة الغربية، ومن ثمّ تشديد قبضة إسرائيل على الضفة الغربية. كذلك كان يأمل بأنّ إجلاء المستوطنين الحاليين رغمًا عنهم، يمكنه إقناع المستوطنين المستقبليين بأنّ الأمر لا يمكن تكراره في الضفة الغربية.

لكنّ الأمور لم تسر كما كان متوقّعًا. فإجلاء المستوطنين أعقبته سيطرة حماس على السلطة، عن طريق انتخابات ديموقراطية في البداية، ومن ثمّ في انقلاب استباقي أُعِدّ لإجهاض محاولة من فتح للإمساك بالسلطة بدعم أميركيّ. جاء الرد الإسرائيلي الفوري بفرض حصار اقتصادي على قطاع غزة، ردّت عليه حماس بإطلاق صواريخ على مستوطنة سديروت، وهي الأقرب إلى القطاع. قدّم ذلك التطوّر لإسرائيل الذريعة لاستخدام سلاحي الجوّ والبحر والمدفعية. ادّعت إسرائيل أنها تقصف مناطق إطلاق الصواريخ، لكنّ نيرانها في الواقع لم توفّر أية منطقة من القطاع.

شبّه المقرّر الخاصّ للأمم المتّحدة، جون دوغارد، سياسة إسرائيل في القطاع ببناء سجن ورمي المفتاح في البحر.[5] ردّ الفلسطينيون على ذلك بقوّة في سبتمبر 2005، فقد كانوا عازمين على إثبات أنهم لا يزالون على الأقلّ جزءًا من الضفة الغربية ومن فلسطين. وفي الشهر ذاته، أطلقوا أوّل رمية ذات أهمية (من حيث العدد، لا النوعية) من الصواريخ على

[5] John Dugard، Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied by Israel since 1967، لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، جنيف: الأمم المتحدة، 3 مارس 2005.

النقب الغربية. غالبًا ما كانت هذه الصواريخ تخلّف أضرارًا مادّية، من دون أن تسبّب خسائر بشرية إلّا نادرًا. تستحقّ أحداث ذلك الشهر الذكر بالتفصيل، لأن ردود الفعل الأولى من حماس قبل سبتمبر كانت إطلاق الصواريخ على نحو متقطّع. لكنّ إطلاق تلك الدفعة الكبيرة في سبتمبر فقد جاء ردًّا على حملة إسرائيلية من الاعتقالات الجماعية طالت ناشطي حماس والجهاد الإسلامي في منطقة طولكرم. كان واضحًا آنذاك أن الجيش الإسرائيلي يدفع حماس إلى الردّ وبالفعل، عندما جاء ذلك الرد، نفّذت إسرائيل سياسة قاسية من القتل الجماعي كانت الأولى من نوعها، وأطلقت عليها الاسم الرمزيّ، «المطر الأوّل».

ومن المفيد هنا التوقّف قليلًا عند طبيعة هذه العملية. فالخطاب الذي رافقها كان يتحدّث عن العقاب وشبيهًا بالإجراءات التأديبية التي اعتادت القوى الاستعمارية في الماضي البعيد، والديكتاتوريّات حديثًا، إنزالها بالمجموعات المتمرّدة والمحظورة. كانت العملية عدوانًا مرعبًا تقوم به سلطة القمع، انتهت بأعداد كبيرة من القتلى والجرحى. ففي عملية المطر الأوّل، حلّقت المقاتلات الحربية متجاوزة سرعة الصوت فوق غزة مثيرة الذعر بين المدنيين، تلاها قصف شديد لمناطق شاسعة من الجوّ والبرّ والبحر. قال الجيش الإسرائيلي إنّه يهدف من ذلك إلى الضغط لإضعاف تأييد سكّان غزة لمطلقي الصواريخ.[6] وكما توقّع الجميع، بمن في ذلك الإسرائيليون، زادت العملية من التأييد لمطلقي الصواريخ وأعطتهم قوّة دفع للقيام بمحاولات جديدة.

بالعودة إلى الوراء، وخاصّة في ظلّ الشرح الذي قدّمه القادة العسكريون الإسرائيليون ومفاده أن الجيش كان يهيّئ لعملية «الرصاص

---

[6] انظر *Yedioth Ahronoth* للاطلاع على تحليل نشره الصحفي Roni Sofer في 27 سبتمبر 2005.

المصبوب»[7] في 2008-2009 منذ وقت طويل، من الممكن القول إن الهدف الحقيقي من تلك العملية كان القيام باختبار. وإذا رغب الجنرالات الإسرائيليون في معرفة كيفية استقبال عمليّات كهذه في بلدهم، وفي المنطقة والعالم عمومًا، يبدو أن الجواب السرّيع لذلك هو: «جيّد جدًّا». أي أنّ حكومات العالم كلّه لم تُبدِ اهتمامًا بمعرفة أعداد القتلى ومئات الجرحى الفلسطينيين الذين سقطوا ضحايا لعملية «المطر الأوّل».[8]

توالت العمليّات اللاحقة على المنوال ذاته، والفرق الوحيد كان في التصعيد: المزيد من النار، والمزيد من الضحايا والمزيد من الأضرار المادّية وكما هو متوقّع، المزيد من الحصار والتضييق. ردّ الفلسطينيون بإطلاق المزيد من صواريخ القسّام.

الإذلال في لبنان و«التعويض» في غزة

تكرّرت طوال العام 2006 عمليات القصف من الدبابات والطائرات والسفن والاقتحامات البرّية العنيفة. ولكن عندما هُزِمَت إسرائيل على جبهة أخرى، أي في جنوب لبنان صيف 2006، كثّف الجيش الإسرائيلي من سياسة العقوبات ضدّ مليون ونصف من السكّان يعيشون في 40 كيلومترًا مربّعًا تُعتبر أكثف المناطق السكانية في العالم. تلك كانت السياسة التي مارستها إسرائيل على أثر هزيمتها في لبنان، حتّى أنّ المادّة 2 من تعريف الأمم المتّحدة للجريمة باتت تنطبق عليها باعتبارها

---

7 Amos Harel وAvi Issacharoff، "Analysis: Gaza Gains have Softened Israel Stance on Shalit Deal"، 25 يناير 2009، -www.haaretz.com/printedition/news/analysis gaza-gains-have-softened-on-Shalit-deal-1.268774.

8 انظر تقرير Amir Buhbut وUri Glickman، "The IDF Had Attacked in Gaza"، *Maariv*، 25 سبتمبر 2005.

سياسة قتل تستهدف جزءًا من السكّان، للإبادة الجماعية وتشديدها على إمكانية الإدراج – ضمن الإبادة الجماعية – لأفعال تُرتكب ضدّ قسم من مجموعة إثنية أو قومية (وليس ضدّ كلّ أعضائها بالضرورة). فأنواع الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل – مثل القنابل التي تزن كلّ منها ألف كيلوغرام، والدبابات، والصواريخ الجويةّ والقصف البحري ضدّ مناطق مدنية – لم تهدف إلى الردع أو الجَرح أو التحذير، بل هدفت إلى القتل.

لم يكن مفاجئًا أنّ ردّ فعل حماس بات أكثر يأسًا. هذا التصعيد، عزاه عدد غير قليل من المراقبين، بداخل إسرائيل وخارجها، إلى التصميم على إظهار أنّ الجيش الإسرائيلي تعافى بسرعة من الإذلال الذي ألحقه به حزب الله في لبنان.[9] كان الجيش الإسرائيلي بحاجة إلى استعراض تفوّقه وقدرته الردعية التي تُعتَبر الضمانة الرئيسية لبقاء الدولة اليهودية في عالم «عدائي». الإسلام الذي جمع بين حماس وحزب الله، إضافة إلى الزعم الخاطئ تمامًا بارتباط كلتا الحركتين بتنظيم القاعدة، مكّن الجيش من تخيّل نفسه رأس حربة في حرب عالمية ضدّ الجهادية في غزة. خلال ولاية جورج بوش الابن في السلطة، كان قتل النساء والأطفال في غزة مقبولًا حتّى من الإدارة الأميركية، بصفته جزءًا من الحرب المقدّسة ضدّ الإسلام.

كان سبتمبر الشهر الأسوأ للغزّيين سنة 2006، عندما اتّضح هذا النمط الجديد للسياسة الإسرائيلية. فكلّ يوم تقريبًا، كان الجيش الإسرائيلي يقتل مدنيين: وكان يوم 2 سبتمبر واحدًا من تلك الأيّام. فقد قُتِل يومذاك ثلاثة مدنيين وجُرح أفراد عائلة كاملة في بيت حانون. ولم يكن ذلك سوى حصاد الصباح، فقبل نهاية اليوم ذاته كان الكثيرون قد

---

[9] عبّر العديد من الجنرالات والجنرالات السابقين عن رأيهم في سلسلة من المقالات في صحيفة استراتيجية نشرها Israeli Institute for National Security Studies، *Strategic Assessment*، المجلّد 11، الرقم 4، فبراير 2009.

لقوا حتفهم أيضًا. في سبتمبر كان الفلسطينيون يسقطون بمعدّل ثمانية أشخاص يوميًا في الهجمات الإسرائيلية على القطاع، وبينهم أطفال كثيرون. كذلك تعرّض المئات للإصابات والتشويه والإعاقة.[10]

الأبرز في تلك المرحلة أنّ القتل الممنهج بدا وكأنّه يتواصل تلقائيًا بسبب غياب أيّة سياسة واضحة. فالقيادة الإسرائيلية بدت في سبتمبر 2006 في حيرة من أمرها بشأن ما عليها القيام به نحو قطاع غزة. كما أنّ قراءة البيانات الحكومية الصادرة آنذاك تُعطي الانطباع بأنّ الحكومة كانت واثقة تمامًا من سياستها نحو الضفة الغربية ولكن ليس نحو القطاع. فهي اعتبرت الضفة الغربية، بعكس القطاع، مجالًا مفتوحًا، أقلّه من جهته الشرقية. ولهذا اعتبرت إسرائيل وفقًا لاستراتيجية رئيس الحكومة آنذاك، إيهود أولمرت، المعروفة باسم «التجميع»، بأنّها مخوّلة لاتّخاذ خطوات أحادية الجانب في الضفة الغربية بغياب أيّ تقدّم في عملية السلام.[11] فعليًا كان ذلك يعني أن حكومة 2006 ترغب في ضمّ الأجزاء التي طمعت بها، وهي تساوي حوالي نصف مساحة الضفة تقريبًا، كما في إخراج السكان المحليين أو احتوائهم فيها، فيما تسمح للنصف الثاني من الضفة بالنمو بطريقة لا تهدِّد المصالح الإسرائيلية (إمّا بحكمه من قِبل سلطة فلسطينية خاضعة أو بارتباطه مباشرة بالأردن). كان ذلك التصوّر خاطئًا، وبرغم ذلك حظي بدعم كبير من معظم اليهود في البلاد عندما حوّله أولمرت إلى سياسة رئيسية في حملته الانتخابية.

إلّا أنّ هذه الاستراتيجية لم يكن ممكنًا تطبيقها على قطاع غزة. فمنذ سنة 1967 نجحت مصر، على النقيض من الأردن، في إقناع الإسرائيليين

---

[10] Amos Harel وAvi Issacharoff، "One humiliation too many"، *Haaretz*، 13 يوليو 2006.

[11] Ilan Pappe، 'Ingathering'، *London Review of Books*، 28، الرقم 8، 20 أبريل 2006، ص 15.

بأنّ قطاع غزة عبء عليها وأنه لن يُصبح أبدًا جزءًا من مصر. وهكذا، بقي مليون ونصف من الفلسطينيين بمثابة مشكلة ومسؤولية «إسرائيلية». وبرغم أنّ القطاع يقع جغرافيًا على هامش دولة إسرائيل، فقد كان نفسيًّا في وسطها سنة 2006.

إنّ الأوضاع المعيشية اللاإنسانية في القطاع جعلت من المستحيل على القاطنين فيه أن يتقبلوا حالة الأَسر التي فرضتها عليهم إسرائيل منذ سنة 1967. صحيح أنّ فترات أفضل نسبيًّا مرّت عندما كانت حرّية الحركة إلى الضفة الغربية، وإلى إسرائيل للعمل، متاحة لكنّ ذلك زال بحلول سنة 2006. منذ العام 1987 قام واقع أشدّ قسوة. وحين سكن القطاع مستوطنون يهود كان الوصول إلى العالم الخارجي متاحًا بعض الشيء، أمّا بعد إجلاء المستوطنين فقد أُقفِل القطاع بشكل محكم. المثير للسخرية أن معظم الإسرائيليين، ووفقًا لاستطلاعات الرأي في 2006، عدّوا غزة دولة فلسطينية مستقلّة[12] سمحت لها إسرائيل بالنشوء من قبيل كرم الأخلاق، في حين أن القيادة الإسرائيلية، وبخاصّة الجيش، اعتبرت غزة سجنًا فيه أخطر النزلاء، يجب إدارته بقسوة بطريقة أو بأخرى.

لكنّ سياسة التطهير العرقي الإسرائيلية التقليدية، التي نفّذتها بنجاح في 1948 ضدّ نصف السكان الفلسطينيين، وضدّ مئات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ 1967، لم تكن صالحة للاستخدام هنا.[13] فقد كان ممكنًا ترحيل الفلسطينيين ببطء إلى خارج الضفة

---

[12] Dafna Shaked وYehuda Ben Meir، "The Israeli Body Politic: Views on Key National Security Issues"، *Strategic Assessment*، المجلّد 10، الرقم 1، يونيو 2007، ص 31-35.

[13] انظر Pappe، *The Ethnic Cleansing of Palestine*، 2006.

الغربية، وبخاصّة إلى خارج منطقة القدس الكبرى، ولكنّ ذلك غير ممكن في قطاع غزة، بعد إغلاقه وتحويله إلى مخيّم اعتقال مشدّد الحراسة.

والنتيجة، كما أوضحت في مواضع أخرى، كانت انطلاق سياسة إبادة تدريجية نفّذتها إسرائيل ضدّ قطاع غزة. ولقد شرحتُ أيضًا كيف تنطبق التعريفات القانونية والأخلاقية المختلفة للإبادة الجماعية على السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة منذ سنة 2006، ولذا فلن أكرّرها هنا. أودّ القول أنني أُعيدُ التفكير مجدّدًا كلّ عام في هذا التعريف الإشكالي ولا أجد شيئًا على الأرض يدلّ على أنّني مخطئ بإطلاقه. وليست هذه بالضرورة سياسة إفناء متعمّدة، لكنها سياسة أدّت إلى التدمير البطيء لقدرة الناس في القطاع على البقاء (كما أقرّ به تقرير صادر عن الأمم المتّحدة سنة 2016 توقّع أن الحياة في القطاع سنة 2020 سوف تكون غير قابلة للاستدامة).

وعلى غرار عمليّات التطهير العرقي، فإنّ سياسة الإبادة تلك، والتي بدأت سنة 2006 لم تُرسم في فراغ. فمنذ سنة 1948 كان الجيش والحكومة الإسرائيليان يحتاجان إلى ذريعة للبدء بسياسات كهذه. فالاستيلاء على فلسطين سنة 1948 أنتج المقاومة المحلّية المحتّمة والتي سمحت بدورها بتنفيذ سياسة تطهير عرقي[14] أُعِدَّت مُسبقًا خلال الثلاثينيات. كما أدّت عشرون سنة من الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى نشوء مقاومة فلسطينية. هذا النضال المتأخّر لمقاومة الاحتلال أطلق سياسة تطهير عرقي جديدة لم تكن قد توقّفت في الضفة الغربية سنة 2006، وسياسة قتل جماعي في قطاع غزة. لكنّ

---

[14] Sean MacBride et al، *Israel in Lebanon: The Report of the International Commission to Enquire into Reported Violations of International Law by Israel during Its Invasion of Lebanon*، London: Ithaca Press، 1983.

أخبار القتل اليومي للفلسطينيين اقتصر على الصفحات الأخيرة في الصحافة المحلّية.

حجبت أخبار حرب لبنان مؤقّتًا حجم الدمار الهائل الذي لحق بقطاع غزة. لكنّ السياسات العدوانية عادت لتُطبّق بشدّة حتّى بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في الشمال. وبدا أن الجيش الإسرائيلي المُحبَط والمهزوم قد ازداد تصميمًا على توسيع دائرة القتل في قطاع غزة، كما بدا أن النخبة السياسية عاجزة عن ضبط الجنرالات، أو غير راغبة في ذلك. حصيلة القتل اليومي التي كانت تصل إلى عشرة قتلى خلال سنة 2006، أدّت إلى عدد ضخم من القتلى بنهاية العام.[15] لا شكّ بأنّ أرقامًا كهذه تختلف عن قتل مليون شخص في حملة عسكرية واحدة، وهو الفعل الذي يعرّفه المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية. والواقع أن المرء كان يشعر، أقلّه حتّى وقوع مجزرة 2009 في غزة، أن إسرائيل الرسمية ستُحجِم، ولو مراعاة لذكرى الهولوكوست، عن التفكير بارتكاب إبادة جماعية.

في 28 ديسمبر 2006، نشرت المنظّمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان، «بتسليم»، تقريرها السنوي حول الفظائع الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة. في تلك السنة قتلت القوّات الإسرائيلية 660 مواطنًا،[16] أي ما يبلغ ثلاثة أضعاف العدد الذي قتلته إسرائيل من الفلسطينيين في السنة السابقة (نحو 200) وحسب منظّمة «بتسليم»، قتل الإسرائيليون 141 طفلًا فلسطينيًا سنة 2006، وكانت معظم الضحايا من قطاع غزة، حيث هدمت القوّات الإسرائيلية 300 بيت تقريبًا، ومحت عائلات بأكملها.

---

[15] انظر التقرير الخاص الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة (OCHA) في أغسطس 2007.

[16] B'Tselem، "683 people killed in the conflict in 2006"، بيان صحفي، 28 ديسمبر 2006: www.btselem.org/english/Press_Releases/20061228.asp.

ما يعني أن القوّات الإسرائيلية قد قتلت منذ سنة 2000 حوالي 4000 فلسطيني، معظمهم من الأطفال، كما جرحت أكثر 20 ألفًا آخرين.

وتُعدّ «بتسليم» منظّمة محافظة، ولذا فإن الأرقام التي تذكرها ربّما كانت في الواقع أعلى. إلى ذلك، لم تعتبر «بتسليم» أعمال القتل جزءًا من سياسة إبادة جماعية. لكنني أبديتُ رأيًا معارضًا لذلك في سلسة مقالات كتبتُها بدءًا من تلك السنة. ذكرتُ في تلك المقالات أن مسألة التعريف لا تتعلق بالأرقام فقط، بل بالاتّجاه والاستراتيجية. ففي بداية 2007، واجه السياسيون الإسرائيليون واقعين مختلفين كلّ الاختلاف في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الأولى كانوا أقرب من أيّ وقت مضى إلى إنهاء رسم حدودهم الشرقية، وكان نقاشهم الإيديولوجي الداخلي حول مصير الضفة الغربية على وشك الانتهاء، وكانت خطّتهم الرئيسية لضمّ نصف الضفة الغربية تُنفّذ بسرعة متزايدة خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2006. وقد تأخّر تنفيذ المرحلة الأخيرة من تلك الخطّة بسبب وعود أعطتها إسرائيل، بموجب خريطة الطريق للسلام، بعدم بناء مستوطنات جديدة. غير أنّها وجدت طريقتين للالتفاف على وعودها تلك. الأولى، اعتبار أنّ ثلث الضفة الغربية يمثّل القدس الكبرى، ما سمح لها ببناء البلدات والمراكز الاجتماعية ضمن هذه المنطقة التي ضمّتها حديثًا. والطريقة الثانية، توسيع المستوطنات القديمة إلى حدّ انتفت معه الحاجة إلى بناء مستوطنات جديدة. حظي هذا الاتّجاه بقوّة دفع إضافية في سنة 2006 عندما وُضِعَت مئات البيوت النقّالة لرسم حدود «المجال» اليهودي بداخل الأراضي الفلسطينية. كما جرى إتمام مخطّطات التنظيم للمدن والأحياء الجديدة، والانتهاء من نظام الطرق السريعة والالتفافية المبني على الفصل العنصري. وسوف يسمح تضافر كلّ هذه العناصر، أي المستوطنات والقواعد العسكرية والطرقات والجدار العازل، لإسرائيل بإتمام عملية الضم خلال السنوات اللاحقة.

بقيت أعداد كبيرة من الفلسطينيين تعيش داخل تلك المناطق ومارست السلطات الإسرائيلية ضدّها سياسات ترحيل بطيئة ومتدرّجة. تلك السياسات كانت بالنسبة لوسائل الإعلام الغربية أمرًا مملًّا ولا يستحقّ الاهتمام، كما لم تجد فيها منظّمات حقوق الإنسان موضوعًا يستحقّ رفع الصوت بشأنه. بالنسبة للإسرائيليين، لم تكن هناك حاجة إلى العجلة. فقد شعروا في بداية 2007 بأنهم الطرف الأقوى، فالآليات التي اعتمدها الجيش والبيروقراطيون لارتكاب الإساءات ومعاملة الفلسطينيين كأنّهم ليسوا بشرًا، كانت فعّالة جدًّا في عملية تجريد أهالي الضفة من أملاكهم.

هذه الاستراتيجية ابتكرها أريل شارون في سنة 2001 وأصبحت بعد ذلك موضع إجماع سياسيّ. كما حظيت بالتأييد وعُدّت الاستراتيجية المفضّلة للمستقبل في سنة 2006، كما جرى تفضيلها كثيرًا على تلك التي قدّمها «دعاة الترحيل» أو دعاة التطهير العرقي مثل أفيغدور ليبرمان (الذي سيكرّر دعوته إلى الترحيل مرّة ثانية في نهاية سنة 2016 من موقعه كوزير للدفاع). تمّ تبنّي تلك الاستراتيجية للسير بها قُدُمًا في سنة 2006 وقبلتها جميع الأطراف في حكومة 2006، من حزب العمل إلى حزب كاديما (حزب الوسط الجديد الذي أسّسه أريل شارون بالتعاون مع شيمون بيريز والذي استمرّ لبضع سنوات بعد رحيل شارون عن الحياة السياسية في 2006). ولقد أظهرت الجرائم الصغيرة التي عُدّت إرهاب دولة فعاليّتها في السماح للأصوات الناقدة حول العالم، ولكن المخلصة والداعمة لإسرائيل في الوقت ذاته، بتوجيه النقد الملطّف لإسرائيل بالتزامن مع وصف أيّ نقد حقيقي لسياساتها الإجرامية بالعداء للسامية.

هذا الوضوح في السياسة تجاه الضفة الغربية عزّى الارتباك تجاه غزة. إذ لم تكن هناك استراتيجية إسرائيلية واضحة تجاه قطاع غزة

في بداية 2007. لكن الفرق بين 2006 و2007 هو أنّ النشاط اليومي للجيش الإسرائيلي تحوّل إلى استراتيجية قائمة بحدّ ذاتها. كانت غزة في نظر الإسرائيليين كيانًا جيو سياسيًا مختلفًا جدًّا عن الضفة الغَربية، فقد تولّت حماس إدارة قطاع غزة قبل سنة تقريبًا، فيما كان أبو مازن (محمود عبّاس)، رئيس حركة فتح، يدير الضفة الغربية المتشظّية بمباركة إسرائيلية وأميركية. لم تطمع إسرائيل بضمّ أيّ قطعة من الأرض في القطاع، كما فعلت في الضفة الغربية، ولم يكن للقطاع منطقة خلفية، كالأردن، يُمكن طرد الفلسطينيين من غزة إليها. كما أن التطهير العرقي لم يكن خيارًا فعّالًا في تلك البقعة.

حتّى سنة 2007، استندت الاستراتيجية الواضحة في غزة إلى تحويل القطاع إلى غيتو يعيش فيه الفلسطينيون، لكن تلك الاستراتيجية لم تعد مجدية. فقد واصلت المجموعة الفلسطينية المعزولة ضمن غيتو الاستمرار في التعبير عن حبّها للحياة بإطلاق صواريخ بدائية في اتّجاه إسرائيل. إن عزل المجموعات البشرية غير المرغوب فيها ضمن غيتوهات، أو الحَجْر عليها، حتّى وإن اعتُبِرت دون مرتبة البشر أو خطرة، لم يكن حلًّا قطّ على مدى التاريخ – ولقد عرف اليهود ذلك أكثر من غيرهم عبر تاريخهم الخاصّ.

في يونيو 2006، بلغت عمليّات حماس ضدّ الاحتلال الذروة بأسر الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليت، على أرض غزة. ومع أن هذه العملية لم تكن ذات أهمّية في السياق العام للأحداث، إلّا أنها أتاحت الفرصة للإسرائيليين لرفع حدّة التصعيد في حملاتهم التكتيكية والتأديبية المزعومة. ففي النهاية، لم يكن هناك بعد من استراتيجية تلت القرار التكتيكي الذي اتّخذه أرييل شارون بإجلاء 8000 مستوطن، عقّدَ وجودهم سير الحملات التأديبية الإسرائيلية، وكاد إجلاؤهم يحوّله إلى

مرشّح لنيل جائزة نوبل للسلام. لذلك، تواصلت «العقوبات» وتحوّلت بحدّ ذاتها إلى استراتيجية.

يحب الجيش الإسرائيلي الدراما، لذلك صعّد من حدّة خطابه؛ فعملية «المطر الأوّل» استُبدِلَت بعملية «أمطار الصيف»، وهي تسمية عمومية أُطلِقت على عمليّات «تأديبية» بدأت منذ يونيو 2006 (ففي بلد لا تهطل فيه الأمطار صيفًا، لا يمكن توقّع سوى هطول وابل من قنابل طائرات ف 16 وقذائف المدفعية المنهمرة على رؤوس شعب غزة).

أدخلت عملية «أمطار الصيف» عنصرًا جديدًا: الغزو البرّي لأجزاء من قطاع غزة. مكّن ذلك الجيش الإسرائيلي من قتل المدنيين بفعالية أكبر ثمّ تصوير الأمر كنتيجة لقتال عنيف داخل مناطق مكتظّة، أي أنّها نتيجة حتمية للظروف لا للسياسات الإسرائيلية. ومع نهاية فصل الصيف جاءت عملية «غيوم الخريف» التي كانت أكثر فعالية: ففي الأوّل من نوفمبر 2006، وفي خلال أقلّ من 48 ساعة، قتل الإسرائيليون 70 مدنيًّا. وفي نهاية الشهر ذاته ومن خلال عمليات صغرى في إطار «غيوم الخريف» قتل الإسرائيليون نحو 200 مدني نصفهم من الأطفال والنساء.[17]

ومن عملية «المطر الأوّل» إلى عملية «غيوم الخريف» يتّضح التصعيد على كلّ المستويات. الأوّل، إزالة التمييز بين أهداف مدنية وغير مدنية: إذ حوّل القتل الوحشي كلّ السكان إلى الهدف الرئيسي لعملية الجيش. والمستوى الثاني، التوسّع في وسائل القتل، باستخدام كلّ آلة من آلات القتل يملكها الجيش الإسرائيلي. وثالثًا، كان التصعيد جليًّا في أعداد الضحايا: فمع كلّ عملية تقع أو يُنتظر وقوعها كان عدد أكبر من القتلى والجرحى يسقطون. والمستوى الأخير والأهمّ أن

---

[17] المرجع السابق.

العمليّات ذاتها تحوّلت إلى استراتيجية تعبّر عن الطريقة التي تنوي بها إسرائيل حلّ مشكلة قطاع غزة.

كان الترحيل الزاحف في الضفة الغربية، وسياسة الإبادة الجماعية المحسوبة في قطاع غزة الاستراتيجيّتين اللتين طبّقتهما إسرائيل سنة 2007. ومن وجهة نظر انتخابية، كانت استراتيجية غزة أكثر إشكالية لأنها لم تؤدّ إلى أي نتائج ملموسة، فيما كانت الضفة الغربية بقيادة أبو مازن تستسلم للضغط الإسرائيلي، وبدا أنّ ما من قوّة مؤثّرة تستطيع التصدّي لاستراتيجية الضمّ ونزع الممتلكات. لكنّ غزة واصلت المقاومة. من جهة، مكّن ذلك الجيش الإسرائيلي من إطلاق المزيد من عمليّات الإبادة الجماعية الكبيرة، ولكن من جهة ثانية، برز خطر كبير، كما حدث في 1948، بأن يُطالب الجيش بإنزال «عقوبات» أقسى وأكثر منهجية وأوسع نطاقًا ضدّ السكّان المحاصرين في قطاع غزة.

2007-2008: السياسة تصبح استراتيجية

كانت أعداد الضحايا ترتفع في سنة 2007. فقد قُتل 300 شخص في قطاع غزة بينهم عشرات من الأطفال. إلّا أن خرافة محاربة الجهاد العالمي في غزة بدأت تفقد مصداقيّتها خلال فترة إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وعلى نحو أقوى بعدها. فكان أن أُشيعت خرافة جديدة في سنة 2007 وهي أن القطاع قاعدة إرهابية مصمّمة على تدمير إسرائيل، وأنّ الوسيلة الوحيدة «لنزع صفة الإرهاب» عن الفلسطينيين هي انتزاع موافقتهم على العيش في قطاع مطوّق بالجدران والأسلاك الشائكة. فالتموين والحركة من وإلى القطاع كانا رهنًا بالخيار السياسي الذي يتّخذه الغزّاويون: فإذا أصرّوا على تأييد حركة حماس فسوف يُخنَقون ويُجوَّعون إلى أن يُغيِّروا توجّههم الإيديولوجيّ، أمّا إذا أذعنوا للسياسات

التي تريدهم إسرائيل أن يتبنّوها فسوف يُعانون المصير ذاته الذي يُعانيه سكّان الضفة الغربية، أي الحياة بدون حقوق مدنية وإنسانية أساسية. ما أتيح للغزّاويين كان الاختيار بين أن يكونوا نزلاء في سجن الضفة الغربية المفتوح أو مساجين في سجن قطاع غزة المشدّد الحراسة. أمّا إذا قاوموا فالأرجح أنّهم سيُسجنون بدون محاكمة أو يُقتلون – تلك كانت رسالة إسرائيل في سنة 2007، وأُعطي الناس في قطاع غزة مهلة سنة واحدة، حتّى سنة 2008، لاتّخاذ قرارهم.

في صيف 2008 أعلن رسميًّا عن التوصّل إلى وقف إطلاق نار من الجانبين، بوساطة مصرية. لم تحقّق الحكومة الإسرائيلية أهدافها ولذا كانت بحاجة إلى الإعداد بجدّية أكثر للخطوة القادمة، واستخدمت تلك السنة لمواصلة استعداداتها. ولم تعتمد استراتيجيّتها على إسكات صوت حماس في قطاع غزة فحسب، بل شملت أيضًا محاولات يائسة لتبرهن للّجنة الرباعية الدولية التي أوكل إليها ملفّ التعامل مع النزاع الإسرائيلي الفلسطيني (المؤلّفة من ممثّلين عن الاتّحاد الأوروبي وروسيّا والولايات المتّحدة الأميركية والأمم المتّحدة) وللسلطة الفلسطينية أن الوضع في القطاع تحت السيطرة إلى حدّ يسمح بإدراجه ضمن رؤية إسرائيلية للسلام في المستقبل.

حلّ صيف سنة 2008 بعد سنتين على الإذلال الذي شهدته إسرائيل في لبنان. وتلقّت حكومة أولمرت التي قادت إسرائيل إلى تلك الحرب انتقادًا مريرًا في تقرير وجّه لها اللوم الشديد، بنتيجة تحقيق رسمي في أسباب الفشل في الشمال. لم ترغب الحكومة في أن يتوقّف الرأي العام الإسرائيلي طويلًا عند هذا الجرح المفتوح. إلى ذلك، كانت رياح التغيير تهبّ من واشنطن حيث برزت مخاوف من مجيء إدارة جديدة قد لا تكون متعاطفة، على غرار إدارة بوش، مع الاستراتيجية الإسرائيلية.

كذلك كان الرأي العام العالمي منذ سنة 2000، أقلّه على المستوى الشعبي، ناقمًا على إسرائيل ويتّخذ موقفًا معاديًا لها.

من جديد، جرى توظيف الأسلوب القديم ذاته والقاضي بانتظار الذريعة المناسبة للتقدّم وتصعيد الصراع ضدّ المقاومة الوحيدة الباقية. بدأ التدريب في المدينة الوهمية وتحوّل إلى عقيدة خاصّة في السياسة الإسرائيلية نحو قطاع غزة، عُرِفت باسم «عقيدة الضاحية». ولقد أشارت صحيفة هآرتس إلى ذلك للمرّة الأولى في أكتوبر 2008. تقوم هذه العقيدة على التدمير الشامل لمناطق بأكملها واستخدام قوّة نار غير مسبوقة ردًّا على إطلاق الصواريخ. وقد اعتبرت صحيفة هآرتس أنّ ذلك سيناريو محتمل يُمكن تطبيقه في لبنان ومن هنا جاء اسم «الضاحية»، وهي ترمز إلى الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، ذات الأكثرية السكانية الشيعية، والتي حوّلتها الغارات الجوية الإسرائيلية في 2006 إلى أكوام هائلة من الركام. وقد صرّح غادي إيزنكوت، قائد القيادة الشمالية آنذاك: «القرى بالنسبة لنا هي قواعد عسكرية»، كما معتبرًا التدمير الكامل للقرى عقابًا. أمّا زميله في قيادة الجيش، الكولونيل غابي سيبوني، فأكّد أن ذلك سيُطبّق على قطاع غزة أيضًا، وأضاف: «هدفنا إحداث ضرر يتطلّب إصلاحه وقتًا طويلًا جدًّا».[18]

وهكذا، بات كلّ شيء جاهزًا لإعادة إشعال القطاع. كانت الخطوة الأولى تشديد الحصار. أحدث ذلك نقصًا في الموادّ الغذائية الأساسية وأبسط الأدوية، وأدّى إلى شعور مليون ونصف نسمة لم يُسمح لهم بالخروج من القطاع برهاب الاحتجاز الجماعيّ. وتضمّن الحصار أيضًا قيودًا مشدّدة على حقوق الصيد البحريّ، وهو أحد مصادر الدخل الرئيسية للقطاع. ففي السنوات الأخيرة كان الشغل الشاغل لسلاح

---

[18] Gabi Siboni، "The Third Threat"، *Haaretz*، 30 سبتمبر 2009.

البحرية الإسرائيلي الفائق التطوّر، والخامل في آنٍ، مطاردة القوارب الصغيرة ومراكب الصيد.

لم تُذعِن حركة حماس ورفضت التراجع مقابل رفع الحصار، فبحثت إسرائيل عن ذريعة جديدة. وخلال أسبوع واحد في يونيو 2008 انتهكت اتّفاق وقف إطلاق النار وشنّت هجمات من الجوّ والبرّ بوتيرة يومية. ونتيجة لذلك، ردّت بعض المجموعات غير المنتمية إلى حماس بإطلاق الصواريخ، فأصبح الرأي العام الإسرائيلي آنذاك جاهزًا لعملية عسكرية أوسع.

إمعانًا في التشدّد، هاجم الجيش الإسرائيلي في نوفمبر 2008 نفقًا، وهو واحد من عدّة أنفاق حُفرت في قطاع غزة لمقاومة الحصار، زاعمًا أنّ ما قام به يشكّل ضربة وقائية ضدّ عملية مستقبلية تخطّط لها حماس. فردّت حماس التي خسرت ستّة من مقاتليها في تدمير النفق، بإطلاق ما يزيد على 30 صاروخًا على إسرائيل. وفي نهاية الشهر أعلنت حماس أن هذه الأعمال الإسرائيلية، التي أصبحت روتينًا يوميًا، قد أنهت وقف إطلاق النار.

في 18 نوفمبر 2008 أعلنت حماس نهاية وقف إطلاق النار، وفي 24 منه كثّفت إطلاق الصواريخ لفترة قصيرة ردًّا على الهجوم الإسرائيلي السابق، قبل أن تتوقّف. وعلى غرار المرّات السابقة، لم تقع إصابات في الجانب الإسرائيلي رغم وقوع أضرار مادّية في المنازل والشقق وترويع سكّانها.

شكّل إطلاق حركة حماس للصواريخ في الرابع والعشرين من نوفمبر الذريعة التي ينتظرها الجيش الإسرائيلي، فبدءًا من صباح اليوم التالي، حتّى 21 يناير 2009، قصف الجيش مليون ونصف فلسطيني في غزة من الجوّ والبحر والبرّ. ردّت حماس بإطلاق صواريخ أوقعت ثلاث قتلى بين المدنيين، كما قُتل عشرة جنود إسرائيليين، بعضهم بنيران صديقة.

إن الأدلّة التي جمعتها منظّمات حقوق الإنسان في إسرائيل، والوكالات العالمية ووسائل الإعلام (برغم منع الإسرائيليين ووسائل الإعلام من دخول القطاع) – وقد استُعيد بعضها في تقرير غولدستون الذي أوجز حقيقة ما جرى على نحو شديد التحفّظ والحذر – تعكس البُعد الحقيقي للمجزرة في غزة بتلك الفترة. (عيّنَت الأمم المتّحدة القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد غولدستون، رئيسًا للجنة تقصّي الحقائق عن الأحداث في غزة في سنة 2009.)

إنّ القتلى البالغ عددهم نحو 1500 ضحية وآلاف الجرحى وعشرات الآلاف الذين فقدوا بيوتهم، لا يكفون لرواية القصّة الكاملة. وحده استعمال القوّة العسكرية في مكان شديد الازدحام بالمدنيين كالقطاع، يترك أضرارًا جانبية كتلك التي شوهدت. كما عكس ذلك رغبة من الجيش في تجربة أسلحة جديدة تهدف كلّها إلى قتل المدنيين وذلك في إطار ما سمّاه رئيس الأركان السابق، موشيه يعالون الملقّب «بوغي»، الحاجة إلى زرع صورة القوّة المخيفة للجيش الإسرائيلي في الوعي الفلسطيني.[19]

أُضيف إلى الواقع بُعد جديد، أكثر خبثًا وانتهازية: فالدعم الدولي والعربي وعد بتقديم مليارات الدولارات للمساعدة ببناء ما قد تهدمه إسرائيل مرّة ثانية في المستقبل. حتّى أسوأ الكوارث يُمكنها أن تكون مُربحة.

الجولة الثانية من العدوان في سنة 2012 تضمّنت عمليّتين: «الصدى العائد»، التي كانت أصغر من العمليّات السابقة وتطوّرَت عقب نزاع حدوديّ؛ والعملية الأهمّ، «عمود السحاب» في يوليو 2012، التي أنهت حركة احتجاج اجتماعي انطلقت ذلك الصيف في إسرائيل. فقد تظاهر مئات الآلاف من أفراد الطبقة الوسطى الإسرائيلية لعدّة

[19] Breaking The Silence، *Report on Cast Lead Operation*، 15 يوليو 2009.

أشهر، آنذاك، مهدّدين بإسقاط الحكومة بسبب سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ولكن لا شيء يوازي اندلاع حرب في الجنوب لإقناع الإسرائيليين الشباب بوقف احتجاجاتهم والذهاب للدفاع عن الوطن. لقد نجح الأمر من قبل، وكذلك نجح هذه المرّة.

في 2012 وصلت صواريخ حركة حماس إلى مدينة تل أبيب للمرّة الأولى وأحدثت أضرارًا طفيفة بدون ضحايا. وهو ما لا يمكن مقارنته، كما بات مألوفًا، بخسائر الفلسطينيين التي بلغت 200 قتيل خلال تلك السنة بينهم عشرة أطفال.

لم تكن تلك سنة سيّئة لإسرائيل؛ فالاتّحاد الأوروبي والإدارة الأميركية المنهَكان لم يتحرّكا حتّى لإدانة هجمات 2012، بل كرّرا الحديث عن «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها». لا عجب أن شعر الإسرائيليون بعد سنتين أن بإمكانهم المضي أبعد من ذلك حتّى.

كانت عملية «الجرف الصامد» في صيف 2014 قيد الإعداد لمدّة سنتين، وجاء اختطاف ثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية وقتلهم ليقدِّم الذريعة المطلوبة لتنفيذ عملية مدمِّرة أدّت إلى مقتل 2200 فلسطينيًا. وقد أُصيبت إسرائيل نفسها بالشلل لفترة بعد أن وصلت صواريخ حماس إلى مطار بن غوريون.

وللمرّة الأولى جرّب الجيش الإسرائيلي منازلة المقاتلين الفلسطينيين وجهًا لوجه في القطاع فخسر 66 جنديًا. كان ذلك أشبه بقوّة بوليسية تقتحم سجنًا مشدّد الحراسة حيث المساجين محاصرون ويديرون شؤونهم في ظلّ الحصار. يمكن القوّة البوليسية أن تتحكّم بهم من خارج السجن لكنّها تعرّض نفسها للخطر عند محاولة اقتحامه لمواجهة اليأس والقدرة على الصمود لدى من تُحاول تجويعهم وتجفيف الحياة في عروقهم. لقد عرف الإسرائيليون جيّدًا أن مواجهة كهذه ينبغي تفاديها

ولذا اختاروا استعمال قوةً نارية هائلة، أدّت حسب كلام الجيش إلى احتواء الوضع في القطاع وليس إلى تدمير حماس.

استقطبت الحرب في سوريا وأزمة اللاجئين النشاط والاهتمام الدوليين. برغم ذلك، بدا كلّ شيء جاهزًا لجولة جديدة من العدوان على سكّان غزة. وقد توقّعت الأمم المتّحدة أنّ القطاع، وإذا ما استمرّت الأعمال العدوانية على هذه الوتيرة، لن يكون صالحًا للسكن بحلول سنة 2020. ولن يكون السبب في ذلك القوّة العسكرية وحدها، بل ما سمّته الأمم المتّحدة «تراجع التنمية» حيث تعود فيها عملية التنمية إلى الوراء.

«ثلاث عمليّات عسكرية إسرائيلية خلال السنوات الست الأخيرة، إضافة إلى ثماني سنوات من الحصار الاقتصادي، قد خرّبت البنية التحتية الواهنة أصلًا في غزة، وحطّمَت قاعدتها الإنتاجية، ولم تترك مجالًا لإعادة بناء جدّية أو للنهوض الاقتصادي وأفقرت السكّان الفلسطينيين في غزة وجعلت رفاهيتهم الاقتصادية أسوأ من المستوى الذي بلغه قبل عقدين من الزمن.»[20]

عقوبة الموت هذه أصبحت الخيار الأرجح الذي يواجهه قطاع غزة، بعد الانقلاب العسكري في مصر. فقد قام النظام الجديد في القاهرة بإغلاق المنفذ الوحيد لغزة إلى خارج إسرائيل. ومنذ سنة 2010، تواصل المجتمعات المدنية إرسال قوافل السفن إلى غزة لإظهار التضامن وكسر حصارها. وقد تعرّضت إحدى تلك السفن، مافي مرمرة، لهجوم وحشي شنّته عليها مجموعة كوماندوس إسرائيلية، فقتلت تسعة من ركّابها واعتقلت البقية. لكنّ القوافل الأخرى لقيت معاملة أفضل. ومع

---

[20] مركز أخبار الأمم المتّحدة، 'Gaza could become uninhabitable in less than five years due to ongoing de-development'، 1 سبتمبر 2015.

ذلك، فإنّ توقّع الأمم المتّحدة لسنة 2020 يبقى مطروحًا، ولتجنّب تحقّقه، يحتاج سكّان غزة إلى أكثر من قوافل بحرية مسالمة لكي تُقنع الإسرائيليين بوقف فرض الموت البطيء عليهم.

السجن الكبير والمتوحّش الذي فكّرت إسرائيل في إنشائه سنة 1963 وأنجزت بناءه سنة 1967، يبلغ عمره مع نهاية هذا الكتاب خمسين سنة. وما زال الجيل الثالث من السجناء ينتظر من العالم الاعتراف بمعاناته، والإدراك بأن الاستمرار في قمعه يجعل من التعامل مع هذه الظاهرة بشكل بنّاء في المناطق الأخرى من الشرق الأوسط وبالأخصّ في سوريا أمرًا مستحيلًا. فالحصانة التي حظيت بها إسرائيل في السنوات الخمسين الأخيرة تشجّع الآخرين، سواء كانوا أنظمة أم تيّارات معارضة، على الاستهانة بالحقوق الإنسانية والمدنية في الشرق الأوسط. إنّ تفكيك هذا السجن الكبير في فلسطين سوف يبعث برسالة مختلفة، أكثر تفاؤلًا، لكلّ من يعيش في هذا الجزء المضطرب من العالم.

قائمة المراجع

Abudi, Yosi and Lachish, Zeev, 'The Moked Operation' in A. Shmuelevitz (ed.), *The Theatre of War - Decisive Battles in Eretz Israel*, Tel Aviv: Ministry of Defence Publications, 2007 (Hebrew)

Agha, Hussein and Malley, Robert, 'Camp David: The Tragedy of Errors', *New York Review of Books*, 9 August 2001

Alon, Yigal, *A Curtain of Sand*, Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1960 (Hebrew)

Amos, John W., *Palestinian Resistance: Organization of a Nationalist Movement*, New York: Pergamon Press, 1980

Appleby, Scott, *Spokesmen for the Despised: Fundamentalist Leaders of the Middle East*, Chicago: Chicago University Press, 1996

Bar-Joseph, Uri, 'Rotem: The Forgotten Crisis on the Road to the 1967 War', *Journal of Contemporary History*, Volume 31, no. 3, July 1996

Bar-Siman-Tov, Yaacov, *Israel and the Peace Process 1977-1982: In Search of Legitimacy for Peace*, Albany: SUNY Press, 1994

Bavli, Dan, *Dreams and Missed Opportunities, 1967-1973*, Tel Aviv: Carmel, 2002 (Hebrew)

Benvenisti, Meron, *West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, New York: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984

Benvenisti, Meron and Khayat, Shlomo, *The West Bank and Gaza Atlas*, Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1988

Benziman, Uzi, *Sharon: An Israeli Caesar*, New York: Adama, 1985

Bornstein, Avram S., *Crossing the Green Line: Between Israel and the West Bank*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2002

Bowker, Robert, *Palestinian Refugees: Mythology, Identity, and the Search for Peace*, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2003

Bowman, Glenn, 'Israel's wall and the logic of encystation: Sovereign exception or wild sovereignty?', *Focaal*, Volume 2007, no. 50, Winter 2007

Bowman, Glenn and Harrison, David, 'The Politics of Tour Guiding: Israeli and Palestinian Tour Guides in Israel and the Occupied Territories' in D. Harrison (ed.), *Tourism and the Less Developed Countries*, London: Belhaven Press, 1992

Budeiri, Musa, 'Democracy... And the Experience of National Liberation: The Palestinian Case' in Ilan Pappe and Jamil Hilal (eds.), *Across the Wall: Narratives of Israeli-Palestinian History*, London and New York: I. B. Tauris, 2010

Caplan, Neil, ' "*Oom-Shmoom*" Revisited: Israeli Attitudes towards the UN and the Great Powers, 1948–1960' in Abraham Ben-Zvi and Aharon Klieman (eds.), *Global Politics: Essays in Honour of David Vital*, London: Frank Cass, 2001

Chomsky, Noam, *Fateful Triangle*, Chicago: South End Press, 1983

Chomsky, Noam and Pappe, Ilan, *Gaza in Crisis: Reflections on Israel's War against the Palestinians*, London: Penguin, 2010

Cohen, Ayelet, 'The Power of Words', *Toar*, Volume 11, April 2001 (Hebrew)

Dayan, Moshe, *Aveni Derech*, Tel Aviv: Idanim, 1976 (Hebrew)

Dor, Daniel, *The Suppression of Guilt: The Israeli Media and the Reoccupation of the West Bank*, London: Pluto Press, 2005

Drucker, Raviv and Shelah, Ofer, *Boomerang*, Jerusalem: Keter, 2005 (Hebrew)

Efrat, Elisha, *Judea and Samaria: A Blueprint for Physical and Regional Planning*, Jerusalem: Ministry of the Interior Publication, 1970 (Hebrew)

European Union, Internal Report on 'Area C and Palestinian State Building', Brussels, January 2012, excerpts, *Journal of Palestine Studies*, 41/3, Spring 2012

Farsakh, Leila, *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, land and occupation*, London: Taylor and Francis, 2005

Farsoun, Samih K. (with Christina E. Zacharia), *Palestine and the Palestinians*, Boulder: Westview Press, 1997

Findley, Paul, *Deliberate Deceptions: Facing the Facts about the US-Israeli Relationship*, Washington: American Educational Trust, 1995

Finkelstein, Norman, *The Rise and Fall of Palestine: A Personal Account of the Intifada Years*, Minnesota: University of Minnesota Press, 1996

Fisk, Robert, *Pity the Nation: The Abduction of Lebanon*, New York: Nation Books, 2002

Freshwater, L. (pseudonym), 'Policy and Intelligence: The Arab-Israeli War', *Studies in Intelligence*, Volume 13, no. 1, Winter 1969 (declassified 2 July 1996)

Gazit, Shlomo, *The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judea and Samaria, 1967–68*, Tel Aviv: Kinert, Zamora-Bitan, 1985 (Hebrew)

Gluska, Ami, *Eshkol: Give an Order*, Tel Aviv: Ministry of Defence, 2004 (Hebrew)

Goldstein, Yossi, *Eshkol: Biography*, Jerusalem: Keter Publishing, 2003 (Hebrew)

Gordon, Neve, *Israel's Occupation*, Berkeley: University of California Press, 2008

Gorenberg, Gershom, *The End of Days: Fundamentalism and the Struggle for the Temple Mount*, New York: Oxford University Press, 2000

Hajjar, Lisa, Rabbani, Mouin and Beinin, Joel, 'Palestine and the Arab-Israeli Conflict for Beginners' in Zachary Lockman and Joel Beinin (eds.), *Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation*, Cambridge, MA: South End Press, 1989

Halabi, Usama, 'The Israeli Law in the Service of the Expropriation, Planning and Settlement Policies', *Mahbarot Adalah*, no. 2, Winter 2002 (Hebrew)

Heiberg, Marianne and Øvensen, Geir, 'Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions', Fafo Report 151, Oslo, 1993

Henriksen Waage, Hilde, 'Postscript to Oslo: The Mystery of Norway's Missing Files', *Journal of Palestine Studies*, Volume 38, no. 1, Autumn 2008

Hershberg, Marshal A., 'Ethnic Interest Groups and Foreign Policy: A case study of the activities of the organized Jewish community in regard to the 1968 decision to sell Phantom jets to Israel', unpublished PhD Dissertation, University of Pittsburgh, 1973

Huberman, Hagai, 'The Early Settlement of Gush Katif - The Five Fingers Plan' in Yehuda Zoldan (ed.), *The Bible and the Land*, Volume 7, Gush Etzion: The Biblical Institute, 2004 (Hebrew)

Hunter, F. Robert, *The Palestinian Uprising: A War by Other Means*, Berkeley: University of California Press, 1991

Inbar, Zvi, 'The Military Attorney General and the Occupied Territories', *The Law and the Army*, Volume 16, no. 1, 2002 (Hebrew)

Israeli, Rafi, *The First Decade of Israeli Rule in Judea and Samaria*, Jerusalem: The Truman Institute, 1977 (Hebrew)

Johnson, Penny, O'Brien, Lee and Hiltermann, Joost, 'The West Bank Rises Up' in Zachary Lockman and Joel Beinin (eds.), *Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation*, Cambridge, MA: South End Press, 1989

Kenan, Amos, *Israel: A Wasted Victory*, Tel Aviv: Amikam, 1970 (Hebrew)

Khalidi, Walid, 'Revisiting the UNGA Partition Resolution', *Journal of Palestine Studies*, Volume 27, no. 1, Autumn 1997

Kimmerling, Baruch, *Politicide: The Real Legacy of Ariel Sharon*, London and New York: Verso, 2003

Kretzmer, David, *The Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories*, New York: SUNY Press, 2002

Kurth Cronin, Audrey, 'How fighting ends: asymmetric wars, terrorism, and suicide bombing' in Holger Affelbach and Hew Strachan (eds.), *How Fighting Ends: A History of Surrender*, New York: Oxford University Press, 2012

Lein, Yezekhel and Weizman, Eyal, *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*, Special Report for B'Tselem, May 2002

Lenczowski, George, *American Presidents and the Middle East*, Durham, NC: Duke University Press, 1990

Louis, Wm. Roger, 'Britain: The Ghost of Suez and Resolution 242' in Wm. Roger Louis and Avi Shlaim (eds.), *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences*, Cambridge: Cambridge University Press, 2012

Lustick, Ian S., *For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel*, New York: Council for Foreign Relations, 1988

Masalha, Nur, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of 'Transfer' in Zionist Political Thought, 1882-1948*, Washington: Institute for Palestine Studies, 1992

Mishal, Shaul and Aharoni, Reuben, *Speaking Stones: The Words Behind the Palestinian Intifada*, Tel Aviv: Kibbutz Meuhad, 1989 (Hebrew)

Morris, Benny, *Israel's Border Wars, 1948-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War*, Oxford: Oxford University Press, 1997

Müller, Patrick, 'Occupation in Hebron: Settlements and the State of Israel', *News from Within*, Volume 20, Issue 6, September 2004

Mustafa, Issa, 'The Arab-Israeli Conflict over Water Resources', *Studies in Environmental Science*, Volume 58, 1994

Mutawi, Samir, *Jordan in the 1967 War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2002

Nasrallah, Nami, 'The First and Second Palestinian Intifadas' in David Newman and Joel Peters (eds.), *The Routledge Handbook on the Israeli-Palestinian Conflict*, London and New York: Routledge 2013

Neff, Donald, 'The Intifada Erupts, Forcing Israel to Recognize Palestinians', *Washington Report on Middle Eastern Affairs*, December 1997

Newman, David, 'The Evolution of a Political Landscape: Geographical and Territorial Implications of Jewish Colonization in the West Bank', *Middle Eastern Studies*, Volume 21, no. 2, 1985

Oren, Michael B., *Power, Faith, and Fantasy: America in the Middle East, 1776 to the Present*, New York: W. W. Norton, 2007
– *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East*, New York: Persidio Press, 2003
Oz, Amos, *My Michael*, Tel Aviv: Am Oved, 1976
Pappe, Ilan, 'Clusters of history: US involvement in the Palestine question', *Race & Class*, Volume 48/3, 2007
– 'De-Terrorising the Palestinian National Struggle: The Roadmap to Peace', *Critical Studies in Terrorism*, Volume 2, no. 2, August 2009
– *The Ethnic Cleansing of Palestine*, London and New York: Oneworld, 2006
– *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel*, New Haven and New York: Yale University Press, 2011
– *A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006
– 'Jordan between Hashemite and Palestinian Identity' in Joseph Nevo and Ilan Pappe (eds.), *Jordan in the Middle East 1948–1988: The Making of a Pivotal State*, Ilford: Frank Cass, 1994
– 'The Junior Partner: Israel's Role in the 1948 Crisis' in Wm. Roger Louis and Roger Owen (eds.), *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958*, London and New York: I. B. Tauris, 2002
– *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947–1951*, London and New York: I. B. Tauris, 1992
– 'Moshe Sharett, David Ben-Gurion and the "Palestinian Option"', *Studies in Zionism*, Volume 7, no. 1, Spring 1986
– 'Understanding the Enemy: A Comparative Analysis of Palestinian Islamist and Nationalist Leaflets, 1920s–1980s' in Ronald L. Nettler and Suha Taji-Farouki (eds.), *Muslim-Jewish Encounters: Intellectual Traditions and Modern Politics*, Amsterdam: Harwood, 1998
Pearlman, Wendy, *Violence, Nonviolence, and the Palestinian National Movement*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011
Perlmutter, Amos, 'The Middle East: A Turning Point?: Begin's Rhetoric and Sharon's Tactics', *Foreign Affairs*, Volume 61, no. 1, Fall 1982
Playfair, Emma (ed.), *International Law and the Administration of Occupied Territories*, New York: Oxford University Press, 1992
Quigley, John, *Palestine and Israel: A Challenge to Justice*, Durham, NC: Duke University Press, 1990
Robage, David S., 'CIA Analysis of the 1967 Arab-Israeli War: Getting it Right', *Studies in Intelligence*, 49/1 in https://www.cia.gov/library/center-for-the-study-of-intelligence/csi-publications/csi-studies/studies/vol49no1/html_files/arab_israeli_war_1.html

Rokach, Livia, *Israel's Sacred Terrorism: A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary and Other Documents*, Belmont: AAUG Press, 3rd edition, 1986

Rosental, Rubik, 'The First One Hundred Days', *Panim - the Journal of the Teachers Union in Israel*, no. 39, 2007 (Hebrew)

Roy, Sara, *Hamas and the Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector*, Princeton: Princeton University Press, 2013

Said, Edward, 'Zionism from the Standpoint of Its Victims', *Social Text*, 1, Winter 1979

Sayigh, Yusif A., 'The Palestinian Economy under Occupation: Dependency and Pauperization', *Journal of Palestine Studies*, Volume 15, no. 4, Summer 1986

Schiff, Ze'ev and Ya'ari, Ehud, *Israel's Lebanon War*, New York: Simon and Schuster, 1984

— *Intifada: the Palestinian Uprising - Israel's Third Front*, New York: Simon and Schuster, 1989

Seal, Patrick, *Abu Nidal: A Gun For Hire*, London: Hutchinson, 1992

Segev, Tom, *1967: The Landscape Has Changed*, Jerusalem: Keter, 2005 (Hebrew)

Shafir, Gershon, 'The Miscarriage of Peace: Israel, Egypt, the United States, and the "Jarring Plan" in the Early 1970s', *Israel Studies Forum*, Volume 21, no. 1, Summer 2006

Shapira, Anita, *Yigal Allon, Native Son: A Biography*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007

Shapira, Avraham, *Conversations Between Soldiers*, Tel Aviv: The Kibbutz Movement, 1967 (Hebrew)

Sharett, Moshe, *Personal Diary*, Tel Aviv: Maariv, 1978 (Hebrew)

Shehadeh, Raja, *The Third Way: A Journey of Life in the West Bank*, London: Quartet Books, 1982

Shindler, Colin, *A History of Modern Israel*, New York: Cambridge University Press, 2013

Shlaim, Avi, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*, New York: Columbia University Press, 1987

— 'Conflicting Approaches to Israel's Relations with the Arabs: Ben-Gurion and Moshe Sharett, 1953-1956', *The Middle East Journal*, 37/2, 1983

Smith, Charles, 'The United States and the 1967 War' in Wm. Roger Louis and Avi Shlaim (eds.), *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences*, Cambridge: Cambridge University Press, 2012

Smith, Grant F., *Foreign Agents: The American Israel Public Affairs Committee from the 1963 Fulbright Hearings to the 2005 Espionage Scandal*, Washington: Institute for Research, 2007

Spiegel, Steven L., *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan*, Chicago: Chicago University Press, 1985

Sprinzak, Ehud, *Brother Against Brother: Violence and Extremism in Israeli Politics From Altalena to the Rabin Assassination*, New York: Simon and Schuster, 1999

Stenberg, Petter, 'Creating a State of Belligerency: A Study of the Armistice Negotiations between Israel and Syria in 1949', Masters Thesis, University of Oslo, 2009

Tafakji, Khalil, 'The Impact of the Geographical and Demographic Colonization on the Jerusalem Question', paper presented to the International Symposium for Jerusalem Affairs, General Islamic Conference for Jerusalem, Amman, 2000 (Arabic)

Tamari, Salim, 'The Palestinians in the West Bank and Gaza: the Sociology of Dependency' in Khalil Nakhleh and Elia Zureik (eds.), *The Sociology of the Palestinians*, London: Croom Helm, 1980

Tessler, Mark, 'Israeli Thinking about the Palestinians: A Historical Survey' in Robert O. Freedman (ed.), *Israel's First Fifty Years*, Miami: University of Florida Press, 2000

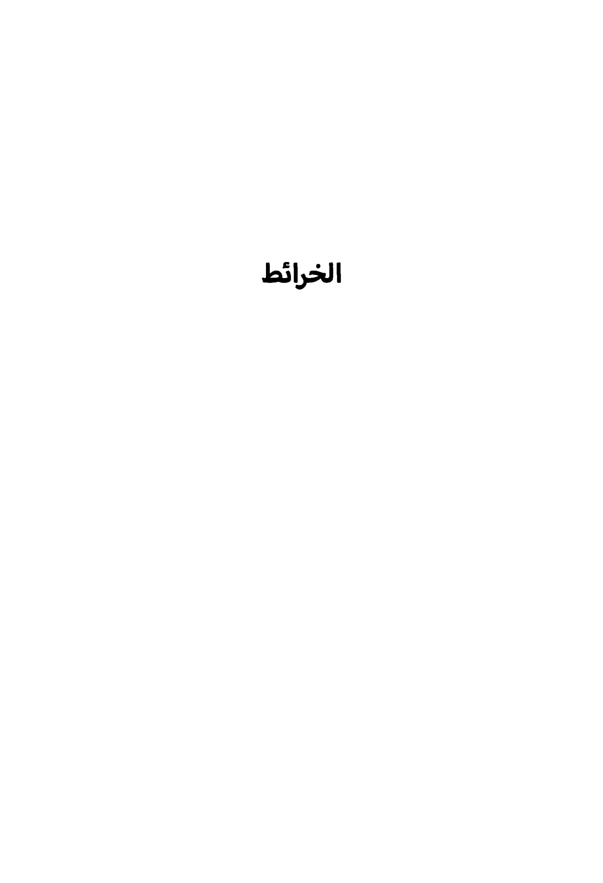
Teveth, Shabtai, *The Cursed Blessing: The Story of Israel's Occupation of the West Bank*, Tel Aviv: Shoken, 1982 (Hebrew)

Weizman, Eyal, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*, London and New York: Verso, 2012

Wolfe, Patrick, 'Settler colonialism and the elimination of the native', *Journal of Genocide Research*, 8/4, 2006

Zertal, Idith and Eldar, Akiva, *Lords of the Land: The War Over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007*, New York: Nation Books, 2009

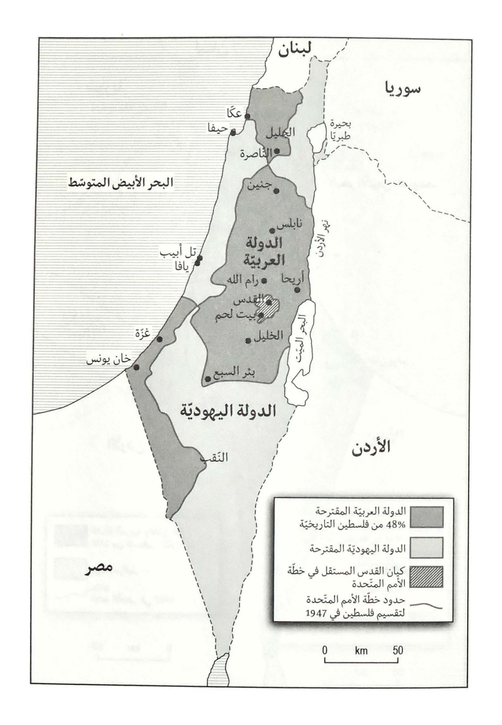
الخرائط



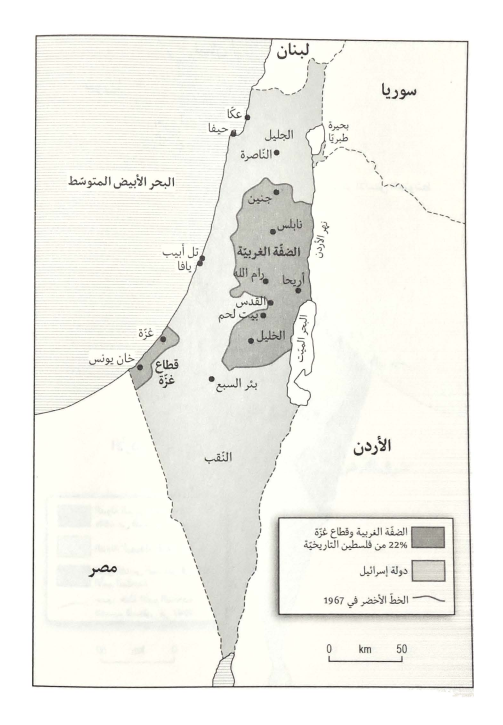
خريطة فلسطين التاريخيّة قبل 1948



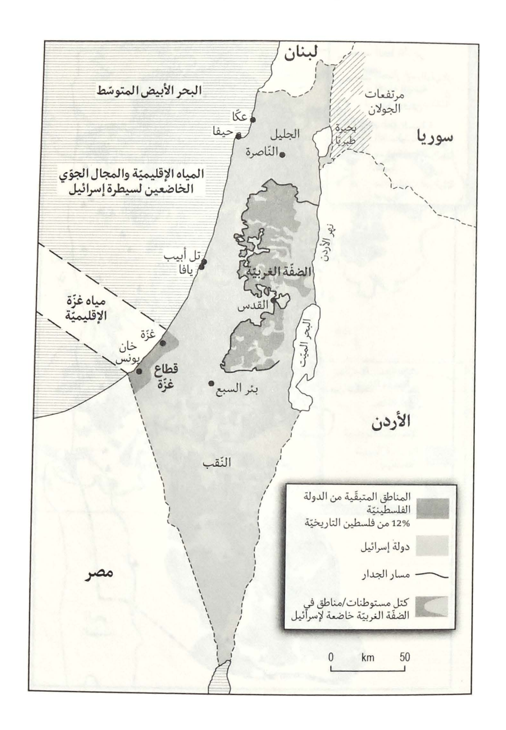
خريطة خطّة الأمم المتّحدة لتقسيم فلسطين في 1947



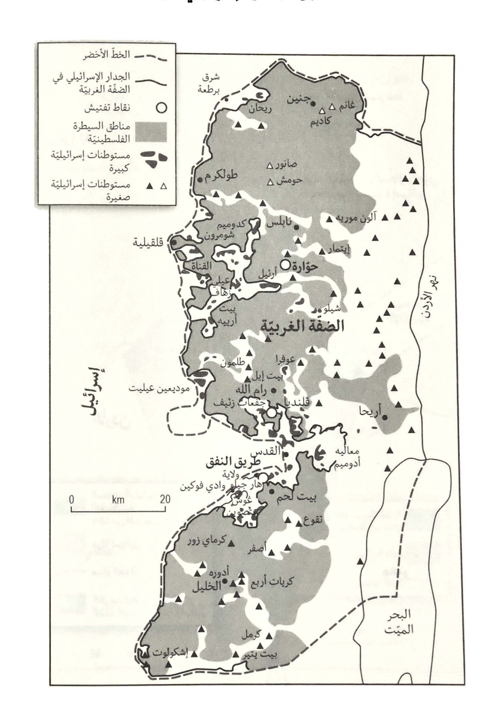
خريطة ما بعد حرب الأيّام الستّة في 1967



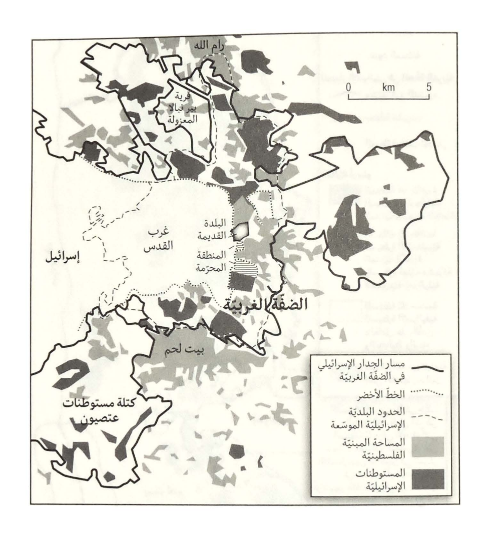
خريطة المستوطنات والجدار الإسرائيلي
في الضفّة الغربيّة في 2006



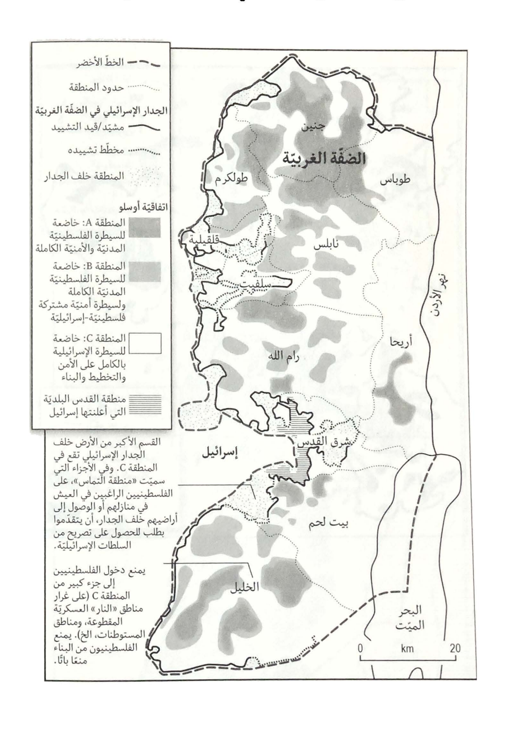
خريطة الضفّة الغربيّة في 2006 تظهر الخطّ الأخضر مقابل الجدار الإسرائيلي فيها



خريطة القدس الشرقيّة في 2007 تظهر تطوّر المستوطنات الجديدة في الضفّة الغربيّة



خريطة المناطق A، B، C في الضفّة الغربيّة في 2010



أكبر سجن على الأرض – من خلال وثائق يُكشف عنها للمرّة الأولى، يقدّم المؤرّخ الإسرائيليّ إيلان بابيه إثباتًا ملموسًا على أنّ حرب 1967 لم تكن نتيجة حتميّة لتصاعد التوتّر بين إسرائيل وكلّ من سوريا ومصر، كما تتناقله السرديّة التاريخية المعروفة. فسرعة حسم المعركة، وآليّة الحكم التي وُضعت قيد التنفيذ مباشرةً بعد القتال، تثيران تساؤلات مشروعة حول حقيقة ما كان مخطّطًا له.

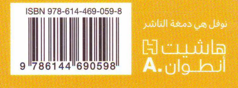
ففي الواقع، لا قرارات الأمم المتّحدة سنة 1948 التي انتزعت 78٪ من أرض فلسطين، ولا كلّ تواطؤ العالم، كانت عوامل كافية لإشباع طمع الصهاينة بالسيطرة على ما يعتبرونه جزءًا من وطنهم التاريخيّ، أي الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. فعقدوا في الغرف السوداء اجتماعات عدّة، ووضعوا الخطط القانونيّة والتنظيميّة لاحتلالهما وطرد الفلسطينيّين منهما، ولبثوا ينتظرون فرصة التنفيذ التي أتت بعد نحو عقدين. فما إن انقشع غبار المعركة حتّى بدأ الإسرائيليّون بتحويل الضفّة والقطاع إلى سجن كبير، فأصبح الفلسطينيّون شعبًا بلا هويّة ولا حقوق ولا مقوّمات عيش، تمزّق أرضه المستوطنات المزروعة كالأسافين.

تلك الخطّة السريّة لا تزال قيد التطبيق حتّى اليوم. فإسرائيل نجحت في إفراغ كلّ مبادرات السلام من مضمونها، وهي تستغلّ كلّ تعبير فلسطينيّ عن الغضب لتقضم مزيدًا من الأراضي، وتصعّد العنف والإذلال والإبادة الجماعيّة بهدف إقامة دولة يهوديّة ذات نقاء عرقيّ.

«كتاب سيثير غضب أركان الدولة الإسرائيليّة بلا أدنى شكّ.»

– صحيفة «آيرش تايمز»

إيلان بابيه – مؤرّخ إسرائيليّ من مواليد 1954. تخرّج في الجامعة العبريّة (1978)، ونال دكتوراه في التاريخ من جامعة أكسفورد (1984) بإشراف ألبرت حوراني وروجر أوين. يشغل حاليًا منصب أستاذ محاضر في معهد العلوم الاجتماعيّة والدراسات الدولية في جامعة إكسيتر في المملكة المتّحدة، ومدير المركز الأوروبّي للدراسات الفلسطينيّة فيها، ومدير مشارك في مركز إكسيتر للدراسات الإثنوسياسيّة. من مؤلّفاته: «بريطانيا والصراع العربي الإسرائيليّ» (1988)، و«التطهير العرقيّ لفلسطين» (2006)، و«الشرق الأوسط المعاصر» (2005)، و«تاريخ فلسطين الحديثة: أرض واحدة وشعبان» (2003).


ISBN 978-614-469-059-8
9 786144 690598

نوفل هي دمغة الناشر
هاشيت أنطوان